الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de L'enseignement Supérieur et de La Recherche Scientifique
جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Université Ain T'émouchent-Belhadj Bouchaib

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة
مخبر: استراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي والسياحي

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه
الطور الثالث (ل.م.د)

ميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
شعبة: العلوم المالية والمحاسبة
تخصص: مالية مؤسسة

إعداد: سي محمد فتيحة **إشراف: أ.د نايت إبراهيم بوسعد**

المؤسسات المصغرة ودورها كآلة اقتصادية فعالة في الجزائر
(دراسة تحليلية قياسية 2000-2023)

أعضاء لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	مؤسسة الانتماء
د. بوغازي إسماعيل	أستاذ محاضر أ	رئيسا	جامعة عين تموشنت
أ.د. نايت إبراهيم بوسعد	أستاذ التعليم العالي	مقررا	جامعة عين تموشنت
د. أوكبدان سناء	أستاذة محاضر أ	ممتحنا	جامعة عين تموشنت
د. غرزي سليمة	أستاذة محاضر أ	ممتحنا	جامعة عين تموشنت
د. كروشة ايمان	أستاذة محاضر أ	ممتحنا	جامعة سيدي بلعباس
د. قلوش عبد الله	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	جامعة سيدي بلعباس

السنة الجامعية: 2024/ 2025

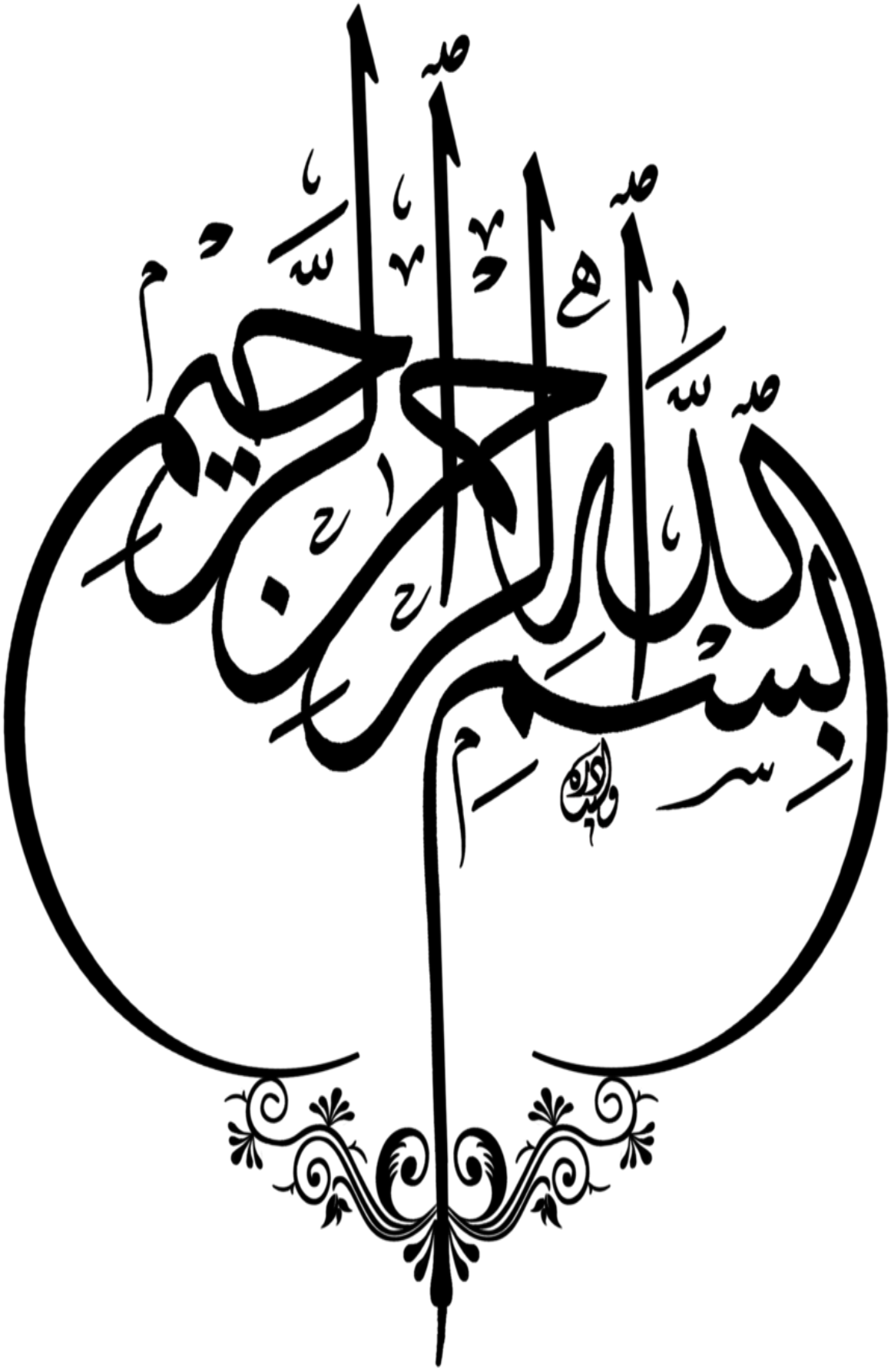
بسم الله الرحمن الرحيم

اهـــداء

الى الـوالدين الـكريمين

الى اخـوتي كـل بـاسمه

الى كـل أسـاتـذة مشـواري الـدراسي

وكـل من ساهـم في هذا العمـل

اهـدي ثـمـرة هـذا الـجهد الـعلمي

سي محمد فتيحة

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله الذي وفقني لإتمام هذا البحث العلمي

وخالص الشكر للأستاذ المشرف: نايت بوسعد إبراهيم

الذي كان نعم السند والمرشد بنصائحه القيمة.

جزيل الشكر والفضل لأختي الأستاذة: سي محمد فايزة

التي رافقتني كل مسار تكويني ودعمتني ووجهتني الى نهاية بحثي.

والى كل من ساهم في هذا العمل البحثي من قريب أو بعيد

لكم خالص الشكر والامتنان

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	–
اهداء	–
فهرس المحتويات	I–IV
قائمة الأشكال والجداول	V–VI
مقدمة عامة	أ –ض
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات المصغرة	
تمهيد الفصل	02
المبحث الأول: عموميات حول المؤسسات المصغرة	03
المطلب الأول: مدخل للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة	03
1. تعريفات خاصة بالمنظمات والهيئات الدولية	03
2. تعاريف خاصة ببعض الدول	05
3. الفرق بين المؤسسة المصغرة وباقي المنشآت	09
المطلب الثاني: المؤسسات المصغرة: الأساسيات، الميزات والخصائص	14
1. ماهية المؤسسات المصغرة	14
2. مزايا وعيوب وخطوات انشاء المؤسسات المصغرة	16
3. أهداف وتحديات المؤسسات المصغرة عبر دول العالم	21
المبحث الثاني: عوامل نمو المؤسسات المصغرة	32
المطلب الأول: العوامل المؤثرة على نمو المؤسسات المصغرة	32
1. العوامل الخاصة بمحيط المؤسسات المصغرة	33
2. العوامل الخاصة بممثلي المؤسسات المصغرة	34
3. العوامل المتعلقة بخصائص المؤسسات المصغرة	36
المطلب الثاني: التمويل البالغ الصغر	39
1. نظام التمويل المتناهي الصغر	40
2. مبادئ وفوائد التمويل البالغ الصغر	43

3. مؤسسات التمويل المتناهي الصغر	48
المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات المصغرة في النمو الاقتصادي	49
المطلب الأول: مساهمة المؤسسات المصغرة في الحد من الفقر وتوليد فرص العمل	50
1. المساهمة في الحد من الفقر	50
2. المساهمة في توليد فرص العمل	54
المطلب الثاني: تشجيع المرأة على العمل	58
1. خصائص المشاريع النسائية	59
2. المرأة والاستثمار في المؤسسات المصغرة	60
3. تحديات المرأة لإنشاء مؤسسة مصغرة والعمل على مواجهتها	61
المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات المصغرة في التنويع الاقتصادي	64
1. مساهمة المؤسسات المصغرة في التجارة الخارجية	65
2. المؤسسات المصغرة السياحية	68
خلاصة الفصل	74
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للمؤشرات الاقتصادية الكلية	
تمهيد الفصل	76
المبحث الأول: النمو والتنويع الاقتصادي	77
المطلب الأول: النمو الاقتصادي	77
1. ماهية النمو الاقتصادي	78
2. بعض محددات النمو الاقتصادي	94
3. النمو الاقتصادي في الجزائر	102
المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي	112
1. ماهية التنويع الاقتصادي	112
2. التنويع الاقتصادي في الجزائر	117
المبحث الثاني: البطالة والفقر	121
المطلب الأول: البطالة	121

1. ماهية البطالة	121
2. البطالة في الجزائر : احصائيات وحقائق	128
المطلب الثاني: الفقر، المفاهيم والآثار	131
1. مفهوم الفقر	131
2. الفقر في الجزائر	136
خلاصة الفصل	140
الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية لفعالية المؤسسات المصغرة في الاقتصاد الجزائري	
تمهيد الفصل	142
المبحث الأول: نبذة عن المؤسسات المصغرة في الجزائر	143
المطلب الأول: إطار المؤسسات المصغرة في الجزائر	143
1. نشأة المؤسسات المصغرة في الجزائر	143
2. الهيئات الداعمة للمؤسسات المصغرة في الجزائر	148
المطلب الثاني: تطورات المؤسسات المصغرة في الجزائر	158
1. تصنيف المؤسسات المصغرة في الجزائر	158
2. واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر	163
المبحث الثاني: دراسة تحليلية قياسية حول دور المؤسسات المصغرة في الاقتصاد الجزائري	169
المطلب الاول: وصف متغيرات الدراسة واختبارات الاستقرارية	169
1.التعريف بمتغيرات الدراسة	169
2.اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية	172
المطلب الثاني: المؤسسات المصغرة وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر	174
1. استقراريه وتكامل متغيرات النموذج	174
2. ديناميكية النموذج	178
المطلب الثالث: المؤسسات المصغرة ودورها في تقليص نسبة البطالة	182
1.استقرارية متغيرات النموذج	182
2. الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية	182

3. تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد	184
4. نتائج الاختبارات التشخيصية	187
المطلب الرابع: مساهمة المؤسسات المصغرة في التنويع الاقتصادي في الجزائر	188
1. تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى	189
2. تقدير النموذج بطريقة الانحدار الكمي Quantile régression	190
3. اختبارات معاملات الانحدار الكمي	196
خلاصة الفصل	197
الخاتمة العامة	199
قائمة المراجع	204
قائمة الملاحق	219
الملخص	-

قائمة الأشكال والجداول

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01-01	تطوير أنشطة مؤسسات التمويل البالغ الصغر	41
02-01	نتائج تمكين المرأة للعمل في مؤسسة مصغرة	64
01-02	عوامل النمو الاقتصادي ومكوناته	83
02-02	مراحل نظرية والت روستو للنمو	90
03-02	تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر	103
04-02	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% من إجمالي الناتج المحلي)	107
05-02	إجمالي الإنفاق الوطني (% من إجمالي الناتج المحلي) في الجزائر	111
06-02	تطور مؤشر معامل هيرفندال-هيرشمان لقياس التنوع الاقتصادي في الجزائر	118
07-02	تطور معدل البطالة في الجزائر	129
08-02	معدلات البطالة شباب، ذكور واناث في الجزائر	130
09-02	معدل الفقر في الجزائر	137
10-02	اتجاه مؤشر الجوع العالمي (GHI) للجزائر	139
01-03	مسار طلب قرض مصغر من وكالةANGEM	151
02-03	عدد القروض الممنوحة (الصناعات البالغة الصغر TPI) من ANGEM	152
03-03	مسار طلب قرض مصغر من وكالةFGAR	153
04-03	مراحل مرافقة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	156
05-03	مسار مشروع مؤسسة مصغرة في وكالة CNAC	157
06-03	مراحل انشاء مؤسسة ذات مسؤولية وحيدة وشخص وحيد	162
07-03	تطور عدد المؤسسات المصغرة في الجزائر من 2000 الى 2023	164
08-03	عدد المؤسسات المصغرة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2023	165
09-03	توزيع المؤسسات المصغرة عبر ولايات الوطن (تسجيلات الأشخاص الطبيعية في السجل التجاري)	165
10-03	تطور عدد عمليات القيود والشطب للمؤسسات المصغرة (شخص طبيعي)	167

11-03	مقارنة بين عدد تسجيلات النساء والرجال (شخص طبيعي) في السجل التجاري	168
12-03	عدد عمال المؤسسات المصغرة المدعمة من وكالة ANDI	185
13-03	عدد عمال المؤسسات المصغرة المدعمة من وكالة NESDA	186
14-03	عدد الأشخاص الطبيعية المسجلة في السجل التجاري والناشطة في الإنتاج الحرفي	192
15-03	عدد الأشخاص الطبيعية المسجلة في السجل التجاري والناشطة في الإنتاج الصناعي	192
16-03	توزيع التجار المسجلين (شخص طبيعي) للتجارة بالجملة والتجزئة	193
17-03	توزيع التجار المسجلين (شخص طبيعي) للخدمات	194

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01-01	الفرق بين المؤسسة المصغرة والمؤسسات المتوسطة والكبيرة	10
02-01	الفرق بين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة	13
01-02	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	81
02-02	تقسيم المشاريع الاستثمارية المسجلة (نوفمبر2022 الى مارس2023)	108
01-03	تصنيف المؤسسات في الجزائر حسب معيار الحجم	160

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	الصفحة
01	استقراريه السلاسل الزمنية	221
02	تحديد فترات الابطاء	221
03	اختبار التكامل المتزامن جوهانسن	222
04	تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM	223
05	استقراريه نموذج VECM	224
06	اختبار الارتباط الذاتي للبواقي	225
07	اختبار تجانس التباين	225
08	اختبار العلاقة السببية	225
09	اختبار تحليل التباين	227
10	دوال الاستجابة الدفعية	228
11	نتائج تقدير نموذج.ARDL	229
12	اختبار عدد فترات الإبطاء	229
13	اختبار التكامل المشترك – اختبار الحدود–	230
14	علاقة المدى الطويل	230
15	علاقة المدى القصير	230
16	اختبار الارتباط التسلسلي LM Test	231
17	اختبار التوزيع الطبيعي Jarque–Bera	231
18	اختبار فرضية عدم تباين حد الخطأ	231
19	اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر	232
20	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ	232
21	تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية	233
22	اختبار التوزيع الطبيعي	233
23	اختبار الارتباط الذاتي لبواقي الانحدار	233
24	اختبار تجانس التباين	234
25	تقدير النموذج بطريقة الانحدار الكمي	234
26	نتائج التقدير الكمي	234
27	اختبار عدم التماثل	235

المقـــدمـــة

مقدمة:

تعد المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة أحد مفاتيح التنمية وتتمثل أهميتها في الدور الذي تلعبه على المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، التكنولوجي والبيئي وقد تزايدت شعبية المؤسسات المصغرة في جميع أنحاء العالم كشكل جديد من أشكال جدول أعمال التنمية والتي تسعى إلى إنهاء الفقر المدقع، حيث يوصف قطاع المؤسسات المصغرة بأنه محرك اقتصادي للعديد من البلدان إذ يعتبر تأثيره على تحفيز النمو الاقتصادي النقطة المحورية للعديد من الدراسات في العقود الماضية واكتسب مزيدا من الاهتمام حاليا حيث تشير الدراسات الحديثة إلى إدراج تنمية المشاريع المصغرة في أي خطط إنمائية شاملة في الاقتصاد كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي، ويعتبر برنامج تنمية المشاريع المصغرة من أكثر استراتيجيات الحد من الفقر شعبية في الخطابات الإنمائية المعاصرة فمعظم المشاريع البالغة الصغر هي مشاريع قائمة على الأسرة فيما يتعلق بالاستثمار، حيث تتكون المؤسسات المصغرة أساسا من نوعين: المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، فالمشاريع غير الرسمية تباشرها عادة أسرة لكسب المال باستخدام مهاراتها الحرفية التقليدية في حين أن المؤسسات الرسمية تبادر بها المنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية كبرنامج مدر للدخل للأسر الفقيرة وتدعم بالتدريب والتكنولوجيا والروابط السوقية وما إلى ذلك.

أظهر هذا القطاع قدرا أكبر من المرونة في مواجهة الأزمة المالية سنة 2008 فيما يتعلق بتوليد فرص العمل، مما دفع الى تجديد الاهتمام بالدور الذي يؤديه في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتذكر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لسنة 2014 أن معظم الأعمال التجارية في جميع البلدان هي مؤسسات مصغرة أي شركات يقل عدد موظفيها عن عشرة موظفين من بين 95 في المائة من جميع الشركات، وتعد هذه المؤسسات إحدى القوى القادرة على بناء الاقتصاد الإقليمي وزيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحسين اقتصاد البلاد بخلق فرص عمل خاصة مع تشجيع الحكومة لرواد المشاريع المصغرة في مختلف المجالات للقدرة على المنافسة مع المنتجات المحلية والأجنبية، حيث يمكن لهذا النوع من المشاريع الاستمرار في العمل على المدى الطويل وتلبية احتياجات العملاء وبالتالي تستخدم كمصدر رئيسي للدخل، كما تحتاج الجهات الفاعلة في المشاريع المصغرة إلى التوجيه والمساعدة كونها تفتقر إلى المعرفة اللازمة لابتكارات جديدة وتنفيذها عمليا لإنتاج منتجات جيدة النوعية وإلى معرفة كيفية دخول سوق واسعة.

تبنت مجموعات البنك الدولي إلى أصغر المنظمات المحلية منظمي المشاريع المصغرة باعتبارهم المفتاح لانطلاق إمكانيات الاقتصادات الراكدة وتحسين سبل عيش الطبقة الفقيرة، كما أنها تسعى جاهدة

لتمكينهم للاكتفاء الذاتي ويتمثل هدف هذا النوع من المشاريع في تمكين المواطنين من الاعتماد على الذات اقتصاديا. فبالرغم من مساهمة الوحدات الاقتصادية المصغرة في إجمالي العمالة في جميع أنحاء العالم الا أنها لا زالت تواجه تحديات كبيرة مثل انتشار العمالة غير الرسمية على نطاق واسع (لا سيما في البلدان النامية) والفجوات بين الجنسين ونوعية الوظائف التي توفرها هذه الشركات، حيث لم يُعترف بالمؤسسات البالغة الصغر إلا في السنوات القليلة الماضية بوصفها فئة فرعية هامة من قطاع المشاريع، غير أن الأبحاث تبين أن ثلث السكان في البلدان النامية يحصلون على دخلهم من قطاع المشاريع الصغيرة جدا والوحدات المدرة للدخل غير الرسمية بما في ذلك الصناعات الحرفية، الأعمال التجارية العائلية المنزلية.

ونظرا للدور الذي أصبحت تؤديه المؤسسات المصغرة وكذا المكانة الاستراتيجية التي تحتلها في ظل التغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة، الجزائر وكغيرها من الدول سعت إلى الالتحاق بالاقتصاد العالمي محاولة بذلك الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة وبرامج الدعم التي تقدمها هذه الأخيرة لها، لذا سطرت الدولة مؤخرا برامج خاصة لتأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في إطار الإصلاحات الحديثة لترقية المؤسسات العمومية والخاصة على حد سواء كون هذه البرامج تساعد على تحقيق الكفاءة والفعالية والتنمية. حيث بذلت الدولة الجزائرية جهودا كبيرة من اجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد من خلال عدة برامج لتوطيد النمو الاقتصادي كبرنامج 2010-2014 الذي يعكس قيمة الاستثمارات العمومية لفك العزلة عن المناطق النائية، حيث استثمرت أكثر من 150 مليار دولار في آخر برنامج خماسي في أوج الأزمة المالية التي ضربت اقتصادات محضرة بشكل أكبر للصدمات المالية، مؤكدة أنها خصصت أفضل عائداتها من صادرات المحروقات لرفاهيتها الاجتماعية وتلبية الاحتياجات لسكانها وكذا البرنامج الخماسي 2015-2019 عنوانه: صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية لاستحداث مناصب الشغل، مواصلة مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل بإيلاء عناية خاصة بالتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

من القوانين الأولى التي جاءت لتلبية احتياجات الجزائر التشريعية في مجال الاستثمارات الوطنية الخاصة قانون رقم 11-22 المؤرخ في 21 اوت 1982، ثم جاء بعده القانون رقم 20-22 المؤرخ في 12جويلية 1988 المحدد لكيفيات توجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية لتليه جملة من القوانين المتعلقة بخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية وفتح رأسمالها للقطاع الخاص، ومن بين القوانين المهمة التي صدرت قانون رقم 11-91 المؤرخ في 14 أفريل 1991 المتعلق بالنقد والقرض الذي شمل جوانب عديدة من الاصلاحات في مجال التسيير المالي، القرض والاستثمار.

تمثل الدعم القانوني المباشر للمؤسسات الصغيرة ومعها المتوسطة في نفس الوقت من خلال إصدار القانون 01- 18المؤرخ في 12ديسمبر 2001، المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يحدد التدابير اللازمة لمساعدتها، دعمها وترقيتها. وقد انشئت في ظل أحكام هذا القانون المراسيم التنظيمية والتنفيذية ومختلف القرارات الوزارية واللوائح والذي استمر العمل به طيلة 15سنة كاملة عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا، كما صدر القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديد بتاريخ 11جانفي2017 وجاء بأحكام جديدة تبعا لتوجه الحكومة الجزائرية نحو تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفع العراقيل التي كانت تواجهها، في ظل القانون القديم لتحسين بيئة المؤسسات وتشجيع إنشاءها لاسيما المبتكرة منها والحفاظ على ديمومتها وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها في مجال التصدير، ترقية ثقافة المناولة وأخيرا تحسين معدل الاندماج الوطني. بهدف القضاء على البيروقراطية عبر كافة القطاعات والعمل على توفير فرص العمل من خلال إقرار تسهيلات كبيرة في انشاء مؤسسات مصغرة تساهم في تنمية القطاع الاقتصادي، تم إصدار جملة من القوانين قصد تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات وتقليص الآجال المحددة لتمويل مشاريع الشباب في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (الوكالة لوطنية لدعم وتشغيل الشباب سابقا) والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة. وفي هذا الإطار قامت الدولة الجزائرية بعدة إصلاحات من أجل تمكين الشباب إلى ولوج هذا القطاع الاستراتيجي، من خلال جملة من التحفيزات خاصة في مجال التمويل واعادة بعث أجهزة الدعم والتكفل بالمؤسسات المصغرة المتعثرة عن طريق تعويض ديونها أو إعادة بعث نشاطها من جديد. كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات بين مختلف الوكالات بهدف تهيئة محلات وورشات لفائدة حاملي المشاريع للدفع بالاقتصاد الوطني، مع التركيز على المؤسسات المصغرة ومحاولة الربط بينها وبين المؤسسات الوطنية الكبرى في إطار الشراكة والمناولة.

إشكالية الدراسة:

بالنظر للأهمية البالغة للمؤسسات المصغرة في الاقتصاديات العالمية والمحلية ولضرورة ادراجها في أي خطة شاملة للتنمية المستدامة في الدول المتقدمة والنامية خاصة، ونظرا للاهتمام المتزايد للدولة الجزائرية وسعيها للنهوض بهذا القطاع من خلال مختلف برامج الدعم. يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

¬ ما مدى فعالية المؤسسات المصغرة على الاقتصاد الجزائري؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- فيم تتمثل أساسيات وخصائص المؤسسات المصغرة وماهي العوامل المؤثرة في نموها؟
- ما هو دور المؤسسات المصغرة في النمو الاقتصادي ورفع مستوى الاستثمار في الجزائر؟
- ما مدى تأثير المؤسسات المصغرة على نسبة البطالة ومعدل الفقر في الجزائر؟
- كيف تساهم المؤسسات المصغرة في خلق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

من خلال ما تم طرحه من اشكالية وأسئلة فرعية، تمت صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى:** تساهم المؤسسات المصغرة في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي والحد من الفقر في الجزائر.
- **الفرضية الثانية:** للمؤسسات المصغرة دور هام في خلق فرص عمل وتقليص نسبة البطالة في الجزائر.
- **الفرضية الثالثة:** المؤسسات المصغرة تدعم التنويع الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تبرز جزئية مهمة تتعلق بالمؤسسات المصغرة التي أصبحت أحد المحركات الهامة للنمو الاقتصادي في الجزائر لمواكبة أهداف برامج التنمية نظرا للدور الهام الذي تلعبه في خلق فرص العمل وتوليد الدخل للطبقة الفقيرة ومنه خلق أبواب جديدة للتنويع الاقتصادي كذلك تمكين العنصر النسوي في الاستثمار في هذا القطاع.

أهداف الدراسة:

من هذا المنطلق جاء بحثنا بهدف دراسة وتحليل واقع وفعالية المؤسسات المصغرة في الجزائر من خلال:

- التعرف على واقع وتطورات المؤسسات المصغرة في الجزائر.
- تقديم لمحة حول كيفية مساهمة مختلف وكالات الدعم الجزائرية في تنمية وتمويل المؤسسات المصغرة.
- قياس مدى مساهمة المؤسسات المصغرة في خلق فرص العمل للشباب وتمكين المرأة.

- ابراز الدور التنموي للمؤسسات المصغرة من خلال تسريع النمو الاقتصادي والحد من الفقر في الجزائر.
- دراسة فعالية المؤسسات المصغرة في خلق التنويع الاقتصادي.

منهجية وأدوات الدراسة:

من أجل دراسة الاشكالية موضوع الدراسة وتحليل أبعادها واختبار صحة الفرضيات المطروحة تم الاستعانة بمجموعة من أدوات البحث المختلفة، وقد تم اتباع المنهج الوصفي لتغطية الجانب النظري الذي يقدم المفاهيم الأساسية للمؤسسات المصغرة ودورها في تنشيط الاقتصاد وكذا تطور متغيرات الاقتصاد الكلي من البطالة، معامل التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر، كما سنعتمد على الجانب التحليلي الاحصائي لقياس مدى مساهمة المؤسسات المصغرة الناشطة في عدة قطاعات في تحقيق النمو الاقتصادي والحد من البطالة في الجزائر بالاستعانة بمختلف المواقع التي تضم التقارير والاحصائيات الخاصة بالهيئات المعنية بقطاع المؤسسات المصغرة واستخدام نماذج الاقتصاد القياسي لتقدير مختلف هذه العلاقات من خلال برنامج EVIEWS للتحليل القياسي.

أسباب اختيار الموضوع:

من بين المبررات لاختيار موضوع الدراسة، نذكر ما يلي:

- الأهمية الاستراتيجية التي يمكن أن تكتسبها المؤسسات المصغرة في الجزائر باعتبارها مدخلا هاما لتنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي.
- قلة الأبحاث والدراسات التي تناولت بشكل خاص دور وفعالية المؤسسات المصغرة من خلال قياس علاقتها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.
- محاولة البحث في نسبة تأثير المؤسسات المصغرة حسب نوع قطاع نشاطاتها الاقتصادية كونه يساعد على خلق فرص العمل والتخفيف من حدة الفقر.

صعوبات الدراسة:

من بين أهم الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا نذكر ما يأتي:

- صعوبة الحصول على البيانات والإحصائيات المتعلقة بالمؤسسات المصغرة حيث يشغل معظمها في القطاع غير الرسمي بالإضافة إلى غياب الإحصائيات لبعض السنوات.
- عدم توفر معطيات حول القيمة المضافة للمؤسسات المصغرة على الاقتصاد الوطني.

- قلة المراجع باللغة العربية لاسيما تلك المتعلقة بدراسة العلاقة بين المؤسسات المصغرة والنمو الاقتصادي.
- صعوبة تكييف المراجع والدراسات مع خصوصيات المؤسسات المصغرة خلافا عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حدود الدراسة:

تم تحديد مجال الدراسة من خلال عدد المؤسسات المصغرة التي تنشط في عدة قطاعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2000 إلى غاية 2023 باعتبارها الفترة المبدئية التي تضمنت صدور عدة قوانين تهدف إلى تطوير وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والانماء والديمومة.

الدراسات السابقة:

تم الاعتماد على بعض الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوع دراستنا وهي:

-دراسة *Mohammed Mostafa Mohammed Alshapi ,Kundan Basavaraj*، 2020 **بعنوان:** « *The Role of Small and Micro Enterprises in Light of the Current Crisis in Yemen* »: تهدف الدراسة إلى تحديد دور المؤسسات الصغيرة والمصغرة في ضوء الأزمة في اليمن من خلال البيانات الأولية والثانوية التي تم جمعها من منظمات التمويل الصغير مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية، شبكة التمويل البالغ الصغر في اليمن والمصادر المرتبطة بها للفترة ما بين 2014 إلى 2018 حيث تم اعتماد المنهج الوصفي لتحليل عدد وتكاليف المشاريع موضوع الدراسة ومساهمتها في خلق فرص العمل. وقد أظهرت النتائج وجود العديد من التحديات التي حدت من مساهمة هذه المؤسسات في تطوير أعمالها التجارية والتي تحتاج إلى معالجة كافية من خلال بعض الاستراتيجيات الحكومية كما أفادت الدراسة بأن معظم هذه المؤسسات تستفيد من قروض بدون فوائد لمدة سنة أو سنتين عن طريق العائلة أو التمويل الصغير المستدام الذي يأخذ في الاعتبار الخصائص المحلية الصعبة لليمن، يوصي الباحث بضرورة الالتزام القوي من الحكومة بدعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمصغرة نظرا لأهمية القطاع والحاجة إلى تحويله إلى قطاع أساسي ووضع أساليب تعزز القضاء على التحديات حتى تتمكن من تحقيق الطموح والأهداف المنشودة.

-دراسة *Rohadin Rohadin Yanah Yanah*، 2019 **بعنوان** « *The influence of Small, Micro industries on economic growth* »: الغرض من هذه الدراسة هو تحديد ما إذا كان للمؤسسات الصغيرة

والمصغرة دور في النمو الاقتصادي في إندونيسيا باستخدام بيانات المؤسسات (عدد وحدات الأعمال وعدد العمال في الصناعات الصغيرة والمصغرة) والنمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) من المكتب المركزي للإحصائيات للفترة ما بين 2003 – 2018 بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، بينت نتائج التقدير في الدراسة القياسية أن المتغيرات المستقلة تفسر فقط ما قيمته 12,5% في النموذج مما يعني أنه ليس لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي في إندونيسيا وقد يعود السبب الى التخلف عن دفع الضرائب المستحقة كما أن المؤسسات المصغرة تحديدا تحقق خلق فرص عمل في المناطق الريفية والنائية ومنه تحد من هجرة الشباب الى المناطق الحضرية أما المؤسسات الصغيرة فهي تعاني من اشكالية توفير رأس المال والتسويق لذلك يجب النظر في الإسراع بتنمية هذه المشاريع من أجل المساهمة في النمو الاقتصادي بالانفتاح على الأسواق الخارجية وتوفير المزيد من الدعم الحكومي لتيسير الحصول على رؤوس الأموال من مؤسسات التمويل وزيادة المعرفة بالأعمال التجارية من أجل تطوير أعمالها والمساهمة في الاقتصاد الإندونيسي.

-دراسة صالحي ناجية، 2019 **بعنوان:** « دور التمويل المتناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر *ANGEM* »: تهدف الدراسة الى معرفة دور التمويل المتناهي الصغر في دعم المؤسسات المصغرة وتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر مع مقارنة التمويل التقليدي بالإسلامي والتطرق لتجارب بعض الدول كبنغلاديش ومصر، تم اعتماد الاستبيان كأداة للدراسة حيث بلغ حجم العينة 264 مستفيدا من هذا الجهاز وكذا المقابلة مع بعض المسؤولين للوكالات الوطنية واستخدم الأسلوب الاحصائي لتحليل فرضيات البحث حيث توصلت نتائج الدراسة الى غياب مؤسسات التمويل المتناهي الصغر نظرا لنقص الضمانات المقدمة وعدم فعالية وكالة تسيير القرض المصغر في متابعة وتمويل المؤسسات المصغرة مما أدى الى عدم وصول هذه المؤسسات لتحقيق أهدافها، أوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجية وطنية للتمويل متناهي الصغر بعيدة المدى مع دراسة دقيقة للمؤسسات المصغرة المراد تمويلها وتحديد القيمة الحقيقية للمشروع.

-دراسة سالم مجدي عادل، 2018 **بعنوان:**« دور المؤسسة الصغيرة، المصغرة والمتوسطة في التنمية الريفية، دراسة حالة منطقة الهضاب العليا للغرب الجزائري » : الهدف من هذه الدراسة اظهار مساهمة المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في تطوير المجال الريفي وترقيته من خلال دراسة تحليلية بعرض واقع هذه المؤسسات والتحديات الميدانية والقانونية التي تواجهها وكذا دورها في تفعيل التنمية المستدامة وقد اقتصرت الدراسة على ولاية داخلية اقتصادية و فلاحية وهي ولاية تيارت، اعتمد الباحث

على الإحصائيات المتاحة منذ سنة 2000 الى غاية سنة 2017، خلصت الدراسة أن استحداث هذه المؤسسات يساهم بشكل مباشر وفعال في بناء نسيج اقتصادي متكامل يلعب دورا رئيسيا في تحقيق المتطلبات الضرورية للتنمية المستدامة من خلال توفير نسبة من مناصب الشغل، الرفع من القيمة المضافة في مختلف قطاعات الفلاحة والصناعة بالإضافة الى دورها في مجال تشجيع الصادرات وتحقيق رفاهية السكان في المناطق الريفية، أوصت الدراسة بضرورة دعم تأهيل وترقية هذه المؤسسات بالنظر الى مساهمتها في التنمية المحلية والريفية المستدامة في الجزائر.

- دراسة *Radhika Jha, Tilokie Depoo,* 2017 **بعنوان:** *« Role of micro enterprises in recovering U.S economy-post 2008 financial crisis »* **الغرض من هذه الدراسة هو تقييم أثر المشاريع** البالغة الصغر في انتعاش الاقتصاد الأمريكي بعد الأزمة المالية 2008 حيث أظهر هذا القطاع مرونة أكبر فيما يتعلق بتوليد فرص العمل و الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، تغطي الدراسة الفترة ما بين 2006 إلى 2012 أين تم استخدام منهجية تحليل انحدار كارنل والسببية لتقييم العلاقة بين نمو الشركات (العمالة) وما يترتب على ذلك من نمو في توليد الدخل بالاعتماد على الحصة النسبية لكل شركة (المقارنة بينها من حيث الحجم) في التوظيف والدخل، تم جمع البيانات المستخدمة في الدراسة من إحصائيات الشركات الأمريكية (SUSB) وإدارة الأعمال المصغرة الأمريكية (SBA) وتوضح النتائج وجود علاقة إيجابية قوية بين العمالة والدخل ونتائج الأرباح السنوية للشركات المصغرة مقارنة بأحجام الشركات الأخرى، كما يشير الباحث إلى أن تطوير المشاريع البالغة الصغر قد أثبت عائده من الاستثمار مما يبرر قيام المنظمات الحكومية بمزيد من المبادرات لتشكيل سياسات التنمية الاقتصادية لتعزيز نمو هذا القطاع وزيادة إبراز المشاريع البالغة الصغر كأداة للنمو في المجتمعات المحلية وفئات مستهدفة محددة مثل المهاجرين والنساء.

- دراسة *Taj Hassan and Bilal Ahmad،* 2016 **بعنوان:** *« The Role of Micro enterprises in employment and income generation : A case study of Timergara city Dir (L) Pakistan »* في هذه الدراسة حاول الباحث تقييم دور المشاريع المصغرة في تهيئة فرص العمل وتوليد الدخل في مقاطعة (تيمرغارا دير لوير) بباكستان حيث تم استخدام الاستبيان من خلال جمع البيانات من مالكي 80 مؤسسة مصغرة والاعتماد على أدوات الإحصاء الوصفي والاستدلالي كالجداول والنسب المئوية وتحليل الانحدار وغيرها، بينت الدراسة أن المشاريع البالغة الصغر تؤدي دورا كبيرا في الحد من البطالة و توليد الدخل للمالكين والموظفين حيث لوحظ وجود معدل نمو إيجابي للمؤسسات المصغرة في مدينة (تيميرغارا) التي توفر نحو 4.75 في المتوسط منصب شغل لكل مشروع مصغر وبالإضافة إلى ذلك واجهت المؤسسات

أيضاً بعض القيود خلال فترة بدء التشغيل كنقص التمويل، الأمن، ارتفاع الإيجار واستنادا إلى النتائج الرئيسية تم استخلاص عدد من التوصيات كضرورة توفير الائتمان اللازم، مراقبة الأسعار، الرقابة الحكومية التي تعتبر أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لتنمية هذه المشاريع البالغة الصغر.

- دراسة *Reeg Caroline*، 2015 **بعنوان:** *« Micro and small enterprises as drivers for job creation and decent work »*: تم تمويل هذا التقرير من قبل وكالات التنمية الألمانية GIZ، مشروع قطاع GmbH (تعزيز العمالة في التعاون الإنمائي) نيابة عن الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) من طرف أخصائية مستقلة في تنمية القطاع الخاص والمشاريع المصغرة، الصغيرة والمتوسطة والعمالة، تظهر نتائج التقرير بأنه ليست جميع الوظائف التي توفرها المؤسسات المصغرة والصغيرة بإمكانها تحقيق هدف الانتاجية والمساهمة في التنمية الاقتصادية والحد من الفقر إلا إذا قامت بخلق أنشطة ابتكارية تحسن قدرتها التنافسية وحصتها في السوق، كما أن مجموعة صغيرة جدا من أصحاب المشاريع المصغرة والصغيرة لديهم القدرة على خلق فرص العمل وتحسين نوعية الوظائف وهذا بوجود عوامل مختلفة تؤدي دورا في دفع عجلة نمو هذه المشاريع والعمالة فيها مثل: رأس المال البشري (التعليم ،التدريب والخبرة العملية)، الثروة الخاصة، التركيز على القطاعات الصناعية، البحث والتطوير، تدريب وتحفيز القوة العاملة، شبكات التواصل الداعمة كون أن غالبية هذه المؤسسات تفتقر إلى الوصول إلى عوامل النمو المالية والاجتماعية لذلك فإن القليل منها يمكنه التغلب على قيود النمو والتوسع في العمالة وتحسين ظروف العمل حيث التوزيع غير المتكافئ لهذه العوامل يحول دون تحقيق مكاسب في الإنتاجية والعمالة فيما بين البلدان المحرومة التي تعاني من الفقر ويعزز التفاوتات الهيكلية في المجتمع. كما قدمت الدراسة توصيات محددة حول كيفية مساعدة المؤسسات المصغرة والصغيرة في نموها وتحسين جودة العمل وينطوي هذا قبل كل شيء على التوفير الجيد للتعليم والتدريب، الحصول على التمويل الكافي، تسهيل الوصول إلى معلومات السوق وتمكين الوصول إلى البنية التحتية الجيدة ونتيجة لذلك يتعين على الحكومة عند وضع استراتيجية شاملة معالجة عددا من قيود النمو الهيكلية والخاصة بهذه المشاريع.

- دراسة عبد الرحيم نصيرة، 2014 **بعنوان:** *« Impact Des Dispositifs De Micro-Entreprise Sur L'emploi En Algerie »* : الغرض من هذه الورقة البحثية عرض في إطار سياسة العمالة النشطة نتائج الإجراءات المتخذة لدعم تنمية مباشرة الأعمال الحرة التي تديرها الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة في الجزائر باعتبار أنها تؤثر بشكل رئيسي على الشباب ففي عام 2011 بلغ معدل البطالة بين البالغين (25 عامًا فما فوق) 7.2% مع تفاوت كبير حسب الجنس ولمكافحة بطالة

الشباب تشكل السياسة الجديدة لتعزيز العمالة المعتمدة في 2008 جزءا من نهج اقتصادي شامل من خلال حوافز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تهيئ فرص العمل وحوافز الإنتاج المحلي ويساهم مخطط المشاريع الصغيرة في إيجاد فرص عمل مستدامة وهو ما يمكن أن يكون حلا للحد من فرص العمل غير المستقرة التي أوجدتها خطة المعونة من أجل الإدماج الاجتماعي. وتركز الدراسة على تعزيز العمالة وبشكل أكثر تحديدا على عنصر دعم تنمية تنظيم المشاريع بتقديم ريادة الأعمال كوسيلة لمكافحة البطالة وتمويل آلية إنشاء الأعمال كما ينبغي تقييم أثر الإنفاق العام على معدل النمو ومعدل البطالة والقوة الشرائية للمواطنين ولوضع حد للمحسوبية لا يكفي إنشاء صيغ مختلفة لمكافحة البطالة بل من الضروري أن يتمكن المعنيون الرئيسيون وخاصة الشباب من الوصول إليها. خلصت الدراسة الى أن مخطط المشاريع الصغيرة (ANSEJ وCNAC) ساهم في خلق 188.328 فرصة عمل مستدامة في 2012 من أصل 100.613 مشروعًا ممولًا ويشجع مشروع ينفذ في هذا السياق على إيجاد وظيفتين مستدامة تقريبا مما يبعث على الأمل في خفض معدل البطالة ولا سيما في صفوف الخريجين الشباب من خلال المشاريع الصغيرة ويقلل أيضا من عدد الوظائف المحفوفة بالمخاطر التي أوجدها نظام المساعدة على الإدماج الاجتماعي، علاوة على ذلك فإن ما تم إنجازه قد عزز الاندماج المهني إمكانية توظيف الشباب العاطلين عن العمل الذين تعرضوا للتهميش والإحباط ماديًا وأخلاقيًا.

- دراسة *M. M. Goel-Om Prakesh*، 2014 **بعنوان:** «*Micro entreprises in haryana: an analysis*»: الهدف من الدراسة تحليل وتفسير دور المؤسسات المصغرة في تزايد النمو لاقتصاد (هاريانا) باعتبارها من الأقاليم النامية في الهند حيث يمكن للمشاريع المصغرة الناشطة في ميدان الصناعة والزراعة أن تساهم في ضمان الرفاهية الاقتصادية وترفع من المستوى المعيشي على المدى الطويل لذا تم وصفها بأنها محرك النمو لجميع الاقتصادات النامية، تم استخدام معادلات الانحدار الذاتي حيث تم اعتبار أن العمالة، الاستثمار والإنتاج الكلي الخاص بالمشاريع المصغرة متغيرات مستقلة و معدل النمو السنوي كمتغير تابع كما تعتمد البيانات على المنشورات الرسمية لمديرية الصناعات وتغطي الفترة من 1966 إلى 2011، توصلت الدراسة الى أن معدل نمو المشاريع البالغة الصغر في هاريانا لفترات زمنية مختلفة كبير كما أن هذه المشاريع تساعد في تنمية الاقتصاد الهندي بتوفير فرص عمل إضافية والحد من الفقر وعدم المساواة وتوصي الدراسة بوجوب تمكين المؤسسات من تحمل الضغط المتزايد من خلال ضمان التسهيلات الائتمانية وتحسين التكنولوجيا والابتكارات وإدخال القدرة التنافسية من حيث جودة وسعر منتجاتها في الأسواق الوطنية والدولية لمنع الركود الاقتصادي.

- دراسة *Mohamed Osman Hegazi, Khadra Hassan Siddig* 2014 **بعنوان**: *«The contribution of women microenterprises to poverty alleviation in urban Sudan 2014 »* : هدف الدراسة يكمن في تحديد تأثير تخفيف حدة الفقر في المناطق الحضرية من خلال عينة من 104 آلاف من النساء اللواتي لديهن مشاريع مصغرة ومنخرطات في التجارة، الإنتاج والبيع في القطاع غير الرسمي في ولاية الخرطوم بالسودان مع الاخذ بعين الاعتبار موقع المشروع باستخدام استبيان منظم ومقابلات فردية مع مالكات هذه المشاريع حيث تشمل البيانات: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك العمر، الحالة الاجتماعية ،التعليم ،حجم الأسرة ،السكن ومكان الإقامة وكذا البيانات المتصلة بالمشروع والتي تغطي نوع وموقع النشاط، مصادر التمويل، التسويق والمنافسة بالإضافة إلى المشاكل والقيود وتم جمع البيانات أيضا من مصادر مختلفة بما في ذلك الدراسات الاستقصائية الوطنية، الاحصائيات والدراسات السابقة، أما تحليل البيانات فكان باستخدام الإحصاء الوصفي. بينت النتائج الرئيسية للدراسة أن الخطط المنفذة قد ساهمت في تخفيف حدة الفقر أيضا المشاريع النسائية البالغة الصغر هي عناصر هامة لاستراتيجية فعالة للحد من الفقر حيث أكدت نتائج تحليل الاجابات على الاستبيان أن الأعمال التجارية هي المصدر الوحيد لدخل الأسر في السودان مما يدعم افتراض أن مشاريع المرأة هي الحل لكثير من الأسر للخروج من الفقر ويتأكد ذلك أيضا من النتائج التي أفادت بأن 67 في المائة من صاحبات المشاريع استهلكن الدخل الذي كسبنه في الاحتياجات الأساسية اليومية ولا سيما الغذاء ويتبين أن العوامل الاجتماعية المذكورة سابقا كلها مؤثرة في دخل الأعمال التجارية، وبصفة عامة تحظى ثقافة العمل الحر بالقبول على نطاق واسع مقارنة بالتوظيف في القطاع العام وقد تم تحديد العديد من القيود والتحديات مثل محدودية الوصول إلى التمويل، الصعوبات في تسويق المنتجات، الإجراءات الإدارية المعقدة، الرسوم والضرائب الحكومية.

- دراسة *Bereket Tadesse* ، 2010 **بعنوان**: *« The Role of Micro and Small Enterprises in Employment Creation and Income Generation, A Survey Study of Mekelle City, Tigray Region, Ethiopia »* : تهدف الدراسة إلى محاولة تقييم دور المؤسسات الصغيرة والمصغرة في خلق فرص عمل وزيادة الدخل في مدينة *Mekelle، Tigray* باستخدام الاستبيان والمقابلة (123 مسير و106 موظف) بالإضافة إلى جمع بيانات من مكتب ولاية (تيغراي) الإقليمي للتجارة والصناعة والنقل، كشفت الدراسة وجود معدل نمو سنوي في المؤسسات الصغيرة والمصغرة قدرت نسبته ب 19.8% بالإضافة إلى وجود تباين في متوسط عدد الموظفين في هذه المؤسسات حسب القطاعات كما تبين أن هذه المشاريع تعد من بين الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في منطقة تيغراي فإلى جانب مساهمتها الفعالة في العمالة و الدخل لعبت دورا كبيرا

في التنمية الاقتصادية للمنطقة بتوفير سلع وخدمات مختلفة محليا. أوصت الدراسة بالعمل على تشجيع دعم هذه المؤسسات من خلال التمويل الصغير حيث ينبغي على الحكومة تقديم بعض الحوافز لمستثمري القطاع الخاص كالإعفاء الضريبي وتخفيض تكاليف الإيجار حتى يتسنى لمالكي هذه المؤسسات رسم خطط استراتيجية لتوسيع الأعمال.

-دراسة بوسهمين أحمد، 2010 **بعنوان:** « الاستثمار في المؤسسات المصغرة ودورها في التنمية المحلية بمنطقة الجنوب الغربي الجزائري »: يهدف البحث لدراسة المخرجات التنموية للاستثمار في المؤسسة المصغرة في منطقة الجنوب الغربي وخاصة ولاية بشار، أدرار وتندوف والوقوف على المعوقات وسبل التنمية باعتماد المنهج الوصفي لتحليل واقع ومكانة الاستثمار للمؤسسة المصغرة والتحليل الاحصائي بتصميم استبيان موجه لأصحاب المؤسسات والموظفين فيها، خلصت الدراسة الى عدم وجود أية مقومات للدفع بالاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجنوب الغربي الجزائري مع العلم ان هذه المؤسسات لها تأثير ذو دلالة احصائية على الجانب التنموي والتنمية المحلية كما انها تساهم في التنمية الصناعية بالمنطقة ولها تأثير على المستوى الاجتماعي للأفراد والجماعات، وبينت نتائج الانحدار الخطي امكانية تفعيل آليات الرقابة والمتابعة من طرف الهيآت الداعمة للاستثمار على تحفيز هذه المؤسسات من تجاوز العسر المالي. أوصت الدراسة بالعمل على تشجيع الاستثمار في المؤسسات المصغرة نظرا للدور التنموي الذي تساهم فيه على المستوى الوطني من خلال تفعيل آليات الرقابة والمتابعة وتذليل الصعوبات والمشاكل التي تواجه المستثمرين المحليين.

-دراسة *Steven C. Deller*، 2010 **بعنوان** : « *Spatial Variations in the role of Micro enterprises in economic growth* » : حاولت هذه الدراسة ابراز دور المؤسسات المصغرة (النسبة المئوية للمؤسسات المصغرة المتخصصة في البيع بالتجزئة، الخدمات، الصناعة، العقارات) التي يقل عدد موظفيها عن خمسة على النمو الاقتصادي، الكثافة السكانية والعمالة للفترة الممتدة من 1990 الى 2000 في أمريكا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي، تشير النتائج أن المؤسسات المصغرة تلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي الإقليمي ويتباين هذا الدور حسب نوع النشاط حيث يبدو أن المؤسسات المصغرة الناشطة في الصناعة والبيع بالتجزئة ليس لها تأثير على النمو السكاني ولكن لها تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على نمو العمالة والعكس بالنسبة للمؤسسات المصغرة الخدماتية، أما المؤسسات المصغرة الناشطة في العقارات فلها تأثير إيجابي مهم إحصائيًا على كل من نمو السكان والعمالة، وتوصي الدراسة أنه يجب مراعاة الموقع الجغرافي لتمركز المؤسسات المصغرة حتى يتحقق نجاحها.

- **دراسة** *Ajay Thapa*، 2008 **بعنوان:** «*Micro-Enterprises and House hold Income*» : تقيِّم هذه الدراسة دور المشاريع المصغرة في الحد من الفقر في مقاطعة (باربات) من خلال المقارنة في دخل الأسر المعيشية التي تدير مشاريع مصغرة (111 أسرة كمجموعة تجريبية) وتلك التي لا تدير هذه المشاريع (111 أسرة كمجموعة مراقبة) بالاستعانة بالاستبيانات مع الاعتماد على التحليل الوصفي والاستدلالي الذي يتضمن تحليل الانحدار المتعدد، حساب معاملات بيتا واختبار الفرضيات، خلصت الدراسة أنه للمشاريع البالغة الصغر أثر كبير على زيادة دخل الأسر المعيشية وبالتالي الحد من الفقر خاصة مع توفر مستوى تعليمي عالي للمالكين كما تبين أن متوسط الدخل السنوي للأسر المعيشية ذات المشاريع المصغرة قد زاد بالمقارنة مع أصحاب المشاريع غير الصغرى، غير أن بعض العوامل كامتلاك الاراضي الزراعية، جنس المسير لا تؤثر تأثيرا كبيرا في دخل الأسرة المعيشية وتقترح الدراسة أن تركز الحكومة على تطوير سياسات لتوسيع المؤسسات المصغرة وتوفير التعليم الثانوي أو العالي لرفع مستوى دخل سكان الريف.

- **دراسة** *Sultana Sanjida*، 2008 **بعنوان**: «*The Role of micro,small and medium enterprises in economic growth : a cross-country regression analysis*» : الهدف من هذه الدراسة ابراز العلاقة بين المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الناشطة في مجال التصنيع في القطاع الرسمي مع النمو الاقتصادي في (بنغلاديش وبيرو) باستخدام نماذج الانحدار (OLS) خلال الفترة الزمنية 1997 إلى 2005، لم تخلص الدراسة إلى وجود ارتباط إيجابي بين هذه المؤسسات والنمو الاقتصادي غير أن هذا لا يعني أن هذه المشاريع لا تعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية للبلد حيث أن العينة المدروسة تشمل العمالة في شركات التصنيع الرسمية فقط وفي كثير من البلدان النامية يشكل القطاعان غير الرسمي وغير الصناعي مصدرا رئيسيا للعمالة ولا سيما في المناطق الريفية، من البحوث المستقبلية المقترحة دراسة عينة من هذه المشاريع خارج قطاع الصناعة التحويلية ولا سيما بالنسبة لمجموعة البلدان النامية لإتاحة الفرصة لمقارنة العلاقة بين حجم هذه المؤسسات والنمو الاقتصادي.

- **دراسة** *Charles Harvie*، 2003 **بعنوان**: «*The contribution of micro enterprises to economic recovery and poverty alleviation in East Assia* » : الهدف من هذه الورقة البحثية تحليل مساهمة المشاريع المصغرة ودور التمويل المتناهي الصغر في الانتعاش الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر في شرق آسيا حيث تم تحديد نوعين رئيسيين منها: مشاريع لكسب الرزق والتي تمثل مصدرا هاما للدخل للأسر الفقيرة لكنها لا تولد الكثير من فرص العمل ومن غير المرجح أن تنمو أكثر والنوع الآخر من المشاريع المصغرة هي تلك الموجهة نحو النمو ويمكن أن تصبح مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم وأن

تكون مستدامة من حيث توليد الدخل والعمالة وتمثل احتمالا أفضل للتنمية الطويلة الأجل، خلصت الدراسة إلى أن أقل من واحد في المائة من المؤسسات المتناهية الصغر والتي تمكنت من خلق حوالي ربع الوظائف ذات نسبة مئوية ضئيلة جدا من الإناث كما أن مالكيها ذو مستوى تعليمي عالي ويلعب التمويل المتناهي الصغر دورا هاما في نمو هذه المؤسسات مع الحاجة إلى الوصول إلى تحسين المهارات والتكنولوجيا فيما يخص المشاريع المصغرة الموجهة نحو النمو.

- **دراسة** *UNDESA – Report on Ms. Raniya Sobir, consultant, for the United Nations* **بعنوان** : *« Micro, Small and Medium-sized MSMEs and the Sustainable Development Goals Enterprises (MSMEs) and their role in achieving the Sustainable Development Goals »*: تم إعداد هذه الورقة في إطار المشروع الذي يدعمه البرنامج الدولي لخطة التنمية المستدامة 2030 التابع لصندوق الأمم المتحدة للسلام والتنمية (UNPDF) والذي تعد جمهورية الصين الشعبية من المساهمين الرئيسيين فيه، يهدف هذا التقرير إلى إثبات أهمية ودور المؤسسات المصغرة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر كما يبرز مدى مساهمة هذه المؤسسات في النشاط الاقتصادي، إيجاد فرص العمل والدخل ولا سيما للفقراء. إن أهداف التنمية المستدامة تتطلب تطورا في الأنشطة العامة والخاصة يرتبط بتكييف نماذج الأعمال الجديدة، جلب الابتكار والتكنولوجيا وممارسة الأعمال بشكل أكثر استدامة وأخلاقية، وتتيح هذه العملية فرصا تجارية جديدة للقطاع الخاص ولا سيما للمنشآت المصغرة والصغيرة والمتوسطة فوفقًا للجنة الأعمال يمكن فتح فرصا اقتصادية بقيمة 12 تريليون دولار وخلق 380 مليون وظيفة بحلول عام 2030 مع وجود أكثر من 50 في المائة في البلدان النامية وقد حُددت هذه الفرص للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في إطار كل هدف وتركز المناقشة أيضاً على نماذج تجارية مختارة ومبادرات للممارسات الجيدة تدعم المنشآت وتساهم بدورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مساهمة الدراسة:

سنحاول من خلال هذه الدراسة التطرق الى أحد العوامل المهمة في خلق التنويع الاقتصادي والمتمثل في قطاع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة خاصة بخصائصه الاستثمارية كأحد الحلول المساهمة في دعم وتنشيط الاقتصاد، إيجاد فرص العمل ومكافحة الفقر والذي تم معالجته من خلال عدة دراسات وطنية وأجنبية من حيث دراسة عوامل نمو هذه المؤسسات ومساهمتها في الاقتصاد والحد من البطالة.

أما دراستنا هذه فستركز كقيمة اضافية على المؤسسات المصغرة بشكل خاص والتي لا يتجاوز عدد العمال فيها تسعة أشخاص حيث سنحاول من خلالها القيام بالتحليل الاحصائي والتطور الخاص بهذه المؤسسات وكذا تسليط الضوء على الدور التنموي للمؤسسات المصغرة على الاقتصاد الوطني الكلي وهذا من خلال دراسات قياسية بإدراج عدة متغيرات اقتصادية كلية كالنمو الاقتصادي، البطالة، معامل التنويع الاقتصادي من أجل ابراز مدى دعم هذه المؤسسات في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

هيكل الدراسة:

لدراسة الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول أساسية، يضم الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات المصغرة، وهذا بهدف ادراج المفاهيم المتعلقة بهذه المؤسسات وكذا ما يحدها ويؤثر في نموها، وتضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول: عموميات حول المؤسسات المصغرة، المبحث الثاني: تحليل عوامل نمو المؤسسات المصغرة أما المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات المصغرة في النمو الاقتصادي.

تناولنا في الفصل الثاني: مؤشرات الاقتصاد الكلي، بذكر بعض المؤشرات الاقتصادية المدرجة في الدراسة وكذا مدى تطورها في الجزائر. حيث تم تقسيمه الى مبحثين، يضم المبحث الأول: النمو والتنويع الاقتصادي مع بعض المحددات مثل الاستثمار والانفاق الحكومي والمبحث الثاني: البطالة والفقر.

وخصص الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية حول دور المؤسسات المصغرة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2023، وهذا بدراسة مفصلة لتطور المؤسسات المصغرة في الجزائر وكذا توزيعها، ثم الانتقال الى الدراسة القياسية لإسقاط الجانب النظري على التطبيقي. حيث تم التطرق في المبحث الأول: نبذة حول المؤسسات المصغرة في الجزائر والمبحث الثاني: يعالج مدى فعالية المؤسسات المصغرة على الاقتصاد الوطني من خلال ادراجها كمتغيرات مستقلة ضمن نماذج قياسية تتضمن بعض محددات المتغيرات الاقتصادية الكلية.

الفصل الأول

تمهيد الفصل

في مواجهة الأوضاع الاقتصادية الدولية المعقدة وغير المؤكدة تحتاج الدول الى تقديم المزيد من الإصلاحات العميقة والشاملة وتدابير الانفتاح لتحقيق التحول الاقتصادي والارتقاء، فانه مع اقتصاد أكثر ديناميكية من خلال اصلاحات أكبر يمكن تخصيص الموارد بشكل أفضل والتدفق الى القطاعات الأكثر إنتاجية.

تشكل المؤسسات المصغرة سمة رئيسية من سمات المشهد الاقتصادي في جميع البلدان النامية اليوم وقد أقرت العديد من حكومات العالم الثالث بمساهمة هذه المؤسسات في خلق فرص العمل وتخفيف حدة الفقر ولا سيّما للعاملين غير المكتفين والنساء والشباب فهي تساعد الدول المتطورة والنامية على مواجهة التحديات الاقتصادية الجديدة مع أن إنشاءها يتطلب دعما متواصلا من الجانب التمويلي والتسويقي وإدخال التكنولوجيا الحديثة لتحقيق الإبداع، لكنها تواجه قيودا ومعوقات أمام نموها كمحدودية فرص الحصول على القروض وبيئة الأعمال غير المواتية وفجوات المهارات لذا وجب بذل المزيد من الجهود للصمود في مواجهة الأزمات ومساعدتها على اتباع نماذج مستدامة للعمل التجاري وتسليط الضوء على الدور الحيوي للمؤسسات المتناهية الصغر في تحقيق تعافٍ مستدام. سنتطرق في هذا الفصل الى:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات المصغرة
- المبحث الثاني: عوامل نمو المؤسسات المصغرة
- المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات المصغرة في النمو الاقتصادي

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات المصغرة

هناك اختلاف كبير بين الاقتصاديين في مختلف بلدان العالم في إعطاء مفهوم واضح حول المشاريع أو المؤسسات المصغرة حيث تتباين وتتفاوت الاهتمامات حول هذه الأخيرة لتحديد تعريف خاص بها واعطائها المكانة التي تستحقها وذلك نظرا لاختلاف أهدافها والمناطق التي تقام فيها هذه الأبحاث ودرجة التفوق الصناعي الذي تتمتع به الدولة المعنية، كما أنها أصبحت موضوع تنافس خاصة في البلدان النامية وهذا قصد توجيهها لخلق أنشطة اقتصادية لم تكن موجودة أو حيوية من قبل.

المطلب الأول: مدخل للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة

يختلف تعريف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدولي بل وحتى الإقليمي في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية من دولة إلى أخرى فضلا عن تباين المعايير في تحديد الأسس التي بموجبها يتم تحديد شكل المشروع منها البيانات الإحصائية التي تستخدم في تعريفها

1. تعريفات خاصة بالمنظمات والهيئات الدولية

تعريف المؤسسات وخاصة المصغرة منها سيظل متباينا حيث يتبين وجود أسلوبين يمكن استخدامهما، الأول: يعتمد على الخصائص النوعية التي توضح الفروق الأساسية بين الأحجام المختلفة للمشروعات مثل نمط الإدارة والملكية والفنون الإنتاجية المتبعة والثاني: بالأخذ بالمؤشرات الكمية مثل العمالة ورأس المال.

1.1. التعريف الخاص بالاتحاد الأوروبي :

ظهرت مشكلة تعدد تعاريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والقطاع الحرفي وعدم اتساقها بوضوح عند بدء تطبيق برنامج سنة 1994 وقد جاء بناء على قرار المجلس الأوروبي، فقد قام الاتحاد الأوروبي بوضع التعريف الجديد الذي تم تحديده ضمن توصيات المفوضية الأوروبية بتاريخ 3 أبريل1996 لأسباب متعددة منها: البرامج الموجهة، المعاملة التفضيلية، برامج الإعانة، الدعم الموجه، نقص التنسيق وتشوه المنافسة[1].

حيث يصنف المؤسسات الى:

- المؤسسات المتوسطة: عدد عمالها الأقصى 249 عامل، رقم أعمالها أقل من أو يساوي40مليون أورو والميزانية السنوية 27 مليون أورو.

[1] جميع الاقتباسات مأخوذة من وثيقة (توصيات المفوضية بتاريخ 3 أفريل 1996 بشأن المؤسسات الصغيرة المتوسطة)، مكتب المطبوعات الرسمية للاتحادات الأوروبية، لكسمبورج.

- المؤسسات الصغيرة: عدد عمالها الأقصى 49 عامل، رقم أعمالها أقل من أو يساوي7مليون أورو والميزانية السنوية 5 مليون أورو.
- المؤسسات المصغرة: عدد عمالها الأقصى 9 عمال.

تم تحديد تعريف معدل في 6 ماي 2003 من قبل المفوضية الأوربية حيث ينص على وضع حدود لرقم الأعمال والميزانية السنوية للمؤسسات المصغرة، وقد دخل هذا التعريف حيز التنفيذ سنة 2005 أين تكون الدول الأعضاء حرة في تطبيق هذا التعريف إضافة الى شرط الاستقلالية بنسبة 25% أو أكثر من التحكم لصالح هذه المؤسسات في حق التصويت ورأس المال من خلال واحد على الأقل من ممثلي السلطات العمومية.

ومنه أصبح التقسيم كالتالي:

- المؤسسات المتوسطة: عدد عمالها الأقصى 249 عامل، رقم أعمالها أقل من أو يساوي50مليون أورو والميزانية السنوية 43 مليون أورو.
- المؤسسات الصغيرة: عدد عمالها الأقصى 49 عامل، رقم أعمالها والميزانية السنوية أقل من أو يساوي 10مليون أورو.
- المؤسسات المصغرة: عدد عمالها الأقصى 9 عمال، رقم أعمالها والميزانية السنوية أقل من أو يساوي 2مليون أورو.[1]

2.1. التعريف الخاص بالبنك الدولي:

يميز البنك الدولي عن طريق فروعه المؤسسة الدولية للتمويل ما بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي[2]:

- المؤسسة المصغرة: وشروطها أن يكون عدد موظفيها أقل من 10 وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي ونفس الشرط السابق ينطبق على حجم المبيعات السنوية.
- المؤسسة الصغيرة: التي تضم أقل من 50 موظفاُ وتبلغ أصولها أقل من 3 مليون دولار أمريكي وكذلك الحال بالنسبة لحجم المبيعات السنوية.
- المؤسسة المتوسطة: ويبلغ عدد موظفيها أقل من 300 موظف أما أصولها فهي أقل من 15 مليون دولار أمريكي ونفس الشيء ينطبق على حجم المبيعات السنوية.

[1] *Journal officiel de l'Union européenne, Règlement (Ce) No 364/2004 De La Commission, [extrait de la recommandation 2003/361/CE de la Commission du 6 mai 2003 concernant la définition des petites et moyennes entreprises (JO L 124 du 20.5.2003], du 25 février 2004, Article 2, p 27.*

[2] مؤسسة التمويل الدولي،" دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية –القدرة على الحصول على التمويل)"، البنك الدولي، واشنطن،2009 ، ص10

3.1. التعريف الخاص بمنظمة العمل الدولية (ILO)

تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسات الإنتاجية والحرفية التي لا تتميز بالتخصص بالإدارة ويديرها مالكها ويصل عدد العاملين فيها إلى 250 عاملا.[1]

من خلال البند الأول للتوصية رقم189الصادرة في 02 جويلية1998 المتعلقة بالظروف العامة لتحفيز خلق الوظائف في المنشأة الصغيرة والمتوسطة أكدت منظمة العمل الدولية على كيفية تعريف دول الأعضاء في المنظمة لهذا النوع من المؤسسات، حيث يتم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد التشاور مع المنظمات النقابية الأكثر تمثيلا لأصحاب العمل والعمال وعلى أساس معايير تعتبر هذه المنظمات مناسبة وذلك مع مراعاة الظروف الاجتماعية والاقتصادية الوطنية.[2]

بموجب التقرير رقم15 الصادر عن المؤتمر الدولي للعمل سنة2015 اعتمدت في تعريفها لهذا النوع من المؤسسات معيار عدد العمال المشغلين، حيث اعتبرت المؤسسات صغيرة الحجم التي تشغل من (10) إلى (100) عامل ومؤسسات متوسطة الحجم التي تشغل (100) عامل إلى (250) عامل وذلك بغض النظر عن وضعها القانوني إذا كانت مؤسسة عائلية أو فردية أو في شكل تعاونية سواء كانت رسمية أو غير رسمية ولا يستخدم مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا إذا كان المطلوب تمايز القطاعات.[3]

- **التعريف الخاص بمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO):** وضعت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية والدول المتقدمة، ففي الدول النامية اعتبرت المؤسسات المصغرة بأنها تلك المؤسسات التي يعمل بها من 1 إلى 4 عمال، أما الصغيرة فهي التي يعمل بها من 5 إلى 19 عاملا، بينما في الدول المتقدمة اعتبرت المؤسسة التي يعمل بها من 1 إلى 99 عاملا بالمؤسسة الصغيرة.[4]

- **التعريف الخاص باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA):** عرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها مؤسسات غير تابعة بل

---

[1] هيا جميل بشارات، "التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، ط1، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن،2008، ص 35.

[2] بلعميري عسري، "اشكالية تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة قانون العمل والتشغيل، العدد 06، جوان 2018، ص 298 (التوصية رقم 189 الصادرة عن منظمة العمل الدولية يوم 02 جويلية 1998 والمتعلقة بالظروف العامة لحفز خلق الوظائف في المنشأة الصغيرة والمتوسطة)

[3] *Bureau international du travail, Rapport N°15 , "Les petites et moyennes entreprises et la création d'emplois décents et productifs", Conference international du travail , Session 104 , Genève , 2015, p03*

[4] مناور حداد، حازم الخطيب، "دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن"، مجلة اربد للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 1، جامعة اربد الأهلية، الأردن 2005 ص 120.

هي شركات مستقلة التي توظف أقل من عدد معين من المستخدمين ويختلف العدد حسب الدولة والحد الأعلى للمستخدمين في المؤسسات المتوسطة هو 250 مستخدماً كما هو في الاتحاد الأوروبي.[1]

2. تعاريف خاصة ببعض الدول:

كل دولة من دول العالم لها تعريف خاص بالمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة، فبعض الدول تقدم تعاريف ترتبط بدرجة نموها الاقتصادي ودول أخرى تقدم تعاريف قانونية كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والبعض الأخر يقدم تعاريف إدارية كما هو الحال في هولندا.

1.2. تعريف خاص ببعض البلدان الأجنبية:

¬ **الولايات المتحدة الأمريكية** :تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها المؤسسة التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه –حسب قانون المؤسسات الصغيرة لسنة 1953 –وقد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات وعدد العاملين ولذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة:[2]

- المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة: من 1 إلى 5 ميلون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة: من 5 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- المؤسسات الصناعية: عدد العمال 250 عامل أو أقل.

¬ **دول اتحاد بلدان جنوب شرق اسيا L'ANASE:** استخدم كل من (BRUCH et HIEMENZ) التصنيف المعترف به بصورة عامة في هذه البلدان، والذي يأخذ مؤشر العمالة كمعيار أساسي من خلال دراسة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قام بها اتحاد بلدان جنوب شرق آسيا: [3]

- مؤسسات عائلية وحرفية: من 1 إلى 10 عمال.
- مؤسسات صغيرة: من 10 إلى 49 عامل.
- مؤسسات متوسطة: من 49 إلى 99 عامل.
- مؤسسات كبيرة: أكثر من 100 عامل.

¬ **بريطانيا:** تعرف وزارة الصناعة والتجارة البريطانية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي :

---

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا"، الأمم المتحدة، نيويورك، 2002، ص5.

[2] *Gross Herbert, "Petite entreprise et grand marché, des chances nouvelles pour la petite et la moyenne entreprise", Edité par Editions d'Organisation, 1960. p 16*

[3] *Galen Spencer Hull, "La petite entreprise a l'ordre du jour", édition Le Harmattan Paris 1985, p77*

- مؤسسة صغيرة: إذا حققت المؤسسة شرطين من الشروط الثلاث التالية على الأقل :رقم أعمال أقل من 8.2 مليون جنيه إسترليني، موازنة أقل من 4.1 مليون جنيه إسترليني وعمالة أقل من 50 موظفاً.
- مؤسسة متوسطة: إذا حققت المؤسسة شرطين من الشروط الثلاث التالية على الأقل، رقم أعمال أقل من 2.11 مليون جنيه إسترليني، موازنة أقل من 6.5 مليون جنيه إسترليني وعمالة أقل من 250 موظفاً.

¬ **كندا:** تستخدم كندا مصطلح الأعمال الصغيرة "Small business" كعبارة عامة وشاملة لوصف المؤسسات الصغيرة، وتعريف الحكومة الرسمي المعمول به يعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أنها: المؤسسة أو المشروع الصغير الذي تقل نسبة المبيعات به عن 5 ملايين دولار ويقل عدد العاملين به عن 500عامل في المنشأة الصناعية ويقل عن 50 عامل في المؤسسة الخدمية[1] .

¬ **اليابان:** تعتمد اليابان في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القانون الأساسي لسنة 1963 (Small and Medium Entreprise basic Law) والذي يعرف هذه الأخيرة على أنها تلك المؤسسات التي لا يتعدى عدد العمال بها 300 عامل، ورأس مالها لا يفوق 300 مليون ين ياباني. وقد تم تعديل هذا القانون في 03 ديسمبر1999 بهدف وضع سياسة لتطوير وتنمية قاعدة عريضة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق تنمية للاقتصاد الياباني حيث صنفت المؤسسات الى:

- مؤسسات الصناعة والتعدين والنقل والانشاءات: عدد العمال 300 عامل فأقل ورأسمالها 100مليون ين فأقل.
- التجارة بالجملة: عدد العمال 100 عامل فأقل ورأسمالها 30مليون ين فأقل.
- التجارة بالتجزئة: عدد العمال 50 عامل فأقل ورأسمالها 10مليون ين فأقل[2].

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بالدور التكنولوجي الرائد حيث يهيأ لها الأسواق والتكنولوجيا ورؤوس الأموال التي تحتاج إليها، وقد أسهمت طبيعة النظام الصناعي الياباني ذات الهامش التنافسي في ضمان قيام المؤسسات الكبرى بدورها من خلال إمداد المتعاقدين الفرعيين بالمعارف والتكنولوجيا والدعم الإداري والمالي اللازم وكذا فرص إتباع المعايير الرفيعة ومراقبة الجودة.

[1] سامية عزيز، "مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 02، الجزائر، جوان 2011

[2] هالة محمد لبيب، "إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي"، المنظمة العربية لتنمية الإدارية، ط2، القاهرة، 2008، ص 216.

¬ **الصين:** وفقا لقانون ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2003، يتم تصنيف المؤسسات في الصين من خلال مجموعة أساسية من المعايير تتمثل في الإيرادات السنوية، مجموع الأصول وكذا عدد العمال، حيث تعرف المؤسسة حسب القطاعات: قطاع الصناعة، البناء، التجارة بالتجزئة، التجارة بالجملة، النقل، الخدمات البريدية، فندقة ومطاعم.

- المتوسطة بحسب عدد العمال من 100الى 3000 عامل، مجموع الأصول من 40 الى 400 مليون يوان وايرادات تجارية من 30 الى 300مليون يوان.
- الصغيرة بحسب عدد العمال من 100الى 600 عامل، مجموع الأصول أقل من 40 مليون يوان وايرادات تجارية أقل من 10 الى 30 مليون يوان.[1]

¬ **كوريا:** تستخدم كوريا معيار حجم العمالة، رأس المال وحجم المبيعات السنوية مع الأخذ بعين الاعتبار قطاع النشاط الاقتصادي الذي تنتمي إليه المؤسسة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنف كما يلي[2]:

- المؤسسات المتوسطة التي يتراوح عدد عمالها ما بين 200 و300 عامل ورقم أعمالها بين 30 و8بليون وون كوري.
- المؤسسات الصغيرة التي يتراوح عدد عمالها ما بين50 الى 10 عمال.
- المؤسسات المصغرة وهي التي يتراوح عدد عمالها ما بين 10 الى 5 عمال.

2.2. تعريف خاص ببعض البلدان العربية:

¬ **مصر:** يتضمن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر ثلاثة تعاريف:

- تعريف للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: يتم التمييز بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر حسب عدد العاملين، حيث يعرف المؤسسات المتناهية الصغر بأنها تضم خمسة عاملين والمؤسسات الصغيرة فتضم 50 عامل وأقل، المؤسسات المتوسطة فهي التي تضم أكثر من 50 عامل.
- تعريف للقانون المصري رقم 2004/141: يعرف المؤسسة المتناهية الصغر بأنها كل شركة أو منشأة فردية يقل رأسمالها المدفوع عن 50 ألف جنيه، والمؤسسة الصغيرة لا يقل رأسمالها المدفوع عن 50 ألف جنيه ولا يتجاوز مليون جنيه، ولا يزيد العاملين فيها عن50 عاملاً.

[1] *Law of The people's Republic of China on Promotion of SME, adopted at the 28th meeting of the standing commuty of the ninth national people's congrees, China on june 2002 (Order of The President No. 69), Site : http://www.china.org.cn/english/government/207325.htm, vu le 15/04/2022*

[2] حسين عبد المطلب الأسرج، "مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر"، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد الأول، القاهرة، 2006، ص 10.

- تعريف للبنك المركزي المصري: عرف المؤسسة المتناهية الصغر أنها يقل عدد العمال فيها عن 10 عمال، ويقل رأسمالها عن 500ألف جنيه، والمؤسسة الصغيرة بالتي يقل عدد العمال فيها عن 200 عامل، ورأسمالها من 500ألف جنيه إلى 05 مليون جنيه (للمشروعات الصناعية)، وإلى 03 مليون جنيه (للمشروعات الأخرى). أما المؤسسة المتوسطة فيقل فيها عدد العمال عن 200 عامل ورأسمالها من 05 مليون إلى 10 مليون جنيه (للمشروعات الصناعية) ومن 03 إلى 05 مليون جنيه (للمشروعات غير الصناعية).[1]

¬ **تونس:** تحدد بأن كل مؤسسة لا يتجاوز حجم استثمارها خمس عشرة مليون دينار، وعدد عمال المؤسسة المصغرة (أقل من 06 عمال) المؤسسة الصغيرة (من 06 الى 49 عامل) والمؤسسة المتوسطة (من 50 الى 199 عامل)

¬ **السعودية:** تصنف المؤسسات كما يلي:

- مؤسسات مصغرة: عدد العمال (من01 الى 05عمال)، المبيعات (حتى 03 مليون ريال).
- مؤسسات صغيرة: عدد العمال (من06 الى 49عامل)، المبيعات (من 03 مليون ريال الى 40مليون ريال).
- مؤسسات متوسطة: عدد العمال (من50 الى 249عامل)، المبيعات (من 40 مليون ريال الى 200 مليون ريال)[2]

يتضح تباين آراء الدول سواء الأجنبية أو العربية حول تحديد معايير تصنيف المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة لكن أغلبها تشترك في معيار العمالة ورأس المال السنوي كمعايير أساسية في التصنيف ومنه نجد أنه من الصعب تحديد تعريف موحد يشمل جميع الدول، فكل دولة لها خصائصها ومعاييرها وظروفها التي على أساسها تصنف هذه المؤسسات.

3. الفرق بين المؤسسة المصغرة وباقي المنشآت الأخرى:

من خلال العلاقات التي تربط المؤسسة المصغرة بالمؤسسات الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة وحتى الناشئة فهي تعتبر حلقة وصل في النسيج الاقتصادي، إلا أنها تتميز بخصائص تجعل لها مكانة لا تقل أهمية عن الأنواع الأخرى من المؤسسات.

---

[1] تقرير عن استغلال فرص التحول الاقتصادي وزارة التجارة والصناعة، جمهورية مصر العربية، "الاستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية للمشروعات الصغيرة (2018-2023)"، القاهرة، 03 ديسمبر 2017، ص09-11

[2] صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية الفنية، "بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الوضع الراهن والتحديات"، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، أكتوبر 2017، ص07

1.3. الفرق بين المؤسسة المصغرة والمؤسسة المتوسطة والكبيرة

تتسم المشاريع المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الحجم بخصائص محددة تميزها عن الشركات الكبيرة ويمكن أن تتغير بالطبع عبر مختلف البلدان والثقافات ومع ذلك فإن الاختلاف بين المؤسسات الصغرى وغيرها ليس محددًا جيدًا.

الجدول رقم 01-01: الفرق بين المؤسسة المصغرة والمؤسسات المتوسطة والكبيرة

	الكبيرة	المتوسطة والصغيرة	المصغرة
القيادة	يشارك القادة بشكل أكبر في الأنشطة الاستراتيجية	يشارك القادة في الأنشطة التنفيذية أكثر من الأنشطة الاستراتيجية	يشارك القادة حصرا في الأنشطة التنفيذية
الإدارة	الإدارة قائمة على المشاركة	مزيج من الإشراف القوي والقيادة والسيطرة	القيادة والسيطرة
تخطيط الاستراتيجيات	التخطيط القصير والطويل الأجل	يركز التخطيط القصير الأجل على الاستراتيجيات المتخصصة	المكافحة من أجل البقاء
الهيكل التنظيمي	هرمية مع عدة طبقات من الإدارة	طبقات قليلة من الإدارة	طبقة واحدة
الموارد البشرية	التخطيط للتدريب وتنمية قدرات الموظفين على نطاق واسع	التدريب وتنمية قدرات الموظفين	لا توجد أنشطة للتدريب وتنمية قدرات الموظفين
التركيز على السوق والعملاء	العلاقة الرسمية مع العملاء قاعدة عملاء أكبر	العلاقة الرسمية وغير الرسمية مع العملاء	العلاقة غير الرسمية مع العملاء
الأنشطة	المعرفة أو الفهم الواسع لأنشطة تحسين التشغيل	محدودية المعرفة لأنشطة تحسين التشغيل	عدم وجود معرفة لأنشطة تحسين التشغيل
الابتكار	القائم على البحث والتطوير	القائم على التجمعات والشبكات	القائم على التحسين التكنولوجي واحتياجات العملاء
التواصل	تحسين فهم الدعم المتاح من الحكومات المحلية	محدودية الشبكات الخارجية والمعرفة بالتمويل والدعم المتاحين من الحكومات المحلية	عدم وجود معرفة بفرص التمويل والدعم

Source : *G. Gurkan Inan and Umit S., Bititci," Understanding organizational capabilities and dynamic capabilities in the context of micro enterprises: à research agenda." 4th International Conference on Leadership, Technology, Innovation and Business Management, Procedia - Social and Behavioral Sciences, volume 210, 2015, P 311*

ان صاحب المشروع المصغر لديه القدرة على ممارسة نشاط باسمه في شكل ملكية فردية وهذا يعني أن هذا النظام لا يقدم شخصية قانونية منفصلة عن شخصية رجل الأعمال فما يميز المؤسسة المصغرة عن المشاريع المتوسطة والكبيرة يمكن حصره في النقاط التالية:

- **الحجم والمقياس:** الحجم والمقياس هما الفرق الرئيسي بين المؤسسات المصغرة والمتوسطة والكبيرة فمعظم المؤسسات البالغة الصغر تحتاج إلى رأس مال أقل لتشغيلها ومستويات إنتاجها أو نشاطها التجاري تكون أقل من مستويات الأعمال التجارية المتوسطة، كما أن بعض المؤسسات البالغة الصغر هي مشاريع تجارية صغيرة في مراحلها المبكرة وستنمو بمرور الوقت بينما تظل مؤسسات أخرى مؤسسات صغيرة مدى حياتها.

- **هيكل الأعمال التجارية والضرائب:** يغير هيكل الأعمال المختار طريقة فرض الضرائب على المؤسسات المصغرة غير المؤسسات الأخرى، حيث يجب على المؤسسة المصغرة دفع ضريبة دخل الأعمال، ضريبة الرواتب، ضريبة المبيعات وأي ضرائب أخرى مطلوبة على مستوى مصالح الضرائب. وغالبًا ما تسجل الشركات الصغيرة كشركة ذات مسؤولية محدودة لأن هذه الهياكل توفر حماية المسؤولية الشخصية لصاحب العمل، إضافة الى ذلك فإن معظم المؤسسات المصغرة هي ملكية فردية فمالكي هذه المؤسسات يبدؤون كمالكين وحيدين ولهم خيار التسجيل كشركة ذات مسؤولية محدودة أو شركة في مرحلة لاحقة إن كانوا يريدون حماية المسؤولية الشخصية ومعدلات الضرائب التي يقدمونها.

- **الحصول على التمويل:** من الصعب على المؤسسات المصغرة الحصول على قروض رأسمالية لبدء التشغيل والتوسع مقارنة بالمؤسسات المتوسطة، إذ يعتبرها المقرضون أقل استقرارا وأقل قدرة على إدارة الديون من الأعمال التجارية الكبرى لأن أصولها أقل ضمان وذات مخاطرة عالية.
وفي حين أن بعض أصحاب المشاريع المصغرة قد يحصلون على الائتمانيات الصغيرة أو برامج القروض الصغيرة فإن البعض الآخر يحتاج إلى البحث عن مصادر مالية بديلة كمدخراتهم مثلا أو بطلب قروض شخصية أو من العائلة للحصول على رأس المال التجاري المطلوب.

- **الوصول إلى الموارد:** تتمتع المؤسسات المتوسطة الحجم وجيدة التنظيم بفريق مبيعات والتسويق وقسم الحسابات وأحيانا موظفي دعم تكنولوجيا المعلومات، بينما المؤسسات البالغة الصغر التي يعمل فيها عدد قليل من الموظفين لديها موارد أقل بكثير مما يعيق نموها ويحتمل أن يفوق عدد الموظفين الذين يؤدون عدة مهام في وقت واحد، في حين أن الحد الأدنى من الموظفين قد يكون باختيارهم وهذا راجع لنقص الأموال اللازمة لتوظيف المزيد من العاملين أو الوصول إلى موارد أخرى.

- **تحقيق الهدف التسويقي:** على عكس العديد من الأعمال التجارية غالبًا ما يكون للمؤسسات المصغرة قاعدة أصغر للعملاء وأموال أو موارد قليلة أو معدومة لحملات التسويق للوصول إلى الهدف

المنشود حيث أن أصحاب المشاريع المصغرة لا يمتلكون معرفة تسويقية أو مهارات ومع ذلك يمكنهم استخدام منصات التواصل الاجتماعي كوسيلة منخفضة التكلفة لتوسيع نطاق رواجهم.

¬ **أهداف تشغيلية:** عادة ما يكون هدف العديد من الشركات التجارية تقليص التكاليف بينما للمؤسسات المصغرة أهداف أخرى كون تكاليفها منخفضة بالفعل لأن نفقاتها أقل ومنه يتعين على الشركات الكبيرة والمتوسطة التركيز على تقليص العمليات التجارية لخفض التكاليف فيما يتركز هدف المؤسسات المصغرة على النمو وزيادة الإيرادات.[1]

2.3. الفرق بين المؤسسة المصغرة والمؤسسة الناشئة:

يتم عادة استخدام مصطلح المؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة على أنها كيانات جديدة وقد ينطبق نفس المفهوم عليهما، إلا أنهما نوعان مختلفان من الأعمال لكل واحدة منهما تعريفات وخصائص تتميز بها عن الأخرى. وحتى يتم معرفة الفرق بين المفهومين وجب التعريف بالمؤسسة الناشئة:

المؤسسة الناشئة Startup اصطلاحا حسب قاموس كامبريدج الانجليزي تعرف على أنها مشروع صغير بدأ للتو أو مجموعة من الأنشطة التي يتولد عنها بدء نشاط تجاري جديد والتي تحتاج إلى توليد سريع للإيرادات، وهي كلمة مركبة من مصطلحين:

الأول START بمعنى البدء أو الانطلاق والمصطلح الثاني UP، أي التحرك أو التوجه الى موقع أعلى، وبالتالي تعني النمو القوي والانطلاق.[2]

هناك ستة أشكال من المؤسسات الناشئة:[3]

- **المؤسسات الناشئة القابلة للشراء:** هي مؤسسات تأسست ليتم شراؤها حيث أصبح هذا النوع معروفًا محليا وعالميا، وتكون مشهورة في تطبيقات الويب أو الهاتف المحمول.
- **المؤسسات الناشئة الكبيرة:** تدعم هذه المؤسسات الناشئة النمو من خلال الابتكار المستمر كما تقدم منتجات جديدة تعتمد على منتجاتها الأساسية، مثل شركات الملابس الرياضية أو الإلكترونيات.
- **المؤسسات الناشئة ذات نمط حياة معين:** يعيش رائدي الأعمال أسلوب الحياة الذي يرونه مناسبا حسب ميولهم العملي والابتكاري.

---

[1] *Indeed Editorial Team, "What is a micro entrprise and why are they important ?" Updated June 25,2022 Site : https://www.indeed.com/career-advice/career-development/what-is-micro-enterprise vu: Septembre 2022*

[2] بن لخضر السعيد وآخرون، "مفهوم المؤسسات الناشئة في الجزائر بين التبني والواقع"، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 4 العدد1، 10/07/2020، ص 27

[3] *Dr. Rupali Shah, "Difference between startup and small business", An International Peer-Reviewed Open Access Journal of Interdisciplinary Studies, Volume II, Issue 1, February 2019, P252*

- **المؤسسات الناشئة القابلة للتطوير:** هي مؤسسات هدفها الهيمنة على العالم وليس التوسع فقط، فمعظمها مؤسسات تعتمد على أساليب علمية تكنولوجية مثل Google أو Facebook
- **المؤسسات الناشئة للأعمال الصغيرة:** هي أساسا مؤسسات صغيرة، وبمأنها في بداية خطوات جديدة فإنها لا تزال شركات ناشئة.
- **المؤسسات الناشئة الاجتماعية:** يفضل أصحاب المؤسسات الاجتماعية تقاسم الثروة بدلاً من الرغبة في توسيع نطاق مشاريعهم.

وفيما يلي الاختلافات الرئيسية بين المؤسسة المصغرة والمؤسسة الناشئة:

الجدول رقم 01-02: الفرق بين المؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة

	المؤسسة المصغرة	المؤسسة الناشئة
إمكانيات النمو	-إمكانيات نمو محدودة -تركز على خدمة سوق متخصصة أو مجتمع محلي معين نموها تدريجي ومقيد	-إمكانيات عالية للنمو -تهدف إلى توسيع نطاق عملياتها بسرعة والحصول على حصة أكبر في السوق
التمويل	-تعتمد على المدخرات الشخصية أو قروض الأعمال الصغيرة أو المنح لبدء عملياتها -احتياجاتهم المالية أصغر بشكل عام	-تتطلب تمويلا كبيرا لمواصلة النمو وجهود البحث والتطوير - تبحث عن استثمار خارجي من أصحاب رأس المال الاستثماري أو المستثمرين الملاك أو من خلال حملات التمويل الجماعي.
الابتكار	-قد لا تتمحور حول الابتكار -تقدم سلعًا أو خدمات أثبتت نجاحها في السوق	-تتميز بتركيزها على الابتكار. -تسعى جاهدة لتطوير منتجات أو خدمات أو نماذج أعمال جديدة -تقدم عروض قيمة فريدة للعملاء
المخاطر	-لها مخاطر أقل لأن لها طلب ثابت -لديها قاعدة عملاء مستقرة	-ترتبط بمخاطر أعلى بسبب طبيعتها المبتكرة - غالبيتها تفشل والناجحة منها يمكن أن تحقق عوائد كبيرة
قابلية التوسع	-أقل قابلية للتطوير بسبب عدة عوامل مثل حجم السوق والطلب المحلي	-تهدف إلى تحقيق قابلية التوسع السريع -لديها القدرة على تنمية قاعدة عملاء ووجودها في السوق بشكل كبير خلال فترة قصيرة.

المصدر: منصة مقاول للإرشاد المقاولاتي، الفرق بين المؤسسات الناشئة والشركات المصغرة، 17جويلية2023 ، الموقع:
https://moukawil.dz/beta/knowledgebase/difference-entre-startup-et-micro-entreprise/

تتقارب المراحل الأربعة لتنمية المؤسسات المصغرة والمؤسسات الناشئة والمتمثلة في:[1]

- **المرحلة الأولى:** أين تكون مرحلة ابتكار لدى المؤسسات الناشئة بمخاطر قصوى، وتقابلها مرحلة استثمار لدى المؤسسات المصغرة بمخاطر أقل.
- **المرحلة الثانية:** وهي مرحلة الانطلاق، وهنا يكون الوصول لنقطة التعادل بينهما.
- **المرحلة الثالثة:** مرحلة التشغيل الكامل، هنا يتم استقرار المؤسسة ومنه الشروع في تحقيق الأرباح.
- **المرحلة الرابعة:** مرحلة النمو، هنا يمكن أن تصبح المؤسسات الناشئة مشروعا مصغرا أو صغيرا وهذا يتوقف على الحجم الأولي للاستثمار وعلى الطلب الفعال على السلع والخدمات، أما المؤسسات المصغرة يمكن أن تنجح وتصبح في مرحلة ما مشروعا صغيرا ثم مشروعا متوسطا بالاعتماد على أفكار وتطلعات أصحابها وتوقعاتهم.

المطلب الثاني: المؤسسات المصغرة: الأساسيات، الميزات والخصائص

تتسم المؤسسات المصغرة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبرى بجملة من المميزات والخصائص التي تجعل منها كيان اقتصادي خاص وله دور هام في التنمية المحلية.

1. ماهية المؤسسات المصغرة

المؤسسة المصغرة هي نظام قانوني يسمح لأصحاب المشاريع ببدء نشاطهم بسهولة حيث تعتبر شكل مبسط للملكية الفردية باستيفاء شروط معينة، فغالبًا ما يقتصر العمل الحر على المشاريع المصغرة كونها طريقة جيدة عمومًا للقيام بـ: اختيار السوق، اختيار المشروع، القيام بنشاط إضافي.

1.1. تعريف المؤسسات المصغرة:

هناك طرق مختلفة لتعريف مصطلح المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر في بلدان مختلفة حيث يتحدد تصنيفها على أساس عدد الموظفين المعينين، رأس المال المستثمر ومجموع الميزانية العمومية (الأصول والخصوم ورأس المال).

المؤسسة المصغرة هي مشروع تجاري صغير يوظف أقل من 10 أشخاص يبيع السلع والخدمات إلى منطقة محلية أو سوق محلية وهي مقيدة جغرافيًا، وتهدف المؤسسات المصغرة إلى سد الفجوة فهي تساعد

[1] *Félix Oscar Socorro Márquez, Giovanni Efraín Reyes Ortiz, "Entrepreneurship and micro-enterprise: a theoretical approach to its differences", Journal of Entrepreneurship Education, Volume 23, Special Issue 1, 2020, P 3-4*

الاقتصاد ليس فقط من خلال خلق فرص العمل ولكن أيضًا بخفض تكاليف الإنتاج وزيادة القوة الشرائية، المساهمة في التنمية المستدامة وملء مكانة ضرورية في الاقتصادات النامية.[1]

2.1. نطاق المؤسسات المصغرة:

تقسم مشاريع الأعمال إلى أنواع مختلفة، وبهذا الصدد فانه غالبا ما يتم اعتماد مجموعة من المؤشرات لتصنيف هذه المؤسسات ومنها[2]:

- **حسب الحجم:** تقسم المؤسسات إلى ثلاثة أنواع وهي الكبيرة والمتوسطة والصغيرة الحجم، ومنه فإنها تستخدم مقاييس متعددة لتحديد الحجم قد يكون أساسه رأس المال أو المبيعات أو عدد العاملين أو عدد الفروع التي يمتلكها المشروع والموزعة على مناطق جغرافية متعددة.
- **حسب نوع النشاط:** تقسم وفقا لطبيعة النشاط الذي تمارسه وهي ذات أنواع مختلفة كالصناعي والمصرفي والتجاري والبناء والخدمات وغيرها.
- **حسب نوع الملكية:** تقسم وفقا لنوع ملكية هذه المشروعات فمنها مشروعات الطاقة والتي تعود ملكيتها إلى القطاع العام في كثير من الدول أو تعود ملكيتها إلى شركة كبيرة تحت صيغة شركات المساهمة العامة أو تكون مشتركة تساهم فيها الدولة مع القطاع الخاص وتكون للدولة نسبة محددة، أو قد تكون ملكيتها خاصة وتعود إلى القطاع الخاص والى مجموعة معينة مثل الشركات العائلية والتي يساهم فيها أفراد لعائلة معينة تربطهم علاقات أسرية محددة.

إن نطاق المؤسسات المصغرة واسع جدًا ويغطي مجموعة كبيرة من الأنشطة التي تتطلب تكنولوجيا أقل تعقيدًا تماشيًا مع خصائصه المميزة، ويمكن حصرها في عدة فئات من الأنشطة الاقتصادية:

- **الإنتاج:** يشمل مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية والوسيطية وقد يشارك في أنشطة زراعية وتشمل تربية الماشية والدواجن ومصائد الأسماك أو أنشطة غير زراعية التي من الممكن أن تشمل الكثير من الأنشطة من تجهيز الأغذية إلى إنتاج مختلف الحرف اليدوية والأدوات المنزلية وما إلى ذلك.
- **التجارة:** تشمل المتاجر، الأعمال التجارية الصغيرة وبيع الخضار والأسماك وما إلى ذلك.
- **الخدمات:** وهذا يشمل محلات الحلاقة، الإسكافيين والسيارات المستخدمة كسيارات الأجرة وغيرها.[3]

---

[1] *Kayanula Dalitso and Quartey Peter, "The Policy Environment for Promoting Small and Medium-Sized Enterprises in Ghana and Malawi", finance and development research programme working paper series, paper N°15, May2000, p 1-27*

[2] هبه سيان العرب، "أثر تمويل المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى معيشة المرأة الريفية في جنوب الخليل"، المركز الديمقراطي العربي، 21 فبراير 2022، على الرابط: https://democraticac.de/?p=80434، تاريخ الاطلاع: 2022/12/29

[3] *D^R Sinha, "Micro Enterprises: Scope and Objective of Micro Enterprises, your Article library", Site : https://www.yourarticlelibrary.com/essay/entrepreneurship-essay/micro-enterprises-scope-and-objective-of-micro-enterprises/40718 Vu le 30/12/2022*

وتشمل المشروعات المصغرة أيضا:

- **صناعات منزلية:** الملكية فردية بجانب استخدام المهارات اليدوية واستخدام المواد الخام المحلية ويتم التسويق من خلال الأسرة المنتجة وعدد العمال بها أقل من خمسة.
- **صناعات حرفية:** الفرد هو الوحدة الأساسية للبنية الحرفية ومن ثم يكون للمهارة اليدوية قيمة أساسية في أداء العمل وإنتاج سلع ذات جودة عالية تتأسس بجهود فردية غير منظمة، عدد العمال أقل من عشرة وتستخدم المواد الخام المحلية ويتم التسويق من خلال الأسر المنتجة.
- **صناعات بيئية:** مجموعة من الحرف التي تقوم على الجهد البشري ويتم فيها تحويل الخامات المحلية المتوفرة في البيئة أو بقايا التصنيع والمخلفات الزراعية إلى سلع صالحة للاستعمال وقد تمارس في مصانع صغيرة أو منازل وتحتاج إلى قدر ضئيل من رأس المال[1] .

2.مزايا، عيوب وخطوات انشاء المؤسسات المصغرة:

عند الانطلاق في انشاء مؤسسة مصغرة يتعين التعرف على كل مل يتعلق بها من مزايا وعيوب، كذلك الخطوات المتعلقة بكل مرحلة من مراحل الانشاء حتى يتم ضمان نجاحها واستمراريتها.[2]

1.2. خطوات إنشاء مؤسسة مصغرة:

تبدأ المشاريع المصغرة بنفس الطريقة التي تبدأ بها الأعمال التجارية الكبرى بما في ذلك اختيار الهيكل التجاري، إنشاء أنظمة مالية وعمليات تسويقية والحصول على التراخيص والتصاريح التجارية اللازمة، فالمؤسسات المصغرة لها نفس القدر من التخطيط والتفاني والعمل مثل الأعمال التجارية واسعة النطاق على الرغم من أن العديد من المشاريع البالغة الصغر هي أعمال تجارية قد تكون منزلية ولشخص واحد، ويمكن حصرها في الخطوات التالية:

- **تحديد الفكرة التجارية:** إن فكرة المشروع هي أول وأهم خطوة يتخذها أصحاب المؤسسات المصغرة بناء على البحث عن المنتجات الحالية لمعرفة ما إذا كانت هناك شكاوى شائعة حول المنتجات الشعبية وإمكانية تحديد الفجوات في السوق والملاحظة اليومية عند ظهور منتج معين ومواقف وسلوكيات الأفراد في حياتهم واحتياجات الموقع المراد استغلاله من أنشطة تجارية وخدمات.[3]
- **إعداد المشروع:** للبدء في إعداد المشروع المصغر يجب مراعاة الجوانب التالية:

[1] هبه سيان العرب، مرجع سبق ذكره.

[2] *Léna Cazenave, "Qu'est-ce qu'une micro-entreprise ? La micro- entreprise : la notice complète 2024", https://www.legalstart.fr/fiches-pratiques/autoentrepreneur/micro-entreprise-avantages-inconvenients/#ancre1 vu le 3 /02/ 2023*

[3] *Indeed Editorial Team, "What Is a Micro-Enterprise and Why Are They Important ?" , June 25, 2022 Site : https://www.indeed.com/career-advice/career-development/what-is-micro-enterprise Vu le : 25/02/2023*

- **الجانب الاقتصادي:** تحديد المنتوج أو الخدمة بدقة ثم إعداد خطة لجمع المعلومات من أجل معرفة نقاط قوة وضعف المنافسين ووضع استراتيجية تجارية فيما يخص الأسعار والتوزيع.
- **الجانب البشري:** ما مقدار العمل الذي ستحتاج إلى القيام به وما هي المهارات المطلوبة لبدء عملك؟ هذه أسئلة أساسية يجب الإجابة عليها، فإذا كان الفرد يخطط للقيام بكل العمل بنفسه فهو محدود بالوقت المتاح للاستثمار أما إذا كان يخطط لتوظيف المساعدة فسيحتاج إلى حساب التكاليف حيث يتطلب توظيف المواهب المناسبة للتسويق والتصميم والهندسة والتمويل والمبيعات والموارد البشرية وقتًا وجهدًا كبيرين، فمن الأهمية الكبيرة في الأعمال التجارية الصغيرة أن تمتلك فريقا جيدا وجديرا بالثقة لضمان النجاح.
- **الجانب التقني:** ان اختيار العتاد يجب أن يأخذ في الحسبان: خصائص المنتوج أو الخدمة المقدمة، الكميات المنتجة والتوجه نحو الاستغلال الأمثل للعتاد.
- **الجانب المالي:** إن الدراسة المالية للمشروع تسمح بالتحقق من ربط الصلة بين الاحتياجات المالية وإمكانيات الموارد ومردودية المشروع، فيساعد وجود خطة مالية تم بحثها وإعدادها بدقة في الترويج للمستثمرين والمقرضين الخارجيين.
- **الجانب القانوني:** يعتبر هذا الجانب الإطار الشرعي للمؤسسة بالحصول على التراخيص والتصاريح اعتمادًا على نوع العمل أو موقعه فالأعمال الورقية تعد جزءًا أساسيا عند الشروع في تأسيس العمل.

¬ **تنظيم خطة تسويقية:** تتطلب الأعمال التجارية الصغيرة استراتيجية تسويق قوية خاصة إذا كان فريق العمل صغيرًا أو شخصا واحدا فقط وعليه يجب فهم العميل وكيفية الوصول إليه وتقديم أكبر قيمة ومن خلال البحث الكافي سيكون بالإمكان إطلاق حملات تسويقية عبر الإنترنت مثل إعلانات وسائل التواصل الاجتماعي والتسويق عبر البريد الإلكتروني.[1]

2.2. مزايا المؤسسات المصغرة:

هناك بعض المبادئ القوية التي تحكم معدل نمو المؤسسات بنجاح حيث أن المؤسسة هي مجموعة من الموارد الداخلية والخارجية لتحقيق الميزة التنافسية، كذلك توفر أفضل المواهب الإدارية والتقنية يعد بمثابة محرك لنمو الشركة.[2]

[1] *Swyftflings, "What is a micro business ? Tips to get started," ,April 17, 2023*
Site : https://www.swyftfilings.com/learning-center/how-to-start-a-micro-business Vu le 05/06/2023
[2] *abiy serawitu," Factors affecting the performance of micro and small enterprises in diredawa city adminstration: the case of manufacturing small enterprises", Institute of Public Management and Development Studies, Department of Development Economics, Addis Ababa, Ethiopia , june 2016, page 27*

- **بساطة الإنشاء:** تتميز المؤسسات المصغرة بسهولة الإجراءات وعدم وجود قيود، فيمكن لأي شخصً طبيعي ويرغب في ممارسة نشاط حرفي أو تجاري أو حر من حيث المبدأ لا يلزمه الحصول على شهادة لاختيار هذا المشروع المبسط كما تمكن صاحبه من ممارسة نشاطه كنشاط رئيسي أو ثانوي.

وبالإضافة إلى بساطة الانشاء نجد أيضًا تسهيل الإدارة والتسيير المنظم للمشاريع المصغرة فصاحب المشروع الذاتي لديه قيود إدارية أقل لأنه ينفذ نشاطه باسمه، كمثال: لا يتعين على صاحب المشروع الصغير عقد اجتماع عام أو كتابة محضر عندما يتخذ قرارات تتعلق بنشاطه المهني.

- **استفادة المؤسسات المصغرة من نظام محاسبي مبسط:** إن صاحب المشروع المصغر والذي يعمل لحسابه الخاص معفي من الالتزامات المحاسبية المفرطة كإلزامية الاحتفاظ بسجل يتضمن الايرادات مرتبة ترتيبًا زمنيًا، سجل للمشتريات، الفواتير والمستندات الداعمة، النظام المحاسبي لصاحب المؤسسة المصغرة نجده جد مبسط لأنه لا يتعين عليه تقديم الميزانية العمومية السنوية.
- **استفادة المؤسسة المصغرة من نظام ضريبي مبسط:** تتمثل ميزة هذه الآلية في الإعفاءات والتخفيض من فرض ضريبة القيمة المضافة بحيث يمكن زيادة الهامش على القيمة المضافة من خلال تقديم أسعار تنافسية أكبر، كما يتم فرض الضرائب على أصحاب المشروعات المصغرة استنادا لرقم الأعمال المستثمر به وليس على نتيجة المشروع وفي المقابل يخضع ربح صاحب المؤسسة المصغرة للمقياس التصاعدي لضريبة الدخل.
- **النفقات العامة المنخفضة:** تكاليف تشغيل المؤسسة المصغرة منخفضة نسبيًا عند مقارنتها بتكاليف المؤسسة الكبيرة والمتوسطة حيث يواجه أصحاب الأعمال الصغيرة تكاليف أقل لأن لديهم رواتب أقل لدفعها ونفقات تشغيل أقل بسبب بساطة العمل، أما بالنسبة للشركات الصغيرة عبر الإنترنت فلا توجد نفقات إيجار حيث يعتبر انشاء مشروع مصغر دون أي جهد استثمار مالي حقيقي.
- **إمكانية الجمع بين المشروع المصغر والأنشطة الأخرى:** من المزايا الأخرى لهذا النوع من المؤسسات هو أنه بإمكان صاحب المؤسسة المصغرة أن يجمع بين عدة أنواع من الأنشطة مع العمل بأجر، ولربط المؤسسة المصغرة مع وظيفة بأجر يجب التحقق من أن النشاط كصاحب أعمال صغير لا يتعارض مع شرط حصري في عقد العمل أو وضع خاص مثل وضع الموظف المدني.
- **مرونة للتغيير:** المرونة لمطابقة مناخات الأعمال المتغيرة أسهل مع الشركات المصغرة من الشركات الكبيرة، فالشركة واسعة النطاق تحتاج إلى إجراء تعديلات للتكيف كما أن هناك عدة مستويات من

الموافقة واتخاذ القرار لإجراء تغيير واحد، بينما تتمتع الشركات المصغرة بتحول أسرع للقرارات والاستراتيجيات بسبب الطبيعة الصغيرة للأعمال.

¬ **السمة المشتركة للمؤسسات المصغرة:** هناك خصائص مشتركة للمؤسسات الصغيرة والمصغرة وهي أن لديهم عدد قليل من الموظفين يعطون دخلاً منخفضاً لا يشهدون نمواً كبيراً ولا ينتجون أسواقاً خارج بيئتهم المحلية[1]:

• **رفع معدلات فرص العمل:** المؤسسات المصغرة لا تظهر نموًا من حيث عدد الأشخاص العاملين بينما تزيد من ارتفاع معدلات خلق فرص العمل بسبب زيادة مرونة الأجور[2]، في المقابل تقدم الشركات الكبيرة أجورًا أفضل وظروف عمل جيدة وفرص لتعزيز المهارات والأمن الوظيفي.[3]

• **موقع ومعدل بقاء المؤسسات المصغرة:** يمكن أن يلعب الموقع دورًا مركزيًا في تحديد بقاء المؤسسات المصغرة فمن المرجح أن تعيش المؤسسات الموجودة في المناطق الحضرية أو التجارية أكثر من نظيرتها في المناطق الريفية وتلك التي تعمل في المناطق التجارية أو على جوانب الطرق فتشهد عادة معدلات نمو أكبر من تلك القائمة على أساس موطنها[4].

• **نوع الجنس والمؤسسات المصغرة:** قد يفوق عدد النساء عدد الرجال بصفتهن مالكات ومشغلات لشركات مصغرة حيث تميل هذه المؤسسات إلى التركيز في أنشطة منزلية أو حرفية ومحددة نسبيًا مثل الحياكة وصنع الملابس وتجارة التجزئة، عكس الرجال الذين يديرون أنشطة تميل الى الكبر أكثر مثل التجارة بالجملة والبناء والأشغال العمومية.

• **الدخل:** إن أرباب العمل ذو المؤسسات الكبيرة يقدمون وظائف أفضل من حيث الأجور خاصة في الدول المتقدمة، أما في البلدان المنخفضة الدخل تكون مستويات إنتاجية المشاريع الصغيرة أقل بكثير من مستويات إنتاجية الشركات الكبيرة مما يؤدي إلى انخفاض الأجور ومنه تدني دخل الأفراد نوعا ما.

• **الكفاءة والابتكار في المؤسسات المصغرة:** تعد الكفاءة والابتكار أحد محددات بقاء المؤسسات المصغرة حيث يتبين وجود اختلاف كبير في الكفاءة الاقتصادية بين الشركات ذات الأحجام المختلفة،

---

[1] *Eversole, Robyn, "My business pays me : laborers and entrepreneurs among the self employed.USA, anuary", Bulletin of Latin American Research 22(1), 2003, DOI:10.1111/1470-9856.00066*

[2] *Mead Donald Carl, Liedholm, Carl, "The dynamics of micro and enterprises in developing countries"; World development, London v26 N°1, 1998, page 61-74.*

[3] *Donald R. Snodgrass, Tyler Biggs ET Harvard Institute for International Development, "Industrialization and the small Firm: patterns and policies. international center for economic growth San Francisco", Calif, 1996*

[4] *Carl Liedholm, "Small firm dynamics : Evidence from Africa and Latin America. small business economics", Small Firm Dynamism in East Asia, Published ,By: Springer, Vol. 18, No. 1/3, Special Issue, Feb. - May, 2002, pages 225-242.*

كذلك يظهر أن الشركات المصغرة أكثر ابتكارا لاسيما عندما تتبع استراتيجيات متخصصة باستخدام المرونة العالية في جودة المنتجات والاستجابة لاحتياجات العملاء كوسيلة للتنافس مع المنتجين الكبار.[1]

• **الربط مع السوق:** إن الروابط السوقية بين الشركات المصغرة محدودة للغاية وغالبيتها تبيع مباشرة للمستهلكين النهائيين رغم أن بعضها يستخدم التعاقد[2]، فالمؤسسات الصغيرة والمصغرة التي تبيع للتجار وشركات التصنيع من المرجح أن تنمو أكثر من غيرها من المؤسسات التي تبيع للمستهلكين النهائيين فقد تستورد سلعًا وسيطة أقل ليتم شراء كمية أكبر من المنتجات من المؤسسات المصغرة كثيفة العمالة والتي قد تنتج تأثيرات مضاعفة محلية كبيرة وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى زيادة فرص النمو والعمالة المستدامين محليا.

3.2. عيوب المؤسسات المصغرة:

يتركز نظام المؤسسات المصغرة على عدة هياكل قانونية لاسيما من خلال بساطته في الإنشاء والإدارة، لها العديد من المزايا ولكن من المهم معرفة بعض العيوب قبل الشروع في انشاء المؤسسة:

¬ **عتبة رقم الأعمال:** في المشاريع البالغة الصغر يشكل وجود حدود قصوى لرقم الأعمال أحد العيوب الرئيسية فإذا تم تجاوز هذه العتبات تتحول المؤسسة المصغرة تلقائيًا إلى نظام القانون العام للملكية الوحيدة، وتشكل الحدود القصوى تحديًا لنمو عمل صاحب المشروع المصغر حيث أنه بتجاوز السقف سيتعين عليه تغيير وضعه واتخاذ خطوات جديدة ويؤدي التغيير في الوضع بالضرورة إلى فقدان مختلف المزايا الضريبية والاجتماعية.

¬ **الوصول المحدود إلى الموارد:** تفتقر المؤسسات المصغرة أحيانا إلى الموارد اللازمة لبدء الأعمال التجارية ولا سيما نقص القوى العاملة، فمثلا تعد تنمية قاعدة العملاء أكثر صعوبة في سوق شديدة التنافسية مقارنة بالشركات التي لديها موظفين وموارد في أقسام التسويق الخاصة بها أو حتى الشركات ذات المسؤولية المحدودة الأكبر التي لديها فريق تسويق.

¬ **الافتقار إلى المصداقية لدى المستثمرين:** لا يتمتع صاحب المؤسسة المصغرة بمصداقية كبيرة لدى المستثمرين ويعد هذا الهيكل الصغير غير جذاب للمؤسسات المصرفية أو الموردين أو شركاء معينين لأنه لا يملك قاعدة رأسمالية للأسهم ومنه يعتبر غير موثوق به.

¬ **استحالة الجمع بين مؤسسة مصغرة ووضع مستقل آخر:** من المستحيل الجمع بين مؤسسة مصغرة ونشاط آخر يعتمد على الضمان الاجتماعي للعاملين لحسابهم الخاص.

---

[1] *Donald R. Snodgrass, Tyler Biggs ,1996, op.cit*
[2] *Liedlholm, C, 2002, Op.cit*

¬ **الاستقلالية والمسؤولية:** على الرغم من أن هذا قد يبدو ميزة لأصحاب الأعمال الكبيرة إلا أنه مطلب قسري تقريبًا لأصحاب الأعمال الصغيرة فلكل موظف في المؤسسة (بقدر صغرها) دور كبير يؤثر على نجاحها بالكامل فمع الاستقلالية تأتي المسؤولية.

3. أهداف وتحديات المؤسسات المصغرة عبر دول العالم:

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة الى الدعم الحكومي والسياسي التنظيمي الذي يمدها بلغة واضحة وعمليات شفافة ونتائج يمكن التنبؤ بها وتلك هي المبادئ التوجيهية التي يجب أن تمثل أساس هذا الدعم، وقد اجتمعت العديد من الدول والمؤسسات والمنظمات بهدف استمرارية منتدى هذه المؤسسات الذي أقامه المجلس الدولي للمشروعات الصغيرة في الأمم المتحدة بهدف جمع كافة أصحاب المصلحة الشركاء معا في مكان واحد في ظل مهمة واحدة وهدف واحد وهو المساعدة على دعم المشروعات الصغيرة.

1.3. التقارير التنفيذية الخاصة بالمؤسسات المصغرة والصغيرة:

لضمان استمرارية متابعة ودعم المشاريع المصغرة والصغيرة تقدم تقارير حول وضعية وتطور هذه المشاريع من طرف المجلس الدولي في غرفة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة والتي تركز على خلق مستقبل مشترك لرواد الأعمال الصغار في إطار أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

¬ **سياسة البرازيل في دعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة نحو التنمية العالمية:** تبنت البرازيل التقارب بين المدن لتمكين المشروعات المصغرة والصغيرة من خلال تشريعات محلية بسيطة وبنية تحتية مناسبة وأوردته في دستورها، وتستند سياسة البرازيل المتعلقة بتطوير هذه المشاريع على المعاملة التفضيلية لها على أساس القضاء على البيروقراطية، تبسيط الإجراءات، التدريب على ريادة الأعمال، الحصول على التمويل والقروض، تعزيز التكنولوجيا والابتكار وتسهيل النفاذ إلى الأسواق بما في ذلك إدراج المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة في سلاسل القيمة العالمية.

تفترض سياسات البرازيل بصورة مسبقة وجود توافق مكثف بين مختلف الجهات الفاعلة العامة منها والخاصة حيث يتمثل دور الحكومة في الاتحاد لبناء بيئة أعمال تساعد على تعزيز المشاريع المصغرة بما يؤدي إلى تعزيز الإجراءات والموارد ولا تعترف البرازيل بالأهمية الحالية لريادة الأعمال المصغرة فحسب بل إنها تتطلع أيضا إلى المستقبل، وفي ظل تشجيع الحكومات لريادة الأعمال ينبغي أن ترحب بالتغييرات الكبيرة التي حدثت في سوق العمل واستبدال العلاقات التقليدية بين الموظفين

وأرباب العمل بشركات ناشئة مبتكرة وشركات تكنولوجية، كما أن هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به بشأن تيسير وتقليل تكاليف التمويل والتدريب التقني والإداري وترشيد العبء الضريبي ومنه يجب إنشاء المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة بصورة تساعد على الاندماج في الأسواق الخارجية والحد من عبء البيروقراطية خاصة بالنسبة لتصدير المنتجات والخدمات كما ينبغي تعزيز الاهتمام بالنفاذ إلى التكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق التشغيل الكامل للمشاريع الصغيرة ونموها.

ومن أجل تغيير نظام ريادة الأعمال وتحسين ظروف التنمية الخاصة بهذه المشاريع ينبغي أن تركز الحكومات وأصحاب المصلحة المشاركين على مجالين رئيسيين هما:

- **التعليم:** فبطبيعته يؤدي إلى التحرر وبفضل توفير التعليم الجيد الذي يتضمن تدريس فكرة ريادة الأعمال المتكيف مع الحاضر والمتطلع إلى المستقبل يصل صغار رواد الأعمال إلى حلول تمكنهم من زيادة الإنتاجية وتطوير مشاريعهم وتمويلها ويدخلون الأسواق في كل أنحاء العالم بحيث تسبق الشركات التي تولد كشركات عالمية.

- **تبسيط الإجراءات:** يكون من السهل بالنسبة لرجل أعمال أن يقوم بمهامه كأن يفتح شركة أو فرعا، أن يوظف موظفا أو يدفع ضرائبه، أن يرتبط بجامعة في مشروع بحثي دون فرض الحكومات قيودا بيروقراطية شديدة، فإن مبادرات الأعمال ستصبح أكثر وفرة ونجاحا وربحا مما يزيد من كفاءة الاقتصاديات وهي تمثل الطريقة الصحيحة لدعم تحقيق مستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية مما يوفر الظروف الملائمة للجميع للعيش في سعة وكرامة[1].

- **سياسة كندا في دعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة:** تمثل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة قاعدة الاقتصاد الكندي حيث يعمل بها90% من القوة العاملة بالقطاع الخاص (10.7 مليون عامل) وتنتج حوالي 40% من إجمالي الناتج المحلي ولقد خفضت حكومة كندا معدل الضريبة المفروضة على الشركات الصغيرة من 11 % في عام 2015 إلى 9 % بحلول عام 2019.

أعلنت حكومة كندا عن أول استراتيجية لرائدات الأعمال يستثمر ما يقارب من 2 مليار دولار على مدى خمس سنوات للمساعدة في تحسين الحصول على التمويل المطلوب والوصول إلى الشبكات والخبرات الفنية من خلال أربع ركائز أساسية:

[1] التقرير السنوي العالمي للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة بشأن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ترجمة النسخة العربية تم اعدادها بدعم من مشروع وظائف لائقة لشباب مصر المنفذ من قبل منظمة العمل الدولية والممول من الحكومة الكندية،28 جوان 2018، ص 49-50

1- مساعدة مشاريع النساء على النمو.
2- زيادة حصول المرأة على رأس المال.
3- تحسين النفاذ إلى برامج الابتكار في الأعمال التجارية على المستوى الاتحادي.
4- تعزيز المعرفة والبيانات وأفضل الممارسات لرائدات الأعمال.

إن البنك الكندي لتنمية الأعمال هو مؤسسة فيدرالية مملوكة للدولة باستقلالية تامة وهي المؤسسة المالية الوحيدة في كندا الداعمة للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وقد أعلنت الحكومة الكندية لتقديم قروض بقيمة 1.4مليار دولار للأعمال التجارية المملوكة للمرأة وزادت القيم المودعة في صندوق المرأة في التكنولوجيا من 70 مليون دولار إلى 200 مليون دولار مما جعله أكبر صندوق لمشاريع المرأة في العالم، كما تضع نفسها في وضع يمكنها من تحقيق النجاح كونها بلد تجاري بامتياز حيث يتمتع الكنديون بإمكانية النفاذ التفضيلي للأسواق من خلال الاتفاقيات التجارية حيث يوجد بها ما يقارب من 1.2 مليار مستهلك مما يمثل ذلك أكثر من نصف إنتاج العالم من السلع والخدمات.

وتواصل الحكومة الكندية إدخال تحسينات على هيئة المفوض التجاري الكندي فتوفر هيئة الصادرات مساعدة مالية مباشرة للمشاريع الكندية المتناهية الصغر والصغيرة التي تسعى إلى تطوير فرص تصديرية وأسواق جديدة للتصدير وخاصة الأسواق الناشئة ذات النمو المرتفع وتقديم خدمات مبتكرة للأعمال كما تقدم مؤسسة تنمية الصادرات الكندية خدمات التأمين، الخدمات المالية، منتجات الكفالة والضمان وحلول للمشاريع الصغيرة للمصدرين والمستثمرين الكنديين وللمستوردين الدوليين.

تعمل الحكومة على تبسيط برامج الابتكار ليسهل الوصول إليه وهو التزام يوفر للشركات الكندية إمكانية الوصول المباشر إلى الدعم المخصص لمساعدتها على النجاح والنمو ومن شأن موقع ابتكارات كندا أن يوفر الوقت للأعمال التجارية الكندية الصغيرة في الوصول إلى الدعم الحكومي كما سيوفر تحويلات سلسة بين البرامج مع تغير احتياجاتها، ولقد أطلقت الحكومة الكندية بوابة إلكترونية لنظام الشباك الواحد على شبكة الإنترنت وهو موقع ابتكارات كندا لأصحاب الأعمال الذين يبحثون عن الخدمات الحكومية تقدم فيه قائمة مصممة، مشورة الخبراء، الاتصالات وقد استخدم ما يقارب من 150.000 شخص هذه الأداة الجديدة منذ إطلاقها في يناير2018. كما تهدف الى تغيير الطريقة التي تخدم بها المشاريع الصغيرة من خلال منصة جديدة للشراء الإلكتروني وتحسين تقديم الخدمات من خلال التحول الرقمي بوصفه أحد وسائل الحد من العبء الذي تتحمله الشركات في

جميع أنحاء كندا بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوحيد استثمارات الابتكار من خلال أربع منصات رئيسية: (برنامج مساعدة الأبحاث الصناعية؛ الصندوق الاستراتيجي للابتكارات؛ هيئة المفوض التجاري الكندي ووكالات التنمية الإقليمية).

«جهاز النمو المتسارع» هو نموذج جديد يركز على العميل في تقديم الخدمات ويساعد رواد الأعمال في الشركات ذات النمو المرتفع على توجيه الدعم الحكومي المتاح لهم وتوفر كندا التمويل لرواد الأعمال المستقبليين، وهي منظمة وطنية لا تهدف للربح وتدعم رواد الأعمال الشباب من خلال توفير التوجيه، موارد التعلم وتمويل الشركات الناشئة، فمنذ عام 1996 ساعدت المؤسسة الكندية لرواد الأعمال ما يقارب من 10000 من الشباب من الجنسين على إطلاق 8159 شركة جديدة مما خلق ما يقدر بنحو 39 ألف فرصة عمل وإيرادات ضريبية تقدر بنحو 244 مليون دولار وتمثل النساء حوالي 40% من رواد الأعمال الشباب الذين تدعمهم المؤسسة الكندية[1].

- **سياسة الصين في دعم المشاريع المصغرة وتحقيق المكاسب المتبادلة من خلال التعاون:**

بعد 40 عاما من إطلاق الإصلاحات وسياسة الانفتاح أصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد يمتلك أكبر حجم تجارة في العالم فهي تساهم بأكثر من 30% من نمو الاقتصاد العالمي ونجحت في انتشال أكثر من 68 مليون شخص من دائرة الفقر كما انخفض معدل الفقر بين السكان من 10.2% إلى أقل من 4% بفضل الإسهامات الكبيرة التي قدمتها العديد من المشاريع المصغرة والصغيرة والمتوسطة وهي الآن تمثل حوالي 99.7% من المشاريع في الصين وتوفر 80% من الوظائف في المناطق الحضرية و90% من الوظائف المتوافرة حديثا، وتوفر تلك المؤسسات منتجات نهائية وخدمات تساوي 60% من إجمالي الناتج المحلي، تمتلك 65% من براءات الاختراع وتقوم بتقديم 75% من الابتكارات التكنولوجية في المشاريع مع تطوير أكثر من 80% من المنتجات الجديدة.

تدعم الصين نمو المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة من خلال سياسات تعزيز الجودة فقد قامت بتنفيذ استراتيجية تسمى (تمكين الدولة من خلال تحسين الجودة) ونظمت سلسلة من الأنشطة الداعمة التي وضعت خصيصا للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة مثل نشاط دائرة مراقبة الجودة ونشاط الخدمة المباشرة التي توفر خدمات تكنولوجية لهذه المؤسسات ويوم العلامة التجارية الصينية لحماية العلامات التجارية الصينية العريقة.

[1] التقرير السنوي العالمي للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص 51-52

كما قامت الصين بتحسين نظام التعليم ووضع نظم حديثة للتدريب الحرفي والمهني والتعليم الجيد وبذل جهود كبيرة لبناء بنية تحتية وطنية والتي تتضمن القياس بتطبيق خطط لتحسين قدرات قياس المشاريع الصغيرة على دورة حياة المنتجات الصناعية من التصميم والبحث والاختبار والانتاج وتحسين جودة المنتج لمساعدة المؤسسات المتناهية الصغر على تحسين إمكانياتها وقدراتها التنافسية كذلك دفع الإصلاحات قدما لتعزيز وتحرير معايير الشركات والقيام بإشراك هذه المشاريع في عملية وضع معايير عالية المستوى. ومن أجل تحسين قدرات المشاريع المصغرة والصغيرة أطلقت الصين إجراءات لتحديث نظام إدارة الجودة لمساعدة تلك المؤسسات على استخدام نظام الأيزو9001 واعتماد المنتجات العضوية بالاستعانة بخبراء لتعليم الناس في المناطق شديدة الفقر كيفية زراعة منتجات عضوية مع زيادة القيمة المضافة لها بما يحسن من مستوى دخل المزارع وإنشاء منصات خدمات عامة للاختبار والتفتيش، وفي مجال المنافسة العادلة قامت الصين بتعزيز إصلاحات نظام تسجيل المشروعات لخلق بيئة تنافسية عادلة للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة وتم تسجيل 6.1 مليون شركة بزيادة سنوية مقدارها 9.9% سنة2017 ومن المتوقع أن تصبح الإدارة حجر الزاوية في المنافسة العادلة وداعم قوي للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

أما جانب التعاون الدولي، فقد اقترحت الصين فكرة (حزام واحد وطريق واحد) فقد دعمتها أكثر من مائة دولة ومنطقة ومنظمة دولية من خلال الابتكارات الصينية من القطارات عالية السرعة، السداد من خلال رمز الاستجابة السريع، مشاركة الدراجات والتسوق عبر الإنترنت، فالمشاريع المصغرة والصغيرة في الصين والعالم تقدم مساهمات كبيرة لتبادل منتجات وأفكار وأساليب تكنولوجية جديدة، كما تشتهر مدينة (يوو) بالصين بتداول السلع المستخدمة يوميا فقد بلغت قيمة عمليات التجارة الإلكترونية فيها سنة 2017حوالي 34.7 مليار دولار أمريكي وأصبحت الأولى على مستوى الصين وجسرا للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة يوصلها بالسوق العالمية والمناطق الساحلية للمشاريع الأجنبية لدخول السوق الصينية[1].

- **سياسة مصر في دعم المؤسسات الصغيرة والمصغرة:**[2] كان هناك تغييرا ملحوظا في رؤية الحكومة المصرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد أنشأت وزارة التجارة والصناعة هيئة تنمية المؤسسات المتناهية الصغير والصغيرة والمتوسطة تقوم بوضع استراتيجية خماسية وطنية لتعزيز

[1] التقرير السنوي العالمي للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص 53-56

[2] التقرير السنوي العالمي للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص 57-58

المشاريع خاصة في مجال الصناعة وتوجيه وتدريب الشباب والبحث عن التمويل والعمل بصورة مستدامة. كما دعمت مصر تدعيم النظام الإيكولوجي لريادة الأعمال مثل مبادرة (انهض)، وقد أطلقت وزارة الاستثمار والتعاون الدولي صندوق رأسمال مخاطر مدعوم من الحكومة بقيمة 50 مليون دولار إضافة إلى تنفيذ إصلاحات تنظيمية وإنشاء العديد من المنظمات التي تدعم التعليم ووجود زيادة ملحوظة في نسبة الشباب الذين قرروا بدأ مشاريعهم مما يمثل 16.2% من رواد الأعمال المصريين وتعزى هذه الزيادة لزيادة الوعي والاهتمام بوجود مسار مهني مستقل، أما من ناحية الجانب النسوي في ريادة المشاريع المصغرة فتوجد امرأة واحدة بين كل أربعة رواد أعمال بحسب مرصد ريادة الأعمال العالمي وينخفض معدل مشاركة النساء بنسبة كبيرة عن المتوسط العالمي وتتمثل التحديات الرئيسية التي يواجهها الشباب عند بدء مشاريعهم في مصر أنهم لا يقومون بأبحاث سوقية كافية وعدم معرفة قرارات العملاء وتأثير تخفيض قيمة العملة المحلية فهي تعول على صناعة الإنشاءات والعقارات وصناعة التكنولوجيا مع وضع قيود على الاستيراد لتوجيه الشباب نحو التصنيع الذاتي، كما تقدم منصة لتمكين طلاب الجامعات والباحثين من بناء شركات ناجحة من خلال أفكارهم وتنظم فعاليات قمة مصر بالشراكة مع منظمة العمل الدولية ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي لريادة الأعمال التي تركز على الابتكار والتطوير المهني والتشبيك وتوفر نقطة التقاء لرواد الأعمال والمشاريع وواضعي السياسات لمناقشة كيفية التغلب على التحديات الجديدة التي تواجه أصحاب المؤسسات.

ـ دور سياسات الاتحاد الأوروبي في دعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:[1] نتيجة تعافي المشاريع الصغيرة والمتوسطة من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية ارتفع معدل توفير فرص العمل فيها بنسبة 5.1% وفي المتوسط فإن 9.2%من الشركات في دول الاتحاد الأوروبي الـ 28كانت عبارة عن شركات مرتفعة النمو سنة 2014، كما قام 24مليون مشروع متناهي الصغر وصغير ومتوسط بتحقيق 4.030مليار يورو من القيمة المضافة مع توظيف 93مليون شخص سنة 2016.

منذ عام 2008 قانون أوروبا للمشاريع الصغيرة قدم مجموعة من الإجراءات الشاملة لدعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، كما اتخذت المفوضية الاوروبية مجموعة من التدابير العملية لمواجهة أكبر التحديات:

- مقارنة بالدول الشريكة مثل الولايات المتحدة الأمريكية يتمتع الاتحاد الأوروبي بعدد أقل من الشركات الجديدة سريعة النمو والتي تعرف أيضا باسم «الشركات الآخذة في النمو»، فقامت

[1] التقرير السنوي العالمي للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص 59-60

المفوضية بالاستجابة من خلال اطلاق مبادرة الشركات الناشئة والشركات الآخذة في النمو SUI التي تتمتع بإمكانات كبيرة لزيادة الانتاجية في أوروبا والعمل على إيجاد شركاء أعمال مناسبين وعمالة ماهرة.

- قامت المفوضية على الفور بتوفير الدعم المطلوب بشدة لتلك المشاريع من خلال الأدوات المالية الخاصة بالبرنامج الأوروبي للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة COSME بتحسين وصولها للتمويل، حيث يساعد تسهيل ضمانات القروض الخاص بهذا البرنامج لتوفير تمويل منخفض التكلفة من خلال ضمانات تتاح لشركات الوساطة المالية، وقد ساعد تسهيل ضمانات القروض الخاصة بالبرنامج الأوروبي حوالي 263 ألف مشروعا من تمويل قدره 12.5مليار يورو سنة 2017 حيث أن حوالي 50%من الشركات المستفيدة من ضمانات القروض الخاصة بالبرنامج الأوروبي هي شركات ناشئة؛ 90%من الشركات المتناهية الصغر يعمل بها أقل من 10أشخاص.

- وقد عملت المفوضية الأوروبية لتسهيل البحث عن أسواق جديدة وأسواق عالمية عبر شبكة المشاريع الأوروبيةEEN حيث تساعد الشبكة الشركات على الابتكار والنمو عالميا، فقد قدمت الدعم لحوالي 460ألف مشروع من المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي واستفاد أكثر من 300ألف منها من خدمات المعلومات وحصل 100الف منها على دعم متخصص من خبراء سنة 2015.

¬ **سياسة المكسيك في دعم قطاع المؤسسات المصغرة:**[1] المكسيك تعتمد بشكل كبير على المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة والتي يعمل بها 72% من إجمالي القوى العاملة تمثل 52% من إجمالي الناتج المحلي وتمثل المشاريع المتناهية الصغر 94.4% من إجمالي الوحدات الاقتصادية، المؤسسات الصغيرة4.4%، المؤسسات المتوسطة 83% والمؤسسات الكبيرة8%، وعلى مدى الثلاثة عقود الماضية سعت الحكومات المكسيكية جاهدة لخلق فرص عمل جديدة ودعم تنمية المشاريع، وتشير أرقام البنك الدولي إلى أن عدد المشاريع المسجلة في الفترة من 2012-2016 يمثل زيادة كبيرة مقدارها 45,8% وسجلت سنة 2017 توفير 1,1مليون وظيفة بأجر منخفض لكن تبقى فرص العمل تلك غير فنية ومنخفضة الجودة وتؤدي في النهاية إلى تقليل الانتاجية الكلية والقدرة التنافسية للبلاد.

[1] التقرير السنوي العالمي للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة، مرجع سبق ذكره، ص 61-63

تحرك اقتصاد الدولة بين قطاع صغير حديث مرتفع الانتاجية يتكون من مشاريع كبيرة ومتوسطة واقتصاد تقليدي واسع وأقل تنافسية وديناميكية وإنتاجية يقوده مشاريع متناهية الصغر وصغيرة في الغالب، ويظهر هنا عدم التماثل في التوزيع الجغرافي للمشاريع بين المناطق الوسطى والشمالية في المكسيك أو المراكز السياحية، بينما تقع التجارة التقليدية والمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في جنوب البلاد، وقد استطاعت 19,9% فقط من المشاريع سنة 2017 الحصول على قروض بنكية وقروض متناهية الصغر بينما أكثر من 50%من تلك المشاريع في المكسيك لا تحصل على أي نوع من التمويل.

2.3. أهداف انشاء المؤسسات المصغرة:

عُرِّفت المشاريع الصغرى بأنها أعمال تجارية يستفيد منها العمال من خلال عرض اليد العاملة في أقل البلدان نمواً من أجل تعظيم وظيفة رأس المال واليد العاملة، وقد أدى تدهور الأوضاع الاقتصادية وأزمات العمالة التي شهدتها افريقيا وجنوب الصحراء الكبرى والعديد من البلدان النامية الأخرى إلى قيام العديد من المسؤولين بإيلاء اهتمام متزايد لقطاع المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بوصفها موردا للعمالة ووسيلة قابلة للاستمرار لضمان الاستقرار والنمو في هذه الاقتصادات.[1]

تعد المشاريع البالغة الصغر ذات أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الكلي حيث كان هذا القطاع مرتفعاً جداً في البلدان النامية وكانت حكومات هذه البلدان تحجب دائماً حقيقة أنها لا تساهم في التكاليف الجماعية وتعمل إلى حد كبير خارج سيطرة الدولة.[2]

إن خلق وإقامة المؤسسات المصغرة يرمي إلى تحقيق العديد من الأهداف منها: [3]

- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية، سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل أو إحياء أنشطة تم التخلي عنها لسبب أو لآخر ومثال عن ذلك إعادة بعث وتنشيط الصناعات التقليدية، المناولة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والإشغال العمومية.

- إيجاد فرص عمل واسعة النطاق في الاقتصاد بمعزل عن القطاع الرسمي وتمكن الشباب من تحقيق هذا الهدف من خلال موارد مالية واستثمارات محدودة للغاية ومنخفضة التكلفة.

---

[1] *Puglielli, "The role of microenterprise finance in economic development", Journal of Academy of Business and Economics, January2003.*

[2] *Babulal Mishra, "Study on scope for promoting microenterprises activities through shgs in selected districts of bihar and uttar pradesh", Centre for Microfinance Research, Centre for Microfinance Research, Bankers Institute of Rural Development, 2010, page 35*

[3] *D^R SINHA, Op.Cit*

- تعزيز التنمية الإقليمية من خلال إدراج المناطق النائية في خطة التنمية الوطنية إذ تعتبر أداة هامة في احداث التكامل جغرافيا بخلق أنشطة صناعية، تجارية وخدماتية لرفع العزلة عن المناطق النائية ومنه تحد من الاختلالات الإقليمية.

- تحفيز أصحاب الأفكار الاستثمارية الجديدة ذوي الموارد المالية المحدودة لتطبيق الأفكار على أرض الواقع ومنه تحقيق الاعتماد على الذات.

- تعزيز التجارة والصناعات في المناطق المتخلفة اقتصاديا مما يساعد على تنمية الاقتصاد في مناطق الظل.

- تحفيز المرأة على الدخول لعالم الأعمال، وهذا بفتح المجال للنساء وخاصة في المناطق الريفية بالتعريف بأعمالهن المنزلية والصناعات التقليدية.

- تعتبر إحدى وسائل الإدماج للقطاع العائلي والقطاع غير المنظم.

- تحسين الظروف المعيشية لجميع مواطني البلد بصرف النظر عن مكان إقامتهم وضمان التوزيع المتكافئ للدخل والثروة.

- اختراق السوق وبناء العلامة التجارية والوصول إلى الجماهير المستهدفة ومؤسسة العلامة التجارية مع الإجراءات المتعلقة باستراتيجية التسويق ومشاركة العملاء.

- يستوجب أن يكون للمؤسسات المصغرة تطور مستمر ومرن للأهداف لاستيعاب التغيرات في السوق والتحديات غير المتوقعة والمفاجئة لتمكن أصحاب هذه المؤسسات من التركيز على استراتيجياتهم وتكييفها، كما يلزم عليهم تتبع أهدافهم وقياسها وتقييمها بانتظام مما يسمح لأصحاب المشاريع المتناهية الصغر باتخاذ قرارات متطورة وإعادة ضبط الاستراتيجيات.

كما نجد أن هناك أهدافا متعددة الأبعاد للمؤسسات المصغرة، وهي كالتالي:[1]

- **الأهداف الاقتصادية:** يضع أصحاب المؤسسات المصغرة أهدافا اقتصادية مثل أهداف الإيرادات وهوامش الربح والحصة السوقية، ومنه تساهم هذه الأهداف في تحقيق الاستدامة والنمو الماليين لمؤسساتهم.

- **الابتكار والإبداع:** الأهداف المتعلقة بالابتكار وتطوير المنتجات والتمايز تمكن رواد الأعمال الصغار من البقاء قادرين على المنافسة مع المتعاملين في الأسواق الديناميكية.

[1] *Learn Loner," Objectives in Small Enterprises, Setting Objectives: The Guiding Light of Small Enterprises and Enterprise Launching Formalities" , Business Intelligence and Entrepreneurship Site: https://learnloner.com/objectives-in-small-enterprises/ Vu le 26/11/2023*

- **التأثير الاجتماعي والمجتمعي:** غالبًا ما يكون للمؤسسات المصغرة والصغيرة أهداف مرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية والمشاركة المجتمعية والتأثير المجتمعي الإيجابي، وتتماشى هذه الأهداف مع بناء هوية تجارية مسؤولة.

- **اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتقييم الفرص:** تساعد الأهداف أصحاب المشاريع المصغرة على تحديد أولويات المبادرات وتستخدم كمبادئ توجيهية للقرارات الاستراتيجية وتخصيص الموارد بفعالية، كذلك تضمن دعم الاستثمارات المالية ورأس المال البشري والتكنولوجيا.

- **الحد من المخاطر:** تساعد الأهداف في تحديد المخاطر المحتملة ووضع استراتيجيات للتخفيف من حدتها كما أنها تساعد أصحاب المؤسسات الصغيرة على تقييم ما إذا كانت المخاطر تتماشى مع أهدافهم وتحملهم للمخاطر.

3.3. التحديات والقيود المواجهة للمؤسسات المصغرة:

تواجه المشاريع المصغرة صعوبات وتحديات مختلفة في مواصلة تنميتها لذا لا يتم الاستفادة من الإمكانيات الحقيقية بسبب عدد من القيود التي تعيق نموها: [1]

- **الموقع غير الملائم:** يحتل اختيار الموقع الملائم أهمية متميزة وأسبقية حيث أن الموقع المتميز والذي يحتل مكانة استراتيجية لما تتميز به المناطق الحضرية من كثافة سكانية كبيرة والحصول على المواد الأولية والعمالة والأسواق لتدعيم المركز التنافسي لهذه المشروعات خاصة، ويعتبر عامل تكلفة الايجار وقدرة الموقع على زيادة المبيعات من العوامل الحاسمة لنجاح المشروع المصغر.

- **نقص البحوث والتخطيط:** خاصة البحوث الخاصة في استكشاف السوق وهذا يشمل البحث مع المنافسين، العملاء، طرق الدعاية، وخطة المتابعة.[2]

- **مشكلة التمويل والافتقار إلى رأس المال الكافي:** تعتبر إمكانية الوصول إلى التمويل عائق رئيسي لنمو وتوسع المؤسسات المصغرة التي تعتمد على مواردها المالية الخاصة أو غير الرسمية من أجل تغطية نفقاتها حيث تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر إلى أنواع مختلفة من المساعدة المالية مثل رأس المال لبدء التشغيل لدعم استثماراتها الناشئة ورأس المال العامل لتغطية النفقات الحالية واحتياطي رأس المال، وترجع مشكلة التمويل إلى ضعف الجدارة الائتمانية للمؤسسات المتناهية

[1] *Dr Sinha, "5 Major Problems of Micro and Small Enterprises",*
Site: https://www.yourarticlelibrary.com/enterprises/5-major-problems-of-micro-and-small-enterprises/40708 Vu le 26/05/2023

[2] هبه سيان العرب – المركز الديمقراطي العربي، مرجع سبق ذكره

الصغر وضعف قاعدتها الاقتصادية فإنها تجد صعوبة في تلقي المساعدة المالية من المصارف التجارية والمؤسسات المالية.

. ضعف البنية التحتية: تحدد جودة البنية التحتية بشكل كبير مدى كفاءة وفعالية الأعمال التجارية في تقديم المنتجات والخدمات ومع عدم التيقن من توفرها يقوم منظمو المشاريع المصغرة باستثمارات تكميلية أقل في التكنولوجيات ونظم التشغيل الجديدة (مثل الآلات والرقمنة وما إلى ذلك)، كما أن تدهور البنية التحتية المادية يرفع تكاليف الإنتاج ويخفض أسعار منتجات المؤسسات المصغرة حيث يعتبر القصور في جودة النقل والطاقة وانقطاع التيار الكهربائي من القضايا الرئيسية في البنية التحتية والتي تعيق بشدة التطوير السلس للمنتجات وتوزيعها.

. النقص في القوى العاملة الماهرة: تسعى المؤسسات المصغرة للعثور على عمال مدربين حيث يؤثر نقص المهارة في العمل لاسيما في بعض الصناعات التي تتطلب غالبا عمال قادرين على تشغيل الآلات الحديثة في تحسين الإنتاج وتصنيع المنتجات الراقية والقيام باستثمارات تكميلية في الآلات الحديثة وأساليب الإنتاج.

. النقص في الخبرة والافتقار إلى المهارات في مجالي الأعمال والإدارة: تتمثل في ضعف الكفاءة وعدم القدرة على اتخاذ القرارات وعدم إمكانية توظيف الموارد المالية والبشرية حيث أن معظم أصحاب المؤسسات المصغرة يفتقرون إلى مهارات إدارية تعيق نجاحهم على المدى الطويل، كما يعاني مالكو هذه المؤسسات من العجز التعليمي والإداري والخبرة العملية فمستويات التعليم الأعلى والتدريب العملي تؤثر بشدة على قدرتهم في اغتنام فرص السوق، التعامل مع المشاكل وزيادة أداء نمو الأعمال التجارية وإمكانيات التوظيف كما أن البيروقراطية الإدارية والإجراءات المعقدة التي تتطلب العديد من الوثائق والجهات التي يجب الاتصال بها يجعل المحيط الإداري غير مساعد من جراء بطء العمليات ونقص الإعلام وكذا ازدواجية الوثائق المطلوبة.

. الافتقار الواضح إلى السياسات المتعلقة بالابتكار والتقدم التكنولوجي: التحدي الرئيسي أمام المشاريع المصغرة في بعض البلدان هو الافتقار إلى التقدم التكنولوجي والابتكار وتشمل عملية التغيير التنظيمي أيضًا الابتكار والتكنولوجيا التي يمكن أن تواكب التطورات التكنولوجية الأخيرة.[1]

[1] *Mohammed Mostafa Mohammed Qaied,KundanBasavaraj, 'The Role of Small and Micro Enterprises in Light of the CurrentCrisis in Yemen ", Article in International Journal of Recent Technology and Engineering, volume 8 Issue 5, August 2020, Page7*

. مشكلة التسويق: تمثل إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجهها المشاريع المصغرة فغالبًا لا تمتلك هذه الوحدات أي منظمة تسويقية وبالتالي فإن منتجاتها تقارن بشكل غير مواتي بجودة منتجات الصناعات الكبرى ولذلك فهي تعاني من عيوب تنافسية إزاء الوحدات الواسعة النطاق، وتفتقر المؤسسات المصغرة أيضا إلى القدرات أو الشبكات التسويقية الكافية فالمشاريع الموجهة نحو التصدير لديها أنشطة تسويقية قليلة جدا ويحاول معظمها البقاء من خلال التواصل مع المشترين المتعددين الجنسيات أو إقامة علاقات تعاقد معهم.

. مشكلة المواد الخام: من المشاكل الرئيسية التي يتعين على المؤسسات المصغرة مواجهتها، الحصول على المواد الخام فقد تكون هناك ندرة مطلقة أو رداءة نوعية المواد الخام أو ارتفاع التكلفة، فغالبية المؤسسات المصغرة تنتج في معظمها أصنافا تعتمد على المواد الخام المحلية ومع ظهور الصناعات الصغيرة المتطورة ظهرت مشكلة المواد الخام كمشكلة خطيرة في جهود الإنتاج، كما تواجه الوحدات الصغيرة التي تستخدم المواد الخام المستوردة صعوبات أكبر ويرجع ذلك أساساً إلى صعوبة الحصول على هذه المواد إما بسبب أزمة النقد الأجنبي أو بعض الأسباب الأخرى.[1]

المبحث الثاني: عوامل نمو المؤسسات المصغرة

إن فن وعلم تطوير المؤسسات المصغرة في البلدان النامية يجب أن يكون أكثر من مجرد تجربة أو خطأ فوجود بعض العوامل في تنمية هذه المشاريع التي يمكن تعزيزها من خلال زيادة الوعي بالديناميكيات وعمليات التعليم والتدريب ومع تحديد ودراسة العوامل الأكثر صعوبة يمكن تطبيق معالجة وتنفيذ التغيير من أجل تنمية القطاع الخاص المحلي والإقليمي.

وبعبارة أخرى فإن الكيفية التي تستخدم بها المؤسسات المصغرة مواردها الداخلية ستحدد نجاحها في أسواقها الاقتصادية ومدى فعالية وكفاءة الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة على نمو المؤسسات المصغرة

للمؤسسات المصغرة إمكانيات نمو محدودة فهي تركز اهتمامها على خدمة سوق متخصصة أو مجتمع محلي معين وفي حين أنها يمكن أن تنمو وتتوسع أكثر إلا أن نموها عادة ما يكون تدريجيًا ومقيدًا، ولا ينطوي إنشاء المشاريع المصغرة على الإجراءات الشكلية الضخمة والأموال الكبيرة التي

[1] *Dr Sinha*, Op.Cit

تحتاجها المشاريع المتوسطة والكبيرة بل يجب تحديد العوامل المساعدة من أجل تحقيق نمو سليم للمشاريع المصغرة.

1. العوامل الخاصة بمحيط المؤسسات المصغرة

المؤسسات المصغرة تميل إلى النمو بسرعة أكبر خلال فترات الازدهار الاقتصادي[1]، ففي الوقت الذي تشهد فيه المؤسسات المتوسطة انكماشًا أثناء فترات الركود الاقتصادي يتم إنشاء العديد من المؤسسات المصغرة الجديدة كآليات للبقاء حتى لو كانت العائدات هامشية.[2] والغالبية العظمى من هذه الشركات هي مؤسسات تتألف من شخص واحد، حيث أنه خلال الأزمات الاقتصادية الحادة قد تكون المؤسسات المصغرة أكثر مرونة من نظيراتها الأكبر ويرجع ذلك إلى محدودية وصولها إلى أموال القطاع الرسمي لاعتمادها بشكل أقل على الأسواق المالية الرسمية مما يجعلها أقل تضررًا من زيادة تكاليف الأموال المقترضة في أعقاب الأزمة.[3]

1.1. بيئة الأعمال التجارية:

إن الحالة العامة للبيئة الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر على توفر فرص الأعمال المربحة والنمو داخل الأسواق فتقلب الاقتصاد الكلي والأسعار النسبية مسألة هامة كما أظهرت التجربة في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى. فقد أجرت مؤسسة التمويل الدولية دراسات استقصائية لأكثر من 10000شركة في 80 دولة[4]، ووجدت أن كل من التضخم وسعر الصرف يؤثران على المؤسسات المصغرة أكثر من الشركات الأكبر وقد تؤثر عليها اتجاهات الاقتصاد الكلي أيضًا بشكل غير مباشر. على سبيل المثال يمكن أن تحد قيود الائتمان من قدرات المؤسسة المصغرة، وقد تضر رسوم الاستيراد على المعدات الرأسمالية بشكل غير متناسب مع هذه المؤسسات إذ تتمكن الشركات الأكبر حجما من تجاوز هذه الرسوم والحصول على الترقية الاستثمارية[5].

2.1. الشبكات الاجتماعية:

يستخدم مصطلح الشبكات الاجتماعية هنا للإشارة إلى العلاقات بين الأفراد بينما يشير رأس المال الاجتماعي إلى تجميع الموارد غير الملموسة التي تكون عادة في مجموعات كالعائلة، الأصدقاء أو

---

[1] *Tolasa Tafa," The Contribution of Group- Based Micro and Small Enterprises in Employment Creation and Income Generation Evidences From Woreda Fourteen of Kolfe Keranio Sub-City", Addis Ababa, Ethiopia,*

[2] *Mead, Donald C., and Carl Liedholm.Op .Cit.*

[3] *Berry Albert, Edgard Rodriguez, and Henry Sandee, " Firm and Group Dynamics in the Small and Medium Enterprise Sector in Indonesia", Small Business Economics, vol 18 issue 1-3, 2002, Page141–161.*

[4] *Tybout, James R, "Manufacturing Firms in Developing Countries : How Well Do They Do, and Why", Journal of Economic Literature, Vol38, N°1, 2000, page 11–44*

[5] *Liedholm, Carl. 2002, Op.Cit*

المهنيين الذين لديهم نفس الخلفيات التعليمية أو حتى بين المعارف في المجتمع[1]، حيث إن امتلاك شبكة اجتماعية واسعة هو أحد الأصول القيمة التي تساعد صاحب المشروع في الوصول إلى المعلومات والموارد (الائتمان، الفرص التجارية المربحة) مما يمكن أن تعزز نمو المؤسسات المصغرة في التغلب على العقبات المتعلقة بتكاليف المعاملات وتنفيذ العقود[2].

الشبكات الاجتماعية لديها أيضا بعض الجوانب السلبية المحتملة:

- قد توفر فرصا غير متكافئة للحصول على الموارد لمنظمي المشاريع المهمشين مثل النساء
- في حالات أخرى قد تتأثر ببعض التقاليد المجتمعية التي قد تتعارض مع المبادرة الحرة
- كذلك فائدة الشبكة قد تنخفض عندما تصبح أكثر شمولاً فإذا توسعت الشبكة تزيد المنافسة وتقل حظوظ أصحاب المشاريع المصغرة.

3.1. ميزة تنافسية:

الميزة التنافسية مهمة للمؤسسات المصغرة لتحسين أداء أعمالها من خلال توفير منتجات وخدمات أفضل لعملائها[3]، وأدخل مفهوم الابتكارات تغييرات على البيئة الداخلية والخارجية مما أسفر عن أفكار مفادها أن أصحاب المشاريع يسعون جاهدين للحصول على ميزة تنافسية والتمييز بين منتجاتهم وخدماتهم والمنافسين.

كذلك فان تطوير رأس المال الفكري وخلق مزايا تنافسية من خلال خلق المعرفة الملموسة وغير الملموسة والخبرة والمهارات لأصحاب المشاريع يتيح لأصحابها توليد أفكار مبتكرة جديدة تستند إلى مهارات وقدرات لا تضاهى تساعد المشاريع المصغرة على تحقيق ميزة تنافسية[4].

2. العوامل الخاصة بممثلي المؤسسات المصغرة:

يتعلق نجاح المؤسسات المصغرة على دور البيئة المحيطة وأكثر منه على مالك المؤسسة الذي يجب أن يكون له روح المبادرة لريادة الأعمال، فوفقا للمزايا الخاصة به سيتمكن من تحدي الصعوبات وتوفير التمويل اللازم وانشاء استراتيجية للتسويق لمواجهة المنافسة ومنه ضمان ديمومة مؤسسته.

---

[1] *Michael Woolcock, Deepa Narayan, "Social Capital: Implications for Development Theory, Research, and Policy", The World Bank Research Observer 15(2), February 2000, page 226*

[2] *Abigail M Barr, "Enterprise Performance and the Functional Diversity of Social Capital", Centre for the Study of African Economies, University of Oxford, Journal of African Economies, vol 11 N°1, 1998, page 3*

[3] *Richard A. D'Aveni, Giovanni Battista Dagnino, Ken G. Smith, "The age of temporary advantage", Strategic Management Journal, vol 31 N°13, December 2010, page 1379*

[4] *Paul Bierly, Alok Chakrabarti, "Generic knowledge strategies in the U.S. pharmaceutical industry ", strategic management journal Volume17, IssueS2 Special Issue: Knowledge and the Firm, 1996, Page 127*

1.2. الجنس والأسرة المعيشية:

هناك العديد من التحديات الصعبة التي تقيد فرص المرأة في نمو المؤسسات المصغرة ففي كثير من الأحيان تواجه المرأة مشاكل كالافتقار الى المهارات التجارية وصعوبة الوصول الى الأسواق للحصول على موارد بنوعية عالية وأسعار أقل، الأمر الذي يؤدي الى تركيز النساء على مجموعة ضيقة نسبيا من الصناعات [1] ومنه فإن المؤسسات المصغرة النسائية تميل إلى النمو بشكل أبطأ من تلك التي يملكها الرجال ويتمثل أحد العوامل التي تساهم في تباطؤ نموها في أن هدفها هو استغلال الأرباح لتلبية احتياجات الأسرة اليومية.

فهناك وجود اختلافات بين الجنسين من ناحية العملاء وتشير العديد من الدراسات إلى الاختلافات بين الرجل والمرأة في الحصول على مصادر بديلة للائتمان، تخصيص العمالة، أنماط الإنفاق وأدوار صنع القرار [2] وتشير دراسات إلى وجود انقسامات بين الجنسين في قطاع الصحة العامة والبيئة حيث تتركز النساء في أنواع معينة من المشاريع والأنشطة.

2.2. مستوى التعليم:

من المرجح أن يتمتع أصحاب المؤسسات المصغرة ذو التعليم العالي والخبرة والمهارات العملية بقدرات متفوقة أن يحققوا أداء أعلى وأن يكتسبوا سمعة طيبة ويصبحوا أكثر نجاحًا في الوصول إلى التمويل الخارجي من رواد الأعمال المبتدئين علميا الذين يتمتعون برأس مال بشري أقل، حيث تؤدي المستويات العالية من التعليم إلى تحفيز نمو المؤسسات المصغرة فتوفر لأصحاب المشاريع قدرة أكبر على إدارة وظائف المؤسسة خاصة في التسويق والتعرف على عمليات الإنتاج الجديدة وتسهيل الوصول إلى التسهيلات الائتمانية مما يساهم بشكل فعال في إقناع المقرض بجدوى المشروع المراد تمويله مما يؤدي إلى أداء عالٍ لتوسيع للمؤسسة المصغرة.

3.2. الخبرة المهنية:

رواد الأعمال الذين يتمتعون بسنوات أكثر من الخبرة المهنية يكتسبون قدرا كبيرا من المهارات والمعرفة أثناء تشغيل شركاتهم فنجد لديهم عادة مؤسسات مصغرة أسرع نموا، على سبيل المثال إن منظمي المشاريع المصغرة في كينيا الذين يتمتعون بخبرة لا تقل عن سبع سنوات في العمل قد

[1] *Ayodele Julius Alade, "Microenterprise finance in sub-sahara Africa", Technical Paper Prepared for U.S. Agency for International Development, July 1998, page 19.*
[2] *Babu Lal Mishra , Page 35, Op.Cit*

وسعوا من نطاق شركاتهم بسرعة أكبر من تلك التي لا يتمتعون بهذه الخبرة.[1] تولد هذه الخبرة المهنية شبكة معارف وعملاء تساعد في تحديد الفرص التجارية، الحصول على التمويل والموارد الأخرى وتخفيف التحديات الإدارية وتتميز الدول النامية مثل أفريقيا بالافتقار إلى فرص اكتساب الخبرة المهنية ذات الصلة.[2]

3. العوامل المتعلقة بخصائص المؤسسات المصغرة:

بالنظر الى التهديدات والتحديات التي قد تتعرض لها المؤسسة المصغرة أو الفرص والامتيازات التي تستفيد منها سواء من البيئة المحيطة أو من المالك إلا أن استراتيجية المؤسسة بذاتها وخصائصها التي تنفرد بها عن باقي المؤسسات سواء من حيث مؤشر العمالة أو الحجم مما تجعلها مرنة أمام التغيرات المحيطة بها.

1.3. عمر المؤسسة:

في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية هناك علاقة قوية بين عمر ونمو المؤسسات المصغرة حيث أن المؤسسات المصغرة الناشئة حديثا تنمو بسرعة أكبر في المتوسط من الموجودة لفترة أطول وأظهرت دراسات أخرى أن متوسط معدل نمو الشركات ينخفض مع تقدم العمر.

لماذا قد تنمو المؤسسات المصغرة الناشئة حديثا بسرعة أكبر من القديمة؟ تتوسع المؤسسة بسرعة في البداية ثم يتضاءل نموها مع اقترابها من حجمها الأمثل وبينما يتباطأ النمو فمن المتوقع أن تزداد الإنتاجية مع تقدم الشركة في العمر. العديد من الدراسات الاقتصادية القياسية الحديثة على الشركات الصغيرة تبين أن تأثير عمر الشركة على الإنتاجية ليس واضحًا فمن ناحية مع تقدمهم في العمر قد تستفيد الشركات من الخبرة من خلال العمل مما يمكنها من تطوير الخبرة في الإنتاج والإدارة والتسويق ومن ناحية أخرى قد تعاني الشركات من خسائر في الإنتاجية مع تقدمها في العمر.

تفسر هذه النتائج على أن هذه المؤسسات غالبا ما تفشل في الاستثمار في التكنولوجيا الحالية مما يتركها مع معدات عفا عليها الزمن نسبيا ويعيق مستويات الإنتاجية مقارنة بالشركات الأصغر سنا، وتجدر الإشارة إلى أنه من المحتمل أن تشهد المؤسسات المصغرة لحظات إيجابية (التعلم بالممارسة، زيادة الإنتاجية) وسلبية (أزمات، انخفاض في الإنتاجية) في دورتها.[3]

---

[1] *Donald C.Mead Carl Liedholm, 1998, Op.Cit*

[2] *Simeon Nichter Lara Goldmark, "Understanding Micro and Small Enterprise Growth", the United States Agency for International Development, Prepared by Development Alternatives, November 2005, page 15*

[3] *Jovanovic Boyan, "Selection and the Evolution of Industry. Econometrica", Journal of the Econometric Society, vol50 N°3, 1982, page 652.*

2.3. إمكانية الوصول إلى الائتمان:

تعد إمكانية الحصول على الائتمان أحد المحددات الرئيسية لنمو المشاريع البالغة الصغر في العديد من الدول النامية حيث تتقدم هذه المؤسسات بطلبات للحصول على قروض مصرفية وتتلقاها بصورة نادرة نسبيا وبالتالي تعتمد على أنواع أخرى من الائتمانات مثل الائتمان التجاري، السحب على المكشوف والقروض غير الرسمية.

تشير مؤسسات الإقراض لتقييم الائتمان الذي يبحث في القدرة على السداد، التأمين على القرض أو الضمان إلى تصنيف معظم المشاريع البالغة الصغر على أنها إئتمانات غير جديرة بالاهتمام في معظم الحالات مما يؤثر بدوره على نمو هذه المشاريع.[1] ويكون الحصول على التمويل ضرورياً ولكنه ليس شرطا كافيا للنمو هذا ما تم تأكيده من خلال اختبار الصلة الإيجابية بين الوصول إلى التمويل ونمو الشركات فقد اعتبرت أن القرض لا يخلق فرصة تجارية قابلة للاستمرار.

3.3. الطابع الرسمي أو غير الرسمي:[2]

يشير الطابع غير الرسمي إلى الأعمال التجارية غير المسجلة والتي تحصل على دخل من إنتاج السلع والخدمات القانونية حيث تقع معظم المؤسسات المصغرة في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد الذي يشمل مشاريع التصنيع والخدمات والتي يعمل الكثير منها بدوام جزئي أو موسمي أو متجول، هذه الشركات لا تملك ترخيصًا تجاريًا أو هوية قانونية معترف بها. وعادة ما يكون القطاع غير الرسمي خارجا عن نطاق اللوائح الحكومية بشأن الحد الأدنى للأجور وضرائب الأعمال لكنه يواجه منافسة في السوق تشمل العناصر الأخرى من الطابع غير الرسمي، الحرية في العمل، مرونة التوظيف، تقليل المعاملات الإدارية، ومع ذلك فإن شركات القطاع غير الرسمي تعاني من عيوب مثل قلة الحماية القانونية في المعاملات الخارجية وعدم الوصول إلى ائتمان القطاع الرسمي والحوافز الحكومية[3].

كذلك ينظر إلى المشاريع البالغة الصغر على أنها أنشطة هامشية وغير منتجة، لا تساهم كثيرا في التنمية الإقليمية، تتهرب من الضرائب ولا تنطوي على إمكانيات تذكر للنمو أو لتنمية القدرة على

[1] *Jane Karambu Kathuku, Patrick Karanja Ngugi, Willy Mwangi Muturi, "Influence of Commercial Banks' Capacity Building Lending Strategy on Growth of Mses in Kenya", Journal of Business and Strategic Management, vol2 Isuue1 N°1, 2017, page 23.*

[2] *Michel Marchesnay, "Les micro-entreprises en Afrique de l'Ouest ou le développement par la petite porte", Hammou HAÏDARA, Paris, Le Harmattan, Études Africaines, Série Économie, vol20 N°1, 2015, p171-17*

[3] *Sandra Russo, Jennifer Bremer-Fox, Susan, Poats, Laurene Graig, "Gender Issues in Agriculture and Natural Resource Management", Edited by Bruce Horwith, Prepared for Office of Women in Development , Washington, April 1989, Page 68*

تنظيم المشاريع حيث تواجه المؤسسات غير الرسمية صعوبات أكبر في الحصول على الائتمان الرسمي والمساعدة من وكالات قانونية، لهذه الأسباب وغيرها يبدو أن المؤسسات المصغرة غير الرسمية تنمو بشكل أبطأ من نظيراتها الرسمية حيث أنه حتى أثناء التحكم في كفاءة الشركات وحجمها وعمرها فإن الوضع الرسمي له تأثير إيجابي إضافي على نمو الشركة.[1]

المفارقة هي أن القطاع غير الرسمي غير معلن وبالتالي غير خاضع للضريبة ويتم تجاهله ببساطة من قبل الإدارات من خلال تقييمات خيالية غير أن المشاريع البالغة الصغر المحددة أي التي تخضع للضرائب تشكل الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي والنسيج الاجتماعي في الزراعة، الحرف، التجارة أيضا الخدمات.

4.3. مستوى التكنولوجيا:

تستخدم المؤسسات البالغة الصغر تكنولوجيات أقل حداثة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة فالجمع بين التكنولوجيات الناشئة والتقليدية يساهم في زيادة الكفاءة التقنية كما أن هناك حاجة إلى الجمع بين المهارات البشرية والمعلومات والهياكل التنظيمية بهدف تحقيق النمو حيث أن محدودية الوصول إلى المعلومات التكنولوجية، الخدمات التقنية والافتقار إلى الابتكار تؤدي إلى بطء نمو المؤسسات.

الكثير من التكنولوجيا المتاحة في بيئة المؤسسات المصغرة تكون إما غير كافية أو أقل حداثة لذا ينبغي أن تعتمد المشاريع البالغة الصغر تكنولوجيات جديدة لكي تظل قادرة على المنافسة[2]، وللتكنولوجيا أيضا القدرة على التأثير على الأعمال التجارية الصغيرة بطرق إيجابية وسلبية اعتمادًا على الأهداف التي تتمتع بها الشركة والمنتجات المستخدمة ومدى تكيف رواد الأعمال وموظفيهم مع الأنظمة الجديدة وتتمثل آثارها في: [3]

- **الاتصال الفوري مع العملاء:** مهد البريد الإلكتروني وأدوات المراسلة الفورية الطريق أمام المشاركة والتعاون عبر الإنترنت من خلال المدونات والشبكات الاجتماعية والمنتديات مع القدرة على الاتصال الفوري ومشاركة المعلومات والحصول على التعليقات من العملاء ويعد هذا من المزايا التكنولوجية المفيدة للشركات المصغرة.

---

[1] *Sleuwaegen Leo, Micheline Goedhuys, "Growth of Firms in Developing Countries, Evidence from Côte d'Ivoire", Journal of Development Economics, Vol 68 Issue 1, 2002, page 117-135.*

[2] *Paul T. Akuhwa, Cephas A. Gbande, Benedict S. Akorga, Zachariah S. Adye, "Knowledge-Based Entrepreneurship and Globalization: Correlates for the Wealth of Nations and Perspectives from Nigeria", Open Journal of Applied Sciences, 2015, Page469.*

[3] *Monica Dillon, "How Can a Laptop Improve Communication for a Business or Industry?" Site: https://smallbusiness.chron.com/can-laptop-improve-communication-business-industry-71264.html , vu le : 02/03/2023*

- **بيئة العمل المرنة:** يتيح الإنترنت لأصحاب الأعمال الصغيرة أن يكونوا أكثر قدرة على الحركة من خلال تسهيل إدارة الأعمال من أي مكان حيث يمكن لصاحب شركة مصغرة في رحلة عمل البقاء على اتصال في الوقت نفسه بمكتبه من خلال وظيفة الدردشة عبر الإنترنت وتبادل المستندات المهمة مع أي شخص من أي موقع في العالم، فقد أتاحت الإنترنت لأصحاب الأعمال المصغرة حرية السعي وراء فرص العمل مع الحفاظ على السيطرة على أعمالهم.
- **التسويق عبر الإنترنت:** تتيح التكنولوجيا لأصحاب الحرف التقليدية فرصة لإنشاء متاجر عبر الإنترنت بدلا من الاستثمار في واجهات المتاجر باهظة الثمن وتزداد شعبية التسوق عبر الإنترنت مع تنوع المنتجات والخدمات، كما يمكن ايضا للمؤسسات ذات الواجهات إنشاء متاجر عبر الإنترنت لتوسيع نطاق ظهورها والوصول إلى الأسواق المستهدفة خارج أحيائها والمجتمعات المحيطة بها حيث يمكن أن يصبح موقع الويب الخاص بالمؤسسة مصدرا تسويقيا يستطيع أي شخص في العالم الوصول إليه.
- **تدريب الموظفين:** عندما تنفذ المؤسسات المصغرة تقنيات جديدة في عملياتها فهي مكلفة بتوفير التدريب للموظفين الجدد والقدامى وفي حين أنه من المرجح أن يتكيف الموظفون الجدد بسهولة مع التقنيات الجديدة فقد يقاوم الموظفون القدامى هذه التقنيات مما يقلل الإنتاجية مؤقتًا.

المطلب الثاني: التمويل البالغ الصغر

حتى تتمكن المؤسسات المصغرة من الانطلاق ومواصلة نشاطها تحتاج الى دعم مالي لبناء ركائزها، لذا قد تلجأ الى المعارف الشخصية أو تحتاج تمويلا من مؤسسات مختلفة مثل البنوك والتعاونيات وغيرها من أشكال التمويل المصغر.

1. نظام التمويل المتناهي الصغر:

التمويل البالغ الصغر هو توفير مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل الودائع والقروض وخدمات الدفع وتحويلات الأموال والتأمين للأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض ومشاريعها البالغة الصغر، ببساطة التمويل الصغير أو الائتمان الصغير هو نوع من الخدمات المصرفية التي يتم تقديمها للعاطلين عن العمل أو المقترضين أو المجموعات ذات الدخل المنخفض الذين لولا ذلك لن يكون لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية.[1]

[1] *Leon Teeboom, "Role of Microfinance Institutions", Chron, Updated February 2019*
Site : https://smallbusiness.chron.com/role-microfinance-institutions-13233.html vu le 02/01/2023

1.1. ماهية التمويل المتناهي الصغر:

¬ التعريف بالتمويل المتناهي الصغر:

يعرف المكتب الدولي للعمل BIT التمويل الأصغر على أنه يشمل جميع الخدمات المالية شبه المصرفية من القروض والضمانات والتي تتعلق بمبالغ صغيرة (أقل من 15000€) المخصصة للعاطلين عن العمل، المشاريع الصغيرة، عمال فقراء ومشاريع جماعية.[1]

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوروبيةOECD تعرف التمويل الأصغر على أنه الحصول على تمويل مشروعات صغيرة يستفيد منها الأشخاص المهمشين الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم.[2]

هناك حوالي 500 مليون حسب التقديرات من الفقراء الناشطين اقتصاديا في العالم يديرون مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر ومعظمهم لا يحصلون على الخدمات المالية الكافية، ويشير التمويل البالغ الصغر إلى توفير الخدمات المالية لهؤلاء العملاء ذوي الدخل المنخفض بمن فيهم العاملين لحسابهم الخاص وتشمل الأنشطة عادة: القروض الصغيرة، رأس المال المتداول؛ التقييم غير الرسمي للمقترضين والاستثمارات؛ البدائل التبعية مثل الضمانات الجماعية أو الادخار الإلزامي؛ الحصول على قروض متكررة وأكبر على أساس أداء السداد وتأمين منتجات الادخار.

ورغم أن بعض مؤسسات التمويل المتناهي الصغر تقدم خدمات لتنمية المشاريع مثل التدريب على المهارات والتسويق، الخدمات الاجتماعية مثل محو الأمية والرعاية الصحية إلا أن هذه الخدمات لا تدرج في تعريف التمويل البالغ الصغر[3].كما أنها تضم أنواع مختلفة من المؤسسات الرسمية مثل البنوك، شبه الرسمية مثل التعاونيات والمنظمات غير الحكومية وبنوك الادخار وغير الرسمية مثل مجموعات الادخار والائتمان أو التسليف، ويتميز التمويل المتناهي الصغر في البلدان النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية بقروض الائتمانات المصغرة المقدمة على أساس نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي واعتمادًا على السوق المالية الدولية والمحلية، ومن خلال الحصول على الائتمان من الأرجح أن

[1] *Isabelle Guérin, "La micro finance et la création d'entreprises par les chômeurs – la situation dans quelques pays européens et en Amérique du Nord", pour le Bureau international du travail et le Secrétariat d'État à l'Économie solidaire, Université Lyon 2, Mars 2002, page 17*

[2] *Pierre Verbeeren, AlteR&I Ira Lardinois, "Guide pratique sur le micro-crédit: l'expérience du Prêt Solidaire", Publication de la Fondation Roi Baudouin, Bruxelles, Septembre 2003, page 11*

[3] *MR Raymond Landveld, "Eradication of poverty and other development issues: women in development: report of the 2nd Committee",United Nation General Assembly (66th sess.: 2011-2012). 2nd Committee, New York, 7 Dec 2011, page18.*

يتمتع أصحاب المشاريع الصغيرة بإمكانية الاستفادة من جهودهم التجارية الصغيرة في مستقبل أكثر إرضاءً واستدامة.[1]

¬ **تطور التمويل المتناهي الصغر:** سجلت بداية التمويل المصغر في السبعينات وكان أهمها في بنك بقرية بنغلادش، ثم أسس البنك الدولي المجموعة الاستشارية سنة 1995 (CGAP)، أما سنة 1997 فقد عقد في واشنطن قمة التمويل الأصغر لتعلن الأمم المتحدة سنة 2005 السنة الدولية للتمويل المتناهي الصغر.[2]

الشكل رقم 01-01: تطوير أنشطة مؤسسات التمويل البالغ الصغر

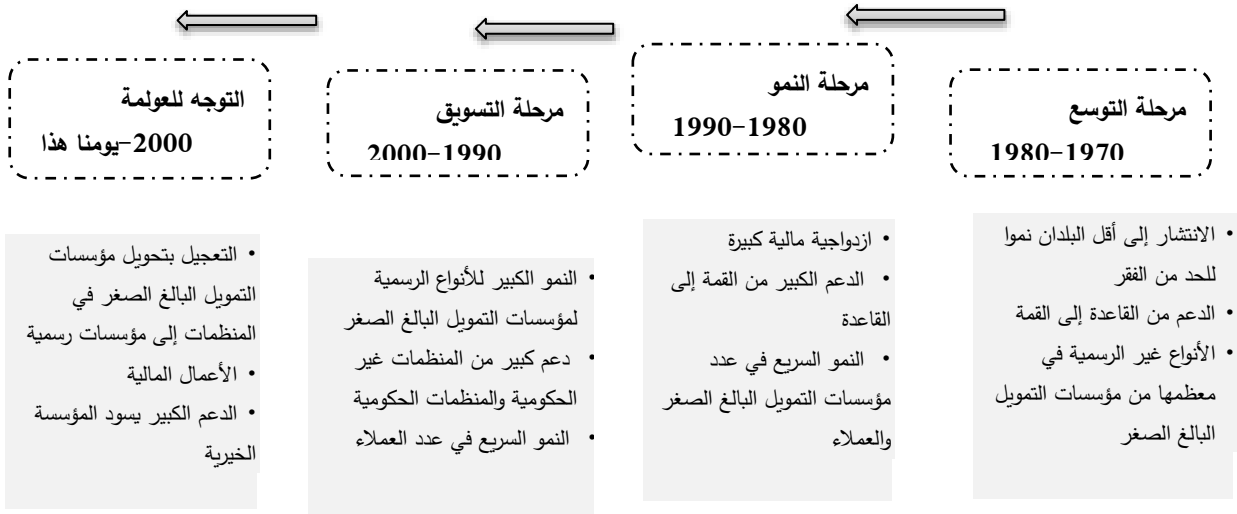

***Source** : K. Srnec, E. Svobodová, "Microfinance in less developed countries: history, progress, present – charity or business?" Agric. Econ. – Czech, vol55 N°10, 2009, page 468*

عرف التمويل المتناهي الصغر تطورات قسمت الى:[3]

المرحلة الأولى (التوسع): تميزت بداية هذه الفترة بارتفاع مستوى الحماس اتجاه هذه المؤسسات والعمل على توفير الاحتياجات الاجتماعية ومنح الأولوية لزيادة ربحية مؤسسات التمويل الصغير حتى يتم سداد القروض أولا ثم توزيع الأرباح بعد ذلك، كذلك تحقيق مبدأ الضمان المتبادل بين مجموعات الدعم وتوصف الأنشطة المالية المصغرة في هذه المرحلة بتحقيقها الاكتفاء والتوسع الذاتي وإنشاء تجمعات طوعية مختلفة.

[1] *Gary M. Waller, Warner Woodworth, "Microcredit as a Grass-Roots Policy for International Development", Policy Studies Journal, vol29 N°02, 2001, pages 275.*

[2] صالحي ناجية، "دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019، ص 48

[3] *K. Srnec, E. Svobodová, "Microfinance in less developed countries: history, progress, present – charity or business?" Agric. Econ. – Czech, vol55 N°10, 2009, page 471*

ركزت البحوث في هذه الفترة حول مدى قوة تأثير التمويل البالغ الصغر في الحد من الفقر في البلدان النامية أين يشكل الريف بيئة لتنظيم المشاريع، وقد تبين أن هذه المؤسسات لا تؤثر على الحد من الفقر وتخفيف عبء الديون فحسب بل تشكل أحد العوامل الحاسمة للحفاظ على البيئة المعيشية أو تغييرها بالكامل.

المرحلة الثانية (النمو): عرفت هذه الفترة بتطور سريع لمؤسسات التمويل البالغ الصغر الرسمية خاصة في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وتم التعايش بين نظام التمويل المتناهي الصغر الرسمي الشفاف وغير الرسمي في البلدان الأقل نمواً بمسمى (الازدواجية المالية)، كما يعرف النظام الرسمي بالتفاهم في العلاقات المالية بين الدائنين والمدينين أكثر من النظام غير الرسمي وتتميز بنطاق أوسع من الأنشطة وتحكمها وتسيطر عليها المؤسسات العامة المعنية.

ويتم حل مشكلة الفقر من وجهة نظر التمويل المتناهي الصغر في اتجاهين أساسيين:

- مبادرة (من القاعدة إلى القمة) مجموعات المساعدة الذاتية غير الرسمية ومؤسسات التمويل البالغ الصغر الربحية وغير الربحية.
- مبادرة (من القمة إلى القاعدة) مؤسسات التمويل الصغير الرسمية أو المنظمات المالية المتوسطة والكبيرة الحجم.

المرحلة الثالثة (التسويق): تتميز أساسا بتسريع عملية تحويل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر غير الرسمية إلى مؤسسات رسمية، رصد العملاء، التدريب، الخدمات الاستشارية، وكان المبدأ السائد في هذه الفترة أن مؤسسات التمويل البالغ الصغر هي منظمات ربحية بتوفر بيئة اقتصادية مناسبة ومستوى معيشي مناسب للسكان.

وحتى تتحقق شروط وملاءمة تحويل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر غير الرسمية إلى مؤسسات رسمية يتعين على المؤسسة تلبية ثلاثة متطلبات تسمى بالمثلثات:

- **المثلث الحرج (استقرار المؤسسة):** أي الحفاظ على الاستقرار في البيئة التي تعمل فيها مؤسسات التمويل المتناهي الصغر بإيجاد توازن بين تلبية الاحتياجات الضرورية للحد من الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- **مثلث الاستقرار الاقتصادي الخارجي:** النظر في استقرار المؤسسات الخارجية خارج إطار مؤسسة التمويل المتناهي الصغر الناتج عن نوعية الخدمات المقدمة التي يجب أن تحقق ثلاثة متطلبات هي:
  - الاستقرار المالي (الذي يضمن التنمية المستدامة للمؤسسة)

• النطاق والجودة الكافيين (للاستمرار في المنافسة والتمكن من نشر خدماتها المقدمة)

• ضرورة التأثير الفعال على العملاء (الاستقرار الاقتصادي المتزايد والازدهار).

– **مثلث الاستقرار الاقتصادي الداخلي:** النظر في استقرار المؤسسة داخليا لتحقيق الاستدامة الاقتصادية لمؤسسة التمويل المتناهي الصغر، بتزامن ثلاثة عوامل:

- ربحية مؤسسة التمويل البالغ الصغر (أين يكون العائد أعلى من التكاليف)
- السيولة (قدرتها على تحويل ودائعها المالية إلى أصول سائلة)
- الملاءة المالية (القدرة على السداد من الدخل المعتاد للعملاء)

المرحلة الرابعة (التوجه للعولمة): كان للتمويل الصغير طابع المساعدة الذاتية والأعمال الخيرية أما في القرن الحادي والعشرين أصبح يجذب أكثر فأكثر انتباه المستثمرين الصغار والمتوسطين، أين ظهر التمييز بين:

– نموذج الأعمال الخيرية الذي يطغى على مؤسسات التمويل المتناهي الصغر غير الرسمية، يناشد هذا النموذج الحد من الفقر في المناطق التي يصعب عليها الوصول إلى المصادر المالية أين يتم دعم هذه المؤسسات من خلال الضمان المتبادل لعملائها ومنه يقل مستوى المخاطر، إلا أن هذا النموذج يعد أقل استقرارًا ففي معظم الحالات تغير المنظمات الخيرية منطقة نشاطها مما يعيق النمو الاقتصادي للمنطقة.

–نموذج الأعمال التجارية الذي يطغى على مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الرسمية التي تملك دعما كبيرا من المنظمات غير الحكومية والمصارف، ففي 19 أبريل2007 بأمريكا اللاتينية أصبح مصرف Banco Compartamos أول مؤسسة تمويل مصغر تقدم أسهماً من خلال الاكتتاب العام الأولي حيث لدى المصارف نظام حوافز خاص للعملاء المعرضين لمخاطر منخفضة ومنه تكون عوائد الفوائد للمستثمرين الصغار مرتفعة للغاية ومنه كسب الرضا والمزيد من العملاء.

2. مبادئ وفوائد التمويل المتناهي الصغر:

وضعت المبادئ من طرف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء وتتكون من 28 وكالة تنمية عامة وخاصة مقرها البنك الدولي حيث تقدم خدمات استشارية، تدريب، بحث وتطوير، وضع المعايير وتنشر المعلومات.

1.2. المبادئ الأساسية للتمويل المتناهي الصغر

تهدف لمبادئ توسيع حجم الوصول إلى الخدمات المالية لفقراء الدول النامية والمساعدة على دمج قطاع التمويل متناهي الصغر مع نظام التمويل الرسمي وتستفيد العديد من المؤسسات من خدمات هذه المجموعة.

تعد هذه المبادئ مقبولة وتمثل مرجعية للقطاع وهي من أفضل أساليب التمويل متناهي الصغر:[1]

- **الحاجة إلى التنويع بين الخدمات المالية والقروض:** لا يحتاج الفقراء فقط إلى القروض بل أيضا إلى عدد من الخدمات المالية الملائمة والمرنة وذات التكلفة المعقولة وخدمات التوفير، التأمين وتحويل الأموال.

- **أداة قوية لمكافحة الفقر:** باستخدام التمويل متناهي الصغر ينتقل الفقراء من البقاء اليومي إلى التخطيط المستقبلي واكتساب المزيد وحماية أنفسهم ضد الصدمات الخارجية حيث تتحسن المستويات في التغذية، السكن، الصحة والتعليم الأفضل.

- **بناء أنظمة تخدم الفقراء:** يعتبر التمويل متناهي الصغر في كثير من الأحيان على انه قطاع هامشي ولا ينظر له على انه جزء من النظام المالي الرئيسي للدولة، غير أن وصوله إلى العدد الأكبر من الفقراء يكون ممكنا فقط في حالة إشراكه ضمن القطاع المالي.

- **تغطية التكاليف:** الخدمات المالية للفقراء والتي تناسب احتياجاتهم لا تتوفر في المؤسسات القوية التي تحتاج إلى فرض مبالغ كبيرة لتغطية تكاليفها، ورغم أن تغطية التكلفة ليست هدفا بحد ذاتها إلا أنها الوسيلة الوحيدة من اجل الوصول إلى المستوى المحدد التي يستطيع فيه المتبرعون تمويلها حتى تستطيع المؤسسة في الاستمرار المالي، تخفيض تكاليف إتمام الصفقات، تقديم خدمات أكثر منفعة للعملاء وإيجاد طرق جديدة لتوسيع خدماتها في المدى البعيد.

- **بناء مؤسسات مالية محلية دائمة:** حتى يتسنى تمويل الفقراء يجب توفر مؤسسات مالية محلية تقدم خدماتها باستمرار، تحتاج هذه المؤسسات إلى استقطاب التوفير المحلي وتقديمه على شكل قروض وخدمات أخرى ليقل الاعتماد على تمويل المتبرعين والحكومات مثل بنوك التنمية.

- **عدم توفر الحلول دائما:** هناك عدة أدوات تقلل من أثر الفقر بشكل أفضل مثل المنح الصغيرة، التوظيف وبرامج التدريب أو تحسين البنى التحتية حيث لا يجب الاعتماد دائما على الإقراض متناهي الصغر في كل الظروف فبعض الأفراد الذين لا دخل لهم ولا مقدرة عندهم على السداد يحتاجون أنواع أخرى من الدعم.

[1] المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، البنك الدولي، المبادئ الأساسية للتمويل متناهي الصغر، CGAP، يناير 2004

- **تحديد سقف لأسعار الفائدة:** لا يستطيع مقدمو القروض متناهية الصغر تغطية تكاليفهم إلا إذا كان بمقدورهم فرض فوائد أعلى من المعدل الذي تفرضه البنوك، فعندما تحدد الحكومات أسعار الفائدة تقوم عادة بتحديدها بمستويات متدنية لا تساعد القروض متناهية الصغر على تغطية تكاليفها مما يضر بالفقراء ويجعل من الصعب عليهم الحصول على القروض.
- **تسهيل الحكومة للخدمات المالية:** يجب أن تقلل الحكومات من الفساد، تحافظ على ثبات الاقتصاد الكلي، تتجنب الارتفاع في أسعار الفوائد وتحسن بيئة الأعمال الصغيرة بما في ذلك تسهيل الوصول إلى الأسواق والبنى التحتية وأن تضع السياسات التي تحفز الخدمات المالية للفقراء.
- **عدم المنافسة والمساعدة في اتمام أموال المتبرعين:** يجب أن يسعى المتبرعون بالهبات والقروض إلى دمج التمويل متناهي الصغر في النظام المالي وأن تكون هناك خطة لكل مشروع بحيث يصل إلى نقطة لا يكون عندها حاجة إلى دعم الممولين وان استلزم فيجب أن يكون هذا الدعم مؤقتا وأن يستخدم لتطوير دعم البنى التحتية مثل مؤسسات التقييم ولدعم التجربة.
- **نقص المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء:** يجب أن يركز التمويل متناهي الصغر على بناء المقدرة وليس فقط على نقل الأموال وعليه يجب بناء المهارات والأنظمة وأنظمة المعلومات الخاصة، بنوك مركزية، مؤسسات حكومية أخرى.
- **قياس الأداء والإفصاح عنه:** يحتاج كل من المتبرعين، المستثمرين ومشرفي البنوك والعملاء الى المعلومات المالية مثل نسبة الفوائد، تسديد الفروض، واسترداد التكاليف والمعلومات الاجتماعية كعدد العملاء الذين تم الوصول إليهم ومستوى فقرهم للحكم على التكاليف والمخاطر والعوائد.

2.2. فوائد التمويل المتناهي الصغر:[1]

هناك فوائد عديدة للتمويل المتناهي الصغر لكن الإيجابيات الرئيسية تنطوي على دوره في التنمية الاقتصادية:

- يسمح بإعالة الأسر وتوسيع فرصها بحيث يمكن أن يحدث المزيد من تراكم الدخل.
- من خلال توسيع فرص التمويل الصغير يمكن الوصول إلى مبالغ صغيرة من الائتمان والتي يمكن أن توقف الفقر بوتيرة سريعة.
- يخدم الذين غالبًا ما يتم تجاهلهم في المجتمع حيث أن حوالي 95 في المائة من بعض منتجات القروض التي تقدمها مؤسسات التمويل الصغير تُمنح للنساء وكذلك المعوقين والعاطلين عن العمل.

[1] *Leon Teeboom, Op.Cit*

- يخلق إمكانية الاستثمارات المستقبلية ويؤدي إلى تعطيل دورة الفقر بإتاحة المزيد من الأموال عندما يتم تلبية الاحتياجات الأساسية ومنه يمكن للأسر بعد ذلك الاستثمار في إسكان ورعاية صحية أفضل.

- قادر على السماح لأصحاب المشاريع في المجتمعات المحلية الفقيرة والبلدان النامية بإيجاد فرص عمل جديدة للآخرين.

- يشجع على الادخار فعندما يتم تلبية الاحتياجات الأساسية فإن الميل الطبيعي هو توفير الأرباح المتبقية للادخار مستقبلا.

- يوفر مكاسب اقتصادية كبيرة حتى لو ظلت مستويات الدخل كما هي بما في ذلك الوصول إلى تغذية أفضل ومستويات أعلى من الاستهلاك حتى في المجتمعات الصغيرة والفقيرة.

- يؤدي إلى معدلات أفضل لسداد القروض حيث يميل التمويل الصغير إلى استهداف المقترضات النساء اللواتي لهن احتمالية تخلف عن سداد القروض إحصائيا عن الرجال، لذا فإن هذه القروض تساعد في تمكين النساء.

- يوسع نطاق التعليم، فالعائلات التي تتلقى خدمات التمويل الصغير أقل عرضة لإخراج أطفالها من المدرسة لأسباب اقتصادية.

لذلك قد ينطوي التمويل البالغ الصغر على قروض وخدمات مالية صغيرة جدًا ولكن له تأثير عالمي وطويل الأمد، بالنسبة لشركة صغيرة تحتاج فقط إلى القليل من النقود الإضافية أو الائتمان لتأمين فرصة جديدة ومنه قد يكون التمويل الأصغر مجرد تذكرة ويوفر التمويل الأصغر حرفياً عالماً من الفرص.

3. مؤسسات التمويل المتناهي الصغر:

إن مؤسسات التمويل المصغر تعزز الدعم لفئة من أشخاص يواجهون صعوبات في تكوين رأس المال الكافي ولا يستطيعون التعامل مع مؤسسات التمويل الكبيرة فهي توفر لهم مجموعة واسعة من الخدمات خاصة توفير القروض للأسر الفقيرة والمؤسسات المصغرة فضلاً عن تحصيل الإيداعات كذلك تقدّم خدمات أخرى لزبائنها كالتأمين، الخدمات الاستشارية والتدريب على النشاطات الرئيسية في هذه المؤسسات.

1.3. أنواع مؤسسات التمويل المتناهي الصغر:

تقدم العديد من جهات التمويل البالغ الصغر الودائع والمدفوعات حيث يمكن أن تكون هذه الجهات منتظمة أو غير منتظمة، مصرفية أو غير مصرفية، كبيرة أو صغيرة وتتخذ أشكالًا قانونية مختلفة:

شركات مسجلة أو منظمات غير حكومية أو هيئات قائمة على الأعضاء أو أن تكون غير رسمية، وتتفاوت الأهمية النسبية لهذه الأنواع في الوصول إلى السكان ذوي الدخل المنخفض تفاوتا كبيرا بين البلدان.

¬ **شركات التمويل البالغ الصغر المنظمة أو الرسمية:** الفئات الفرعية الرئيسية لجهات التمويل البالغ الصغر هي:[1]

-**مؤسسات إيداعيه:** يُستخدم مصطلح الإيداع للإشارة إلى تحصيل الأموال القابلة للسداد من المستهلكين طوعا لدى شركات التمويل المتناهي الصغر لأغراض الادخار أو لأغراض أخرى، وهي جهات التمويل المتعدد الأطراف الخاضعة للتنظيم والمصرح لها بتحصيل الودائع من عملائها وإصدار المدخرات أو الحسابات الجارية وتتضمن المصارف وهي جهات متعددة الجنسيات مرخصة بموجب القانون المصرفي وتشمل المصارف التجارية مخصصة للتمويل البالغ الصغر والمصارف المتخصصة في هذا الشكل من التمويل مرخصة ومستمدة من القانون المصرفي.

-**بنوك أخرى:** هناك مجموعة من البنوك الأخرى التي لديها قوانينها الخاصة ومن الأمثلة على ذلك مصارف الادخار والمصارف البريدية المملوكة للحكومة.

-**التعاونيات:** مثل التعاونيات الائتمانية أو جمعيات البناء أو الاتحادات الائتمانية.

-**مؤسسات عدم الإيداع:** تنقسم هذه المؤسسات الائتمانية إلى مؤسسات غير حكومية مسجلة ومنظمات غير حكومية: (مؤسسات غير حكومية مسجلة): يمكن أن تعمل هذه المؤسسات بموجب قوانين التمويل البالغ الصغر الخاصة أو قوانين الائتمان العامة، مثل قانون المقترضين والمقرضين في بلدان غرب أفريقيا، وقانون الائتمان في جنوب أفريقيا.(منظمات غير حكومية): يمكن السماح للمنظمات غير الحكومية التي لا تملك سوى الائتمان بالعمل بموجب قوانين الائتمان العامة أو قوانين التمويل البالغ الصغر الخاصة (مثل قانون منظمات الائتمانات البالغة الصغر بالبوسنة والهرسك؛ قانون التمويل البالغ الصغر بمصر).

¬ **شركات التمويل البالغ الصغر غير المنظمة أو غير الرسمية:** هذه الجهات لا تدخل ضمن الصلاحيات التنظيمية رغم أنها قد تخضع للتشريعات مثل مكافحة غسيل الأموال، محاربة تمويل

[1] *Consultative Group to Assist the Poor (CGAP), "Typology of Microfinance Providers (MFPs), Microfinance and COVID-19: Principles for Regulatory Response", Insights for Inclusive Finance, September 2020, Updated 10August2020*

الإرهاب، حماية المستهلك، حماية البيانات وقانون الشركات، وفي بعض البلدان قد تكون هذه الشركات هي المصدر الرئيسي أو الوحيد للخدمات المالية، وتتضمن:

-**مؤسسات الايداع:** تشمل تعاونيات مالية غير منظمة ومخططات ادخار غير رسمية وقد تتناسب هذه الأموال أو لا تتناسب مع التعريف القانوني للإيداع، مثلا لا يمكن اعتبار مساهمات الأعضاء في إحدى التعاونيات إيداعا.

-**مؤسسات عدم الايداع:** هي شركات التمويل البالغ الصغر التي تقدم القروض ولكنها لا تخضع لسلطة الإشراف المالي.

يهيمن القطاع الرسمي في المناطق الحضرية ويتسم بالحداثة والشفافية كما أنه يقلل نسبيا من إمكانية وصول العملاء الفقراء إليه يخضع لإشراف الدولة المعينة كمؤسسات حكومية، أما القطاع غير الرسمي فنجده في المناطق الريفية وهو ليس شفافا تماما، رخيص ومتاح للطبقة الفقيرة من العملاء ويستند أساسا إلى أعضاء مؤسسات التمويل الصغير الإيداع.

إن سلوك قطاع التمويل المتناهي الصغر خاصة المؤسسات غير الرسمية لا تتأثر كثيرا بالأزمات المالية العالمية فهي أكثر مرونة إلى حد كبير وهو يؤكد حالة التسعينيات (الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية) فقد أدى تطوير الأنشطة الصغيرة في أقل البلدان نمواً إلى تغيير كبير في نسبة عملاء مؤسسات التمويل الصغير غير الرسمية والرسمية.[1] ويكمن الاختلاف الرئيسي بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في اختلاف هيكل الموارد المالية فبالنسبة لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر غير الرسمية تفوق مواردها المالية أموال المساعدة الذاتية أما مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الرسمية فالموارد المالية الأجنبية هي التي يهيمن عليها المستثمرون أساسا.[2]

2.3. هدف مؤسسات التمويل المتناهي الصغر:

في دراسة أجراها البنك الدولي عن الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر[3] أشير في أغلب الأحيان إلى ثلاثة أهداف للتمويل البالغ الصغر وهي:

---

[1] *Shuaib Jalal-Eddeen, Muawiya Saleh, Fadimatu Jalal-Eddeen, "A Common Database for Clients and Its Effect on Loan Default in Microfinance Bank Operations: An Outlook of Microfinance Banks in Yola", Adamawa State, Nigeria, Open Access Library Journal , Vol6 N°12, December 2019, page 03*

[2] *Srnec K., Výborná M., Havrland B, "Microfinance In Developing Countries And Financial Crisis, Agricultura Tropica Et Subtropica", Vol42 N°4, 2009, page 1-5*

[3] *Charles Harvie, "The Contribution of Micro-enterprises to EconomicRecovery and Poverty Alleviation in East Asia" University of Wollongong Research Online Faculty of Business – Economics Working Papers Faculty of Business and Law -2003*

¬ **إيجاد فرص العمل والدخل:** من خلال إنشاء وتوسيع المشاريع المصغرة وزيادة إنتاجية ودخل الفئات الضعيفة ولا سيما النساء والفقراء والحد من اعتماد الأسر الريفية على المحاصيل المعرضة للجفاف من خلال تنويع أنشطتها المدرة للدخل[1]، لذلك يُنظر إلى التمويل الصغير بالتعاون مع برامج تنمية المشاريع الصغيرة على أنه عنصر حاسم في استراتيجية فعالة للحد من الفقر ومن شأنه تحسين فرص الحصول على المدخرات والائتمانات وتسهيلات التأمين وتوفيرها بفعالية.

¬ **تطوير النظام المالي العام:** من خلال تكامل الأسواق المالية فمعظم المؤسسات المالية الرسمية لا تخدم الفئة الضعيفة من المجتمع بسبب المخاطر العالية وارتفاع التكاليف التي تنطوي عليها المعاملات الصغيرة، انخفاض الربحية النسبية وعدم قدرتهم على توفير الضمان المادي الذي تطلبه عادة هذه المؤسسات، كما أن ثقافة الأعمال التجارية في العديد من الاقتصاديات الإقليمية ليست موجهة لخدمة الأسر المعيشية الفقيرة وذات الدخل المنخفض لذلك فإن مؤسسات التمويل المتناهي الصغر بوصفها منظمات إنمائية تهدف إلى خدمة الاحتياجات المالية للأسواق المحرومة من الخدمات كوسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية.

¬ **ذات أثر كبير على مستوى معيشة الأسر والتنمية الاجتماعية:** حيث أن خدمات التمويل الصغير لها تأثير إيجابي على متغيرات اجتماعية واقتصادية محددة مثل تعليم الأطفال، معيشة الأسرة وتمكين المرأة، كما أدخلت مؤسسات التمويل المتناهي الصغر الطبقة ذات الدخل المنخفض ولا سيما النساء في النظام المالي الرسمي ومكنتهم من الحصول على الائتمان وتراكم المدخرات الصغيرة والأصول المالية والحد من فقر الأسر المعيشية.

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات المصغرة في النمو والتنمية الاقتصادية

تطرقت العديد من الأبحاث لدور المؤسسات المصغرة في النمو الاقتصادي والتنمية وتشير بعض الدراسات الحديثة التي توثق الأهمية الاقتصادية لهذه المشاريع بالنسبة للاقتصادات المحلية إلى ضرورة إدراجها في أي خطة شاملة للتنمية الاقتصادية، ومعظم الدراسات التي تبحث في العلاقة السببية بين المشاريع البالغة الصغر والنمو صغيرة التوجه ومن ثم قد لا يكون من المناسب اتخاذها شكلا رئيسيا فيما

[1] *Leila M. Webster, Randall Riopelle, and Anne-Marie Chidzero, "World Bank lending for Small Enterprises", 1989-1993, The International Bank for Reconstruction and Development/ World Bank Technical Paper Number 311, Washington, USA, 1996, page 45*

يتعلق بنمو الاقتصاد الكلي،[1] وهنا لا ترتكز جهود التنمية الاقتصادية المحلية على الاحتفاظ بالأعمال التجارية الصغيرة وتوسيع نطاقها فحسب بل تركز أيضا على تعزيز وتنمية الأعمال الحرة المصغرة.[2]

وتعددت الآراء المنافية والتي تؤكد أن المشاريع المصغرة ليست محرك النمو الاقتصادي كما يدعي المؤيدون والمدافعون عن الأعمال الصغيرة الذين يرون أنه نظرًا لأن المشاريع المصغرة تميل إلى أن تكون أكثر كثافة في العمالة فإنها تكون أكثر قدرة على تعزيز نمو العمالة وأنها قد تمثل استراتيجية للتخفيف من حدة الفقر[3] حيث توفر المشاريع المصغرة الدخل والعمالة لنسب كبيرة من العمال في المناطق الريفية والحضرية للسكان الذين يتزايد عددهم بسرعة، ومع تزايد مشاركة المرأة في القوة العاملة في البلدان النامية يعتمد عدد أكبر من النساء على المشاريع البالغة الصغر في القطاع غير الرسمي من أجل ديمومة المؤسسات ومن ثم فإن تنمية هذه المشاريع ينظر إليها بصورة متزايدة على أنها عنصر أساسي في تعزيز النمو وتحسين معيشة الفقراء والنساء عن طريق توفير الدخل وفرص عمل كبيرة وعن طريق تشجيع الاستثمارات.[4]

يمكن أن تساهم تنمية المشاريع المصغرة في تحقيق عدة أهداف رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كالحد من الفقر، تشجيع المرأة على العمل، إيجاد فرص العمل وعلى وجه الخصوص تساهم في توسيع دائرة تنظيم المشاريع المتاحة للمجتمع وتوسيع قاعدة القطاع الخاص.[5]

المطلب الأول: مساهمة المؤسسات المصغرة في الحد من الفقر وتوليد وفرص العمل

في العديد من البلدان تلعب المؤسسات المصغرة دورا هاما في خلق فرص العمل للشباب العاطل وتعمل على رفع المستوي المعيشي ومنه الحد من الفقر وترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

1. المساهمة في الحد من الفقر:

يعرف الفقر بأنه أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام حيث أن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية وانحسار إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية إضافة الى

[1] *Ron Shaffer, Steve Deller, David Marcouiller, "Rethinking Community Economic Development. Economic Development Quarterly "Volume 20, Issue 1, 2006, page 59-74*

[2] *Steven Deller, James McConnon, "The Role of Microenterprises in Economic Growth: A Panel Study of the US States 1977 to 1997", Applied Economics Letters, vol16 N°13,2009, page 1308.*

[3] *Matteo Aquilina, Rainer Klump and Carlo Pietrobelli, "Factor Substitution-Small Enterprises and Economic Growth-, Small Business Economics", Springer, Vol26, N° 3, April 2006, page 207*

[4] *Steven C Deller, "Spatial Variations in the Role of Microenterprises in Economic Growth", The Review of regional studies, Vol40, N°1, March 2010, page 81*

[5] *Charles Harvie, page 8, Op.Cit*

التمييز الاجتماعي والاستبعاد من المجتمع وانعدام فرص المشاركة في اتخاذ القرارات[1]، ويعد القضاء على الفقر بجميع أشكاله من أولويات الأهداف السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (الهدف 1) حيث تستند على استراتيجيات إنمائية لضمان تمتّع جميع الرجال والنساء ولا سيما الطبقة الفقيرة بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية وعلى حق ملكية الأراضي والتصرّف بها وغيرها من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية والحصول على الموارد الطبيعية والوصول للتكنولوجيا الجديدة الملائمة والخدمات المالية بما في ذلك تمويل المشاريع الصغيرة بحلول عام 2030.[2]

يعتبر الحد من الفقر من أكثر الأهداف المعلنة لمشاريع تنمية المؤسسات المصغرة حيث تمكن من الوصول إلى الفقراء على نطاق واسع بما يكفي لتغطية تكاليفهم وهذا بخلق فرص عمل لتوفير الدخل العائلي، إما من خلال إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع المشاريع القائمة أين يستفيد منها كل من مالكي هذه المؤسسات، العاملين فيها من أرباب الاسر الفقيرة والعاطلين عن العمل ومستهلكي السلع والخدمات من المشاريع الصغيرة.

وتدعم منظمة العمل الدولية مشاركة منظمات العمال في وضع استراتيجيات للحد من الفقر وقد شرع برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في وضع برنامج عمل لضمان أن تكون المشاريع المصغرة والصغيرة والاقتصاد غير الرسمي من الجوانب الرئيسية لهذه الاستراتيجيات وما ينتج عنها من أنشطة تنفيذية، وتؤكد بعض المناهج التي يشارك فيها برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التابع لمنظمة العمل الدولية على وجود عدة تدابير يمكن أن تخفف من حدة الفقر منها:

- إصلاح البيئة السياسية، القانونية والتنظيمية لتسهيل إنشاء المشاريع المصغرة ونموها وإيجاد فرص العمل.
- بناء رابطات تمثيلية للأعمال التجارية الصغيرة يمكنها أن توفر خدمات تعزز النمو.
- إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص تؤدي في الوقت نفسه إلى إيجاد فرص عمل وتحسين الخدمات التي تراعي مصالح الفقراء وتحسين نوعية الوظائف التي تزيد من الإنتاجية وبالتالي زيادة الدخل والأجور.
- تحسين فرص الوصول إلى الأسواق.

---

[1] *Charles Harvie, Op.Cit*

[2] تقرير الأمم المتحدة، القضاء على الفقر، الموقع: https://www.un.org/ar/global-issues/ending-poverty، تاريخ الاطلاع: 2023/01/20

-تطوير الحقوق والخدمات للاقتصاد غير الرسمي.

- تيسير خدمات تنمية الأعمال التجارية مثل التدريب على الإدارة.

- تعزيز مباشرة المرأة للأعمال الحرة والمساواة بين الجنسين.

تتميز المشاريع المصغرة بانتشارها جغرافيا الى كل المناطق فهي بخلاف المشروعات الكبيرة تصل الى المناطق النائية والبعيدة وغالبا يكون سكان هذه المناطق من الفقراء مما يدفعهم الى عدم الهجرة والعمل في هذه المشروعات التي تؤمن لهم مصدر رزق مناسب وثابت أحيانا.

1.1. الفئات الفقيرة المستفيدة من ملكية المشاريع المصغرة:

من الحلول الرئيسية لحل مشكلة الفقر وجوب توفر العمل الخاص الذي يسمح للناس بالإنتاج لأنفسهم وكسب الأموال اللازمة لشراء السلع والخدمات، كما أن من خلاله يتم إنشاء الثروة التي تجمع الضرائب للحكومات لتمويل الخدمات للطبقة الفقيرة مثل الرعاية الصحية والمياه النظيفة والتعليم، ويعني العمل هنا أن تكون مالكًا لمؤسسة مصغرة أو موظفًا فيها وغالبا ما يتم العمل فرديا بصفة المالك أو إشراك أفراد الأسرة.

الكثير من السكان في البلدان النامية يشتغل في المشاريع المصغرة أما في البلدان المتقدمة فيعمل جزء كبير في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لهذا يجب إنشاء المجالات الوظيفية العامة المتعلقة بكيفية دعم تنمية القطاع الخاص لفهم العلاقة بين المشاريع المصغرة والأسر الفقيرة يجب النظر في كيفية نشاط الطبقة الفقيرة في اقتصاد المشاريع الصغيرة أو ارتباطهم به ونجد منهم:

¬ **أصحاب المشاريع:** يشمل هؤلاء الأشخاص الذين يديرون نوعا معينا من المشاريع المصغرة بما في ذلك تلك التي يكون فيها صاحب المشروع هو العامل الوحيد أو يعمل فقط مع الأسرة، ويعتبر منظم المشروع من الطبقة الفقيرة إذا كان الدخل المولد والحقوق والأنشطة المرتبطة بالمشروع لا تتجاوز الحد الأدنى من الرفاهية.

¬ **العمال:** أولئك الذين لا يكفي دخلهم للوصول للرفاهية الاجتماعية وقد يكون للعمال عمالة منتظمة أو عمالة عائلية (مثل العاملين في المنازل) أو عمالة مؤقتة (غير منتظمة).

¬ **أفراد الأسر:** ويشمل الأطفال وكبار السن وغيرهم من المعالين (المرضى والمعاقين) ويشكلون بصورة غير مباشرة جزءا من اقتصاد المشاريع المصغرة لأنهم يعتمدون على الدخل المتأتي من الأفراد النشطين اقتصاديا، وقد يجبر الفقر بعض أفراد الأسر على أن يصبحوا نشطين اقتصاديا فعلى سبيل

المثال قد يدفع الأطفال إلى الانخراط في قوة العمل مما يمنعهم من الحصول على التعليم وبالتالي إدامة حلقة الفقر بين الأجيال.

¬ **المستهلكون من المشاريع المصغرة:** تضم هذه المجموعة الذين يتلقون خدمات أو يشترون منتجات عن طريق إتاحة السلع المنزلية بتكلفة منخفضة من المشاريع المصغرة، يمكن أن تشمل الخدمات المياه والصرف الصحي والتخلص من النفايات والصحة والتعليم التي تقدمها المؤسسات المصغرة عندما يكون التوفير العام ضعيفًا.

2.1. محدودية المشاريع المصغرة في التخفيف حدة الفقر[1]

على الرغم من الفوائد المحتملة الناشئة عن مشاريع تنمية المؤسسات المصغرة للتخفيف من حدة الفقر إلا أنه ينبغي الاعتراف بوجود قيود في استخدام هذه المشاريع:

¬ **أولاً:** إن مشاريع التمويل الصغير لا تصل في كثير من الأحيان إلى الطبقة الفقيرة ولا سيما كبار السن والمرضى والمعاقين وقد تكون برامج الضمان الاجتماعي أكثر فعالية من حيث التكلفة، وبصرف النظر عن المعوزين فإنه لا تتوفر عادة فرص كافية للمشاريع البالغة الصغر لتغطية الجميع بسبب قيود الطلب والافتقار إلى المهارات اللازمة لإنتاج المنتجات التي يوجد طلب عليها.

¬ **ثانيًا:** لا يمكن أن يكون تعزيز المؤسسات المصغرة بديلاً أساسيا عن مجموعة متنوعة من برامج القطاع الاجتماعي مثل الرعاية الصحية الأولية والصرف الصحي البيئي والتعليم والتغذية وتنظيم الأسرة ورعاية الأطفال أو التغييرات الهيكلية مثل إصلاح الأراضي، وتشكل الأسباب العديدة للفقر موضوعا واسعا ومعقدا ولا يمكن أن تعالجه برامج المشاريع الصغيرة وحدها ومنه هناك حاجة أيضا إلى التركيز على نهج ومشاريع مكافحة الفقر التي يمكن أن تكتمل بتنمية المؤسسات المصغرة.

2. المساهمة في توليد فرص العمل:

تعتبر الأعمال التجارية المصغرة مصدرا مهما للعمالة والابتكار فهي جزء لا يتجزأ من المجتمعات المحلية وغالبية المشاريع المصغرة، الصغيرة والمتوسطة الحجم هي كيانات صغيرة (1–9 موظفين) ونسبة كبيرة منها مشاريع أسرية والعديد من الشركات المصغرة ليس لديها طموحات نمو كبيرة ومنه تظل صغيرة، وحتى الآن لا توجد دراسة شاملة عن مساهمة المشاريع البالغة الصغر في العمالة ولا سيما المشاريع غير الرسمية في البلدان النامية ويفيد البنك الدولي (2012) بأن المجموعة الفرعية للمؤسسات المصغرة هي

[1] *Charles Harvie, page 9, Op.Cit*

التي تستأثر بأكبر حصة من العمالة في المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة حتى في البلدان المتوسطة الدخل.[1]

قد يجد البعض عملاً في المشاريع المصغرة لمجرد أنه ليس لديهم بديل، فهي نوع من استراتيجية البقاء التي يتم اعتمادها على الرغم من انخفاض العوائد حتى يجدوا دخلا أفضل، ويمكن لهذه المشاريع أن تكون هامة جدا في مساعدة عدد كبير من أفراد الأسر الفقيرة على أن يصبحوا أقل فقرا بقليل ولكنها لا تستطيع عموما توفير فرص عمل ذات نوعية عالية.[2]

1.2. كيفية خلق وظائف جديدة ولائقة بهدف تخفيض معدلات الفقر وتحسين المستوى المعيشي:

إن المشاريع المصغرة والصغيرة وفي جميع البلدان ذات الدخل المرتفع والمنخفض تشكل الحصة الأكبر من مؤسسات القطاع الخاص وتمثل الجزء الأكبر من العمالة[3] على الأقل في البلدان المتوسطة الدخل وعلى الرغم من أن حصة كبيرة من هذه المؤسسات غير رسمية فإنها مسؤولة أيضا عن إيجاد فرص العمل في هذه البلدان على حد سواء مع المؤسسات الرسمية[4]، كما أنه ليست كل الوظائف التي توفرها المؤسسات المصغرة منتجة وتؤدي إلى التنمية الاقتصادية والحد من الفقر حيث يتضح أنه لا يمكن لهذه المؤسسات أن تساهم في خلق فرص عمل منتجة إلا إذا نفذت أنشطة الابتكار وبالتالي حسنت قدرتها التنافسية وحصتها في السوق.[5]

من الناحية الإحصائية تختلف العلاقة بين النمو والعمالة اختلافًا كبيرًا بمرور الوقت عبر البلدان التي تبين أن معدل معين لنمو المشاريع لن يؤدي تلقائياً إلى مستوى معين من نمو العمالة فقد تؤدي الأنشطة الابتكارية للشركة إلى نمو حجم الأعمال والمبيعات ولكن ليس نمو العمالة، على سبيل المثال مؤسسة مصغرة مبتكرة قد تحقق تقدما تكنولوجيا وبالتالي تزيد من إنتاجية اليد العاملة بطريقة تحتاج فيها الشركة إلى عدد أقل من الموظفين لإنتاج نفس الكمية من السلع أو حتى أكثر ومنه فإن الابتكار سيدمر العمالة بدلاً من أن يخلقها.

---

[1] *World Trade Report, "Levelling the trading field for SMEs", 2016, Page 17*

[2] *Gerhard ReineckeSmall Enterprises, "Big Challenges A Literature Review on the Impact of the Policy Environment on the Creation and Improvement of Jobs within Small Enterprises", International Labour Organization, 2002, page 11*

[3] *Jan de Kok, Claudia Deijl, Christi Veldhuis-Van Essen, "Is Small Still Beautiful ? Literature Review of Recent Empirical Evidence on the Contribution of SMEs to Employment Creation", International Labour Organisation (ILO) and Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ),* 2013, *page 13*

[4] *William F.Maloney, "Informality Revisited, World Development", Elsevier,Volume 32, Issue 7, 2004, Page 1161*

[5] *Wim Naudé, Adam Szirmai, Micheline Goedhuys, "Innovation and Entrepreneurship in Developing Countries", United Nations University, Oxford University Press, WIDER Studies in Development Economics, N°1, 2011, Page 328*

صاغت لجنة بولتون تعريفاً اقتصادياً وإحصائياً للمشاريع المصغرة يفيد بأنها: شركة مستقلة لها نصيب صغير نسبياً من مكانها السوقي يديرها المالكون أنفسهم أو مالكون جزئيون شخصياً وليس بواسطة هيكل إداري رسمي، وكذلك معظم المؤسسات المصغرة لا تزيد من حيث عدد العاملين ففي دراسة عن المشاريع البالغة الصغر في عدد من البلدان الأفريقية بينت أن أكثر من ثلاثة أرباع جميع المشاريع التي بدأت بأقل من خمسة عمال لم تضف حتى عاملا واحدا منذ بدء النشاط وصنفت المؤسسات المصغرة لأربعة أصناف:[1]

- مؤسسات جديدة في مرحلة بدء النشاط
- مؤسسات موجودة مسبقا والتي نجت من مخاطر بدء المشاريع ولكنها لم تنمو (الشركات التي لا تنمو)
- المؤسسات القائمة التي حققت نموا صغيرا
- المؤسسات القائمة التي أصبحت مؤسسات «صغيرة» تضم عشرة عمال أو أكثر.

تولد المؤسسات المصغرة للبلدان المتقدمة حصة أكبر من العمالة عكس المؤسسات في الاقتصادات النامية التي كثيرا ما تركز على الإنتاج الصغير النطاق،[2] حيث في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية تولد المشاريع البالغة الصغر أكثر من نصف العمالة الإجمالية وتشكل الشركات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال 58% من مجموع العمالة في باراغواي، 54% في المكسيك و53% في بوليفيا.[3]

تلعب الأعمال الحرة والمؤسسات المصغرة دورا أكثر أهمية في توفير الوظائف مما كان يعتقد سابقا، فوفقا لتقديرات منظمة العمل الدولية وحسب تقاريرها لسنة 2019 من خلال دراسة قامت بها وجدت أنه من كل عشرة أشخاص سبعة منهم يعملون لحسابهم الخاص أو في مشاريع تجارية صغيرة هذا الأمر له آثار كبيرة على سياسات التوظيف ودعم المشاريع في جميع أنحاء العالم، ووجدت البيانات التي تم جمعها في 99 دولة أن ما يسمى بـ «الوحدات الاقتصادية المصغرة» مجتمعة تمثل 70 في المائة من إجمالي العمالة مما يجعلها إلى حد بعيد أهم محركات العمالة، هذه النتائج لها آثار ذات صلة كبيرة على السياسات والبرامج المتعلقة بخلق فرص العمل، جودة الوظائف، الشركات الناشئة، إنتاجية المؤسسات وإضفاء الطابع الرسمي على الوظائف.

---

[1] *Carl Liedholm and Donald C. Mead , "The Dynamic Role of Micro and Small Enterprises in the Development Process", Michigan State University, Gemini Action Research Program I, Final Report, Washington, 1995, P 28*

[2] *Tybout, James, "Manufacturing Firms in Developing Countries: How Well Do They Do, and Why?" American Economic Association Journal of Economic Literature, vol38 N°1, 2000, page 16.*

[3] *Simeon Nichter, Lara Goldmark" Understanding Micro and Small Enterprise Growth", United States Agency for International Development, Novembre 2005, page 41(Annexe A2)*

وجدت الدراسة أيضا أن متوسط 62 في المائة من العمالة في هذه البلدان موجود في القطاع غير الرسمي حيث تميل ظروف العمل عموما إلى أن تكون أدنى (الافتقار إلى الضمان الاجتماعي، انخفاض الأجور وضعف العلاقات التجارية) كما أن 58 في المائة من مجموع العمالة في البلدان المرتفعة الدخل هي ضمن وحدات اقتصادية صغيرة في حين أن النسبة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل أعلى بكثير حيث تبلغ نسبة العمالة في هذه الوحدات ما يقارب من 100 بالمئة.[1]

2.2. التوظيف في القطاع غير الرسمي:

معظم الدراسات التجريبية التي تتناول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية لا تغطي المشاريع المصغرة والعاملين لحسابهم الخاص ويرجع ذلك أساسا إلى صعوبة تحديد هذه الوحدات الاقتصادية التي يميل الكثير منها إلى العمل بصورة غير رسمية، والواقع أن عدداً قليلاً فقط من الدراسات يأخذ بعين الاعتبار المشاريع البالغة الصغر والعاملين لحسابهم الخاص عند تقييم مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في خلق فرص العمل.[2] وتشير مقارنة بين مختلف المناطق إلى أن حصة العمالة الذاتية في مجموع العمالة هي الأعلى في جنوب آسيا (67%) تليها افريقيا جنوب الصحراء الكبرى (50%) والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (44%)، وعلى النقيض من ذلك تؤدي المؤسسات المتوسطة والكبيرة دورا بارزا في شرق آسيا والمحيط الهادئ وفي أوروبا وآسيا الوسطى حيث تمثل 46% و43% من العمالة على التوالي.[3]

¬ **العمالة غير الرسمية:**[4] يرد تعريف العمالة غير الرسمية على أنها أي نشاط يقوم به أشخاص لإنتاج سلع أو تقديم خدمات مقابل أجر أو ربح لا تشملها ترتيبات رسمية مثل القوانين التجارية، ضريبة الدخل، تشريعات العمل وقوانين الضمان الاجتماعي.

ميز البنك الدولي ثلاثة خصائص للعمليات التجارية غير الرسمية:

1- لا يجوز تسجيلها لدى سلطات الدولة (الطابع القانوني غير الرسمي)

2- عدم الإعلان عن جميع معاملاتها وحساباتها المصرفية ومسك الدفاتر (الطابع غير الرسمي المالي)

[1] *International Labour Organization (ILO), "Small businesses and self-employed provide most jobs worldwide", new ILO report says, 10 October 2019, Site: https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_723409/lang--en/index.htm*, vu le 09/2022

[2] *International Labour Organization, "SMALL MATTERS-Global evidence on the contribution to employment by the self-employed, micro-enterprises and SMEs", Produced by the Publications Production Unit (PRODOC) of the ILO, 2019, page13*

[3] *ILO, 2019, page19, Op.Cit*

[4] *United Nations publication, "Policy Approaches To Formalizing- Informal Employment In The Formal Sector In Asia And The Pacific And Latin America", UN ESCAP, 2023, page8-10*

3- عدم إتاحة العقود والحقوق لجميع الموظفين (العمل غير الرسمي).

وهناك ثلاثة أنواع متباينة من العمال في القطاع الغير الرسمي:

- **العمال غير المسجلين:** يضم هذا الصنف عادة العاملين في الأسرة ولا يكون للعمال غير المسجلين عقود أو شروط عمل مكتوبة ولا يتم إعلان أجورهم للسلطات الحكومية، ومنه يكون هناك انتهاك لقانون العمل والضرائب والضمان الاجتماعي.

- **العمال المتعاقدون:** تسمى علاقات العمل هذه بالعمل الحر الزائف أو المعتمد ويعتمدون فيه اعتمادا تنظيميا على رب العمل، أي عدم القدرة على تقرير أساليب العمل ذاتيا، وقد عرّفت منظمة العمل الدولية العمال المتعاقدين على أنهم عمال لديهم ترتيبات تعاقدية ذات طبيعة تجارية (بدون عقد عمل) لتوفير سلع أو خدمات لوحدة اقتصادية أخرى، يعملون من أجل الربح ويعتمدون على كيان آخر لنشاطهم الإنتاجي ويستفيدون مباشرة من العمل الذي يؤدونه.

- **الموظفون شبه الرسميين:** حسب تعريف منظمة العمل الدولية يتقاضى الموظفون شبه الرسميين أجرًا معلنا رسميا وأجرا غير رسمي غير معلن (ظرف) عن العمل الإضافي، أو عن العمل الذي يقبله الموظف بموجب عقد شفهي (غير رسمي) كعدم استحقاق الإجازة القانونية بالكامل، العمل لساعات إضافية أو إكمال المهام التي تقع خارج نطاق واجبات عملهم الرسمية.

¬ **نسب التوظيف في القطاع غير الرسمي تتجاوز العمالة في القطاع الرسمي:** في جميع البلدان المدرجة في قاعدة بيانات منظمة العمل الدولية تشير التقديرات إلى أن 62 في المائة في المتوسط من مجموع العمالة يعمل في القطاع غير الرسمي في عدة بلدان أوروبية وعلى الرغم من أن العمالة غير الرسمية تشكل من الناحية العالمية مصدرا للعمل بالنسبة للرجال (63 في المائة) أكبر منه بالنسبة للنساء (58,1 في المائة)، أما البلدان النامية فتضم نسبة من النساء العاملات في وظائف غير رسمية أعلى من نسبة الرجال في أفريقيا ككل حيث تعمل 89.7 في المائة من النساء العاملات في وظائف غير رسمية. وترتبط حصة القطاع غير الرسمي من العمالة ارتباطا وثيقا بمستويات الدخل حيث تتراوح بين 85 في المائة للبلدان المنخفضة الدخل و18 في المائة للبلدان المرتفعة الدخل (فئة الدخل المرتفع هي المجموعة الوحيدة التي تتجاوز فيها العمالة في القطاع الرسمي عن القطاع غير الرسمي)، والعمالة في القطاع غير الرسمي تحدث أساسا بين العاملين لحسابهم الخاص والمؤسسات البالغة الصغر ومع ذلك تساهم

المؤسسات المتوسطة والكبيرة أيضا في العمالة في هذا القطاع.[1] كما يعد القطاع غير الرسمي مزودا رئيسيا للوظائف الحضرية في العديد من البلدان الآسيوية (50% في الهند، 45% في إندونيسيا، 35% في ماليزيا و60% في باكستان) وفي دول أمريكا اللاتينية(61% في بوليفيا، 55% في الأرجنتين، 56% في البرازيل و69% في باراغواي) بالإضافة إلى ذلك وجد تقرير الدراسة الاستقصائية لمنظمة العمل الدولية (1998) في 17 بلدا إفريقيا أن القطاع غير الرسمي يساهم في المتوسط بنسبة 20%من الناتج المحلي الإجمالي و61% من العمالة في القوى العاملة جنوب الصحراء الكبرى.[2]

حسب قاعدة البيانات لمنظمة العمل الدولية فإن أصغر المؤسسات وأصغر العاملين لحسابهم الخاص ومعظمهم في القطاع غير الرسمي يعتبرون من أهم محركات العمالة وهذا بالعمل على البرامج الرامية إلى تعزيز خلق فرص العمل، الشركات الناشئة وإضفاء الطابع الرسمي على المشاريع والعاملين الذين توظفهم، كما يتعين النظر في الجوانب الرئيسية في مجال العمل مثل خلق فرص العمل، نوعية الوظائف، إنتاجية المشاريع من منظور أصغر الوحدات الاقتصادية (المؤسسات المصغرة) لأنها تمثل النصيب الأكبر من العمالة.[3]

المطلب الثاني: تشجيع المرأة على العمل

عرفت المرأة المقاولة على أنها التي تختار إنشاء مؤسسة لحسابها الخاص وتحمل المخاطر المالية وإدارة مواردها الخاصة لكسب الربح[4]، وتشير منظمة العمل الدولية إلى أن عمل المرأة مدفوع الأجر يمكن أن يكون أهم عامل على الإطلاق للحد من الفقر في الاقتصاديات النامية[5] بالتالي زيادة مشاركة الإناث في القوى العاملة وحصولهن على دخل يعد كقدوة وحافز للجيل القادم. وأصبحت تشكل المرأة الحصة الأكبر من المقترضين للعديد من برامج المشاريع المصغرة الريفية والحضرية لذا تشكلت العديد من برامج الدعم مخصصة للمرأة حصرا كالمنظمات النسائية التي تمكنها من تطوير مهارات القيادة لإزالة بعض التحيزات والقيود القانونية والتنظيمية في بيئة العمل التي تواجهها. وقد اكتسبت المرأة الثقة الائتمانية كمقترضة على مدى عدد من السنوات فهي تحصل على قروض كثيرة وأطول أجلاً ويساهم هذا الجانب

[1] *International Labour Organization, 2019, page15, Op.Cit*
[2] *Michael P. Todaro, Hardcover, "Economic Development", Seventh editions, Addison Wesley, England, January 2000, 783 pages*
[3] *International Labour Organization, 2019, page23,Op.Cit*
[4] *Jeanne Hallady Coughin, with Andrew R. Thomas, "The rise of women entrepreneurs people processes and global trend", Qourom Book. st published Westport, Connecticut London, 2002, page 8*
[5] James Heintz,, *"Globalization, Economic Policy and Employment: Poverty and Gender Implications", Employment Strategy Papers, International Labour Organization, Geneva, 2006, page 33*

من التمكين في دور المرأة في صنع القرار داخل الأسرة وفي مركزها خارج الأسرة غير أنه كثير من القروض المقدمة إلى المرأة في بعض المجتمعات يسيطر عليها الرجل إما كليا أو جزئيا بينما تظل مسؤولية السداد على عاتق المرأة.

1. خصائص المشاريع النسائية

- تميل المشاريع النسائية إلى أن تكون منزلية بسبب مسؤولياتها الأسرية وارتفاع درجة التركيز في الأنشطة ذات الرأسمال والمهارات المحدودة مما يجعلها ذات عائد منخفض وتخضع لتقلبات قصيرة الأجل (ارتفاع معدلات الانشاء والإغلاق) ونظرا لعبء العمل المنزلي تميل هذه المشاريع أيضاً إلى أن تكون بدوام جزئي لتشكل مصدراً إضافياً لدخل الأسرة المعيشية.

- موسمية وواحدة من عدة أنشطة متعددة حيث تتركز المشاريع النسائية في قطاعات تتميز بسهولة الدخل وانخفاض العائدات وأن تكون حساسة بشكل خاص للتغيرات في المستوى العام للاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك تميل إلى أن تكون أكثر تركيزا في مشاريع كسب الرزق وهذا هو السبب في أن هدفي الحد من الفقر وتمكين المرأة يتداخلان إلى حد كبير.[1]

- تأسيس المرأة لمشروعها الخاص مما يمنحها فرصة كبيرة لممارسة التزاماتها وواجباتها كفرد فعال في العائلة أو كأم وربة بيت وهذا من خلال زيادة مساهمتها في الأنشطة الاقتصادية بالعمل في الأوقات التي تناسبها وفي الأماكن التي تستطيع التواجد فيها سواء في المنزل الذي تعيش فيه أو المنطقة التي تقطن بها مما يوفر عملا مفيدا للأسرة والمجتمع على حد سواء إضافة إلى أن ما تتميز به المشاريع المصغرة من سمات وخصائص يتناسب مع قدرات المرأة المالية والعملية.

- تكون نسبة النساء العاملات دائما أعلى فعندما تكون المرأة مسؤولة عن المؤسسة كلما طالت فترة عملها كرائدة أعمال وكان حجم المشروع أكبر.[2] كما أن سيدات الأعمال الحاصلات على شهادات جامعية هن أكثر التزاما وأداءهن للنشاط أفضل.

- الشركات العائلية التي تديرها النساء أصغر فيلاحظ أن المؤسسة المصغرة وخاصة العائلية منها التي تؤسسها المرأة أصغر من تلك التي يديرها الذكور والإناث معا أو الذكور فقط.

---

[1] *Liedholm and Mead (1995), Op.Cit*

[2] مونيكا كاركو، آالن فايول ونائلة عمارة، ورقة فنية من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) ، "تعزيز عملية تمكين المرأة للتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، دراسة عن تنمية ريادة الأعمال لدى النساء في مصر، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين وتونس، 2017، ص 16-17

2. المرأة والاستثمار في المؤسسات المصغرة:

تعتبر المشاريع التي تقودها النساء رهان مالي جيد فالاستثمار في المؤسسات المصغرة من جانب المرأة يخدم التنمية والأعمال التجارية أيضا، حيث أن المشاريع التي أسستها أو شاركت في تأسيسها النساء تدر المزيد من الإيرادات وتحقق عائدا أفضل على الاستثمار ومن الواضح أيضا أن تحقيق التنوع بين الجنسين يؤدي إلى تحسين أداء الأعمال التجارية.[1]

"حينما تكسب النساء دخلاً أكبر تتحسَّن الشؤون المالية العامة وتزداد الأرباح التجارية بفضل زيادة الطلب والإنتاجية وحينما نُشجِّع على المساواة ومنها الأجر المتساوي عن العمل فسنستفيد جميعاً، لأن الأمهات الأفضل تعليماً ينجبن أطفالاً أوفر صحةً والنساء اللاتي يكسبن دخلا أكبر يستثمرن أكثر في الجيل القادم، وقد قصَّرنا في الوصول بممتلكات النساء وأجورهن وإمكانية توظيفهن إلى مستويات تضاهي ما للرجال من أهمية، ويجب أن يكون هذا حافزا لنا على تسليح أنفسنا للإصلاح لسد الفجوات، بناء شراكات جديدة، توفير التمويل وتوسيع نطاق البرامج الذكية والواعدة للتصدي لهذه التحديات." (أديس أبابا في 14 يوليو/تموز 2015 –رئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم)[2]

وظائف النساء في القطاعات الاقتصادية المنتجة مثل النقل والتخزين، الاتصالات والطاقة، الأنشطة المصرفية والأعمال، الصناعة والتعدين، الإنشاءات والتجارة أقل أجراً وتمنح درجة أقل من الأمان الوظيفي وعلى مستوى العالم لا تزال النساء يكسبن أجوراً أقل من الرجال ويمتلكن موارد أقل ويدرن منشآت أعمال أصغر ويخلقن عدداً أقل من فرص العمل.

1.2. أهمية تمكين المرأة في الاستثمار في المؤسسات المصغرة:

ان تمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا هو إعطائها نظرة جديدة لنفسها ولأهمية دورها الإنتاجي وانخراطها في نشاطات اقتصادية ومنه اكتسابها دخلا ماديا وقدرات ومهارات إدارية للحصول على تمويل مادي لإقامة مشروع إنتاجي لها، تبرز أهمية التمكين للمرأة من خلال[3] :

---

[1] *Gerd Johnsson-Latham, Report from the Swedish Ministry of Sustainable Development Sweden, "Initial study of lifestyles, consumption patterns, sustainable development and gender: Do women leave a smaller ecological footprint than men?", Stockholm, April 2006 , page5*

[2] كلمة رئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم: "إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030"، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة، الدفعة الأخيرة، 04/07/2015، على الموقع: تم الاطلاع يوم: 2023/10/28
https://www.albankaldawli.org/ar/news/speech/2015/04/07/speech-by-world-bank-group-president-jim-yong-kim-ending-extreme-poverty-final-push

[3] وفاء هاني عبد القادر بني ملحم، روان علي أحمد القضاة، "المعوقات التي تواجه المرأة الأردنية وتحد من تمكينها اقتصاديا"، المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المؤتمر العلمي الدولي الرابع، تحت عنوان" التنمية المستدامة وتقدم المجتمعات – دراسات في فاعلية أثر المرأة عربيا وإقليميا ودوليا، 2021 / 03/ 18-16

- تحقيق الاستفادة من القدرات البشرية لكل من المرأة والرجل في عميلة التنمية الاقتصادية بصورة متكافئة.

- تعزيز تنمية المؤسسات الخاصة بالنساء من خلال إحداث تعديل في القوانين والآليات والإجراءات التي يمكن من خلالها دعم قدرات النساء.

- المساهمة في اكساب النساء مهارات إدارية تتعلق بالمشاريع الإنتاجية قبل عملية البدء بالمشروع مما يقلل من المخاطر والصعوبات أثناء سير المشاريع.

- الاشتراك بالأسواق الريفية لتسويق المنتجات الغذائية والأشغال اليدوية والصناعات المنزلية بالإضافة إلى القدرة على التخطيط للمشاريع الإنتاجية وكيفية إعداد الجدوى الاقتصادية للمشروع مما يساعدها على الاختيار الصحيح للمشروع المجدي مادياً وعدم التعرض للفشل.

- تعزيز خيارات كسب الدخل للمرأة في الاقتصادات الرسمية وغير رسمية وفي نشاطات اقتصادية مدرة للدخل تتسم بالاستدامة عن طريق الاستفادة من الموارد والفرص المتاحة.

3. تحديات المرأة لإنشاء مؤسسة مصغرة والعمل على مواجهتها:

تتعرض المرأة الى عراقيل وتحديات تحول دون انشاء واستمرارية مؤسستها ولهذا تجدها تعمل جاهدة لمواجهتها مما يأخر من تطور ونجاح مؤسستها، فهي بحاجة الى دعم من عدة أطراف سواء دعما حكوميا من خلال توفير تحفيزات خاصة بها أو من البيئة المحيطة بها من خلا الدفع المعنوي لمواصلة نشاطها.

1.3. التحديات والعراقيل:

تواجه النساء العديد من العوائق أمام إنشاء مشاريعهن المصغرة وتنميتها حيث تم توثيق الفروق بين الجنسين في تنظيم المشاريع وفيما يلي بعض الحواجز الرئيسية التي تواجهها المشاريع التي تقودها النساء بشكل شائع:

- **الحواجز المالية:** هي العراقيل التي تحول دون سهولة الوصول إلى رأس المال الذي تحتاجه المرأة لتنمية المؤسسة المصغرة ويرجع السبب إلى: [1]

- انخفاض الإلمام بالمجال المالي.
- صعوبة الحصول على رأس المال بسبب تحيز المستثمرين للرجال.
- صعوبة تقديم ضمانات للقروض والتمييز القائم على نوع الجنس من جانب المقرضين.

[1] *ANDE Issue Brief, "Gender Equality in the SGB Sector", Aspen Network of Development Entrepreneurs, 2019*

- في المتوسط تحصل المشاريع التي تقودها النساء في الأسواق الناشئة على نحو ربع التمويل للمشاريع التي يقودها الرجال.

¬ **الحواجز الثقافية والاجتماعية:** المعايير الثقافية والتحيزات وأوجه عدم المساواة تزيد من صعوبة متابعة المرأة لمباشرة الأعمال الحرة والنجاح فيها، فالفروق بين الجنسين في قطاع الأعمال التجارية والتكنولوجيا أو الطاقة يزيد من صعوبة مباشرة المرأة لمؤسستها ونجاحها بسبب الأدوار التقليدية للجنسين التي تثني المرأة عن المشاركة في القوة العاملة أو إدارة الأعمال التجارية[1].

الحواجز الداخلية أو الشخصية غالبا ما تكون ناجمة عن نوع الجنس التي تحد من ثقة المرأة وقدرتها على متابعة الأعمال الحرة والنجاح فيها بسبب النفور من المخاطرة والخوف من الفشل وفي بعض الحالات عدم إمكانية الحصول على التعليم، التدريب، التكنولوجيا وقلة الاتصال بشبكات الأعمال التجارية الكبرى والأسواق.[2]

¬ **صعوبة الحصول على الدعم:** لا تستفيد المشاريع التي تقودها النساء من الدعم بقدر ما يستفيد منها الرجال ويؤدي هذا التفاوت إلى تفاقم الفجوة بين الجنسين في التمويل حيث تزيد المشاريع التي يقودها الذكور في المتوسط 2.6 مقارنة بالمشاريع التي تقودها النساء، قد يرجع ذلك إلى أن المرأة في كثير من الأحيان ليست هي التي تصمم البرامج أو تتخذ قرارات الاستثمار فمن بين الكثير من الشركات في العالم تم تحديدها في عام 2016 كان 87% شركة يديرها رجال والنساء يشكلون 12% فقط من صانعي القرار في شركات رأس المال الاستثماري[3]، كما تواجه المرأة صعوبات في الحصول على قروض من البنوك الرسمية وتعتبر عبئا خاصة على المقترضات.

تتماشى المبادرات التي تدعم صاحبات المشاريع النسائية مع أهداف التنمية المستدامة المتعددة فقد تأثرت هذه الأخيرة بالتداعيات الاقتصادية مثلا خلال أزمة كورونا التي أظهرت وجود عدة مخاطر كإلغاء بعض العقود أو إعاقتها من التقدم في تعزيز ريادة الأعمال النسائية إلا أننا نجد أن المؤسسات المصغرة النسائية تمتعت بالقدرة على مكافحة الانعكاسات وبتكافؤ الفرص لنموها ونجاحها كما حظيت بالترحيب بالمزيد من

[1] *Sarah Stamatiou Nichols, Camelia Ilie Cardoza, Andrés Fernández, Roberto del Valle, "Accelerators as Drivers of Gender Equality, A guide to gender lens Acceleration", Vienna, Austria, 2020, p32*

[2] *Gender & Development, "Support for Female Entrepreneurs", site: https://gender-and-development.de/en/our-topics/economic-empowerment/support-for-female-entrepreneurs vu le 20/02/2023*

[3] *IFC International Finance Corporation, World Bank, "Venture Capital and the Gender Financing Gap: The Role of Accelerators", Research Snapshot, Washington, Février2020, p 13*

النساء في القوى العاملة والمساهمة في مجتمعات أكثر استدامة ومرونة وفي نهاية المطاف تنمية الاقتصادات.[1]

- **تعدد المسؤوليات:** من بين التحديات الرئيسية للمرأة ازدواجية المسؤولية، حيث تجد نفسها مالكة مشروع ومعيلة للأسرة فمعظم الأرباح المالية الناتجة عن المؤسسة المصغرة لا تكون معزولة عن النفقات المالية الشخصية، وبالتالي فإن هذه الالتزامات العائلية الكبيرة يتم الوفاء بها من الموارد المكتسبة في الأعمال التجارية ولا تستغل في توسيع ونمو المؤسسة.
- **المنافسة والنشاط غير الرسمي:** تنشط المرأة غالبا في الصناعات التقليدية والمنزلية في حين أن المشاريع البالغة الصغر هي في كثير من الأحيان مصدر ابتكار في أسواق محدودة التوسع مما يؤدي الى المنافسة الكبيرة وغير العادلة، وكما هو شائع فالمرأة تهيمن على القطاع غير الرسمي لأنه يسهل عليها بدء نشاطها هناك لذا تجد نفسها غير قادرة على منافسة منتجات أو خدمات جديدة خاصة مع نقص مهاراتها التسويقية.
- **محدودية استخدام التكنولوجيا الجديدة:** تتعامل المرأة في نشاطاتها بقدر ضئيل من التكنولوجيا الجديدة سواء كانت تكنولوجيا المعلومات أو تكنولوجيا الإنتاج ويرجع هذا الى طبيعة العمل المنزلي والتقليدي الذي تنشط فيه أكثر كذلك الى الافتقار للموارد المالية اللازمة للحصول على هذه التكنولوجيا.

2.3. العمل على النهوض بالمرأة والمؤسسات المصغرة:

في مواجهة التحديات والصعوبات التي تواجه المرأة يلزم العمل على كبحها بشتى الأليات المادية والخدماتية والتعليمية وغيرها من الوسائل لضمان تمكين المرأة في عالم ريادة العمال ومساواتها مع الرجل في ملكية المؤسسات المصغرة، وهذا من خلال:

- تقديم المزيد من الدعم المادي من خلال قروض بأسعار فائدة أقل ومدة أطول دون التشديد على الضمان.
- اعتبار المرأة فئة مستهدفة محددة لجميع البرامج الإنمائية.
- توفير التدريب، تكوين المهارات والمعرفة الواسعة للتكنولوجيا وتحسين التسويق والاتصالات.
- توفير نظام الائتمان البالغ الصغر ونظام الائتمان الخاص بالمرأة على الصعيد المحلي.

[1] *Anu Madgavkar, Olivia White, Mekala Krishnan, Deepa Mahajan, and Xavier Azcue, "COVID-19 and Gender Equality: Countering the Regressive Effects", McKinsey Global Institute, 2020, p2*

- تطوير السوق في المناطق الريفية وشبه الحضرية وتنظيم معارض للمنتجات التي تنتجها صاحبات المشاريع حتى يتسنى للمرأة بيع منتجاتها بسهولة في أقرب الأسواق.[1]
- زيادة الوعي العام بالدور الاقتصادي للمرأة.
- التعريف بالنماذج الناجحة التي يحتذى بها لدى مالكات المشاريع المصغرة.
- تحسين وصول المرأة إلى الموارد الإنتاجية وتيسير الإجراءات الإدارية لإنشاء المؤسسات المصغرة.
- تنمية روح المقاولاتية وتنظيم المشاريع لتمكين المرأة من الدخول لسوق الأعمال المصغرة.

الشكل رقم 01-02: نتائج تمكين المرأة للعمل في مؤسسة مصغرة

المصدر: من اعداد الطالبة

ومنه نتيجة دعم المرأة بوصولها الى التمويل والتدريب على المهارات العالية يصبح بإمكانها انشاء عملها الخاص وخاصة المؤسسات المصغرة التي تساعدها أكثر على بناء الثقة بالنفس من خلال دخول سوق المنافسة مما يجعلها واعية بحقوقها في المجتمع، كذلك نتيجة لنشاطها ستخلق فرص عمل جديدة وتوفير الدخل الجيد للأسرة مما يضمن تخفيف حدة الفقر.

المطلب الثالث: مساهمة المؤسسات المصغرة في التنويع الاقتصادي

أصبحت مشاركة المؤسسات المصغرة في التجارة والسياحة في الآونة الأخيرة موضوع بحث وتحليل بسبب قدرة هذه المؤسسات على المساهمة في التنمية الاقتصادية والتخفيف من حدة الفقر بتوفير فرص العمل للشباب وفتح الباب للسائحين الأجانب للدخول للمناطق الريفية والتعريف بالمنتجات الوطنية وتسويقها عالميا.

1*Bimla Devi Jaswal, Dr. Bimal Anjum, "Women Empowerment through Micro Enterprises", International Journal of Management, Technology And Engineering, Vol 8, Issue 9, july2018, page 197*

1. مساهمة المؤسسات المصغرة في التجارة الخارجية:

معظم المؤسسات المصغرة لا تعتبر بأن لها صفة دولية أو منخرطة في التجارة الدولية ولكن يمكن اعتبارها كذلك من خلال بيع أي منتج إلى زبون أجنبي أو تقديم خدمة في بلد آخر، ويعد اتخاذ قرار بشأن التجارة في الخارج قرارا كبيرا لأي مؤسسة مصغرة حيث أن هناك الكثير مما يجب مراعاته من حيث الخطوات العملية التي ستحتاج المؤسسة اتخاذها للتداول في هذا النوع من الأعمال بنجاح.

1.1. الأعمال التجارية الصغيرة للاستيراد والتصدير:

يعني التداول دوليا أن صاحب المؤسسة المصغرة لديه الفرصة للعثور على موردين وعملاء على مستوى العالم، يمكن أن تكون العملية مكلفة ومعقدة وتحتاج إلى متابعة ليس فقط من حيث سعر البضائع ولكن حتى من ناحية تكاليف النقل والرسوم التي يفرضها مقدمو الخدمات من مصادر خارجية والرسوم التي تفرضها الوكالات الحكومية على التصدير والاستيراد وضريبة القيمة المضافة، وفيما يتعلق بالتجارة الدولية فمن المرجح أن تكون المساهمة المباشرة في صادرات المؤسسات المصغرة غير الرسمية مساهمة طفيفة غير أن هذه المشاريع توفر سلعا وخدمات منخفضة التكلفة (الخدمات بما في ذلك أماكن الإقامة) للعاملين في الصناعات التصديرية ويحمي بالتالي الميزة النسبية لتلك الصناعات وهذه مساهمة قوية وإن كانت غير مباشرة في التجارة.[1]

علما أن تشكل المؤسسات المصغرة الجزء الأكبر من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جميع البلدان وتنشط خاصة في قطاع الخدمات وفي تجارة الجملة والتجزئة،[2] وعلى الرغم من صغر حصص المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم نسبيا في صادرات البلدان المتقدمة وارداتها من حيث القيمة المضافة إلا أن المؤسسات المصغرة على وجه الخصوص تمثل الغالبية العظمى من الشركات التجارية في معظم الاقتصادات المتقدمة حيث أن حصص المنشآت المصغرة، الصغيرة والمتوسطة هي الأدنى في البلدان التي توجد بها أعداد كبيرة من الشركات غير المعروفة الحجم (مثل ألمانيا، بلجيكا والجمهورية التشيكية)، ومع ذلك فإن هذه المنشآت تمثل ما يصل إلى 99% من الشركات المصدرة والمستوردة في هولندا وأكثر من 95% في السويد وتكون الأسهم أصغر بكثير إذا استبعدت الشركات المصغرة وتتراوح بين 8 و48%.

---

[1] White paper, *'The small business guide to import and export, the Sage International Trade Hub for advice, training and technology to help your business get ahead with international trade", UK, North Park, 2019, p5*

[2] *World Trade Organization, World Trade Report," Smes In International Trade: Stylized Facts, Levelling The Trading Field For Smes", 2016, P32*

وبالتركيز على المؤسسات المصغرة فإن حصتها الإجمالية في الصادرات (9%) أقل بكثير من حصتها في عدد الشركات المصدرة كما أن حصتها في الواردات (11%) أقل من حصتها في الشركات المستوردة، حيث أدت هذه النسب المتدنية الى انخفاض عددها بسبب الحجم الكبير الذي تمثله بالمقارنة مع فئات حجم المشاريع الأخرى (المتوسطة والكبيرة) التي تملك حصص أعلى من المتوسط في التجارة الدولية. [1]ومنه فإن معدلات المشاركة في الصادرات والواردات بالنسبة للمؤسسات المتوسطة الحجم تقترب من معدلات مشاركة المشاريع الكبيرة، في حين أن معدلات المشاركة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر أقل بكثير.

2.1. التجارة الإلكترونية للمنشآت المصغرة:

التجارة الإلكترونية تعرف بالاقتصاد الرقمي الذي يشمل التجارة الإلكترونية وتقنية المعلومات (Technologie, Information)هذه التقنية في عصر الرقمنة والاتصال هي من هيئت ظروف نشأة نشاط التجارة الإلكترونية باعتبارها تعتمد على الحوسبة والاتصال ومختلف الوسائل التقنية للتنفيذ وإدارة النشاط التجاري.[2]

وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعرف التجارة الالكترونية على أنها مجموع أشكال التعاملات ذات الصلة بالنشاطات التجارية التي تجمع الأفراد والمنشآت وتعتمد على المعالجة والنقل الإلكتروني للمعطيات كما يدل على الآثار التي يمكن أن يحدثها التبادل الإلكتروني للمعلومات التجارية في المنشآت والإجراءات مما يسهل النشاطات التجارية.[3]

تقلل التقنيات الرقمية من تكاليف التجارة للشركات الصغيرة والمصغرة وتمنحها وجودا عالميا كان مخصصا في السابق للشركات الكبيرة متعددة الجنسيات مما يسمح لها بالتنافس معها مباشرة وتشمل بعض الخدمات التي أتاحتها التكنولوجيات القائمة على الإنترنت للمشاريع المصغرة: الشحن، الخدمات اللوجستية، خدمات الترجمة، خدمات العملاء والبحوث السوقية، فالمؤسسات التجارية الصغيرة والمصغرة التي تعمل بالإنترنت لا تصدر بمعدل مرتفع فحسب بل إنها تصل أيضا إلى عدد كبير من الوجهات الأجنبية.

---

[1] *World Trade Report 2016, p 34, Op.cit*

[2] العمري هاشمي، "تكييف النظام الجبائي الجزائري في ظل تبني التجارة الالكترونية دراسة حالة"، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، 2023/2022، ص 70

[3] إبراهيم بختي، "التجارة الالكترونية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 40

وتواجه المؤسسات المصغرة حواجز مختلفة تحول دون اعتماد التجارة الإلكترونية مثل الافتقار إلى المهارات في تحديد احتياجاتها من التجارة الإلكترونية والفوائد المحتملة التي يمكن أن تجنيها منها وكيفية الانخراط فيها ولا تزال الأعمال التجارية المصغرة تواجه عقبات في الاستفادة من برامج وحلول التجارة الإلكترونية الدولية، وفي البلدان الأقل نموا كثيرا ما تمثل الحلول البسيطة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل الوصول إلى الإنترنت أو إنشاء موقع الكتروني للأعمال التجارية تحديا كبيرا وبالنسبة للمؤسسات المصغرة في هذه البلدان تعد المشاركة في الأسواق العالمية وسيلة فعالة للحصول على معلومات عن نوع ونوعية المنتجات والتكنولوجيات التي تتطلبها هذه الأسواق للوصول إليها.[1]

3.1. أساليب دعم المؤسسات المصغرة لتشجيع مشاركتها في التجارة الدولية:

تم تحديد عدة أساليب حكومية لتنفيذها من أجل المساهمة في نمو المشاريع المصغرة وتشجيع مشاركتها في التجارة الدولية وأشارت عدة دراسات إلى صعوبات يواجهها أصحاب هذه المشاريع في الاقتصادات المتقدمة.

-بسبب العبء الثقيل للأنظمة الحكومية والتي تؤثر على المؤسسات المصغرة بسبب صغر الحجم نسبيا مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعاملات لذا يتم العمل لتخفيف هذا العبء التنظيمي وتصميم إجراءات تلائم احتياجات المؤسسات الصغرى مثل التجارة الإلكترونية.

-يمنح نظام الولايات المتحدة الأمريكية للشركات المصغرة الموارد والمساعدة اللازمة لاستكشاف فرص التصدير لتوسيع أعمالها ويتضمن مشروع قانون التجارة بندا لإنشاء ممثل تجاري للولايات المتحدة للأعمال التجارية الصغيرة من أجل ضمان انعكاس مصالح هذه الأعمال في السياسة التجارية الأمريكية ومفاوضات الاتفاقيات التجارية.

-من المهم أن تحصل الشركات المصغرة على الفوائد الموعودة من علاقاتها التجارية الدولية وأن تكون قادرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي وبالرغم من أن العولمة قد أتاحت فرصا للأعمال التجارية الصغيرة لبيع سلعها وخدماتها في أسواق جديدة إلا أنه لم يستفد عدد كاف من هذه الفرص الدولية.

-وضع برنامج دائم لـ (*Export Express*) وانشاء برنامج لتقديم الدعم للشركات المصغرة المتعلقة بالنزاعات التجارية والممارسات التجارية الدولية غير العادلة.[2]

---

[1] Karl W Sandberg, Fredrik Håkansson, *"Barriers to adapt e-commerce by rural microenterprises in Sweden: a case study", International Journal of Knowledge and Research in Management and E-Commerce, vol 4 Issue1,2014, page 1-7*

[2] *Small Business and entrepreneurship, "Small Business Trade And Exporting",*
Site: *https://www.sbc.senate.gov/public/index.cfm/smallbusinesstradeexporting Vu :Mars 2023*

- إدماج هذه المؤسسات في سلاسل القيمة أي ربطها رسميا بالشركات الكبيرة في التسويق والمعلومات مثل ما قامت به دولة مصر عن طريق تشكيل لجان قطاعية وانشاء هيئة تنمية الصادرات في 2017 لتكون الجهة الحكومية الموحدة المختصة لضمان توحيد الجهود وعدم إهدارها، ومنه يجب على ورواد الأعمال الصغار أن يكونوا على دراية بالاتجاهات السوقية والجهاتٍ المقدمة للخدمات.

- العمل على تنظيم الدورات التدريبية والتعليمية والخدمات الاستشارية في مجال التصدير والتي تشمل معلومات حول آليات خلق الروابط بالشركات الكبيرة، كذلك بناء قدرات في مجال الجودة والمعايير الخاصة بالمنتجات.

ومنه نستخلص أنه لا يمكننا التغاضي عن تأثير التجارة بأنواعها محلية، دولية أو الكترونية على الاعمال التجارية الصغيرة فالاستثمار في المؤسسات المصغرة من جانب التصدير والاستيراد هو استثمار في الاقتصاد ككل مما يدفع الحكومات للعمل على مساعدة هذه المؤسسات وتشجيعها على ابتكارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لدمجها في القطاعات ذات الفرص الواعدة للبقاء قادرة على المنافسة والنمو وتسريع انتعاش الاقتصاد ككل.[1]

2. المؤسسات المصغرة السياحية:

في كثير من البلدان النامية أصبحت السياحة مصدرا أساسيا للثروة والنمو فوفقا لمنظمة السياحة العالمية تضاعف النشاط السياحي في هذه البلدان، ويعد قطاع السياحة سلسلة يشارك فيها العديد من الموردين المباشرين وغير المباشرين حيث تشكل الشركات المصغرة المستقلة التي تديرها عائلة أساس هذا العرض السياحي يتم تصنيفها مثل أي مؤسسة سياحية كبيرة، هذا التصنيف يجعل من الممكن ملاحظة أن الأنشطة المتصلة مباشرة بالسياحة متنوعة للغاية خاصة قطاع الحرف اليدوية والصناعات التقليدية وعلاوة على ذلك أصبحت السياحة المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي لأقل البلدان نموا.

تعد المؤسسات المصغرة الأساس لتنمية السياحة في معظم البلدان وتنشئ هذه المشاريع بصفتها مقدمة للخدمات السياحية شبكة واسعة من الفوائد الاقتصادية ولذلك من المهم تحديد السبل العملية التي يمكن بها تطوير هذه المشاريع المصغرة في البلدان النامية حتى تتمكن من مكافحة الفقر بفعالية، ومنه فإن

[1] موجز سياسات، منتدى سياسات عن حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على الخدمات، الأسبوع العالمي لريادة الأعمال، منظمة العمل الدولية، مصر، 2017، ص 11-12

تشجيع أنشطة السياحة الصغيرة بما فيها الوكالات السياحية التي توظف غالبا أقل من عشرة عمال من خلال الائتمانات الصغيرة يمكن أن يصبح محورا رئيسيا لتنمية السياحة في كثير من البلدان النامية.[1]

1.2. علاقة هيكل قطاع السياحة بالمشاريع المصغرة والعائلية منها:

يتألف قطاع السياحة من عدد كبير جدا من المشاريع البالغة الصغر ففي قطاع الفنادق على سبيل المثال هناك حوالي 80 في المائة تتوافق مع المؤسسات المستقلة ومن بينها العديد من الشركات العائلية. ويجب أن يراعي الاستثمار السياحي أن إنتاج الخدمات السياحية موسمي في معظمه، هذه الخاصية من خصائص النشاط السياحي تنطوي على فترة قصيرة من استخدام الاستثمارات وتتطلب مرونة كبيرة في الهياكل وإدارة المشاريع وهذا هو الحال عند الاستثمار في مرافق الإقامة حيث يكون معدل شغور هذه المرافق غير كافي في كثير من الأحيان.

من السمات المميزة لهذا النوع من الأعمال التجارية أن جزءا كبيرا منها له طابع عائلي ونظرا لأهمية هذه المجموعة من الشركات بوصفها منشئا للنمو الاقتصادي أو طرفا فاعلا في سوق العمل فمن المناسب البحث عن جميع الآليات الإدارية التي يمكن أن تعزز الشركات العائلية أو تبني إمكانياتها أو تولد أي ميزة تنافسية، وتعد الشركات العائلية الصغيرة من أهم شركات سوق السياحة[2]فهي تمثل الذين يصنعون منتجا سياحيا فعالا ويكونون مسؤولين بشكل خاص عن تطوير الإقامة الفندقية وفن الطهي والبنية التحتية للنقل.[3]

¬ **إيجابيات المؤسسات المصغرة العائلية الفندقية:** تجدر الإشارة إلى أن السمة المميزة للمؤسسات البالغة الصغر الناشطة في مجال السياحة هي المرونة العالية في الإدارة ففي مثل هذه المؤسسات يتم اتخاذ القرارات بشكل أسرع وأسهل مما يعني أنها قادرة على التكييف مع توقعات العملاء بشكل أفضل من المؤسسات الكبيرة، علاوة على ذلك فإن الشركات العائلية الفندقية تمتلك من المكونات ما يضمن تفردها حيث يمكن أن تخلق جوا من الضيافة والصداقة وتؤدي هذه الميزة إلى بناء علاقات قوية مع العملاء مما يزيد من ولائهم.[4]

من بين الإيجابيات لهذه المؤسسات نذكر:

[1] *l'Organisation mondiale du tourisme, "Tourisme, microfinance et réduction de la pauvreté, Recommandations aux petites et moyennes entreprises (PME) et aux institutions de microfinance (IMF)", Madrid, Espagne, 2005*
[2] *Alina M. Zapalska, Dallas Brozik, "Managing family businesses in the tourism and hospitality industry : the transitional economy of Poland", Journal of Economics and Business, Vol 25, Issue 1, 2007, page 141–165.*
[3] *Maciej Dębski y Adriana Krawczyk, "Competitiveness of Family Tourist Micro-Enterprises as an Element of Tourist Destination Product", The Journal of Intercultural Management, Vol9, Issue 4, 2017, Page62*
[4] *Maciej Dębski y Adriana Krawczyk, p68, Op.Cit*

- **بناء علاقات شخصية متبادلة:** إن إقامة علاقات شخصية بين العملاء والموظفين يعكس الخدمة الجيدة والراحة للسائح مما يؤدي إلى مزايا تنافسية يصعب تقليدها.

- **النفاذ الى الأسواق:** تشجع الأسواق صناعة السياحة والترويج للمنتجات المحلية أين يتم تحديد رغبات العملاء بسهولة وتصميم منتجات متخصصة جديدة مستقبلا، مما يخلق فرصا لنمو الشركات العائلية الصغيرة فتوفر لها منافذ للسوق والتي غالبا ما يتم تجاهلها من قبل الشركات الكبيرة.

- **التكيف مع الطلب:** بناء على التسلسل الهرمي الثابت في الشركات العائلية المصغرة يكون من السهل اتخاذ قرارات بسرعة والتفاعل الفوري مع تغييرات السوق مما يمكنهم من تكييف منتجاتهم على الفور لتلبية متطلبات الطلب.

- **القوة العاملة المرنة:** يكون أفراد الأسرة أكثر مرونة في العمل خاصة مع التغيرات الموسمية التي تفرض جهودا كبيرة وفي أوقات مختلفة، إضافة إلى ذلك يتميزون بالمرونة في المدفوعات فغالبا ما يشاركون الموارد المالية المتاحة على المدى الطويل بدلا من المطالبة بمدفوعات شهرية.[1]

- **الأولوية للسياح:** بينما تتطلع الفنادق الكبرى الى الربح السريع نجد أن الفندق المصغر يقدر بشدة ضيوفه لتعاملهم مع عدد أقل من العملاء.

- **توفير التكاليف:** يبحث السياح عن عامل الرفاهية بأقل تكلفة وهذا ما نجده يتوفر في المؤسسات المصغرة العائلية خاصة، فهي تقدم وسائل الراحة بميزانية محدودة.[2]

¬ **سلبيات المؤسسات المصغرة العائلية الفندقية:** إضافة إلى ما سبق تعد الفنادق العائلية الصغيرة عنصرا مهمًا للغاية في الواجهة السياحية، وحجم الفنادق الصغيرة هو في نفس الوقت ميزة وعيب:

- **محدودية فرص التنافس مع الفنادق الكبيرة:** خاصة من جانب تقديم الخدمات فالمؤسسات السياحية الأسرية تتطلب عادة مشاركة قوية واتصالات متكررة مما يؤدي إلى تداخل قوي في الحياة الأسرية ويمكن أن يؤثر عليها بالطريقة السلبية.

- **عائق ضمان استمرارية ملكية وإدارة المؤسسة:** يتعذر أحيانا تواصل توارث المؤسسة المصغرة من قبل العائلة بسبب عاملين يتمثلان في: عامل الفجوة العمرية الكبيرة، حيث يظهر إحجام الأحفاد عن

[1] *Mike Peters, Dimitrios Buhalis, "Family hotel businesses: strategic planning and the need for education and training", Emerald, Vol46, N°8/9, 2004, page 407*

[2] *KLEN, "Smaller hotel – better vacation" , Site : https://www.klenhotel.com/en/7-reasons-why-small-hotels-are-better/ Vu : 08/2023*

الاستمرار في تقليد الأسرة، كذلك عامل موقع الشركة غير الجذاب للشباب كالتواجد في المناطق الريفية أو البلدات الصغيرة.[1]

- **نقص المهارات الإدارية:** في الفنادق الصغيرة يتم الجمع بين الملكية ووظيفة الإدارة، هذه إحدى المشكلات الأساسية التي يمكن حلها من خلال تعيين مدير محترف يمكنه تحسين الأعمال الفندقية وزيادة الربحية والعمل بتكاليف أقل بكثير.

- **الممارسة التجارية غير الرسمية والافتقار إلى التخطيط:** غالبا ما يكون لدى المؤسسات الفندقية الصغيرة ممارسات تجارية غير رسمية وبالرغم من المرونة والقدرة على الاستجابة السريعة إلا إنها تفتقر أحيانا إلى نهج الإدارة الصحيحة والتخطيط الجيد إضافة إلى عدم دقة عمليات حفظ الدفاتر المحاسبية مما يؤدي إلى فقدان الإيرادات والافتقار إلى الإحصاءات اللازمة لاتخاذ القرارات الرشيدة.

- **المهارات التسويقية المحدودة:** بسبب الميزانية الصغيرة التي تقف عائقا أمام توظيف محترفين لضمان تسويق اسمها بشكل مناسب.

- **صعوبة توظيف عمال خارج الأسرة:** حتى لو كانت قيمة أفراد الأسرة ضعيفة في سوق العمل إلا أنه لا يمكن الاستغناء عنهم حيث يتوقع يكون لديهم دافع والتزام كبير بالعمل كما أنهم يجدون أنه من الغريب التدخل في الهياكل الأسرية.[2]

لذا أكدت العديد من الدول على تشجيع المشاريع العائلية في قطاع السياحة حيث نجد أن هيمنة المشاريع المصغرة ذات الجذور الأسرية في السياحة تنتمي إلى الأساسيات في تنظيم المشاريع في سوق السياحة وتعتبر الشركات العائلية في العديد من المجالات أساس القدرة التنافسية وتنمية الاقتصاديات.

2.2. السياحة دعم كبير للمؤسسات المصغرة:

تعتبر شركة السياحة الصغيرة مؤسسة ذات عدد قليل من القدرات المادية، الإنتاجية، الخدمات، حصة السوق والموظفين، بتمويل من شخص واحد أو مجموعة صغيرة ويديرها مالك أو مالكين، ففي المملكة المتحدة حصة المؤسسات الصغيرة في صناعة السياحة مرتفعة نسبيًا فهي تمثل 80% من مؤسسات القطاع ويعرّف مكتب الإحصاء الأسترالي الشركات الصغيرة على أنها شركات يعمل بها أقل من 20 شخصًا وهو ما يمثل 91% من الشركات المتعلقة بالسياحة.[3]

[1] *Maciej Dębski y Adriana Krawczyk, p68, Op.Cit*
[2] *Mike Peters, page 408,Op.Cit*
[3] *Yerlan Issakov and others, "Study of the Problems and Prospects of Small Tourism Business Development in the City of Almaty", Geo Journal of Tourism and Geo sites vol 46, N° 1, 2023, P295.*

وتظل السياحة مساهما محوريا في نجاح الأعمال الصغيرة فهي قوة اقتصادية كبيرة ومعرفة كيفية دعمها للأعمال التجارية الصغيرة أمر ضروري للمجتمعات المحلية: [1]

- **تعزيز الثقافة المحلية:** تستفيد الأعمال التجارية المصغرة في المناطق المعتمدة على السياحة بشكل كبير من الإنفاق السياحي، بالإضافة إلى توليد الإيرادات فهي تعزز أيضًا الثقافة والتراث المحليين فعندما يزور السياح بلدة أو مدينة من المرجح أن يتعرفوا على تاريخ المنطقة ويشعروا بالترحيب والرجوع للزيارات المستقبلية فيصبحون عملاء دائمين.
- **زيادة العمالة المحلية:** تدعم السياحة المؤسسات المصغرة بشكل كبير حيث يساعد السياح الذين ينفقون الأموال لتلقي الخدمات المحلية مما يخلق الكثير من الطلب ومنه خلق وظائف إضافية وتوليد دخل تجاري ودعم الموردين المحليين ومقدمي الخدمات، بالإضافة إلى ذلك عندما ينفق السياح الأموال في المتاجر والمطاعم والمرافق المختلفة يزيد من تدفق الأموال في جميع أنحاء الاقتصاد المحلي.
- **فرصة مفتوحة لإنشاء أعمال جديدة:** توفر السياحة فرصا للمؤسسات من جميع الأحجام من تلك التي لديها عدد قليل من الموظفين إلى الشركات الكبيرة، مع ذلك وبوجود ميزانيات محدودة تتلقى المؤسسات المصغرة أكبر قدر من المساعدة عندما تكون السياحة سائدة.

وفيما يلي أربع طرق تفتح بها السياحة الباب أمام إنشاء أعمال تجارية صغيرة جديدة:

- **تعزيز الاقتصاد المحلي:** عندما ينفق السياح الأموال داخل الاقتصاد المحلي فإنه يحفز النمو الاقتصادي، هذا الدعم حيوي للشركات المصغرة لتحقق أرباحًا كبيرة فمع الاقتصاد المحلي القوي يرتفع معدل بقاء المؤسسات الناشئة والمصغرة بشكل كبير.
- **كسب عائدات ضريبية:** السياحة هي محرك اقتصادي قوي يمكنه توفير التمويل لدعم البنية التحتية المحلية وخفض الضرائب العقارية وزيادة قيمة العقارات لكل من أصحاب الأعمال وأصحاب المنازل.
- **توفير عملاء جدد:** من المرجح أن يوصي السياح الذين يزورون مؤسسة سياحية صغيرة الأصدقاء وأفراد الأسرة أكثر من السياح الذين يزورون المؤسسات الكبيرة، هذا التعزيز يمكن أن يؤدي إلى زيادة المبيعات وزيادة الربحية للمؤسسة المصغرة.

[1] *Cumberland Area Economic Development Corporation, "How Does Tourism Support Small Businesses?", October 17, 2022 Site: https://cumberlandbusiness.com/news/how-tourism-support-small-business/ vu : 24/02/2023*

- **تعزيز الوعي بالعلامة التجارية:** يمكن أن تستفيد الأعمال التجارية الصغيرة من زيادة الوعي بالعلامة التجارية بسبب الزيارات السياحية المتواصلة وهذا يعني أن العملاء الجدد قد يكون بإمكانهم التعرف على اسم الشركة والتفكير في التعامل معهم مجددا.
- **الرفع من قيمة الممتلكات المحلية:** عندما يزور السياح مؤسسة مصغرة من المرجح أن يشتروا عناصر فريدة مثل الهدايا التذكارية أو المنتجات الغذائية وخاصة التقليدية التي يقدمها الموردون المحليون، وقد تثير هذه الزيارات أيضا مزيدا من الاهتمام باستكشاف المنطقة مما يؤدي إلى الرفع من قيمة الممتلكات المحلية.

تعتبر العديد من المؤسسات المصغرة السياحة مصدر كبيرا للتمويل ولترويج منتجاتها فعندما تستفيد هذه المشاريع من الفرص السياحية يمكنها خلق المزيد من الخدمات والعمل بشكل وثيق مع الشركات الكبيرة المحلية للترويج لمناطق الجذب مثل أماكن الإقامة، وخدمات المطاعم، والنقل حتى تتمكن من الازدهار على المدى الطويل وخلق فرص العمل والمساهمة في النمو الاقتصادي للمجتمع وحيويته ونمو الأعمال التجارية الصغيرة وتخفيف حدة الفقر.

ولذلك أصبح من الضروري اتخاذ تدابير وإجراءات لمواصلة تطوير هذه المشاريع مثل: تقديم حوافز لتشجيع المؤسسات المصغرة للاستثمار في المرافق السياحية، الاستثمار في المنتجات السياحية وخاصة التقليدية منها كذلك تدريب وتثقيف الموظفين في المؤسسات المصغرة في مجال السياحة مما يضمن تحقيق المستوى المطلوب من الجودة في تقديم خدمات السياحة.

خلاصة الفصل

اكتسبت تنمية المؤسسات المصغرة أهمية بالغة على الصعيد العالمي فقد أصبحت مركز اهتمام كونها تدعم التنويع الاقتصادي وتعد وسيلة للتنمية الإقليمية والمحلية وتنمية الصادرات، فبرامج المشاريع المصغرة مسؤولة عن أكثر من ثلثي الوظائف في جميع أنحاء العالم الا إنها لا تزال تواجه تحديات كبيرة يجب العمل على تجاوزها وهذا من خلال برامج التمويل المتناهي الصغر ووسائل الدعم المختلفة.

يلاحظ أن المؤسسات المصغرة حققت ولازالت تحقق نموا هائلا على مر السنين لما تتميز به من خصائص منها المرونة، خفض التكاليف، بساطة الإدارة فهي بهذا لم تساهم فقط في توفير فرص العمل ولكنها تعمل أيضا على خلق فرص مهنية للأشخاص ذوي المستويات المتدنية من المهارة والتعليم لدخول سوق العمل الرسمي كما أنها تخدم غرضا حيويا من حيث تحسين المستوى المعيشي من خلال تعزيز القدرة الشرائية وتحسين الدخل والعمل على انتشال الأسر من الفقر وكذا تمكين المرأة بدمجها في عالم الأعمال مما يضيف قيمة إلى الاقتصاد المحلي. وبالتالي فانه من الضروري تزويد أصحاب هذه المؤسسات بالتدريب المناسب والموارد اللازمة لضمان نجاحها وديمومتها حتى يتمكنوا من الاستثمار في هذا القطاع وأن يعززوا الاقتصاد.

الفصل الثاني

تمهيد الفصل

يأخذ الاقتصاد الكلي نظرة شاملة للهيكل والأداء وعمليات صنع القرار للاقتصاد ككل حيث تعطي مؤشرات الاقتصاد الكلي رؤى حاسمة حول الحالة الاقتصادية للبلد، هذه المؤشرات هي قراءات للبيانات أو إحصاءات تعكس الظروف الاقتصادية حتى يتسنى استخدامها من قبل الحكومة والمستثمرين وتساعد دراستها على تقديم نظرة ثاقبة حول كيف يُرجح أن يكون منحى الاقتصاد في المدى القصير والطويل.

توفر قيمة الناتج المحلي الإجمالي نظرًة سريعة حول الأداء الاقتصادي فهو يعتبر مقياسًا واسعًا للحجم الإجمالي للاقتصاد الوطني وإبراز ان كان في حالة فائض أو عجز، حيث يربط بين مكونات تضم معدلات البطالة والتي إذا سجلت ارتفاعًا أشار ذلك إلى تراجع أداء سوق التوظيف أما في حال سجلت تراجعاً أشار ذلك إلى تحسن أداء سوق العمل في البلد فالزيادة المطردة في مستويات البطالة مظهر من مظاهر الوضع الاقتصادي الوطني المتدهور في البلاد وهو إشارة لتراجع العمل، وكذا التنويع الاقتصادي والاستثمار الذي يعتبران كمؤثر ومتأثر كبير بالاقتصاد الكلي حيث تؤثر عوامل الاقتصاد الكلي على أسعار الأصول الاستثمارية والتي تساهم في خلق التنويع الاقتصادي للهروب من التبعية النفطية.

أسهما كانت أو سندات ومناخ الاستثمار العام لأنها بمثابة انعكاس للظروف الحقيقية التي تمر بها الشركات والمؤسسات فارتفاع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يعني أن الاقتصاد في توسع وأن هناك فرصًا استثمارية جديدة تخدم بدورها الاقتصاد الوطني.

الجزائر وبفضل الاصلاحات التي شهدتها العديد من القطاعات حققت معدل نمو اقتصادي معتبر بالإضافة الى عديد من المؤشرات الاقتصادية المهمة على غرار الميزان التجاري الايجابي ومؤشرات اخرى مرتبطة بالناتج الوطني الذي يحقق ارقاما تصاعدية كل سنة تستقطب المستثمرين نظرا للثروات الوطنية الكبيرة وكذا الامتيازات المتاحة التي جاء بها قانون الاستثمار الذي جذب استثمارات أجنبية تخلق حركية في الاقتصاد الوطني والتي من شأنها خلق استثمارات محلية خاصة على مستوى المؤسسات الناشئة الجزائرية ووضعها في مكانة مرموقة افريقيا لما لها من دور كبير في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومساهمتها الفعالة في تسويق المنتجات المحلية وكذا تقديم الكثير من الحلول الابتكارية .

وبناء عليه قسم الفصل الى:

- المبحث الأول: النمو والتنويع الاقتصادي
- المبحث الثاني: البطالة والفقر

المبحث الأول: النمو والتنويع الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي موضوع اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين كونه مؤشر للأداء الاقتصادي وقد اختلفت النظريات والتوجهات المفسرة له وتباينت المذاهب في التفريق بينه وبين التنمية الاقتصادية كما أصبح تسريع عملية النمو الاقتصادي وظيفة أساسية للاقتصاديين في البلدان المتقدمة والنامية باعتباره العامل المحدد للمستوى المعيشي.

المطلب الأول: النمو الاقتصادي

تعمل التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي معا على استخدام رأس المال واستثماره في مجمل القطاعات المنتجة في البلدان كافة والجزائر تعمل جاهدة على مواكبة اقتصاديات الدول المتقدمة خاصة أنها عرفت تقلبات عديدة لم تستطع بها أن تكون على الثبات المنشود.

1. ماهية النمو الاقتصادي:

النمو الاقتصادي له خصائص كمية ونوعية، تبين لنا الخاصية الكمية التغيرات في كمية السلع والخدمات المنتجة وتعكس ديناميكيات هذه التغيرات أما الخصائص النوعية فتشير إلى إمكانيات النظام الاقتصادي في تلبية الاحتياجات المتزايدة الجديدة للمجتمع لكونه عملية متحركة ومتغيرة له مؤشر رقمي لتاريخ معين.

1.1. مفهوم النمو الاقتصادي:

¬ **تعريف النمو الاقتصادي:** تعددت تعاريف النمو الاقتصادي حسب الاقتصاديين حيث عرفه:

الاقتصادي (فرانسوا بيرو): النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في الدخل الاجمالي أو المصاريف بالقيمة الحقيقية.[1]

الاقتصادي (جون أرو): النمو الاقتصادي هو زيادة إنتاج الفرد للسلع والخدمات بصفة مستمرة في محيط اقتصادي معين[2].

يتميز النمو الاقتصادي بديناميكيات مؤشرات الاقتصاد الكلي والمؤشرات النسبية للنمو الاقتصادي التي تميزه عن الجانب الكمي وهي قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والدخل المتاح للفرد من السكان كما يتم النظر في معدلات نمو الإنتاج الصناعي ككل بالنسبة للقطاعات الرئيسية.

[1] *Pierre Robert, "Croissance et crises (Analyse économique et historique)", chapitre I : La croissance, présentation d'un processus complexe, Pearson éducation, France, 2010, P02*

[2] *Jean Arrous, "les théories de la croissance : La pensée économique contemporaine", Seuil, paris, Février1999, P9.*

النمو الاقتصادي الحديث عملية غير مكتملة في استمرارها وكثيرا ما تعكس الاتجاهات الحالية، هذه التغيرات الحضارية الأساسية التي يمكن أن تؤدي إلى نشوء مجتمع جديد أساسا ويتميز النمو الاقتصادي بالاتجاه والضرورة الاجتماعية وكذلك بالتنظيم الحكومي[1]، ويأخذ النمو الاقتصادي أحد الأشكال الثلاثة:[2]

- **معدل نمو اقتصادي ثابت:** ينمو بنسبة ثابتة عبر مدة زمنية معينة.
- **معدل نمو اقتصادي متزايد:** ينمو بنسب كبيرة في فترة زمنية.
- **معدل نمو اقتصادي متناقص:** هنا ينخفض معدل النمو بسبب الأزمات الاقتصادية أو السياسية.

ومنه يتمركز مفهوم النمو الاقتصادي حول ثلاث نقاط:[3]

- الزيادة في نمو إجمالي الناتج المحلي يجب أن تفوق الزيادة في النمو السكاني ومنه يترتب على النمو الاقتصادي زيادة في الدخل الحقيقي الذي يتحصل عليه الفرد، وعليه فإن :

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

- الزيادة في نمو الناتج يجب أن تكون أكبر من ارتفاع المعدل العام للأسعار ومنه الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية، وعليه يجب استبعاد أثر التضخم :

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الفردي النقدي – معدل التضخم

- لا يمكن اعتبار الزيادة الظرفية في الدخل لسنة بسبب عارض ومنه الزيادة في الدخل تكون مستديمة.

¬ **أنواع النمو الاقتصادي:** تظهر أنواع النمو الاقتصادي على عدة أشكال كالتالي:

- **النمو الاقتصادي الموسع**(Croissance extensive) : يعتمد النمو الاقتصادي الموسع على النمو العددي لعوامل الإنتاج المرتبطة بمشاركة رأس المال الإضافي، الموارد البشرية والأراضي في عمليات الإنتاج بدون أي تغييرات في القاعدة التكنولوجية لدورة الإنتاج، ومنه عندما يتعادل نمو الدخل مع معدل النمو السكاني وعليه فإن الدخل الفردي في البلد يصبح ساكنا.

[1] *Aleksey Poliduts, Yuner Kapkaev, "Economic Growth : Types and Factors", Article publié International conférence on Eurasian Economies 9-11 September 2015, Kazan, RUSSIA*

[2] وعيل ميلود، "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها (حالة الجزائر، مصر، السعودية)، دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 9.

[3] عريقات حربي محمد موسى، "مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر عمان، الأردن ،2006، ص 268.

- **النمو الاقتصادي المكثف** (Croissance intensive)**:** يرتكز هذا النمو على زيادة كفاءة العملية التكنولوجية حيث أن كميات رأس المال والعمالة المستخدمة من الممكن أن تظل ثابتة وتحقق نموًا اقتصاديًا مكثفًا، وهنا يفوق الدخل نمو المعدل السكاني وبالتالي فإن الدخل الفردي يزداد.[1]

- **النمو التلقائي:** يتسم هذا النوع بالبطء وبالهزات العنيفة قصيرة المدى، ويعني ارتفاع الخط البياني للنمو بشكل عفوي انطلاقا من القوة الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون إتباع صيغة التخطيط العلمي على المستوى الوطني أو القومي.

- **النمو العابر:** يعبر عن حالة العمل للدولة النامية ولا يملك صفة الديمومة إنما يكون استجابة للعوامل الطارئة والتي تكون أحيانا خارجية لا تلبث تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته.

- **النمو المخطط:** يتحكم المخططين في هذا النمط من النمو عن قوته وفعاليته ومدى فعالية التنفيذ والمتابعة للمواطن في كل مستويات عملية التخطيط.[2]

¬ **مفهوم التنمية الاقتصادية:** تعد التنمية الاقتصادية كمقياس للانتقال التطوري للحالات الاقتصادية بهدف استغلال الثروات المتاحة، فهي تعزز من مفهوم النمو الاقتصادي خاصة في البلدان النامية.

- **تعريف التنمية الاقتصادية:**

(مير Meir): التنمية الاقتصادية هي عملية تفاعلية يزداد عبرها الدخل الوطني الحقيقي للدولة ومتوسط دخل الفرد خلال فترة محددة من الزمن[3].

(كنيد ليربجر): هي الزيادات التي تطرأ على الناتج الوطني بما تتضمن السلع والخدمات في سنة بوجود تغيرات عديدة تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسة الإنتاجية القائمة أو التي تكون في طور الانشاء[4].

[1] إسماعيل محمد بن قانة، "اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 26.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، "التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 168.

[3] صالح صالحي، "المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات"، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص 93-90.

[4] صالح صالحي، ص 93، مرجع سبق ذكره

(بونيه): التنمية الاقتصادية تقوم على افتراض تطوير فعال وهادف عبر إجراء تغييرات في التنظيمات على المستوى الاجتماعي للدولة في حين أن النمو الاقتصادي لا ينم الا عن عملية توسع اقتصادي بصفة تلقائية وتحدد بحجم التغيرات الكمية الموجودة.[1]

ومنه يمكن القول ان التنمية الاقتصادية هي عملية حدوث تبديلات اقتصادية واجتماعية عامة وإعادة توزيع الناتج الوطني مع الاستغلال الأفضل للموارد المتاحة والأساليب الإنتاجية المتطورة لرفع مستوى نصيب دخل الفرد وتقليل حجم التفاوت الطبقي.

- **عناصر التنمية الاقتصادية:**

- **الشمولية:** في المفهوم الاجمالي وحتى تتحقق التنمية الاقتصادية بمعنى توازن البنية الاقتصادية لابد من التنمية الاجتماعية أي التوازن الاجتماعي والجغرافي، التنمية الثقافية برفع القدرات التكنولوجية، التنمية السياسية بتمتين الروابط الدولية، فحسب (شومبيتر) لابد من الاخلال الدائم بالتوازن في التنمية حتى ننتقل من اللاتوازن السابق ويتحقق هذا ببطء وعلى المدى الطويل من خلال الزيادة التدريجية والمستمرة في معدل نمو السكان ومعدل نمو الادخار.[2]

- **الاستمرارية:** التنمية عمليةٌ طويلة الأجل وهذا بحدوث زيادةٍ مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لفترةٍ من الزمن.

- **العدالة في التوزيع:** لضمان حدوث التوازن في توزيع الدخل لفائدة الطبقة الفقيرة لابد من ضمان أيضا التحسين في السلع الاستهلاكية المتاحة بين أفراد المجتمع خاصة ذو الدخل المحدود لإشباع الحاجات الضرورية.

- **جودة السلع والخدمات:** يترافق مصطلح الطبقة الفقيرة بسوء التغذية وسوء الحالة الاجتماعية والصحية وزيادة معدل الأمية، لذا لابد من الاهتمام بتحسين نوعية السلع والخدمات الممنوحة للأفراد وليس فقط الزيادة في الدخل النقدي لهم.

[1] شوقي جباري، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2014-2015، ص 111.

[2] ايمان ناصف عطية، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص 366.

- **تغيير الهيكل الاقتصادي:** لتلبية حاجات السوق المحلية من الضروري التنويع في الاهتمام بتأمين المنتجات الأولية خاصة الصناعية منها وليس فقط الزراعية لما تخلفه من زيادة في الناتج المحلي والقضاء على البطالة بزيادة فرص العمل.[1]

¬ **الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:** ان التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي متوافقان مع بعضهما البعض ولكنهما ليسا متطابقين فمن السمات الهامة للتنمية تحسين رفاهية جميع فئات السكان وزيادة أمنها المالي لكن النمو الاقتصادي لا يعني تحسين الأمن المالي مع المساواة لجميع فئات السكان، وتتميز التنمية الاقتصادية بعدم انتظام التدفق والتحولات الهيكلية في الاقتصاد وتحسين الظروف. وقد تم إدخال التمييز بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الاقتصاد من قبل الاقتصادي الأمريكي **جوزيف** والسبب أن جوهر النمو الاقتصادي هو زيادة إنتاج واستهلاك نفس السلع والخدمات كما تنطوي التنمية الاقتصادية على ظهور بعض الفوائد وتطوير أسواق جديدة وتلقي مصادر للمواد الخام وإعادة الهيكلة المناسبة وما إلى ذلك.[2]

يختلف النمو الاقتصادي عن التنمية الاقتصادية حسب:[3]

الجدول رقم 02-01: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

	النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
طبيعة التغير	لا يركز ولا يهتم بنوعية التغير في الإنتاج أو بهيكل توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع.	-تشير إلى التغير الهيكلي المصحوب بزيادة في كمية السلع والخدمات -تتضمن حدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني مع تحسن نمط توزيعه لصالح الفقراء.
ديناميكية التغير	يحدث بصورة تلقائية في الدول الرأسمالية المتقدمة التي تعتنق مبدأ الحرية الاقتصادية.	هي عملية محفزة من الدولة من أجل إحداث التغييرات المطلوبة في هيكل النشاط الاقتصادي.

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على: محمود يونس، أحمد محمد مندور، السيد أحمد السريتي، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 ص 101-102

[1] أوكيل حميدة، "دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس 2016-2015، ص68.

[2] *Joseph A. Schumpeter, "The History of Economic Analysis", This edition published in the Taylor & Francis e-Library, 2006.*

[3] محمود يونس، أحمد محمد مندور، السيد أحمد السريتي، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000 ص 101-102

يمثل النمو الاقتصادي التطور الحاصل لمجمل الاقتصاد بما يتضمن الموارد، النمو الديمغرافي وإنتاجية العمل حيث يتطلب مجموعة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي لاستمراريته أما التنمية الاقتصادية فهي تلك السلسلة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو.[1]

2.1. مصادر ونظريات النمو الاقتصادي:

تخالفت الآراء والنظريات حول تفسير النمو الاقتصادي فمنهم من اعتبره أنه الزيادة في الدخل الوطني ويرى آخرون أنه زيادة في حجم السلع والخدمات وقد اهتم العديد من الاقتصاديين حول المصادر التي يعتمد عليها النمو الاقتصادي.

- **مصادر النمو الاقتصادي:** يمكن تحديد المصادر التي يقاس على أساسها النمو الاقتصادي في العناصر التالية:

- **العمل والموارد البشرية:** يعتبر العديد من الاقتصاديين أن مدخلات العمل من كميات العمالة ومهارات القوى العاملة من أهم العناصر في النمو الاقتصادي، قد تمتلك الدول أحدث التقنيات من حواسيب وآلات ومعدات صناعية لكنها تحتاج لاستخدامها وصيانتها بشكل دوري وفعال وتحتاج أيضا لعمالة ماهرة ومدربة لذلك يلعب تطوير مستويات التعليم والمنظومة الصحية وقدرة العاملين المؤهلين دورا هاما لزيادة الإنتاجية.

- **الموارد الطبيعية:** في بعض البلدان ذات الدخل المرتفع تتوفر الموارد الطبيعية بشكل أساسي مثل الأراضي الزراعية والموارد الاستخراجية كالنفط والغاز الطبيعي والموارد المعدنية والثروة الحيوانية والسمكية حيث أن امتلاك تلك الموارد يساهم بدرجة كبيرة في النمو الاقتصادي خاصة في حالة عدم توفر موارد بشرية متخصصة في هذه الجوانب.

- **تكوين رأس المال التراكمي:** نقصد به رأس المال الملموس كمحطات الطاقة والمعدات الكهربائية ووسائل النقل وأجهزة الكمبيوتر، كما ساهم الاستثمار في تحسين البنية التحتية إلى زيادة الإنتاجية وتوفير البيئة المناسبة لتطوير الصناعات الجديدة ويساهم التطور الكبير في تقنيات المعلومات بدرجة كبيرة في زيادة الإنتاجية.

[1] جلال خشيب،" النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات"، المكتبة الشاملة الذهبية، المجلد 1، 2019، ص8

- **التغير التقني والابتكار:** أدى تطور التقنية في مجال الإلكترونيات وتقنيات المعلومات والحاسب الآلي بدرجة كبيرة إلى إحداث تغييرات في عمليات الإنتاج وإدخال منتجات وخدمات جديدة إلى الأسواق حيث ساهمت هذه التقنيات المتطورة في زيادة جودة المنتجات وكمية الإنتاج.[1]

الشكل رقم02-01: عوامل النمو الاقتصادي ومكوناته

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على: محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، سفيان قعلول، سائد خليلي، "مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية"، مجلة دراسات اقتصادية، أبو ظبي دولة الامارات المتحدة، صندوق النقد العربي، العدد 106، سبتمبر 2022، ص2

¬ **النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي:** عرف النمو الاقتصادي تطور مستمر للنظريات المفسرة له انطلاقا من نظرية ادم سميث من حيث الفكر الكلاسيكي الى الفكر الماركسي والنيوكلاسيكي الى الكينيزي وما يليه من نظريات.

- **في المفهوم الكلاسيكي:**

عرف النظام الاقتصادي الذي ساد الدول الأوروبية آنذاك باسم النظام الرأسمالي الحر وتعود إسهاماتها إلى كل من:

- **آدم سميث 1776:** اعتبر (سميث) أبا لعلم الاقتصاد، ركز على زيادة الإنتاجية وذلك من خلال التخصص وتقسيم العمل وبالتالي زيادة الكفاءة وحتى الادخار والاستثمار ومنه زيادة النمو بشكل مباشر، ويرى أيضا أن مسألة النمو الاقتصادي هي مسألة تراكمية وذلك لأن رؤوس الأموال المنتجة المتراكمة ما هي إلا فائض في الإنتاج.

[1] محمد إسماعيل، سفيان قعلول، جمال قاسم حسن وسائد خليل، "مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية"، مجلة دراسات اقتصادية، أبو ظبي دولة الامارات المتحدة، صندوق النقد العربي، العدد 106، سبتمبر 2022، ص2-1

وقد كان يعتقد بأن أساس التقدم الاقتصادي يرجع بالضرورة إلى فائض الادخار الذي يستثمر بعد ذلك كما يرى (سميث) أن العمل هو المعيار الوحيد للقيمة حيث نجد أن عملية الإنتاج تقوم على كل من الأرض، العمل ورأس المال، ومنه تكون دالة الإنتاج[1]:

$$Y= f(K.L.N)$$

حيث تمثل: Y: الإنتاج K: رأس المال L : العمل N :الأرض

ويرى (سميث) أن أساس عملية النمو الاقتصادي هو تقسيم العمل الذي تنجر عنه زيادة إنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العاملين، زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص، انخفاض وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية[2].

- **دافيد ريكاردو1817:** حسب رأيه أن الزراعة هي أساس النمو الاقتصادي وذلك لكونها تساهم بدرجة كبيرة في توفير موارد العيش للسكان حيث يعتبر أن حالة الركود أو ما يسمى بالنمو الصفري ترجع بالدرجة الأولى إلى القطاع الزراعي في حالة ما إذا كانت معدلات النمو السكاني في تزايد مستمر.

ومن هنا فكر في إمكانية استخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة في عملية الإنتاج ولكن وجد بأن ذلك قد يكون ممكنا فقط في القطاع الصناعي على عكس القطاع الزراعي الذي يتسم بتناقص الغلة، وكان يرى أن عنصر السكان عندما يكون قليلا مقارنة بالموارد الطبيعية يحفز المستثمرين على اقتناص فرص الربح وبالتالي زيادة استثماراتهم في القطاع الزراعي ما ينعكس إيجابيا على معدلات النمو الاقتصادي.

ويرى (ريكاردو) أن المجموعات الاقتصادية تتكون من ثلاثة مجموعات أساسية:

- الرأسماليون الذين يلعبون الدور الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي من خلال عملهم على تكوين رأس المال والتوسع فيه وهو ما يضمن تحقيق النمو.
- العمال فيمكن اعتبارهم الأداة الهامة والوسيلة الفعالة من أجل قيام العملية الإنتاجية.
- ملاك الأراضي حيث يقتصر عملهم على توفير أساس عملية الإنتاج وهي الأرض.

صنف (ريكاردو) الدخل الوطني إلى ثلاثة أصناف وهي: أرباح الرأسماليين، أجور العمال، وريوع مالك الأراضي، وتعتبر الأرباح أعظم هذه الدخول فلقد وجه اهتمامه إلى طبقة الرأسماليين وذلك من أجل إعادة استثمار أرباحهم وبالتالي خلق التراكم الرأسمالي[3].

[1] ربيع نصر، "رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا"، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2005، ص 5.

[2] مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات"، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 56.

[3] محمد صالح تركي القريشي، "علم اقتصاد التنمية"، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 81-79.

-توماس مالتوس1798: يعتمد أساسا على مذهب الحرية حيث أبرز أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي وأنه يجب أن يزيد نمو الناتج على نمو عدد السكان حتى يكون هناك نمو حقيقي وليس ظاهري. توصل (مالتوس) إلى فكرة الثنائية الاقتصادية أي أن الاقتصاد يتكون من قطاعين أساسيين: صناعي وزراعي، واعتبر أن القطاع الصناعي يتميز بتزايد الغلة أما القطاع الزراعي فيتميز بتناقص الغلة بسبب التقدم التقني الذي يمس الصناعة بشكل نشط عكس القطاع الزراعي في انجلترا خلال تلك الفترة فلم يشهد استعمال الآلة الحديثة إلا بعد عصر (مالتوس)، وتقوم نظريته على أساس أنه إذا كان الناتج الوطني يرتفع بمعدلات أكبر أو أسرع من معدلات النمو السكاني فإن نصيب الفرد من الدخل الكلي لابد أن يرتفع محققا بذلك معدلات نمو متزايدة.[1]

- **الفكر الماركسي: كارل ماركس1818-1883:**

اتفق (ماركس) مع معظم الكلاسيك بأن السبب الأساسي للأزمة هو انخفاض الأرباح لكنه اختلف معهم في توضيح أسباب هذا الانخفاض فقد عزى الكلاسيك السبب إلى انخفاض معدل التقدم التكنولوجي وندرة الموارد الطبيعية مع سريان قانون تناقص الغلة في الزراعة، أما (ماركس) فرأى أن الأسباب الكلاسيكية السابقة ماهي إلا ظاهرية وأن أصل المشكلة ترتكز في النظام الرأسمالي نفسه القائم على التناقضات بين العمال والرأسماليين وحسب رأيه عدم القدرة على مواجهة التقدم التكنولوجي السريع هو مكمن المعضلة، فالتقدم التكنولوجي يؤدي إلى طرد المزيد من العمال نتيجة إدخال آلات جديدة وبالتالي زيادة البطالة التكنولوجية فتنخفض الرواتب ويظهر الجيش الصناعي الاحتياطي فينتشر أجر الكفاف.[2]

هناك انتقادات عدة وجهت لماركس فقد تواصل التقدم الصناعي في كل من إنجلترا وفرنسا وأغلب دول غرب اوروبا الرأسمالية ولم يفشل النظام الرأسمالي، كما أن هناك خلط بين مفهوم الأجور فزيادة الأجور النقدية نتيجة لاختفاء فائض العمل لا تعني بالضرورة زيادة الأجور الحقيقية ولا تؤثر بالضرورة على فائض القيمة المحقق ولم تظهر أهمية التطور الفني في القطاع الزراعي عند (ماركس) كغيره من الكلاسيك للقضاء على مخلفات تناقص الغلة في هذا القطاع.[3]

- **الفكر النيوكلاسيك التقليدي القديم:**

[1] مالكوم جبلز وآخرون، "اقتصاديات التنمية"، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد العظيم محمد مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض ،1995، ص 282-283

[2] عبد الحليم شاهين، "التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي"، مجلة دراسات تنموية، العدد 73، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2021، ص 9

[3] عبد الحليم شاهين، ص 10، مرجع سبق ذكره

بعد تراجع توقعات الكلاسيك وماركس حيث لم تصل إلى مرحلة الركود والانهيار التي افترضتها، جاءت المدرسة النيوكلاسيك وجعلت مجمل اهتمامها في عملية توزيع الموارد الاقتصادية عبر الاقتصاد الحر باعتقادهم أن النمو الاقتصادي يكون بشكل تلقائي والتركيز بصورة أكثر على التحليل الجزئي للاقتصاد.[1]

- ليون والراس، Walras Leon 1834-1910: عرف النمو بنقص الندرة وقد كرس اهتمامه في تحليل نسب النمو الاقتصادي بالتراكم الرأسمالي والنمو السكاني وقد اقترح تدخل الدولة لإصلاح نظام الملكية والأسعار وفرض ضريبة على الزيادة في قيمة الإيجارات للأراضي، كما انتقد نظرية (ريكاردو) عن النمو الاقتصادي وناقض مذهب الحرية الاقتصادية المطلقة كما سعى إلى خلق التناسب بين الليبرالية المتمثلة في الكلاسيك والنيوكلاسيك.

- ألفريد مارشال: 1842-1924 ناقش مسألة النمو الاقتصادي بنظرته التفاؤلية والداعمة فعملية التنمية في رأيه مستمرة ومتجددة بسبب التقدم التكنولوجي الذي يكون كفيلا بامتصاص كل الضغوط الركوديه التي تفرضها الموارد الطبيعية النادرة مما ينتج بطالة مؤقتة للعمال إلا أن باختلاف اعتقاد الكلاسيك وماركس فالأثر الصافي يكون زيادة الطلب الإجمالي على العمل وليس تدنيه.

عامة يلاحظ أن معظم الاقتصاديين النيوكلاسيك اتفقوا مع الكلاسيك في التأكيد على أهمية التركيز على تقسيم العمل وحرية التجارة غير أنهم ناقضوهم في أنه ليس بالضرورة أن يكون المدخر هو المستثمر.

- تحليل شومبيتر 1883-1950: يعتبر كتاب (Business Cycles) لـSchumpeter سنة 1939 بمثابة تحليل شامل نظري وتاريخي وإحصائي للعملية الرأسمالية وأساسه أن العملية الرأسمالية هي باللزوم دورية وقد اتفق (شومبيتر) مع (ماركس) في أن عملية النمو تتم بطريقة مفاجئة وفى ظل ظروف عدم التأكد والمخاطرة تكون ناتجة عن تدفقات غير منتظمة لأنه أكثر قدرة على تحمل مخاطر الإنتاج التي لا يمكن التأمين ضدها كما أنه يقوم بإدخال الابتكارات في الاقتصاد، وفي رأيه لم يحل النظام الاشتراكي محل النظام الرأسمالي بل على العكس فإن الاشتراكية هي التي انهارت ومن ناحية أخرى فإن نموذج (شومبيتر) لا يتناسب مع ظروف الدول النامية بسبب اختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي ووجود عديد من العقبات فيها كالزيادة السكانية والنقص في عنصر المنظمين وقد اعترف أن العمليات الرأسمالية هي عملية تكون بشكل دوري ولكنه لم يقدم أي تفسير منطقي للاتجاهات.[2]

[1] عبد الرحمن أحمد يسرى، "تطور الفكر الاقتصادي"، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2003، ص 176-174

[2] عبد الحليم شاهين، ص 12، مرجع سبق ذكره.

انتقدت نظرية (شومبيتر) لكونها تعتمد فقط على الابتكارات وتهمل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية حيث أنها تعتبر في الوقت الحالي من مهام المؤسسات التي أصبحت تنفق على البحث والتطوير وليس من مهام المبتكر فقط، كذلك يمكن تمويل الاستثمارات بالعجز إذا لم تكفي الادخارات والاستثمارات الحقيقية هذا لعدم كفاية الائتمان المصرفي وحده لتمويلها أو من السوق المالي من الأسهم والسندات كما أنه لا تتوفر الكثير من البلدان النامية على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظريته في النمو. إضافة إلى حاجة النمو إلى مجموعة متنوعة من العوامل مثل الهياكل التنظيمية والإدارية والعمل الماهر والدوافع القوية وليس الابتكارات وحدها.[1]

• النموذج الكينيزي 1946-1942:

اهتم (كينز) بالاقتصاد الكمي فيما اهتم الاقتصاديون السابقون بالاقتصاد الجزئي حيث ركزوا على كيفية تعظيم أرباح المؤسسة الفردية ويوضح هذا النموذج احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل والذي يتحدد من خلال الطلب الكلي كما أن ظهور النموذج الكينزي في النمو الاقتصادي كان يخص المجتمعات الرأسمالية أما الاقتصاديات المتخلفة تتطلب تحليلا خاصا نظرا للمشاكل التي تخصها.

من أشهر النماذج الكينزية في النمو الاقتصادي، نموذج (هارود ودومار) اللذان قاما بتوسيع تحليل (كينز) ليمتد للأمد الطويل فحسبه ظاهرة البطالة كانت جراء السير التلقائي لاقتصاد السوق لعدم مرونة الأسعار والأجور.

-نموذج هارولد ودومار Harrod-Domar: قاما بالبحث في مشكل الرأسمالية والمتمثل في أزمة البطالة اعتمادا على تجارب البلدان المتقدمة في متطلبات النمو المستقر ويركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنُمو. توصل (Domar) إلى فرضية توافق تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للإنفاق الاستثماري والعمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل مع وجود نمط واحد لإنتاج السلعة وانعدام اهتلاك للسع الرأسمالية وثبات كل من: المستوى العام للأسعار، سعر الفائدة المصرفية، معامل رأس المال، نسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية، أما نموذج (Harrod) فواجه صعوبة تحقيق توازن ديناميكي على المدى الطويل مرتكزا على أن الادخار

[1] مدحت القريشي، ص 73-71، مرجع سبق ذكره

المسمى بالادخار الفعلي يعادل الاستثمار الفعلي عند نقطة التوازن ويعتمد هذا النموذج على التمييز بين المعدل الفعلي للنمو، المعدل المرغوب فيه والمعدل الطبيعي للنمو الاستثماري.[1]

من بين الانتقادات التي وجهت إلى النموذج هي أن الوضع يختلف بين الدول الأوروبية والدول المتخلفة وإن كان يمكن استخدامه لتحديد معدلات النُّمو المتوقعة عند تحديد كمية الاستثمار، فمن الملاحظ أن محددات النُّمو وفقا لهذا النموذج لا تتوفر في المناطق الفقيرة التي لا تستوفي ما يسد حاجاتها الاستهلاكية الضرورية ومنه لا يكون إلا بالقروض الخارجية أو أرباح الاستثمارات الأجنبية امكانية سدِّ فجوة الادخار لديها. ولم يهتم هذا النموذج باحتمالية حدوث وبشكل فجائي تغيرات أسعار الفائدة، تأثيرات التطور التكنولوجي وتغيرات المستوى العام للأسعار.[2]

• نموذج النمو الكلاسيكية الجديدة:

-نموذج سولو Solow1956: يمثل نموذج النمو لـ (Solow-Swan) أبسط صيغ نموذج النمو الكلاسيكي الجديد وأكثرها شعبية وهو أول نموذج نمو كلاسيكي جديد وأساس النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي تم بناؤه على نموذج (Harrod-Domar) الكينزي، هو نموذج خارجي من النمو الاقتصادي الذي يحلل التغيرات في مستوى الإنتاج في الاقتصاد نتيجة للتغيرات في عدد السكان، معدل النمو، معدل الادخار، ومعدل التقدم التكنولوجي. ويلعب التراكم الرأسمالي حسب هذه النظرية دورا هاما وكاملا في إحداث النمو القصير الأجل أما في الأجل الطويل فيتجه معدل النمو نحو الثبات كما اعتمد النموذج في تحليله للنمو على المدى الطويل على أن العوامل تتصف بأنها خارجية المنشأ وعدم وجود أي دور لرأس المال البشري في عملية النمو وتوصل الى أنه يجب مقاربة معدلات النمو واتجاهها لقيمة مشتركة وأن وجود أي اختلاف في هذه القيم تعتبر ظاهرة موازية لعملية العبور التنموي[3].

• نظرية النمو الداخلي:

طرح هذا النموذج (بول رومر وروبرت لوكاس) حيث تتعارض نظرية النمو الداخلي مع النموذج الكلاسيكي الجديد حيث تعتبر أن النمو الاقتصادي يتحصل من قوى داخلية وليس عبر قوى خارجية مثل التقدم التقني،

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 2005 ص 132

[2] عبلة عبد الحميد بخاري، "التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية"، الجزء الثالث، جامعة الملك عبد العزيز السعودية، 2009، ص 41-43.

[3] عبد الباسط وفا، "النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي نظريات النمو الذاتي"، جامعة حلوان، دار النهضة العربية، مصر،2000، ص17-15

كما تفترض أن للسياسات الحكومية القدرة على رفع معدل النمو بالمساعدة على تحفيز الابتكار في المنتجات والعمليات وتقوية المنافسة في السوق وتشجع الاستثمار في القطاع الخاص في البحث والتطوير والاستثمار الرأسمالي في الصناعات المعرفية مثل التعليم والصحة والاتصالات[1].

يرتكز نموذج النمو الداخلي على:

– التركيز على زيادة إنتاجية العامل باعتبار أن لها عوائد متزايدة وتخفيض البيروقراطية ورفع الدعم

– تنويع الاستثمارات أي الاهتمام بالاستثمار في التكنولوجيا والتعليم وليس فقط رأس المال.

• نظرية والت روستو:[2]

من أبرز المساهمات التي ظهرت في مطلع الستينات نظرية البروفسور والاقتصادي (والت وينمان روستو) حيث اعتبر أن التنمية ظاهرة حتمية تمر بها الدول في سياق خطي للتنمية، وحسب (روستو) النُّمو الاقتصادي يتكون من مراحل ذات تسلسل زمني فكل مرحلة تجهز الطريق للمرحلة التالية وصولا إلى المجتمع الصناعي فما بعد الصناعي مرورا بالمراحل الخمس:

- **المجتمع التقليدي:** تتميز هذه المرحلة باقتصاد قائم على الزراعة مع عمالة مكثفة ومستويات منخفضة من التجارة وسكان ليس لديهم منظور علمي للعالم والتكنولوجيا.

- **مرحلة التهيؤ للانطلاق:** مرحلة المجتمع المؤهل تتسم بالشروع في ظهور بوادر للتحول الجذري لتحول ضمن المؤسسات السياسية الاقتصادية وتهيئة آفاق المصالح للعمل الفردي والجماعي ومنه يبدأ تطوير التصنيع وبناء توقعات على المستوى الوطني والدولي عكس الإقليمي.

- **مرحلة الإقلاع أو الانطلاق:** هي مرحلة حتمية وأساسية في عملية النُّمو ويصف (روستو) هذه المرحلة بأنها فترة قصيرة من النمو المكثف حيث يبدأ التصنيع في الحدوث ويتركز العمال والمؤسسات حول صناعة جديدة وفي هذه المرحلة تأخذ نسبة الاستثمار خمسة إلى عشرة بالمائة ويتم تصنيع وتنشيط القطاع الزراعي وتتوسع قاعدة الصناعات الجديدة.[3]

- **مرحلة النضج:** تتم هذه المرحلة على مدى فترة طويلة من الزمن مع ارتفاع مستويات المعيشة وزيادة استخدام التكنولوجيا ونمو الاقتصاد الوطني وتنوعه، ومن أهمّ سمات مرحلة النضج تأسيس بعض الصناعات الأساسية والصناعات الكهربائية مع تطوير حركة التجارة الخارجية.

---

[1] *CFI Team, "Theories of Growth", Published November 2019, Site : https://www.ibelieveinsci.com , Vu le : 12/2023*

[2] *Robert Potter, Tony Binns, Jennifer A. Elliott, Etienne Nel, David W. Smith, "Géographies of Développement : An Introduction to Développement Studies " 3rd Edition, Harlow : Pearson Education, 2008.*

[3] تأليف و.و. روستو، ترجمة برهان الدجاني، "نظرية مراحل النمو الاقتصادي"، مجلة الرائد العربي، العدد الثامن عشر، إبريل 1962.

-مرحلة الاستهلاك المرتفع: اعتقد (روستو) أن الدول الغربية وعلى الأخص الولايات المتحدة احتلت هذه المرحلة المتقدمة وهنا يزدهر اقتصاد الدولة في نظام رأسمالي يتميز بالإنتاج الضخم والنزعة الاستهلاكية.

الشكل رقم:02-02 مراحل نظرية والت روستو للنمو

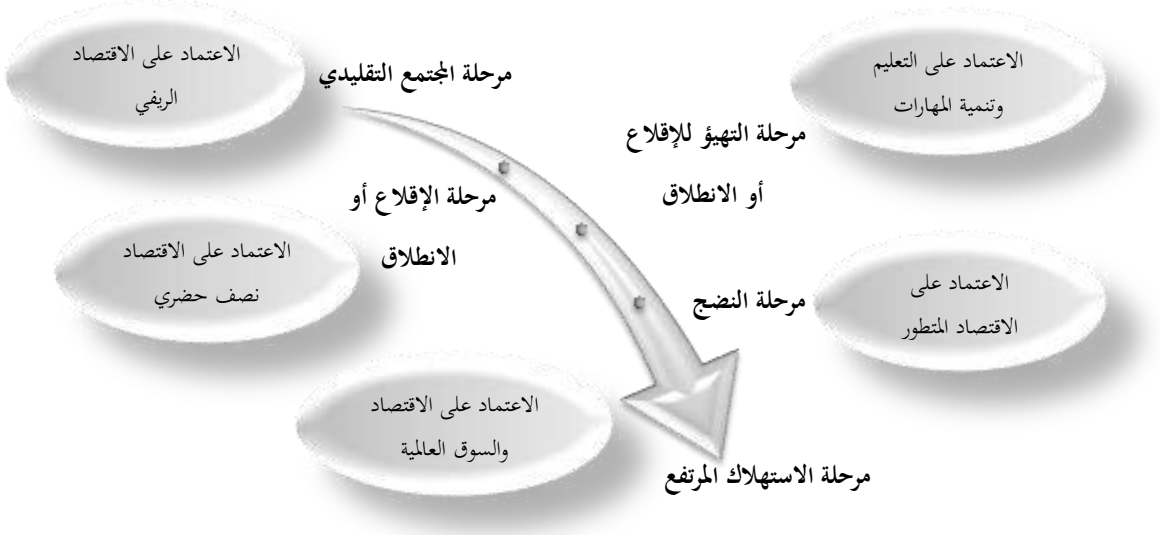

المصدر: من اعداد الطالبة، تأليف و.و. روستو، ترجمة برهان الدجاني، "نظرية مراحل النمو الاقتصادي"، مجلة الرائد العربي، العدد الثامن عشر، إبريل 1962.

3.1. قياس وتوليد النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي شرطا ضروريا لرفع المستوى المعيشي ويرتبط لتحقيقه بطريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد التي تختلف حسب النظام الاقتصادي لكل دولة فالدول المتقدمة تميل مستويات معدلات النمو الاقتصادي فيها للانخفاض بسبب حالة التشغيل الكامل عكس الدول النامية التي تسجل معدلات نمو اقتصادية عالية في المراحل الأولى فقط.[1]

- **كيفية قياس النمو الاقتصادي:** المقياس الأكثر شيوعًا للنمو الاقتصادي هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، هذه هي القيمة الإجمالية لكل السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد مع تعديل هذه القيمة لإزالة آثار التضخم وهناك ثلاث طرق مختلفة للنظر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

- **النمو الفصلي بمعدل سنوي:** ينظر إلى التغيير في الناتج المحلي الإجمالي بطريقة ربع سنوية والذي يتفاقم بعد ذلك إلى معدل سنوي بعد أن يتم جمعها ومقارنتها بهدف اظهار التغيرات والتطورات الاقتصادية الحاصلة.

[1] رائد خضير عبيس كاظم العبادي، "دور البحث والتطوير في النمو الاقتصادي تجارب دولية مختارة مع اشارة الى العراق"، أطروحة الدكتوراه في فلسفة في العلوم الاقتصادية، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2018، ص 06

- **معدل نمو ربع سنوي أو سنوي:** يقارن هذا الناتج المحلي الإجمالي لربع واحد من سنتين متتاليتين كنسبة مئوية غالبًا ما تستخدمه الشركات لمعرفة أرباحها السنوية وتعويض آثار التقلبات الموسمية.

- **متوسط معدل النمو السنوي:** هو متوسط التغييرات في كل من الأرباع الأربعة وتلغي التغيرات الحاصلة عن العوامل المؤثرة مع مقارنة التطورات وهي من أحسن الطرق من حيث الثبات، على سبيل المثال إذا كان هناك معدلات أربعة أرباع بنسبة 2% ،3%، 1.5% و1% فإن متوسط معدل النمو السنوي سيكون 7.5% ÷ 4 = 1.875%.[1] إن قياس قيمة السلعة أمر شاق حيث تعتبر بعض السلع والخدمات أكثر قيمة من غيرها ويتعين قياس النمو من حيث قيمة السلع والخدمات وليس فقط من حيث الكمية.

ـ **كيفية توليد النمو الاقتصادي:** النمو الاقتصادي هو متغير كمي يقيس التغير في حجم الناتج القومي من سنة لأخرى كما أنه تتوفر العديد من العوامل التي تساهم في تحفيز تقدمه مثل الانفاق الاستهلاكي، الاستثمار، الكفاءة ووفرة الموارد فالنمو الاقتصادي غالبا ما يكون من الصعب تحديد مقداره حسب العوامل المساهمة فيه.

- **زيادة السلع الرأسمالية المادية:** زيادة كمية السلع الرأسمالية المادية المتمثلة في الأصول المادية المستخدمة في الاقتصاد تؤدي إلى زيادة إنتاجية العمالة أما البنية التحتية الجيدة والمباني والآلات الأحدث والأكثر تعني أنه يمكن للعمال إنتاج المزيد في كل فترة زمنية، ويجب أن يكون رأس المال الجديد هو النوع المناسب في المكان والوقت المناسب للعمال لاستخدامه فعليًا بشكل منتج. كما يحدد مقدار الاستثمار حجم رأس المال الذي سيكون هناك في العام الموالي وبالتالي يساعد في تحديد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

- **وفرة الموارد الطبيعية:** تضم المواد الخام والمعادن المتوفرة في الطبيعة مثل النفط وتكون ضرورية ومفيدة في الإنتاج حيث أنه كلما زادت الموارد الطبيعية المتاحة للاقتصاد زادت السلع والخدمات النهائية المنتجة والمتوفرة للاستهلاك النهائي، ويمكن أن يتم استيراد الموارد الطبيعية فليس من الضروري توافرها محليا حتى يتم رفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فاليابان مثلا تمكنت من تحقيق نمو اقتصادي معتبر بالرغم من وجود موارد طبيعية قليلة نسبيا.

- **تحسين التكنولوجيا:** ثمة طريقة ثانية لتحقيق النمو الاقتصادي هي التحسن التكنولوجي حيث تسمح التكنولوجيا المحسنة للعمال بإنتاج المزيد من الإنتاج بنفس مخزون السلع الرأسمالية من خلال دمجها بطرق

[1] *World Misc, "The concept of economic growth, Economic Growth measure ",*
Site : https://worldmisc.altafser.com/read/the-concept-of-economic-growth Vu: Decembre 2023

جديدة أكثر إنتاجية، ومعدل النمو التقني شأنه شأن النمو الرأسمالي يعتمد اعتمادا كبيرا على معدل الادخار والاستثمار حيث أنهما ضروريان للمشاركة في البحث والتطوير.

-تنمية القوى العاملة: هناك طريقة أخرى لتوليد النمو الاقتصادي وهي تنمية القوى العاملة فإن المزيد من العمال معناه توليد المزيد من السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية كذلك زيادة القوى العاملة تزيد بالضرورة من كمية الإنتاج التي يجب استهلاكها من أجل توفير الكفاف الأساسي للعمال الجدد وأي عامل اقتصادي يمكن أن يؤدي إلى زيادة التوازن في حجم العمالة كارتفاع النمو السكاني سيميل بدوره إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. ومن المهم أن يتدفق النوع المناسب من العمال إلى الوظائف المناسبة في الأماكن الملائمة بالاندماج مع النماذج الصحيحة من السلع الرأسمالية التكميلية من أجل تحقيق إمكاناتهم الإنتاجية.

– **زيادة رأس المال البشري:** يعني الاستثمار في القوة العاملة أي تمكين العمال من أن يصبحوا أكثر إنجازا وانتاجية من خلال التدريب على المهارات والمزيد من الممارسة لهذا السبب غالبا ما يتعامل الاقتصاديون مع المستوى التعليمي على أنه عمود لرأس المال البشري للاقتصاد، فاكتساب الرأسمال البشري الجديد يزيد لاحقا من الإنتاج الحقيقي.[1]

¬ **مؤشرات النمو الاقتصادي:** هي بيانات يستخدمها المحللون لتقييم اقتصاد دولة ما، ويمكن أن نلخص مؤشرات النمو الاقتصادي في:

• الناتج المحلي الإجمالي (GDP): [2]هي القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها من قبل الأفراد أو الشركات في فترة زمنية محددة والتي عادة ما تكون سنة واحدة داخل البلد نفسه. عند ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة معناه تحسن مستوى الأداء الاقتصادي لهذه الدولة، وفي حال انخفاضه يعني ذلك تراجع مستوى الأداء الاقتصادي وقد يسجل هذا المؤشر قيمة سلبية أي انكماش اقتصاد الدولة ما بين فترتين زمنيتين.

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة = [(الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للسنة الحالية – الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة) / الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للسنة السابقة x 100]

[1] *Gregory Mankiw's, "Principles of Macroeconomics", Chapter 12 Production And Growth, 2nd edition, Macroeconomics Topic2 Explain the role of capital investment, education, and technology in determining economic growth.*

[2] نرمين مجدي، "مفاهيم اقتصادية أساسية :الناتج المحلي الإجمالي"، سلسلة كتيبات تعريفية العدد 19، صندوق النقد العربي، 2021، ص 12

• **الناتج القومي الإجمالي(GNP)** : يشير إلى الإنتاج الذي تم الحصول عليه من القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الخدمات، الصناعة) وزيادة الدخل الذي يرفع من معدل عمليات الشراء والتبادل التجاري، ويشمل قيمة كل ما تم إنتاجه من سلع وخدمات نهائية من طرف المواطن المحلي رغم تواجدهم داخل النطاق الجغرافي للدولة في فترة تقاس بالسنة. ولا يشمل الناتج القومي الإجمالي السلع والخدمات الوسيطة لتجنب الازدواجية في الحساب نظرًا لأنها مدرجة بالفعل في قيمة المنتجات والخدمات النهائية.[1]

الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخل عناصر الإنتاج من الخارج.

• **الرقم القياسي الوطني لأسعار المستهلك:** يعتبر من أهم المؤشرات الإحصائية وهو وسيلة لقياس التغيرات الحاصلة في أسعار السلع والخدمات بين فترتين زمنيتين ويتضمن تقديرات شهرية لمعدلات التغيير في أسعار استهلاك المستهلك حيث يؤثر في قرارات السياسة والقطاع الخاص والأسرة.

الكثير من الدول تعده وتنشره نظرا لأهميته ولارتباطه بأعباء المستهلكين وقياس التضخم بصفة دورية سواء كان سنويا، ربع سنوي، شهري أو اسبوعي، حيث يتم التعرف على أنماط المستهلكين وتحديد الوزن الترجيحي لكل من مجموعات الإنفاق الرئيسية والفرعية وعليه يتم تحديد السلة التي يتم جمع أسعارها دوريا لتمثيل وتحديد الرقم القياسي لتتم المقارنة بشكل صحيح[2].

• **ميزان المدفوعات:** هو بيان احصائي يوفر بأسلوب منهجي منظم ما يتم من معاملات اقتصادية بين اقتصاد محلي وخارجي خلال فترة زمنية محددة، [3]يستخدم لوصف حالة العلاقات الاقتصادية للدولة لمعرفة المركز الاقتصادي الدولي الذي تحتله للمساعدة في الوصول الى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية، التجارة الخارجية والتمويل الخارجي ولتقييم آثار تخفيض قيمة العملة ومنه تكتشف الدولة إن كانت دائنة او مدينة[4].

2. بعض محددات النمو الاقتصادي:

[1] نرمين مجدي، ص21

[2] مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمانة العامة، "الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في دول مجلس التعاون–إدارة الإحصاء"، العدد الخامس 2012، ص 18

[3] صندوق النقد الدولي، "دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي"، الطبعة السادسة، 2009، ص222

[4] وليد عيدي عبد النبي المدير العام للإحصاء والأبحاث، "ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي"، البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، ص 2

تتحكم في النمو الاقتصادي بعض المؤشرات الرئيسية التي يكون لها دور فعال في نموه أو تراجعه وهذا تبعا لتواصل تغير الأوضاع السياسية والاقتصادية المحلية والدولية والتي تتفاعل معها الأسواق، وفيما يلي سنتطرق لأهمها:

1.2. الاستثمار:

يعد تقدم الاستثمار من علامات النمو الاقتصادي الجيد لذا تلجأ دول العالم والمؤسسات وحتى الأفراد إليه كونه يعد من الأنشطة الحيوية والهامة التي تساهم في تنمية الأموال والأسهم ونجاح العمليات التجارية، ويعمل على زيادة فرص العمل، ويبقى الاختلاف في الأساليب الاستثمارية التي تتبع في سبيل تحقيق نتائج واعدة.

- **مفاهيم عامة حول الاستثمار:** وفقا للتعريف المقترح حسب معاهدة واشنطن يعد الاستثمار كإسهام ذو شكل نقدي او منح اصول ذات قيمة اقتصادية لمدة غير محددة من الزمن أو فترة لا تتعدى خمس سنوات[1]، الا أنه هذا التعريف لم ينل رضا المشاركين بسبب غياب فكرة الربحية والمخاطرة او المصالح التنموية للدولة المستقبلة للاستثمار وقد اقترح البعض ان تعريف الاستثمار لا يلزم أن يكون له مفهوما ضيقا الا انه اجتمعت الآراء حول الرأي المدافع عن اهمال وضع تعريف للاستثمار في معاهدة واشنطن.

- **تعريف الاستثمار:**

الاستثمار هو إنفاق الأموال الحالية في سبيل أموال مستقبلية مع الأخذ بعين الاعتبار عاملي الزمن والخطر، فالتأكد في الحاضر يقابله العائد في المستقبل وهو غير مؤكد.[2] ويعرف الاستثمار بأنه الالتزام بالموارد المالية الحالية من أجل تحقيق مكاسب أعلى في المستقبل ومنه تنشأ أهمية الوقت والمستقبل لأنهما عنصران هامان في الاستثمار، ومن منظور اقتصادي يختلف الاستثمار والادخار حيث يعرف الادخار بإجمالي الأرباح التي لا يتم إنفاقها على الاستهلاك سواء تم استثمارها لتحقيق عوائد أعلى أم لا.

أما الاستهلاك يعرف بأنه إجمالي إنفاق الفرد على السلع والخدمات التي تستخدم لتلبية احتياجاته خلال فترة معينة ويمكن تحديد قيم الاستثمار أو الادخار وكذلك الاستهلاك على مستوى الاقتصاد الكلي أو على المستوى الفردي من خلال أساليب إحصائية مختلفة.

[1] المادة 25، الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى المنعقدة في مدينة واشنطن في 18 مارس سنة 1965.

[2] محمد صالح الحناوي، "أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر،1997، ص2.

عرف المشرع الجزائري الاستثمار على أنه: اقتناء الأصول المادية أو غير المادية المندرجة بشكل مباشر ضمن أنشطة إنتاج السلع والخدمات في عدة إطارات منها إنشاء أنشطة جديدة مع توسيع وإعادة الاعتبار لقدرات وأدوات الإنتاج وكذا المساهمة بحصص نقدية أو عينية في رأسمال المؤسسة واستيراد أنشطة من خارج الوطن.[1]

- **مبادئ الاستثمار:**

يجب على مديري الاستثمار مراعاة مبادئ أساسية عند اختيار مجال وإدارة استثماراتهم ومن أهم هذه المبادئ[2]:

-**مبدأ الاختيار:** يبحث المستثمر دائما عن فرص استثمارية عديدة لتوظيف مدخراته اليوم عند ظهور أول فرصة استثمارية متاحة، وكلما أتيحت الفرص الاستثمارية على المستثمر أن يكتسب ويتزود بالمرونة في الاختيار والخبرة الواسعة لالتقاط فرصة الاستثمار المناسبة.

-**مبدأ المقارنة:** من أكثر أشكال المقارنة استخداما نجد التحليل المالي، النسبة المالية أو معدل العائد وتستخدم في المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتوفرة باستخدام مؤشرات تعرف بأدوات التحليل ويتصل مبدأ المقارنة بمبدأ الموائمة فالمستثمر الذي يولي اهتمامه على معدل العائد على الاستثمار يركز في المقارنة على استخدام نسب الربحية أما من يركز على عامل السيولة فيتجه الى استخدام نسب السيولة السريعة، كما يستخدم هذا المبدأ في اختيار مجال الاستثمار مثلا بين مجال الاوراق المالية أين يتحدد على أساسها الأداة المناسبة كالأسهم والسندات ويستعى بها الى تحقيق الأرباح الرأسمالية بينما يسعى مستثمر آخر على عامل الدخل.

-**مبدأ توزيع المخاطر:** تنشأ المخاطرة عن حالة عدم التأكد المحيطة بالبيئة الاستثمارية للسوق او المناخ الاستثماري حسب العوامل المؤثرة من عوامل جاذبة أو عوامل طاردة للاستثمار، ويعرف هذا المبدأ بأدب استثمار المحفظة وفيه يسعى المستثمرون إلى تقليل مخاطر الاستثمار بتوزيع مواردهم بناء على القطاع أو أداة الاستثمار. فالمخاطرة تعد عاملا متماشيا مع الاستثمار وهذا كون التدفقات النقدية المتوقعة من الاستثمار ليست مؤكدة تماما من حيث القيمة والكمية وأن توقيت استلام هذه التدفقات مؤكد تماما، وتتباين تصنيفات وأبواب المخاطرة الى: مخاطرة أعمال، مخاطرة مالية، مخاطرة سيولة أو حسب توقيت حدوثها الى مخاطر منتظمة ومخاطر غير منتظمة أو حسب أسبابها الى مخاطر سوقية (عادية) أين تكون درجة

[1] المادة 04 من القانون رقم 18-22 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 50، الصادرة في 25يوليو 2022، ص05.

[2] حاتم فارس الطعان، "الاستثمار أهدافه ودوافعه"، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2006

المخاطرة منخفضة نسبيا، ومخاطر غير سوقية (غير عادية) تحدث لأسباب خارجة عن ظروف السوق المالي ولا يمكن التنبؤ بحدوثها.

-**مبدأ الكفاية أو الملائمة:** أساس تطبيق هذا المبدأ هو منحنى التفضيل أين يختار المستثمر المجال والأداة المناسبين لرغبته وميله في تحديدها، ويعتبر الدخل، العمر، العمل والوضع الاجتماعي للمستثمر هو ما يحدد شكل هذا المنحنى الذي يقوم على فرضية ان لكل مستثمر درجة اهتمام خاصة اتجاه معدل العائد على الاستثمار، درجة المخاطرة والسيولة. فعند اهتمام المستثمر بمعدل العائد فانه يفضل استثمار امواله في اقتناء سندات طويلة الاجل، بينما لو اهتم بعامل السيولة فانه يفضل الاستثمار في السندات قصيرة الاجل او في حساب توفير بنكي، أما اذا فضل المستثمر مجال استثماري معين بناء على عامل نفسي او سيكولوجي هنا عليه ادماج العامل الموضوعي في عملية اتخاذ القرار الاستثماري الذي يجب أن يقوم على الموازنة بين معدل العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المتوقعة بغرض تحديد معدل العائد المرجح ودرجة المخاطرة المرجحة على الاستثمار ليتمكن من الاختيار بين البدائل الاستثمارية.

- **تصنيفات للاستثمار:**

توجد أصناف وأنواع عديدة من الاستثمار تختلف حسب الهدف، الوسائل، العائد او المخاطرة:

- **التصنيف حسب المجالات:**

الاستثمارات الحقيقية: يقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية وينتج عن استخدامه منفعة اقتصادية إضافية كما يعتبر الاستثمار ماديا أو حقيقيا أو اقتصاديا متى توفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار والسلع والذهب.

ويمتاز هذا النوع من الاستثمارات بخصائص منها:

- تحتاج إلى الخبرة والمهارة والتخصص للتعامل معها
- الانخفاض في السيولة مما ينتج عنه نفقات عالية مثل نفقات النقل والتخزين والصيانة
- المساهمة في رفع مستويات الانتاج والتوظيف وكذا انخفاض المستوى العام للأسعار
- الاستثمار بها استثمار حقيقي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي[1].

الاستثمارات المالية: معناه الاستثمارات المتمثلة في الأدوات المالية المتاحة في السوق المالي (شراء حصة في الأسهم، السندات والأوراق المالية الأخرى) وهنا لا تنشأ أي قيمة اقتصادية مضافة للناتج القومي فقط

[1] زياد رمضان، "مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، 1988، ص 38

انتقال ملكية الأصل المالي من مالكه الأصلي إلى مالكه الجديد باستثناء حالة الإصدار الأول للأسهم العادية، ومن خصائصه:

- وجود وسطاء في سوق التعامل
- تعطي لمالكها حق المطالبة بالربح أو الفائدة وبما يستحق له عند موعد الاستحقاق وعند التصفية
- لا تحتاج إلى مصاريف نقل أو تخزين أو صيانة
- من أهم آثارها ارتفاع معدلات التضخم والأسعار والأزمات الاقتصادية.

- **التصنيف حسب الآجال:**

استثمارات قصيرة الأجل: لا تتجاوز آجالها غالبا السنة بهدف توفير السيولة النقدية كما تتميز بسهولة وسرعة تحويلها إلى نقدية وهي تضم أدوات السوق النقدية ومن أهمها: شهادات الإيداع المصرفية القابلة للتداول، القبولات المصرفية، أذونات الخزينة، الأوراق التجارية.

استثمارات طويلة الأجل: قد تصل مدة توظيف الأموال في هذا النوع من الاستثمار حتى خمسة عشر سنة أو أكثر ويكون الغرض الأساسي منها تحقيق عائد مرتفع من خلال الاحتفاظ بالأصول لفترة طويلة نسبيا وتضم أدوات سوق رأس المال المتمثلة في الأسهم والسندات ويمكن تصنيفها حسب نوع النشاط الاقتصادي (استثمارات صناعية، زراعية، تجارية، خدماتية).

- **التصنيف حسب الطبيعية القانونية:**

الاستثمارات العامة: تهدف الدولة من خلال هذه الاستثمارات إلى تقديم خدمة للمواطن حيث تقوم فيه بتنفيذ الخطط الذي تخدم أهداف الدولة[1]، هذا النوع من الاستثمار عادة ما تكون متدنية. أما المشاركة بين الاستثمار العام والخاص فله آثار على تحفيز أسواق رأس المال لأنها تزيد جاذبية الاقتصاد للادخار الخارجي فإضافة مدخرين جدد من القطاع العائلي بدافع البحث عن عوائد إضافية اذ يزيد بطريقة مباشرة في الفائض الادخاري للحكومة.[2]

الاستثمارات الخاصة: يمثل أهم شكل من أشكال الاستثمار في المجتمعات خاصة الرأسمالية حيث تقوم هذه الاستثمارات على مبادرة الأفراد بشكل منفرد أو أسرة باعتبارهم المالكين لوسائل الإنتاج فيه، ويتميز هذا النوع بالمرونة في الادارة وفي اتخاذ القرارات وأكثر ما يميزه تحقيق معدلات عالية من الأرباح على

[1] العيداني الياس، "أهمية سياسة تشجيع الاستثمار في تعزيز مقومات التنمية في القطاع الصناعي في الجزائر"، المركز الجامعي تيسمسيلت، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 12، جانفي 2020، ص 1120.

[2] محمد يوسف، "المشاركة بين الاستثمار العام والخاص وتنمية سوق رأس المال مع برنامج مقترح للاقتصاد السعودي"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 41 العدد471 ، السعودية، 2018، ص 92.

عكس الاستثمار العام الذي يتغلب عليه طابع المركزية في اتخاذ القرارات والخاضع تحت الأنظمة التي تمنع القدرة الإدارية للمسؤولين عليه[1].

- **التصنيف حسب الموقع الجغرافي:**

الاستثمارات المحلية: وهي جميع الأموال المستثمرة داخل الدولة من قبل المؤسسات أو الأفراد المقيمين داخل حدود الدولة في السوق المحلية حيث نجد أن الجهة المستثمرة تنتمي إلى نفس الدولة المستثمَر فيها ويمكن لهذه الاستثمارات أن تأخذ طابع حقيقي كما يمكن أن تأخذ طابع مالي[2].

الاستثمارات الأجنبية: وهو الذي يأتي من خارج الاقتصاد الوطني ويعتمد في تمويله على رؤوس أموال أجنبية بالدرجة الأولى وقد أصبحت من مصادر التمويل المهمة لمشاريع التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية.[3]

- **محددات ومخاطر الاستثمار:** توجد علاقة قوية وغير متكاملة بين الأفق الزمني واحتياجات السيولة والقدرة على تحمل المخاطر حيث أن المستثمر ذو الأفق الزمني الطويل تكون حاجته إلى السيولة أقل وبالتالي بإمكانه تحمل المزيد من المخاطر كما أن أي خسارة يمكن تعويضها من الدخل خلال السنوات المقبلة عكس الأفق الزمني القصير الذي يحتاج في وقت وجيز الى السيولة مما يعرضه أكثر للمخاطر.

- **محددات الاستثمار:**

هناك محددات إضافية للطلب على الاستثمار حيث يمكن أن يؤدي التغيير في أي من هذه التغييرات إلى تغيير منحى الطلب على الاستثمار ونجد:[4]

- **العائد المتوقع:** التغيير في مخزون رأس المال يمس القدرة الإنتاجية المستقبلية لذلك تعتمد خطط تغيير مخزون رأس المال على التوقعات، كون ان الاستثمار ينطوي على المخاطرة كما يُمكن قياس هذا العائد بناء على مقدار الأرباح المتوّقع للحصول عليها.

- **مستوى النشاط الاقتصادي:** تحتاج الشركات إلى رأس المال لإنتاج السلع والخدمات ومن المرجح أن تؤدي زيادة مستوى الإنتاج إلى زيادة الطلب على رأس المال وبالتالي إلى زيادة الاستثمار، كما أن الزيادة

[1] هوشيار معروف، "الاستثمارات والأسواق المالية"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص42

[2] الوليد قسوم ميساوي، "أثر تنمية الاقتصاد على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993"، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018، ص 13

[3] قاسم نايف علوان: "إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)"، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع عمان، الأردن ،2009، ص37

[4] *Minneapolis, Mn "Principles Of Economics", Chapter 29P Investment And Economic Activity, University Of Minnesota Libraries Publishing Edition, 2016, This Edition Adapted From A Work Originally Produced In 2012 By A Publisher Who Has Requested That It Not Receive Attribution, Page 1012.*

في الناتج المحليّ تؤدي إلى تعزيز الاستثمار فعند ارتفاع نسبة الطلب لسلعة ما سيزيد الاستهلاك وبالتالي زيادة دخل الأفراد ممّا ينجم عنه زيادة أخرى في الطلب وصولاً إلى التوّسع في الاستثمار في السلعة.

- **تكلفة السلع الرأسمالية وتكاليف عوامل أخرى:** لدى الشركات مجموعة من الخيارات المتعلقة بكيفية إنتاج سلع معينة فقد تستخدم مرفقا رأسماليا متطورا وقليلا نسبيا من العمال أو قد تستخدم المزيد من العمال ورأس مال أقل نسبيا كما أنه لا يتأثر اختيار استخدام رأس المال بتكلفة السلع الرأسمالية وسعر الفائدة فقط ولكنه يتأثر أيضًا بتكلفة العمالة فمع ارتفاع تكاليف العمالة من المرجح أن يزداد الطلب على رأس المال.

- **التغير التكنولوجي:** كثيرا ما يتطلب تنفيذ التكنولوجيا الجديدة رأس مال جديدا وبالتالي يمكن للتغييرات في التكنولوجيا أن تزيد من الطلب على رأس المال.

- **السياسة الحكومية:** يمكن أن تكون لها آثار كبيرة على الطلب على رأس المال، وتسعى هذه السياسات عادة إلى التأثير على تكلفة رأس المال بالنسبة للشركات.

- **مخاطر الاستثمار:**

العائد فقط لا يكفي لاتخاذ قرار استثماري بسبب غياب الجزء الآخر من الاستثمار وهو المخاطرة لذلك يجب على المستثمر معرفة أو تقدير المخاطر والعودة للمقارنة بين استثمارين أو أكثر عندما يكون على استعداد لاختيار الأفضل، وتؤدي الزيادة في المخاطر إلى زيادة العائد ونقص العائدات ناتج عن انخفاض المخاطر، في التمويل يسمى هذا مبدأ (مقايضة المخاطرة والعائد) لذا يجب على المستثمر التعرف على العوامل وتقييم تأثيرها على مستويات المخاطر والعودة للتوصل إلى قرار استثماري صحيح وتصنف المخاطر حسب مصدرها على النحو التالي:[1]

- **مخاطر العمل:** الخطر يكون حسب طبيعة النشاط فكل قطاع لديه العديد من المخاطر التي تؤثر عليه أكثر من أي شيء آخر مثل التغيير في أسعار المواد الخام المستخدمة، الظروف المناخية مثل موجات البرد والصقيع أو الحرارة الشديدة أو الأمراض وما إلى ذلك.

- **المخاطر الاقتصادية:** هو الخطر الناتج عن التغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي مثل معدلات البطالة والتضخم والإنفاق الحكومي وعجز الميزانية وما إلى ذلك تؤثر هذه المخاطر على جميع القطاعات.

- **مخاطر سعر الفائدة:** أي الخطر الناتج عن التغيرات في أسعار الفائدة ويؤثر على القطاع المالي وخاصة البنوك ويعني الانخفاض في أسعار الفائدة أن إمكانية الاقتراض أسهل وأقل تكلفة وهذا يزيد من أرباح تلك المؤسسات المالية، وعموما عندما ترتفع أسعار الفائدة تنخفض القيمة السوقية للمنتج وعندما

[1] *Principles of Economics, Op.Cit*

تنخفض أسعار الفائدة ترتفع قيمتها السوقية كما تكون مخاطر أسعار الفائدة أكبر بشكل عام بالنسبة للاستثمارات ذات آجال الاستحقاق الأطول.

- **مخاطر سعر الصرف:** هي المخاطر الناجمة عن التغيرات في أسعار صرف العملات وعادة ما تكون الشركات العاملة في مجال الاستيراد والتصدير أكثر تأثرا بهذا النوع من المخاطر، فعند شراء الأصول من الخارج تجري المعاملة بعملة السوق المحلية بالإضافة إلى مخاطر العملة التي تتداخل مع ذلك وهو ما ينطبق في حالة الاستثمارات الأجنبية.

- **مخاطر السيولة:** المخاطر الناشئة عن إمكانية تحويل الاستثمار إلى نقد أي أن قيمة السندات في المحفظة قد تفشل في الارتفاع على مدى فترات زمنية طويلة بسبب ظروف السوق المالية العامة، خطر التخلف عن السداد، فكلما زادت إمكانية تصفية الاستثمار يتم تقليل المخاطر فعندما يجد المستثمرون صعوبة في تصفية استثماراتهم تزداد مخاطرهم وقد يؤدي ذلك إلى عوائد أعلى لهم.

2.2. الإنفاق الحكومي:

يبرز الانفاق الحكومي على أنه أداة من أدوات السياسة المالية وهو شكل من أشكال تدخل الدولة في الاقتصاد والذي يعد ضرورة حتمية لخلق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وتجنب الأزمات، كما يختلف حجم الإنفاق العام حسب الدول فالمدرسة الكلاسيكية تعتبر الإنفاق العام غير مجدي لأنه ينافس القطاع الخاص. أما المدرسة الكينيزية فتعد من الداعمين له وتعتبره أحد أهم الأدوات المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على النمو الاقتصادي لتحقيق الأهداف المنشودة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.

¬ **تعريف الإنفاق الحكومي:** هي المبالغ المصروفة من قبل السلطات العمومية أي الحكومة والجماعات المحلية بهدف تحقيق منفعة عامة.[1] وتعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يصرف من طرف احد أشخاص القانون العام[2] باستغلاله لسلطاته وامتيازاته الحكومية بهدف إشباع الحاجة العامة وتحقيق تدخل الدولة اجتماعيا واقتصاديا.

ترتكز النفقة العامة على ثلاثة عناصر رئيسية:[3]

[1] محمد عباس محرزي، "اقتصاديات المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 68

[2] عصام بشور، "المالية العامة والتشريع المالي"، منشورات جامعة دمشق ،1982، ص 32

[3] عثمان عبد اللطيف، بورحلة زهرة، "أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1997-2021"، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12 العدد 02، 2022، ص125

- النفقة العامة لها صفة نقدية: النفقة تؤدي التزاماتها نقديا وليس عينيا فقد استبعدت الصفة العينية لعدم ملاءمتها لمتطلبات الأعمال المعاصرة سواء فنيا أو إداريا أو حسابيا وهذا لا يمنع حصول الدولة للضرورة على بعض الخدمات والبضائع.

- النفقة العامة صادرة من شخص معنوي عام: من شروط النفقة العامة هو صدورها من شخص معنوي له صفة السيادية والآمرة وله الذمة المالية أو من الدولة أو أحد المؤسسات المنبثقة عنها.

- النفقة العامة تحقق المصلحة والنفع العام: غاية وهدف النفقة العامة هي تحقيق نفع عام بتلبية وإشباع الحاجات العامة جراء توسع مفهومها لأغراض اقتصادية واجتماعية كالأمن، التعليم والصحة.

ـ **أسباب تزايد النفقات العامة:** بعد التطور الذي عرفه تاريخ الاقتصاد من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلة والمنتجة ازداد مع هذا المفهوم تزايد النفقات والتي لا تعني بالضرورة زيادة المنفعة الحقيقية أو زيادة عبء التكاليف العامة، ويتباين نوعين من الزيادة في النفقات العامة:[1]

• **الزيادة الظاهرية:** ومعناه تزايد رقم الانفاق الوطني دون تزايد المنفعة الحقيقية للنفقات العامة أي في حجم الخدمات المقدمة، وترجع أسباب هذه الزيادة الى:

انخفاض قيمة النقود: يعد من الأسباب الرئيسية ويقصد به تدهور القدرة الشرائية للنقود فبغية الحصول على مقدار معين من السلع والخدمات يجب دفع كمية أكبر من النقود مقارنة بفترة سابقة ومنه يترتب عليه زيادة ظاهرية دون وجود منفعة حقيقية.

زيادة المساحة والكثافة السكانية: فعند زيادة أقاليم الدولة يرتفع النمو الديمغرافي وتزداد المطالب وتؤدي الى زيادة رقمية دون منفعة إضافية للسكان.

تباين الطرق المحاسبية: بعد اتباع طريقة الميزانية الصافية والتي كانت تتحدد بتقييد صافي الحساب بعد خصم المصاريف بعمل مقاصة بين الإيرادات والنفقات، ونظرا لقلة الرقابة والعيوب في هذا المبدأ تم التوجه الى مبدأ عمومية الميزانية أين تظهر الإيرادات والنفقات الاجمالية دون مقاصة ومنه تم رصد زيادة ظاهرية بعد هذا التحول

• **الزيادة الحقيقية:** وهي زيادة المنفعة الحقيقية أي زيادة فعلية في السلع والخدمات بهدف رفع وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع مما يترتب عليه زيادة التكاليف العامة على حد سواء، وتزداد بتزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية للبلد، وتشمل أسباب هذه الزيادة:

[1] بن سليمان يحيى، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (دراسة تحليلية قياسية 2014-1980)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر 3، 2019، ص 15

أسباب اقتصادية: إن تقدم النمو الاقتصادي لبلد ما يكون ناتجا عن التطور التكنولوجي والمنافسة الدولية بين المشاريع الاستثمارية التي تتطلب دعما لتشجيع المنتوج المحلي في الأسواق الدولية لضمان التحسن في المستوى المعيشي للمواطنين ومنه تزايد حقيقي في الانفاق العام، وكذا عند مواجهة الدولة للأزمات وفترات الكساد مما يتطلب إنفاقا إضافيا لزيادة الطلب الكلي والوصول الى مستوى التشغيل اللازم.

أسباب سياسية: تتزايد النفقات العامة حسب النظام السائد وتطور الحياة الديمقراطية حيث تتطلب الحملات الانتخابية مبالغ حقيقية تسجل كنفقات حقيقية وكذا المسؤولية المدنية للدولة للحفاظ على السلام الداخلي للدولة، ونفقات الانخراط في المنظمات الدولية للتمثيل الدبلوماسي والحفاظ على العلاقات الخارجية.

أسباب اجتماعية: بهدف تحسين المستوى الاجتماعي تتدخل الدولة ببناء مراكز لدعم الصحة، الثقافة، التعليم ومع ظاهرة النزوح الريفي وتمركز السكان في المدن الصناعية تزداد النفقات العامة لإشباع حاجات السكان من المواصلات، الغاز والكهرباء والتأمين وهي زيادة حقيقية.

وهناك أساب أخرى تتسبب في الزيادة الحقيقية للنفقات العامة منها العسكرية وما تتضمنه من معدات حربية لمواجهة التهديدات الأمنية، وأسباب إدارية جراء توسع المصالح الحكومية وتزايد عدد الموظفين والوسائل الإدارية المتطورة أيضا أسباب مالية والتي تتضمن القروض عند عجز الخزينة العمومية والتي تتطلب زيادة في النفقات الحقيقية.

3. النمو الاقتصادي في الجزائر:

تسعى الجزائر مثل كافة الدول الى النهوض باقتصادها خاصة بعد الدور البارز الذي قامت به جراء الإصلاحات الاقتصادية المتتالية في بداية الألفية الثالثة أين اتجه الاقتصاد الجزائري الى سياسات الاستقرار والتعديل الهيكلي للتكفل بالنفقات المرتبطة بالتدابير الرامية إلى الحفاظ على القدرة الشرائية للأُسر وتعزيز الأمن الغذائي ودعم برنامج الاستثمار العمومي وهذا باتخاذ عدة تدابير لحماية النشاط الاقتصادي، التحكم في الإنفاق، الاعتماد على التمويل الداخلي للاقتصاد الوطني للابتعاد عن المديونية، تحسين وتعزيز نظام الإدارة الضريبية دون التأثير على الاستثمار.

1.3. تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

يوضح الشكل البياني الموالي تطور نسب النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) في الجزائر منذ سنة 2000 حيث نلاحظ أنها أخذت منحى تصاعدي وذلك نظرا للارتفاع الملحوظ لأسعار النفط سنتي 2001 و2002 أين شهدت فترة برنامج الإنعاش الاقتصادي نتيجة للبحبوحة المالية التي شهدها الاقتصاد الى غاية سنة 2009 (137.21 مليار دولار) نتيجة للأزمة المالية العالمية التي وصلت سلبياتها إلى

اقتصاديات العالم ككل وأدت إلى انخفاض أسعار النفط وكذا ارتفاع معدلات التضخم والبطالة لتعاود النسب الارتفاع مباشرة وتصل ذروتها سنة 2014(213.81 مليار دولار) ثم تنخفض تدريجيا مع سنة 2015 أين تسبب انهيار أسعار النفط أزمة لكل الدول الريعية حيث بلغ سعر البرميل 53 دولار فقط أما في عام 2021 قفز الادخار العام إلى 8.1% من الناتج المحلي الاجمالي وانخفضت الديون العامة إلى 55.6% من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم 02-03: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

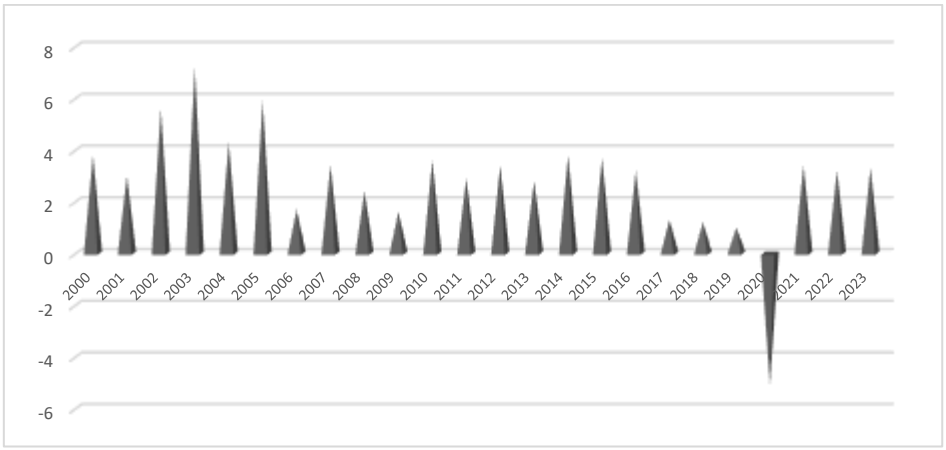

***Source** : Macrotrends, Site : https://www.macrotrends.net/countries/DZA/algeria/gdp-growth-rate*

ووفقاً لمنظمة العمل الدولية أظهرت مؤشرات العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد تحسن من 1.801 دولار سنة 2000 إلى 5.687 دولار سنة 2014 بمعدل نمو قدره 4.3 بالمئة بين 2013 – 2014، وهذا راجع إلى الارتفاع التدريجي لأسعار البترول والإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر لتنويع مداخيلها وكذلك إلى برامج الاستثمار العمومي من 2001 إلى 2014 مثل: برنامج الدعم الفلاحي؛ برامج دعم الصناعات التقليدية؛ برامج إعادة هيكلة بعض الشركات الكبرى؛ مسح ديون بعض الشركات والمؤسسات المالية؛ مشاريع بنى تحتية ضخمة كالطريق السيار شرق – غرب، برنامج مليون سكن، برامج تشغيل الشباب التي سمحت بتحسين مناخ استثمارات المؤسسات ليبلغ معدله 2.8% سنة 2014 ويصل إلى 3.9 % سنة 2016.

أما في قطاع الهيدروكربونات فقد أدى انخفاض الإنتاج إلى تقليل الكميات المتاحة للتصدير حيث بلغ نمو الناتج المحلي الاجمالي 3.2% في 2022 مدعوما بتسارع الناتج المحلي الاجمالي غير الهيدروكربوني (+3.8% على أساس سنوي في النصف الأول من 2022 و+4.5% في النصف الثاني مقابل+2.3% في 2021) مما ساهم في تواصل الزيادة في عائدات الصادرات واحتياطات العملة الأجنبية وقد أدى

انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2022 إلى انخفاض أسعار الأسمدة وبالتالي إلى انخفاض قيمة الصادرات غير الهيدروكربونية.[1]

بعد الركود الكبير المسجل في 2020 اثر جائحة كورونا حيث تم تسجيل نسبة (5.1-) اتخذت الحكومة الجزائرية خطوات مهمة لتحسين حياة المواطنين فقد أولي اهتمام خاص لتحسين القدرة الشرائية عن طريق زيادة الأجور والمعاشات التقاعدية ووضع استحقاقات البطالة واتخاذ تدابير أخرى للسيطرة على زيادات الأسعار، كذا في إطار التعاون الاستراتيجي 2016-2022 تم تحقيق العديد من النتائج على المستويين الوطني والمحلي والتي تهدف إلى دعم الأولويات الإنمائية للجزائر من حيث تنفيذ القطاعات الاقتصادية لاستراتيجيات النمو الموجهة نحو التنويع الاقتصادي وبناء القدرات من أجل التكامل الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، زيادة فرص حصول السكان على خدمات اجتماعية جيدة وشاملة ومنصفة، تعزيز وضع المرأة وتحسين البيئة المعيشية بتحسين تنفيذ السياسات العامة والإدارة الحديثة والتشاركية.

وفي مجال التحول الرقمي الريفي أطلقت منظمة الأغذية والزراعة مشروعا إقليميا في شمال أفريقيا مع الجزائر بوصفها البلد الرائد لربط القرويين والمزارعين الريفيين بالإنترنت وتحسين سبل عيشهم وتعلمهم ودعمت تطوير قطاع الألبان في الجزائر من خلال دعم وضع استراتيجية وخطة عمل وطنيتين لبناء القدرات للنساء والشباب ولتوفير الأمن الغذائي في الجزائر، كما تم العمل على تحسين توفير الأغذية الصحية والمغذية والحصول عليها ماديا واقتصاديا بدعم من منظمة الأغذية والزراعة.

من أولويات منظومة الأمم المتحدة (SNU) لسنة 2023 الشروع في تنفيذ الإطار الجديد للتعاون في التنمية المستدامة2023-2027 بناء على الأولويات الاستراتيجية المحددة والتي تتضمن عدة مجالات:

- في مجال التنويع الاقتصادي من خلال تعزيز العمل اللائق وتنمية المهارات وتشجيع تنمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة لا سيما في القطاعات الواعدة بتنفيذ مناهج تمويل مبتكرة.
- أما فيما يتعلق بالحوكمة فسيتم العمل على تعزيز سيادة القانون عن طريق تعزيز المشاركة الشاملة والتماسك الاجتماعي وتشجيع مشاركة المرأة ومكافحة الفساد وتحسين النظام الإحصائي الوطني.
- التنمية البشرية والاجتماعية بالتركيز على مجالات رئيسية مثل الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وتمكين الشباب والنساء.

[1] الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، النشرة الاخبارية أكتوبر 2022، الموقع: https://www.industrie.gov.dz، تم الاطلاع: ديسمبر 2022

-أما مجال البيئة فيكون بالتركيز على الموارد الطبيعية ومنع الحرائق وتعزيز النظام الإيكولوجي ومرونة المناخ وإدارة المناطق المحمية ومعالجة ندرة المياه واتخاذ تدابير لدعم التحول في مجال الطاقة والتكيف مع آثار تغير المناخ من خلال تعزيز الأطر القانونية والترتيبات المؤسسية.

تدعم القطاعات غير الهيدروكربونية النمو في 2023 ولكن انخفاض أسعار النفط يبقى يؤثر على حساب المالية العامة والميزان التجاري حيث سيكون الاستهلاك وتعافي الاستثمار أهم محركات النمو الاقتصادي على الرغم من انخفاض حصص الإنتاج النفطي وتأثير نقص الأمطار على الإنتاج الزراعي واستئناف الواردات بشكل معتدل ومع تحرير حصص الإنتاج وانتعاش الإنتاج الزراعي يُتوقع أن ينمو الاقتصاد بشكل أعلى بينما تستقر نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي وحسابات المالية العامة والميزان التجاري.

تظهر حتمية التنويع الاقتصادي كأفق من آفاق الاقتصاد الكلي بسبب تذبذبات أسعار النفط والغاز مما يضع أعباء على تمويل العجز على قطاع البنوك الأمر الذي يؤثر على تمويل الاقتصاد ومن جهة أخرى الى تحسن الميزان التجاري وتراكم الاحتياطيات النقدية وتعزيز مناعة الحساب الجاري في مواجهة الصدمات الخارجية، لكن مع الزيادة المستدامة في الإنفاق الحكومي سيكون هناك عجز في الميزانية ويبقى تنفيذ الإصلاحات التي تهدف إلى جعل القطاع الخاص محركًا للنمو المستدام وتنويع الاقتصاد والصادرات وتحسين الإطار الاقتصادي الكلي بشكل دائم أمرا حاسما لتعزيز واستقرار الاقتصاد الجزائري.[1]

2.3. الاستثمار في الجزائر:

عرف قانون الاستثمار في الجزائر مرحلتين: مرحلة ما قبل الإصلاحات جاءت نتيجة لتطور الحاجات الاجتماعية للمواطنين بعد الاستقلال حيث شجعت فيها الدولة الاستثمار الأجنبي بنسبة 49%، ومرحلة الانفتاح الاقتصادي التي عرفت فيها الجزائر صدور القوانين المنظمة للاستثمار:

- إصدار قانون النقد والقرض 1990 [2]الذي فتح باب الاستثمار الأجنبي وفتح أسواق المنافسة ولكنه اعتبر أكثر قانونا خاصا بالبنوك والمعاملات المالية أكثر من كونه قانونا للاستثمار.

- أصدر قانون ترقية الاستثمار 1993 الذي يعتبر حجر الأساس في مجال الاستثمارات والذي جاء بثلاثة أنظمة في مفهومه: النظام العام بامتيازات تمس المستثمرين أثناء إنجاز المشروع الاستثماري

[1] مجموعة البنك الدولي، منظمة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تقرير رصد الوضع الاقتصادي للجزائر، تظل الرياح مواتية، ربيع 2023.

[2] القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 الخاص بالنقد والقرض، يعتبر أول نص قانوني يؤطر بنك الجزائر والنظام المصرفي الجزائري

واستغلاله، تقديم إعفاءات ضريبية وجمركية، النظام الخاص الذي خص بعض المناطق وإمكانية تنازل الدولة للمستثمرين بحصص من الأراضي ونظام المناطق الحرة الذي يدعم الاستثمارات الموجهة للتصدير[1].

- قانون تطوير الاستثمار 2001[2] الذي جاء بعد العوائق التي تعرض لها الاستثمار الأجنبي من قانون 93 لينظم مناخ الاستثمار من جديد من خلال توسيع القدرات الإنتاجية.

- قانون ترقية الاستثمار 2016 الذي يعتمد على تعديل امتيازات الاستثمار وتبسيط الإجراءات، كذلك دعم قطاع الصناعة بامتيازات خاصة في مناطق الجنوب والهضاب العليا وازالة كل العراقيل التي تعترض المستثمرين لاستيراد العتاد

- أخيرا قانون 2022 كقانون جديد للاستثمار والذي يقوم بمعالجة تحديات (القانون 16-09 المؤرخ في 03 أغسطس 2016) فيما يخص حاجز البيروقراطية وتبني مبدأ الشفافية وضمان المساواة بين مختلف المتعاملين وتحفيز الاستثمارات الأجنبية، وتركز أهم محاور مشروع قانون الاستثمار الجديد على إعادة تنظيم الإطار المؤسساتي المتعلق بالاستثمار وتحويل الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار إلى الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار وتلعب الوكالة كمرافق للاستثمارات من خلال استحداث شباك وحيد على المستوى الوطني للمشاريع الكبرى والاستثمارات الأجنبية وشبابيك وحيدة غير ممركزة محليا ودعم صلاحياتها[3].

الجزائر لها ترتيب سنوي متأخر حسب ما تشير إليه تقارير دائرة بيئة الأعمال الخاصة بالبنك الدولي حيث احتلت المرتبة 157 في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 من بين 190 بلدا بسبب عرقلة المشاريع المحلية وبقائها لسنوات في أدراج الهيئات الإدارية المكلفة بالاستثمار، كذلك تأخر وثقل الإجراءات البنكية وسيطرة البيروقراطية عليها وصعوبات في تحويل الأرباح للخارج للشركات الأجنبية وتأخر منح العقار (الأراضي) لإقامة المشاريع وطول فترة الحصول على وثائق إنشاء الشركات وغيرها.

هذا وقد عانى الاقتصاد الجزائري من انكماش كبير مقدر بنحو 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي في 2020 [4]في ظل التأثير المشترك لتدابير الاحتواء والانخفاض في عائدات صادرات المحروقات الناجم عن انهيار أسعار النفط وتفاقمه بسبب وباء كوفيد19 وعلى الرغم من ضغوط الاقتصاد الكلي حافظت الحكومة على سياستها الاجتماعية وزادت من ميزانية الاستثمار العام بحوالي 10% سنة 2021 كما

[1] المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 19ربيع الثاني 1414 الموافق ل 5أكتوبر 1993 يتعلق بترقية الاستثمار (الجريدة الرسمية العدد 64 الصادرة في 10 أكتوبر 1993)

[2] أمر رئاسي رقم 01-03 بتاريخ 20 أوت 2001 الجريدة الرسمية العدد 47 الصادرة في 22 أوت 2001

[3] القانون رقم 22-18 المؤرخ في 24 جويلية 2022 المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 50 الصادرة 28يوليو 2022.

[4] تقرير الأمم المتحدة السنوي -الجزائر 2020، ص 9

تم بعث خطة إنعاش اقتصادي في نهاية 2020 تحدد ثلاثة محاور للنمو: ريادة الأعمال، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الصناعية.

بعد الأزمة الصحية وتذبذب الاقتصاد شهدت الجزائر سنة 2022 انتعاشا اقتصاديا كبيرا نتج جزئيا عن عودة النمو العالمي وعن فعالية الإدارة الداخلية اقتصاديا واجتماعيا وقد تم دعم هذا الانتعاش باستراتيجية لتحسين بيئة الاستثمار تهدف بشكل خاص إلى تطوير المشاريع الاقتصادية الكبرى التي أصبحت ممكنة من خلال قانون استثمار جديد وديناميكية غرستها الشراكة الدولية في مختلف القطاعات.

الشكل رقم02-04: إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% من إجمالي الناتج المحلي)

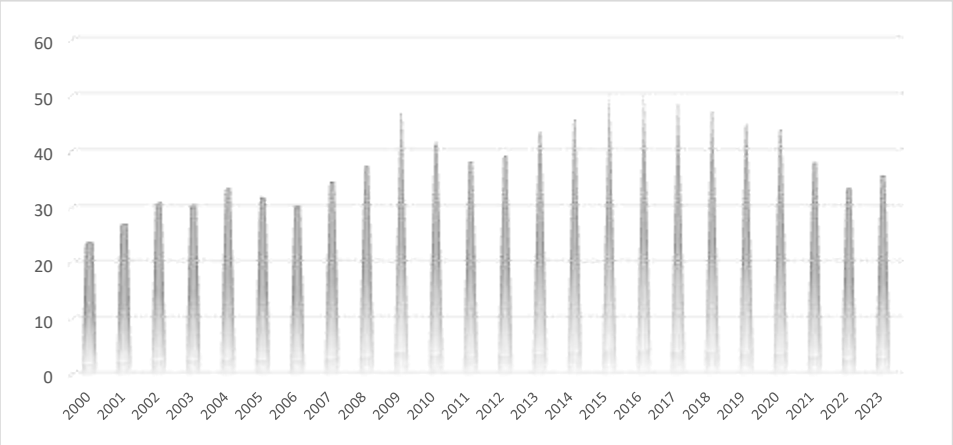

المصدر: موقع بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال التمثيل البياني للاستثمار في الجزائر ارتفاع ملحوظ في نسبة الاستثمارات وهذا يرجع للأنظمة التحفيزية التي توفرها وكالات الاستثمار مثلا الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار التي توفر:

- النظام التحفيزي للقطاعات ذات الأولوية (نظام القطاعات) أين تستفيد بعض القطاعات من مزايا في مرحلة الإنجاز كالإعفاء من بعض الرسوم على الملكيات العقارية وفي مرحلة الإنجاز الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني ضمن مدة تتراوح من3 الى 5 سنوات.

- النظام التحفيزي للمناطق ذات أهمية خاصة للدولة (نظام المناطق) في مناطق الهضاب العليا والجنوب الكبير بإعفاءات في مرحلتي الإنجاز والاستغلال.

- النظام التحفيزي للاستثمارات ذات الطابع المهيكل (نظام الاستثمارات المهيكلة) أي التي تمتلك القدرة العليا لخلق الثروة واستحداث مناصب الشغل.

سنة 2021 تم تسجيل 1.877 مشروع استثماري بقيمة 526.027 مليار دج مع استحداث 46.711 منصب عمل وبمقتضى قانون الاستثمارات الجديد سجلت عمليات الاستثمارات الجديدة وتيرة تصاعدية

حيث وصل عددها إلى 704 مشاريع استثمارية بقيمة مالية تقدر ب 209,3 مليار دج وتلزم باستحداث 17 ألف منصب شغل من بينها 30 مشروعا تم تسجيلهم على مستوى الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى.[1]

وفي إطار تفعيل مسار الرقمنة من أجل تذليل العقبات الخاصة بالاستثمار وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ترتكز على الرقمنة والشفافية تم تسجيل 158 مشروع استثماري عبر المنصة الرقمية للمستثمرين المنظمة من الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار من نوفمبر 2022 الى مارس 2023 إضافة الى وجود أكثر من 500 مشروع للدراسة و38 استثمار أجنبي، هذه المشاريع مست مختلف القطاعات خاصة الصناعة بنسبة تتجاوز 60 بالمائة[2].

الجدول رقم 02-02: تقسيم المشاريع الاستثمارية المسجلة (نوفمبر 2022 الى مارس 2023)

	عدد المشاريع	%	مبلغ الاستثمار مليون دج	%	عدد العمال	%
استثمارات محلية	3054	97,88	896 875	51,8	70 575	88,69
استثمارات اجنبية	66	2,12	834 532	48,2	8 997	11,31
المجموع	3120	100	1 731 407	100	79 572	100
خاص	3104	99,49	1 104 364	63,78	75877	95,36
عام	15	0,48	163 819	9,46	1 620	2,04
مختلط	1	0,03	463 224	26,75	2 075	2,61
المجموع	**3120**	**100**	**1 731 407**	**100**	**79 572**	**100**

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار https://aapi.dz/

يبين الجدول المشاريع المسجلة على المستوى المحلي والأجنبي داخل الوطن أين يوفر 3.120 مشروع مسجل مجموع 79.572منصب عمل بكلفة 1.731.407دج حيث تغطي الاستثمارات المحلية نسبة 97,88% مقابل 2,12% استثمار أجنبي في الفترة الممتدة بين نوفمبر 2022 ومنتصف 2023 وتتضمن هذه الحصيلة 3.054 مشروعا مسجلا من قبل مستثمرين محليين بقيمة تفوق 896 مليار دج من شأنها استحداث أزيد من 70 ألف منصب شغل، وإلى جانب المشاريع المحلية سجلت الوكالة 66 مشروعا ما بين

[1] الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، https://aapi.dz/ar/ 20: 19 2023-01-23

[2] الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، https://aapi.dz

شراكة محلية–أجنبية (41 مشروع) ومشاريع أجنبية مباشرة (25 مشروع)، بقيمة إجمالية تفوق 834 مليار دج تسمح باستحداث حوالي 9 الاف منصب شغل.

تطور القطاع الخاص في الجزائر منذ بدء الإصلاحات الاقتصادية وصدور القوانين التي تتيح حرية الاستثمار ومنح الحوافز فأصبح له دور إيجابي ومتزايد في الاقتصاد الوطني فقد ارتفعت نسبته في تكوين الناتج المحلي الخام حيث قدر بـ 79.65% سنة 2006 و83.59% سنة 2009 بفارق 4.03 بالمئة ليصل إلى 86.1 بالمئة سنة 2014[1]، الا أنه ظهر انخفاض في مساهمة القطاع العام لتكوين المنتوج الداخلي الخام إذ انخفض من 20.44% سنة 2006 إلى 13.9% سنة 2014 وهذا يعود للتحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بتخليها عن التسيير المخطط للاقتصاد من طريق خوصصة المؤسسات العمومية وإعادة هيكلة وتأهيل المؤسسات وتشجيع الاستثمار الخاص والمشترك.

كما يظهر الجدول هيمنة القطاع الخاص بنسبة 99,49% حسب التقسيم القانوني مع تمكينه من امتصاص البطالة حيث بلغت نسبة اليد العاملة حسب هذا القطاع 95,36% فيما احتلت نسبة القطاع العام 0,48%، ونلاحظ بوضوح زيادة سيطرة القطاع الخاص على حساب القطاع العام فقد بلغت نسبته من 2006–2015، 98% مع استحداث 868.986 منصب شغل يليها القطاع العام الذي يأخذ قيمة مالية معتبرة تصل إلى 3 983 653 مليون دج، بينما يساهم القطاع المختلط بحوالي 97 مشروعاً وبقيمة مالية أكبر من النصف مقارنة بالقطاع العام.

3.3. الانفاق الحكومي في الجزائر:

إن نمو الإنفاق العام لأي دولة يجلب قدرا من التضخم إلا أن هناك أسباب أخرى مثل انخفاض الدولار اتجاه عملات مهمة كاليورو ومنه فالمطلوب ترشيد الانفاق العام مما يضمن الحد من الضغوط التضخمية، فمثلا إذا كان الإنفاق الحكومي يستثمر في مشاريع تنموية تشجع على زيادة الإنتاج فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تخفيض التضخم. ومن ناحية أخرى إذا كانت زيادة معدل الفائدة تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض وتقليل الإنفاق والاستثمار في الاقتصاد فإن ذلك قد يؤدي إلى زيادة التضخم، وفي كلتا الحالتين يجب تحقيق التوازن في السياستين.

[1] *Ministère de l'Industrie et des mines, Bulletin d'information Statistique de la PME N°28, 2016, p 37, Site : https://www.industrie.gov.dz/*

- **تصنيف النفقات العامة في الجزائر:** تقسم النفقات العامة في الجزائر حسب قانون المالية، المادة 23 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07جويلية 1984 إلى:[1]

- **نفقات التسيير:** يقصد بها النفقات المخصصة للنشاط والسير الطبيعي للدولة بدافع تسيير المصالح العمومية والإدارية ومنه تحقيق المنفعة العامة وتسمى أيضا بالنفقات الاستهلاكية، تظهر في الجدول ب الملحق بقانون المالية السنوي وتقسم الى أربعة أبواب:[2]

1/ أعباء الدين العام والنفقات المحسومة من الإيرادات: يضم جميع الاعتمادات الخاصة للتكفل بأعباء الدين العام والأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويشمل خمسة أجزاء: دين قابل للاستهلاك، الدين الداخلي (فوائد سندات الخزينة) ، الدين الخارجي، ضمانات (القروض والتسبيقات) ، نفقات محسومة من الإيرادات العامة (تعويضات على منتجات مختلفة).

2/ تخصيصات السلطات العامة : هي النفقات المشتركة بين الوزارات وتشمل نفقات تسيير السلطات العامة السياسية مثل البرلمان بغرفتيه، المجلس الدستوري ....

3/ النفقات الخاصة بالوسائل لدى المصالح: تجمع الاعتمادات التي تضمن لجميع المصالح وسائل ومعدات تسيير المصالح ، الرواتب والمنح والمعاشات، النفقات الاجتماعية وإعانات التسيير.

4/ التدخلات العمومية والادارية : تخص نفقات التحويل بمختلف الأنشطة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وتتضمن إعانات للجماعات المحلية، إسهامات اقتصادية أي إعانات للمصالح العمومية والاقتصادية، إسهامات اجتماعية أي إعانات الدولة في مختلف صناديق المعاشات

- **نفقات الاستثمار:** تسمى بنفقات التجهيز وتظهر في الجدول (جـ) الملحق بقانون المالية السنوي حسب القطاعات، ولها طابع الاستثمار الذي ينتج عنه زيادة في الإنتاج الوطني، وتتفرع إلى ثلاثة أبواب:[3] الاستثمارات الواقعة والمنفذة من قبل الدولة، إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة، النفقات الأخرى الرأسمالية. حسب المادة 35 من القانون رقم 84-17 تدون نفقات التجهيز (الاستثمار) كالتالي:[4]

[1] المادة 23 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 والمتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية الصادرة في 11شوال 1404هـ، ص 1042.

[2] زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد، "تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014"، مجلة الأسواق والمالية، المجلد 2 العدد 1، 2015، ص7

[3] صالح الرويلي، "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992، ص 32.

[4] المادة 35 من القانون رقم 84-17

العناوين :تضم ثلاثة عناوين أو أبواب تشمل النفقات الموجهة لأملاك الدولة أو للجماعات العمومية، النفقات الموجهة لدعم النشاط الاقتصادي كتخفيض نسب الفوائد، النفقات الخاصة بالبرنامج التكميلي للولايات واحتياطي نفقات الطوارئ.

القطاعات: تضم نفقات الاستثمار (التجهيز) في عناوين حسب عشرة قطاعات :المحروقات، الصناعات التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني، وسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية.

الفصول والمواد :تتفرع إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد وتكون أكثر دقة حسب النشاطات الاقتصادية الممثلة لبرامج الاستثمار فكل عملية تكون مركبة من قطاع وقطاع فرعي وفصل ومادة.

- **تطور الانفاق الحكومي في الجزائر:**

الشكل رقم02-05: إجمالي الإنفاق الوطني (% من إجمالي الناتج المحلي) في الجزائر

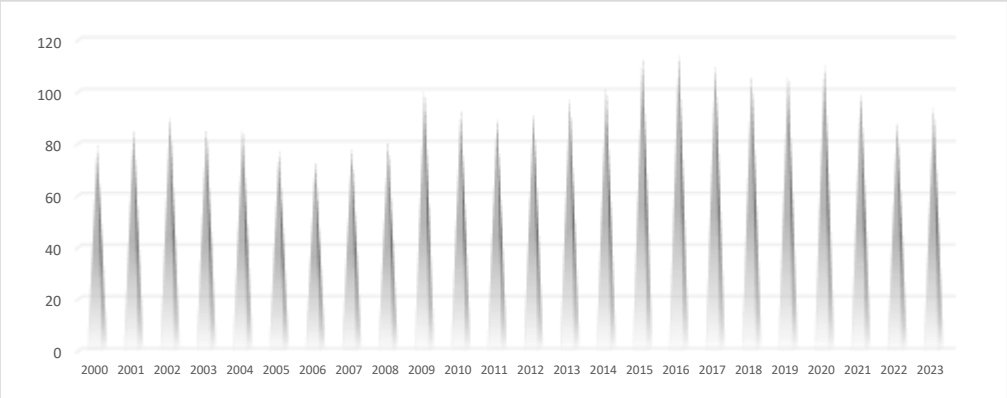

المصدر: من مخرجات البنك الدولي

يتضح من الشكل أن نسب النفقات الحكومية للجزائر تعرف تزايدا متواصلا منذ سنة 2000 أين كانت تبلغ نسبة 78,71% الى أن وصلت الى 85,59% سنة 2004 ثم عاودت الانخفاض سنتي 2005 لتعود للارتفاع من سنة 2007 الى سنة 2014، لتعرف أقصى نسبة لها سنة 2016 (114,18%).

ما بين سنة 2020 و2021 عرف الانفاق الحكومي انخفاضا كبيرا بنسبة 99,72% حيث أجبرت صدمة هبوط أسعار النفط الخام دون 30 دولارا للبرميل منذ مارس2020 الحكومة الجزائرية على رفع نسب تقليص نفقات الدولة من 30 إلى 50 بالمئة وتجميد عدة مشاريع في شتى القطاعات باستثناء الصحة والتعليم في إطار تدابير مواجهة انهيار اسعار النفط وجائحة فيروس كوورنا المستجد كما خفضت شركة سوناطراك نفقاتها نزولا من 14 مليار الى 7 مليار دولار.

عرف الانفاق الحكومي سنة 2023 قفزة بلغت نسبتها 118.4% حيث ظهر أن إجمالي الميزانية العامة و2006 في الجزائر قفز إلى 13.76 تريليون دينار مقابل 6.3 تريليون دينار في العام الجاري ويرجع هذا الى الدعم الحكومي الموجه لقطاع التعليم والصحة وارتفاع حجم المشاريع التي تهدف الى النهوض بالاقتصاد بعد الركود الذي عرفه إثر جائحة كورونا 2019. أما عن مخصصات الانفاق الحكومي ما بين سنة 2021 و 2022 فقد تصدرت وزارة الدفاع مقدمة الوزارات بقيمة 3.18 تريليون دينار بزيادة تبلغ نسبتها 145% مقابل العام الجاري تليها وزارة المالية بـ 3.14 تريليون دينار، ووصلت ميزانية وزارة الداخلية التي تضم قطاع الولايات، البلديات، الشرطة والحماية المدنية إلى أكثر من تريليون دينار واستحقت وزارة التربية والتعليم مبلغ 1.17 تريليون دينار، فيما ارتفعت ميزانية قطاع الشغل خاصة بعد إقرار منحة البطالة واستحداث صناديق للتأمين على البطالة ودعم تشغيل الشباب لتصل إلى 1.02 تريليون دينار كما تبلغ ميزانية الصحة 681 مليار دينار. وما يلفت الانتباه أن الحكومة لم تلجأ إلى أي مراجعة للضرائب والرسوم المباشرة أو غير المباشرة المُطبقة على استهلاك المواد الغذائية أو الطاقة فيما أقرت إعفاءات ضريبية عدة للشركات الصغيرة والناشئة.[1]

المطلب الثاني: التنويع الاقتصادي

تعاني العديد من الدول من هيمنة الموارد الطبيعية المتوفرة فيها على هيكلها الاقتصادي من حيث الإنتاجية والمعاملات التجارية الخارجية فيتركز اقتصادها على التبعية لهذه الموارد ونظرا لوجود عدة مخاطر تنتج عن هذه التبعية فقد تتعرض لارتفاع الأسعار أو تنضب أو تتراجع مردوديتها التجارية وجب تطوير سياسات التنويع الاقتصادي لبناء اقتصاد متعدد القطاعات لتحقيق استقرار اقتصادي.

1. ماهية التنويع الاقتصادي:

يساهم التنويع الاقتصادي بشكل فعال في النمو الاقتصادي فهو يعمل على تحقيق زيادة الإنتاجية وتنويع الجانب الاستثماري في البلدان أحادية الإنتاجية.

1.1. تعريف التنويع الاقتصادي وأنواعه:

¬ **تعريف التنويع الاقتصادي:** يعرف التنويع الاقتصادي على أنه حصر التركيز على مورد معين بالتوجه الى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق الإنتاجية نحو الاكتفاء الذاتي في عدة قطاعات.[2]

[1] بنك الجزائر، التقارير السنوية

[2] عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، "التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 08، العدد 31، جامعة الكوفة، العراق، 2014، ص 57

هو عملية تهدف الى تقليل مساهمة النفط في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما وكذا تعزيز فعالية القطاع الخاص وتقليص دور القطاع الحكومي وهذا بخلق تنوع في اجمالي الإيرادات في الميزانية العامة للدولة.[1]

يعرف على أنه سياسة تنموية تركز على تحسين مستوى الدخل والرفع من القيمة المضافة لعدة قطاعات إنتاجية متنوعة وجديدة ومنه تنويع مصادر وايرادات الناتج المحلي الإجمالي والتقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية.[2]

¬ **أنواع وأنماط التنويع الاقتصادي:** تتحدد أنواع محددة من التنويع الاقتصادي:

- **التنويع الأفقي:** يتحقق باستعمال القدرات التقنية والتجارية مع الحفاظ على نقاط التوزيع في أنشطة بديلة بنفس التركيز للأنشطة الرئيسية المعتمد عليها في إيرادات الدولة.
- **التنويع الرأسي:** يعتمد فيه على توزيع الاستثمار على عدة قطاعات كالزراعة والخدمات أو بعض الأدوات الاستثمارية كالأسهم والسندات فيعمل على التحول من صناعة إلى أخرى والتوسع فيها عموديا.
- **التنويع الجانبي:** أي الانطلاق في نشاط جديد غير المنتجات التقليدية مع استهداف أسواق جديدة.
- **التنويع الجغرافي:** بمعنى تصدير منتجات للدخول إلى مناطق جغرافية جديدة والتكيف مع بيئتها الإنتاجية.[3]
- **التنويع المالي:** أي الحد من مخاطر الاستثمار بتوزيع رؤوس الأموال لتمويل الاستهلاك الحكومي مما يخفف من آثار التقلبات الاقتصادية.
- **التنويع الجبائي:** استخدام إيرادات الضرائب من مصادر غير استخراجية لتمويل القطاع الحكومي والخروج من المدخلات النفطية.
- **تنويع الأسواق:** من خلال الولوج الى أسواق جديدة لتصدير منتجات متعامل بها سابقا الى بلدان مختلفة.
-

[1] موسى باهي، كمال روابنية، "التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية (حالة البلدان العربية المصدرة للنفط)"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، 2015، الجزائر، ص 02.

[2] محمد أمين لزعر، "سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية"، المعهد الوطني للتخطيط، على الموقع: https://www.arab-api.org/TrainingDetails.aspx?TrainingID=221، تم الاطلاع يوم: 2024/01/10.

[3] نور الدين شارف، "فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016 ص 4

2.1. أهمية ومحددات التنويع الاقتصادي:

إن وجود تنويع اقتصادي في بلد ما يساهم في تحقيق أكبر قدر من العوائد الإنتاجية بالاعتماد على قطاعات إنتاجية مما يعدد من مصادر الدخل ويحقق ارتفاعه لتحقيق مستوى معيشي جيد.

¬ **أهمية وأهداف التنويع الاقتصادي:** يقوم التنويع الاقتصادي على مبدأ الحاجة للارتقاء بقطاعات من الإمكان أن تكون بديلة للمورد الوحيد الذي تعتمد عليه الدولة في إيراداتها وعائداتها، وتندرج تحت هذا المفهوم مجموعة من الأهداف والأهمية للتنويع الاقتصادي:

- يساعد التنويع على إدارة التقلبات ويعمل على تقليل المخاطر الاقتصادية واكتساب الخبرة والمعرفة في التعامل مع الصدمات الخارجية كالظواهر الطبيعية التي تمس المحاصيل الزراعية أو التذبذبات في أسعار النفط أو الأزمات العالمية.
- الرفع من أهمية القطاع الخاص للتقليل من الاعتماد على الدولة.
- زيادة الصادرات والحد من الاعتماد على النقد الأجنبي والسلع الاستهلاكية الخارجية ومنه ضمان مستوى معيشي أحسن.
- يندرج عن أهداف التنويع نوعين على مستوى المجال الزمني على المدى القصير بتعزيز وتوسيع نطاق المصدر الرئيسي مما يخلق على المدى الطويل خلق استثمارات في قطاعات منتجة أخرى مما يحدث بدوره تنوع اقتصادي
- التشجيع على جلب الاستثمار الأجنبي من خلال تنوع القطاعات مما يحقق تنمية اقتصادية شاملة.[1]
- يسمح التنويع الاقتصادي باستحداث مناصب شغل جديدة والتقليص من حجم البطالة وهذا من خلال الاستثمارات المتاحة والمشاريع المنجزة التي تفتح أبوابا لتكوين اليد العاملة ودمجها في التوظيف.

يتبين أخيرا أن للتنويع الاقتصادي فوائد وأهمية بارزة في الاقتصاد المحلي والذي يخلق بدوره نتائج إيجابية على عدة مستويات اجتماعية، صحية، تكنولوجية وبيئية ومنه ينبغي على كل دولة يتغلب عليها قطاع واحد وتجد نفسها تابعة له أن تركز مجهوداتها نحو التنويع الاقتصادي.

¬ **محددات التنويع الاقتصادي:** حتى يتحقق تنويع اقتصادي شامل يلبي أهداف التنمية الاقتصادية وجب التحكم في جملة من المتغيرات والمحددات التي تحكمه نذكر منها:

[1] محمد أمين لزعر، مرجع سبق ذكره

-**الزيادة في الدخل:** تتيح الزيادة في دخل الأفراد فرصا لتوسيع قاعدة التنويع الاقتصادي فهي تعتبر مصدر لزيادة القدرة الشرائية مما يزيد من تنويع الصادرات.

-**الاستثمار:** زيادة الاستثمار المحلي خاصة في القطاع الخاص الذي يعد محركا هاما لتنويع الصادرات فهو يؤدي إلى زيادة الإنتاجية خاصة في القطاعات الجديدة غير المستغلة كما يشجع على البحث والتطوير والابتكار ونقل التكنولوجيا من ناحية الاستثمار الأجنبي.

-**رأس المال البشري:** للمعرفة البشرية أهمية حاسمة في استكشاف تقنيات إنتاج جديدة وفعالة وميسورة التكلفة ومنه يعد المورد البشري من أهم شروط تعزيز التنويع الاقتصادي للتقدم التكنولوجي ولتعزيز الابتكار والمهارات التي تؤدي دورا أساسيا في إيجاد منتجات عالية الجودة والقيمة التي تستلزم البحث والتطوير.

-**زيادة الطلب وتوفير الأسواق:** لمنتجات جديدة وذات قيمة أعلى بتزايد عدد المستهلكين يزداد الطلب على المنتجات مما يتطلب العمل على تقديم خدمات ومنتجات أكثر قيمة وتنوعا من أجل تلبية مختلف الأذواق.

-**معدلات التبادل التجاري:** ارتفاع معدلات التبادل التجاري ينجم عنه الزيادة في الأسعار المرتبطة بالمنتج الرئيسي إلى إعادة توزيع عوامل الإنتاج على القطاع مما يوقف الاستثمار والنمو في القطاعات الأخرى، فالصدمات الإيجابية التي تحدث في معدلات التبادل التجاري عند تصدير النفط الخام والسلع الأساسية الأولية تحد من الرغبة في تنويع الصادرات جراء الزيادات في عائدات التصدير المرتبطة بارتفاع أسعار السلع الأساسية.

-**أسعار الصرف:** ارتفاع قيمة العملة يخفض من تنويع الصادرات ويحد من القدرة التنافسية لقطاع التصدير مما يترك أثرا سلبيا لارتفاع سعر الصرف على إنتاج السلع الموجهة نحو التكنولوجيا وإلى وجود علاقة إيجابية طويلة المدى.

-**الموقع الجغرافي:** يساهم الموقع الجغرافي الجيد والمتوفر على مصادر المياه والبحار والمحيطات في تنويع الصادرات وزيادة فاعلية النمو الاقتصادي وهذا بتوفير وسائل الشحن الذي يفتح آفاقا على درجة تنوعها وتجارتها.

-**الاستقرار السياسي:** للحوكمة الرشيدة أهمية معتبرة في خلق التنويع الاقتصادي من خلال حماية حقوق الملكية وتيسير المعاملات وكذا ضمان تكافؤ الفرص للتنافس بين الشركات، فتقليل النزاعات والحروب الأهلية يضمن التنويع الصناعي ويحافظ على قاعدة متينة في جانب الصادرات.[1]

3.1. مؤشرات التنويع الاقتصادي:

¬ **مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي:** تستخدم عدة معايير ومؤشرات لقياس التنويع الاقتصادي، تختلف في اعتمادها على عدة مقاييس منها التشتت كمعامل الاختلاف أو التركز كمؤشر جيني أو مؤشر التنويع.

– **مؤشر جيني GINI INDEX:** تم وضعه من طرف الاحصائي الإيطالي كورادو سنة 1912 حيث يسمح بقياس درجة التركيز السلعي والجغرافي لتجارة الصادرات يتم حسابه باستخدام منحنى لورينز بتمثيل رسومي لتوزيع الدخل أو الثروة مع ربطه مع بعض المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد لتقديم صورة مكتملة للرفاهية الاقتصادية للبلد ويتراوح معامل جيني بين(0 : حالة المساواة التامة) ، (1: حالة التفاوت التام)، ويأخذ الصيغة الرياضية التالية:

$$\mathbf{G}= 100- \frac{\sum P_i\,(Si+Si-1)}{100}$$

حيث:

G : معامل جيني

Pi : النسبة المئوية لعدد الأفراد لفئة الإنفاقi

Si : قيمة المجتمع الصاعد للنسب المئوية للإنفاق المقابلة لفئة الإنفاقi

Si−1 : قيمة المجتمع الصاعد للنسب المئوية للإنفاق المقابلة لفئة الإنفاق السابق i−1

تختلف قيمة معامل جيني حسب نوع البيانات وصيغة الفئات، ومؤشر توزيع السكان.[2]

– **مؤشر Ogive:** استخدم من طرف Tress لقياس التنويع الصناعي حيث يقيس انحرافات التنويع المتساوي للتصدير بين السلع، ويأخذ الصيغة التالية:[3]

[1] *Elhiraika ; Adam B., MBATE, Michael M, "Assessing The Determinants Of Export Diversification In Africa", Applied Econometrics and International Development, Vol 14-1, 2014, page 149-151*

[2] طارق الحاج، "مشكلات التنمية في الدول النامية"، الوحدة الرابعة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2014، ص 196

[3] عماد الدين أحمد المصبح، "محددات النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة 2004−1970"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، الأردن، 2008، ص 94

$$\mathbf{Ogv}= \sum_{i=1}^{n} \frac{(Si-1/n)}{1/n}$$

حيث:

n : عدد القطاعات المنتجة والمصدرة

Si : الحصة القطاعية للنشاط الاقتصادي في التشغيل من قطاع واحد

وفي حالة:

- Si=1/n : التوزيع المتساوي مع القطاعات وهي النسبة المثالية لكل قطاع.
- Ogv=0 : التنوع تام
- Ogv >0 : التوزيع غير متكافئ أكثر للنشاط القطاعي.

– مؤشر هيرفندال– هيرشمانHIRSHMAN –HERFINDAL : يعتبر من أهم وأشهر المؤشرات التي تستخدم لقياس التنويع الاقتصادي وتتباين نسبته بين الصفر (0: وجود تنوع اقتصادي) والواحد (1: عدم وجود تنوع اقتصادي) ويسمح بقياس تقسيم عائدات التصدير بالتساوي بين السلع، ويربط بين هياكل الصناعة والربحية، ويكون بالصيغة التالية:

$$\boldsymbol{HHI} = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(\frac{x_i}{X})^2} - \sqrt{\frac{1}{I}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{I}}}$$

Xi : قيمة الصادرات من السلعةi

X : اجمالي الصادرات

ا : اجمالي عدد السلع الممكن تصديرها.

يعد مؤشر هيرفيندال–هيرشمان أداة قيمة لتقييم تركيز السوق والمنافسة حيث يستخدم لمراقبة تأثير عمليات الدمج والاستحواذ على الصناعة فهو يساعد الاقتصاديين على تحديد الممارسات المانعة للمنافسة التجارية.

2. التنويع الاقتصادي في الجزائر:

انتهجت الجزائر عدة سياسات لخلق التنويع الاقتصادي والابتعاد عن الاعتماد على قطاع المحروقات كمورد رئيسي لميزانية الدولة لذا تضمنت الخطط التنموية للجزائر أهدافا رئيسية في هذا المجال حيث اتجه اهتمامها لعدة قطاعات تنموية يمكن أن تساهم بشكل فعال في سير الناتج المحلي الإجمالي كقطاع الزراعة باعتبار

الجزائر غنية بطبيعة تسمح بتنوع الإنتاج الزراعي والحيواني وكذا قطاع الصناعة من خلال توفر الموارد الأولية وقطاع الخدمات الذي يضم التجارة، السياحة والنقل لضمان استمرارية وديمومة النمو الاقتصادي

الشكل رقم 02-06: تطور مؤشر معامل هيرفندال-هيرشمان لقياس التنوع الاقتصادي في الجزائر

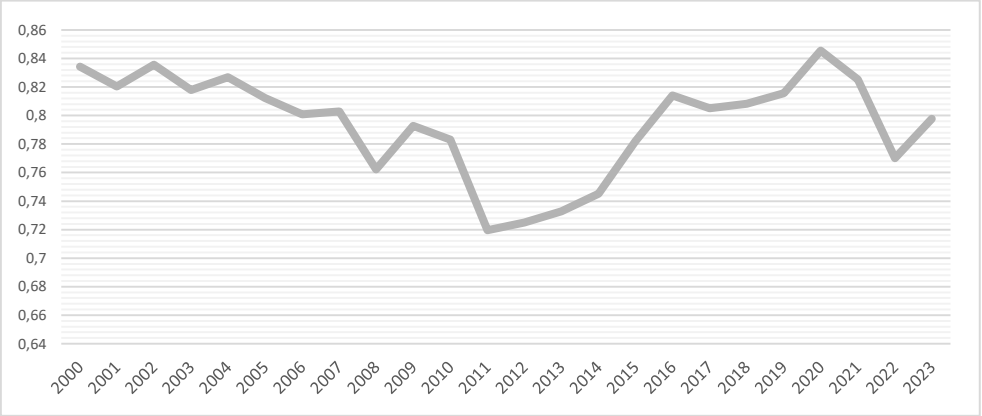

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر، التقارير السنوية التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر

يوضح التمثيل البياني تغيرات معامل مؤشر هيرفندال- هيرشمان في الجزائر حيث وصل لأدنى قيمة له ما بين سنة 2011 و2015 بسبب اغلاق بعض الأنشطة التجارية الاقتصادية بعد اعتبارها غير أساسية حدث انكماش في نسبة النمو خارج قطاع المحروقات قدره (-3,6%) وجراء انخفاض أسعار النفط والغاز منذ منتصف 2022 شهدت إيرادات الصادرات الجزائرية انخفاضا ملحوظا ومع ذلك ظل الميزان التجاري إيجابيًا، فقد أفاد تقرير البنك الدولي بأن الآفاق الاقتصادية لسنتي 2024 و2025 تبقى مرهونة بتقلب أسعار النفط العالمية والظروف المناخية غير المستقرة مما يؤكد أهمية تعزيز تنويع الاقتصاد بعد أن سجلت فترة 2018 و2022 هيمنة قطاع خارج المحروقات 78% من إجمالي الناتج المحلي أما المحروقات فقد مثلت أكثر من 92% من صادرات المنتجات و43% من إيرادات الميزانية[1].

1.2. أهم مصادر التنويع الاقتصادي في الجزائر:

- **الإنتاج الزراعي:** بعد سنة 2000 ظهرت بوادر انخفاض النمو في القطاع الزراعي من سنة 2001 وتواصلت الى غاية 2008 جراء الظروف المناخية غير المواتية مما أدى الى تفاقم تبعية الجزائر الغذائية بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية فأدت لتراجع القيمة المضافة لهذا القطاع، أما سنة 2011 فقد حقق قطاع الفلاحة نموا إيجابيا بفضل هطول الأمطار وتدني أسعار المنتجات الاستراتيجية رغم تراجع كل

[1] مجموعة البنك الدولي، مواصلة جهود تنويع الاقتصاد: تقرير للبنك الدولي يبرز أهمية تعزيز قدرة الاقتصاد الجزائري على الصمود وسط تزايد ضبابية الوضع العالمي، بيان صحفي، 26/10/2023

القطاعات وخاصة المحروقات التي اثرت سلبا على النمو الإجمالي وبهذا أصبح الإنتاج الزراعي يمثل 8,2% من اجمالي الناتج المحلي، قطاع الفلاحة كان الوحيد الذي سجل نموا إيجابيا إثر جائحة كورونا حيث تولد نسبة 18,8% من القيمة المضافة للاقتصاد ويرجع ذلك للإنتاج البستاني.

في سنة 2021 سجل تراجع بسبب الزيادة في أسعار المدخلات الزراعية، الظروف المناخية المتدهورة وحرائق الغابات وتحديد القيود الجمركية مما حد من الاستيراد بينما ارتفع إنتاج محاصيل الحبوب سنة 2022 بنسبة 51,4% حيث سجل إنتاج 41,9 مليون قنطار من الحبوب بعد انكماش قوي بنسبة 37% في السنة السابقة وانخفضت المحاصيل الأخرى من الخضروات والكروم وكذا الإنتاج الحيواني.[1] كما اتجهت الجزائر الى التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف ببناء شراكة مع القارات الخمس بتوقيع اتفاقيات واستكمال تنفيذ عدة برامج في مختلف المجالات مثل البحوث الزراعية والغابية بتوفير وسائل تقنية وتكنولوجية جديدة بهدف تنمية الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي.[2]

- **الإنتاج الصناعي:** بالرغم من تسارع النمو في الصناعة من 2000 الى سنة 2009 الا أنها تعد من أضعف المساهمات في الناتج الداخلي الإجمالي حيث بلغت نسبتها 7,6% من القيمة المضافة خارج المحروقات سنة 2010، ومنه لم تساهم الصناعة بشكل فعال في الناتج الداخلي حيث غلب عليها ضعف العمالة وهيمنة الواردات على سوق السلع الاستهلاكية ونفاذ مخزون المواد الأولية باستثناء قطاع الطاقة والصناعات الغذائية اللذان واصلا نموهما بانتظام.

هذا النمو المتباطئ في الإنتاج الصناعي ومع التزايد السكاني حث السياسات الوطنية على اتخاذ تدابير صارمة لإنعاش قطاع الصناعة الا أنه وبعد أزمة كورونا تعافى الإنتاج الصناعي حيث قدرت قيمته المضافة التراكمية نسبة 71% كما شكل قطاع الصناعة من حيث الجلود والأحذية (20,1%)، الخشب والفلين والورق (11%)، الكيمياء والمطاط والبلاستيك (7,3%) نموا سنة 2022 بينما تراجع فرع الصناعات الغذائية، الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والالكترونية والكهربائية وفرع الماء والطاقة.

- **قطاع الخدمات:** ساهم قطاع تجارة الجملة والتجزئة في الناتج الداخلي خارج المحروقات وتواصلت وتيرة النمو للخدمات سنة 2008 بنسبة 7,8% حيث تزايدت الخدمات المصرفية والنقل وأضافت بمقدار الخمس في مقدار الثروة الوطنية، سنة 2011 لم يحقق القطاع نموا إضافيا لكنه يبقى القطاع الأهم بعد المحروقات حيث تبلغ مساهمته 20,6% من اجمالي الناتج الداخلي.

[1] التقارير السنوية لبنك الجزائر على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz

[2] الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، https://madr.gov.dz/rga-ar/، تم الاطلاع يوم: 20 فيفري 2023

بعد تحسن الوضع الصحي وتخفيف الإجراءات الوقائية عقب ازمة كورونا عاد قطاع الخدمات لنموه من جديد حيث بلغت القيمة المضافة 838,6 9 مليار دينار ومثلت حصة الخدمات نسبة 35,5% من اجمالي الناتج الداخلي و51,6% من اجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات سنة 2022 وتشمل النقل والاتصال، المطاعم والمقاهي والفنادق والخدمات المقدمة للمؤسسات وهي نسب تمثل ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2021.

¬ **الصادرات خارج قطاع المحروقات:** ساهمت صادرات المنتجات نصف المصنعة في الناتج الداخلي الاجمالي ما بين سنتي 2010 و2014 ثم انخفض سعر النفط وضعفت معه الصادرات خارج المحروقات مما أدى الى زيادة الواردات بنسبة 40% حيث ارتفعت واردات مواد التجهيز الصناعية والفلاحية مما يؤكد الضعف الهيكلي للصادرات خارج قطاع المحروقات بسبب قلة التنوع وعدم القدرة على المنافسة الخارجية. سنة 2022 كانت النسبة 9,12% مقارنة بسنة 2021 اين كانت 11,85% وقد احتلت المنتجات نصف المصنعة نسبة 85,09%

أظهرت المؤشرات الاقتصادية لسنة 2022 تحسنًا في التنمية الاقتصادية للجزائر وتواصلت لسنة 2023 واعتبرت الزراعة أحد القطاعات الرئيسية التي ساهمت في الانتعاش الاقتصادي بمساهمة أكثر من 14.7% في الناتج المحلي الإجمالي فقد شهد القطاع الزراعي تعزيز قطاع الحبوب والزراعة الصناعية ومراقبة نوعية المنتجات الزراعية وزاد تمويل المزارعين الصغار، أما القطاع الصناعي فقد اتخذت تدابير لتشجيع تطوير إنتاج المستحضرات الصيدلانية وصناعة السيارات وفيما يخص الخدمات فلا تزال تشكل الحصة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي مع التركيز بشكل خاص على الشركات الناشئة والرقمنة.[1]

[1] الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، النشرة الاخبارية أكتوبر 2022، الموقع: https://www.industrie.gov.dz، تم الاطلاع: فيفري 2023

المبحث الثاني: البطالة والفقر

بهدف الوصول الى نمو شامل مستدام وجب خلق تكامل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وهذا من خلال توفير مناصب عمل لائقة، الرعاية الاجتماعية وزيادة الإنتاجية وتُعتبر الاستدامة الاجتماعية عاملاً حاسماً في تحقيق تنمية طويلة الأمد تحسّن بدرجة كبيرة حياة أشد الناس فقراً في العالم.

المطلب الأول: البطالة

من أكبر التحديات الإنمائية التي تشغل اهتمام البلدان قضية التشغيل خاصة للشباب الذي تشكل البطالة بالنسبة له هدرا للطاقات البشرية فمعدلات البطالة في المنطقة العربية تعتبر الأعلى في العالم، ورغم الجهود المبذولة للحد من التحديات الا أنها لا تزال غير كافية وتتطلب ابتكار حلول جديدة.

1. ماهية البطالة:

1.1. تعريف البطالة وأنواعها:

البطالة هي مؤشر اقتصادي رئيسي بشكل أساسي لأنها تشير إلى قدرة أو عدم قدرة العمال للحصول بسهولة على عمل مربح للمساهمة في الإنتاج الإنتاجي للاقتصاد.[1]

- **تعريف البطالة:** هي الحالة التي تشمل الأفراد المتاحين للعمل والقادرين عليه والراغبين فيه بأجر أو لحسابهم الخاص ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة.[2]

يعتبر الشخص بطالا إذا تراوح سنه ما بين 15–64 سنة بشرط أن يكون عاطل وباحث عن عمل أثناء القيام بعملية المسح بحيث يقوم الديوان بنشر بيانات سنوية عن معدلات البطالة بمختلف الخصائص. (وفقا للديوان الوطني للإحصائيات)

- **الأنواع الرئيسية للبطالة:** تشمل البطالة عدة أنواع ومعايير لذا يميز الاقتصاديون عدة مفاهيم لها، ونذكر منها[3]:

– **البطالة الدورية:** تتماشى مع التغيرات في النشاط الاقتصادي على مدار دورة الأعمال فخلال فترة الانكماش الاقتصادي يؤدي النقص في الطلب على السلع والخدمات إلى نقص الوظائف المتاحة للراغبين في العمل بسبب تسريح الشركات العمال أو توظيف عدد أقل من العمال الجدد وغالبا ما توصف البطالة

[1] *Al Marhoobi S, "The Covid-19 and its Impact on Global Employment", International Journal of Economics Business and Human Behaviour, Volume 2 N°2, 2021, p 25.*

[2] أحمد السعودي، أحمد طاهر، "البطالة المشكلة والحل"، ط 1، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2008، ص15.

[3] *Reserve Bank Of Australia, "Unemployment: Its Measurement and Types" https://www.rba.gov.au/education/resources/explainers/pdf/unemployment-its-measurement-and-types.pdf*

الدورية بأنها متوسطة الأجل بطبيعتها (شهر إلى 12 شهرا) كما يمكن للسياسات النقدية التوسعية أن تساعد في تقليل هذا النوع من البطالة (لأن الشركات التي تعاني من طلب أقوى من المرجح أن توظف المزيد من الناس).

– **البطالة الهيكلية:** تحدث عندما يكون هناك عدم تطابق بين الوظائف المتاحة والأشخاص الطالبين للعمل وقد يكون عدم التطابق هذا بسبب عدم امتلاك المهارات المطلوبة للقيام بالوظائف المتاحة أو بعد المسافة، تميل البطالة الهيكلية إلى أن تكون أطول من أنواع البطالة الأخرى البطالة الطويلة الأجل (لأكثر من 12 شهرا) هذا لأنه قد يستغرق الأمر عدة سنوات حتى يتمكن العمال من تطوير مهارات جديدة أو الانتقال إلى منطقة مختلفة للعثور على وظيفة تتناسب معهم وعلى النقيض من البطالة الدورية، البطالة الهيكلية متواجدة حتى عندما تكون الظروف الاقتصادية جيدة وأفضل معالجة له من خلال السياسات التي تركز على المهارات وعرض العمالة. ينتشر هذا النوع أكثر بين الفئة ذات التعليم العالي وقد يلجأ المتعلمون إلى القبول بمهن وأعمال لا تمت بصلة إلى تخصصهم العلمي ومؤهلهم مما قد يضعهم في وضعية اجتماعية أقل مما كان يكفلها لهم تخصصهم العلمي[1] لذا تتولد لديهم معارضة النظام وإمكانية بروز بعض الاتجاهات المتطرفة.

– **البطالة الاحتكاكية:** تحدث البطالة الاحتكاكية عندما ينتقل طالب العمل بين الوظائف في سوق العمل حيث أن حركة العمال ضرورية لسوق العمل المرنة وتساعد على تحقيق توزيع فعال للعمالة عبر الاقتصاد، وعندما لا يتم مطابقة الأشخاص الذين يبحثون عن وظائف على الفور مع الوظائف الشاغرة قد يعانون من فترة بطالة مؤقتة، وهذا النوع من البطالة أقصر أجلاً (أقل من شهر واحد) فمن المحتمل أن تحدث البطالة الاحتكاكية في جميع مراحل دورة الأعمال وقد لا تؤثر مثل البطالة الهيكلية على الأجور أو التضخم.

هناك بعض أنواع البطالة الأخرى يمكن النظر فيها:

– **العمالة الناقصة:** كالعاملين بتوقيت جزئي الذين يفضلون العمل لساعات إضافية أو الأشخاص الذين يعملون عادة بدوام كامل لكنهم يعملون حاليًا بدوام جزئي ومعدلات العمالة الناقصة أعلى بشكل عام بين الفئات التي لديها نسبة أكبر من الأشخاص الذين يعملون بدوام جزئي مثل الإناث والأشخاص الأصغر والأكبر سنا.

[1] هبة نصار، ناهد عز الدين، "خلق فرص العمل في مصر"، وكالة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، القاهرة، مقال أ. د/ أحمد عبد الونيس شتا، 2007، ص133.

– **البطالة الخفية:** عندما لا يتم احتساب الناس على أنهم عاطلون عن العمل في إحصاءات سوق العمل الرسمية، مثلا شخص ما يبحث عن عمل لفترة طويلة وفقد الأمل لكنه لا يزال يرغب في العمل، ويتواجد هذا النوع في القطاع الصناعي حيث يتجمع عدد كبير من العمال بنسبة تفوق الحاجة الفعلية للعمل والتي لا يؤثر سحبها من دائرة الإنتاج على حجم الإنتاج ومنه هي عمالة غير منتجة. يصعب قياس البطالة المقنعة إحصائيا بدقة ويعتمد جانب متطور منه على عدد ساعات العمل المنفذة وعليه تعد من أصعب أنواع البطالة ذلك أنه لا سبيل لحلها إلا بخلق مجالات جديدة للإنتاج مع فرص عمل حقيقية تستوعب فائض العمل في الأعمال المنتجة وذلك من خلال التنويع في هيكل الاقتصاد القومي.

– **البطالة الموسمية:** تظهر في فترات مختلفة على مدار السنة بشكل موسمي بسبب الأنماط الموسمية التي تؤثر على الوظائف وتتذبذب بين الحاجة للأيدي العاملة في بعض الأوقات وتراجع هذه الحاجة في أوقات أخرى وهي نوع آخر من البطالة العادية، وتظهر البطالة الموسمية في المجال الزراعي والسياحي وبعض الصناعات مثل الصناعات الغذائية وصناعة السفن وفي مجال البناء.[1]

2.1. النظريات الاقتصادية وقياس البطالة:

تعتبر البطالة معضلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية وتطورت النظرة الاقتصادية لها حسب تفسير المفكرين ونظرياتهم المختلفة فقد اهتمت مختلف مدارس الفكر الاقتصادي بإيجاد حلول لتقليص حجم البطالة.

– **النظريات الاقتصادية في مجال البطالة:** تنوعت النظريات الاقتصادية لتحليل وقياس البطالة بالرغم من وجود تمايز بين الأفكار حيث رأى الكلاسيك أن الاقتصاد الحر قادر لوحده على التعامل مع التقلبات الاقتصادية دون تدخل الدولة عكس كينز الذي يدعي الى ترك التقلبات الاقتصادية الى اليات السوق عن طريق تفعيل سياسات الدولة الاقتصادية، والعديد من النظريات التي حاولت تفسير البطالة وإيجاد حلول للخروج منها.

- **النظرية الكلاسيكية:** أهم ما شغل تفكير الكلاسيكيين هو مشكل التوزيع والربح وتأثيره في تراكم رأس المال والمشكلة السكانية، وتستند هذه النظرية على أساس مبدأ المنافسة التامة الذي يتناقض في آلياته مع وجود الاحتكار بكل اشكاله واعتمادا على قانون ساي للأسواق:" أن كل عرض يخلق الطلب عليه".[2]

[1] نادية رضوان، "الشباب المصري المعاصر وأزمة القيم"، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1997، ص328

[2] مدني بن شهرة، "الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية) "، ط 1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 239

يرى الكلاسيك أنه لا وجود للبطالة الاجبارية الا ان كانت البطالة اختيارية بسبب عدم مرونة الأجور (الأجر المنخفض السائد في السوق) او احتكاكية نتيجة لتنقل العمال بين الوظائف، ومنه فان التوازن يتحقق آليا عند مستوى العمالة الكاملة بدون تدخل الحكومة (اليد الخفية) وسياستها المالية التوسعية التي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل بل إلى التضخم وانهارت فكرة الكلاسيك حول البطالة بسبب حدوث الكساد العالمي.

- **النظرية الكينزية:** بعد أن أصبح من الواضح ارتفاع معدل البطالة كان من الضروري التسليم بوجود البطالة الاجبارية عكس فكر الكلاسيك فقد اعتبر (كينز) أن البطالة غير اختيارية ومنه فهو يقرر أن حجم التوظيف يتحدد عن طريق الطلب الكلي الذي يتحدد بالإنتاج العيني الحدي للعمل أي ان الانخفاض في معدل الأجور الحقيقية ممكن أن يؤدي إلى الارتفاع في الطلب على العمالة وبالتالي يزداد حجم العمالة أما بالنسبة لعرض العمل فيتحدد عند ثبات الأجر النقدي في مستوى معين ويتحقق التوازن. حسب هذه النظرية عندما يحدث التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد معا أي عند عدة مستويات وليس فقط عند مستوى التوظيف الكامل، لذا يرى (كينز) أن البطالة اجبارية واختيارية وأنه من الضروري تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بسياساتها المالية التوسعية (مضاعف الانفاق ومضاعف الضرائب) أي العلاقة العكسية بين الانفاق الحكومي والبطالة.[1]

- **النظرية النيوكلاسيكية:** امتدادا للكلاسيك اهتمت المدرسة النيوكلاسيكية بالمدى القصير وليس فقط المدى الطويل واعتمدوا على أن التوازن يتحقق دائما بتعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي في كافة الأسواق (سوق السلع والخدمات وسوق العمل) فزيادة عرض العمل ينتج عنه بطالة في سوق العمل مما يؤدي إلى انخفاض الأجر الحقيقي وكل بطالة عند هذا الأجر فهي إرادية. وتنظر هذه المدرسة على أن تشجع الحكومة عبر آليات السوق والحد من البيروقراطية ويجب ان ينحصر دورها في المهام التقليدية كالأمن، وعكس نظرية كينز فهي تعمل على التحفيز على الاستثمار وزيادة الإنتاج أي الخصخصة.

- **البطالة في الفكر الحديث:**

نظرية البحث عن عمل: ينطلق مفهوم هذه النظرية على فرضية أن الباحث عن العمل على علم تام بالتوزيع الافتراضي لمختلف الأجور وفرضية وجود حد أدنى للأجور بمعنى الأجر الاحتياطي، فهي ترى أن البطالة السائدة في الاقتصاد هي بطالة احتكاكية أي تنتج عن سعي العمال للحصول على أجر أفضل وفرص

[1] سليم مجلخ، "محددات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 2، الإمارات، ديسمبر، 2016، ص66

عمل أكثر موائمة، ومنه فهي بطالة اختيارية وتزداد فترتها في فترات الرواج الاقتصادي وعند توقع زيادة الأجر والإعانات.[1]

نظرية تجزئة سوق العمل: تهدف النظرية الى العمل على تفسير أسباب ارتفاع البطالة في قطاعات معينة وتفترض نوعين من الأسواق: سوق اولي يتميز بالاستقرار الوظيفي بأجور مرتفعة وتستخدم وحدات انتاجية كبيرة وتكنولوجيا عالية وسوق ثانوية بأجور منخفضة واحكام تعسفية ويكون فيه العمال أكثر عرضة للبطالة.[2]

نظرية رأس المال البشري: أساس هذه النظرية هو ابراز الدور التعليمي أي أن عدم تكوين وتدريب للعمال يؤدي الى نقص رأس المال البشري مما ينتج عنه اختلاف الأجور وتطور البطالة بسبب عدم التوازن بين العرض والطلب وتعتمد على فرضية أن كل استثمار في رأس المال البشري يرفع من القدرات الإنتاجية للفرد، فرضية كل استثمار في رأس المال البشري يلزم نفقات وفرضية الطلب على التعليم مرتبط بمتطلبات المؤسسة وضبط السوق[3].

¬ **قياس معدل البطالة:** يعد من المقاييس الرئيسية للأداء اقتصادي حيث يسعى أي بلد لبقاء هذا المعدل ضمن الحدود الدنيا ويعبر عنه بنسبة مئوية لعدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة في نفس العام، ويكون بالصيغة التالية:

معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل /قوة العمل) *100

يكون قياس معدل البطالة أكثر صعوبة في الدول النامية بسبب عدم توفر بيانات صحيحة وكافية من الجهات الرسمية التي يمكن الوثوق بها، كذلك وجود الاقتصاد الموازي غير القانوني حيث لا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصاءات الرسمية التي تكون أقل من الحجم الفعلي لها، ومنه لا توجد إحصاءات دقيقة تعطي صورة واضحة عن نسبة البطالة مما يجعل من غير الممكن الاعتماد عليها.[4]

[1] مانه الأمجد، "دراسة علاقة النمو الاقتصادي بمعدلات البطالة . اختبار قانون أوكون Okun، دراسة قياسية الاقتصاديات عينة من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط MENAالفترة 2019-1990"، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة الشهيد حمو لخضر الوادي،2021-2022، ص08.

[2] مسعودي زكريا، "تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل –دراسة تحليلية–"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة قاصد مرباح ورقلة، 2018-2019، ص33

[3] نجاة مشيمش، فريد بن عبيد، "البطالة في ربخ الفكر الاقتصادي والآثار السلبية لها"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 16-15 نوفمبر 2011، ص 03

[4] *Gregory N Mankiw, OP.Cit, p42*

3.1. أسباب وآثار البطالة

ان للبطالة آثارا سلبية تمس عدة جهات اقتصادية منها واجتماعية وحتى سياسية فهي تمثل احدى أكبر التحديات التي تواجه الدول النامية خاصة، لذا وجب معرفة أسباب نشأتها حيث أدت عصرنة المجتمع ودمجه مع التحولات التكنولوجية الحديثة الى تطور معدلات البطالة لذا وجب ضبط أسبابها حتى تتمكن السياسات الحكومية من ضبط آثارها نظرا لعلاقتها القوية مع النمو الاقتصادي.

- **أسباب البطالة:** تنتج البطالة عن عدة أسباب وعوامل تتصل بالاقتصاد، بعض الأسباب ترجع إلى خيارات شخصية بينما البعض الآخر خارج عن السيطرة الفردية:

- **التضخم:** التضخم الاقتصادي هو أحد الأسباب الرئيسية للبطالة فهو يشير إلى الزيادة التدريجية في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد وينتج عنه نشاط سوقي محدود بسبب تصاعد الأسعار ومنه يطرد أرباب العمل تدريجيا بعض العمال لتقليل تكلفة الإنتاج وهذا يؤدي إلى البطالة.

- **الركود:** يشير الركود إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد ومعدل العمالة ونشاط السوق كما يرتبط وينتج الركود الاقتصادي عن التضخم، ما يميز الركود هو الانخفاض في الإنتاج والواردات أكثر من الصادرات فتؤثر هذه العناصر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد وهذا يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة.

- **التكنولوجيا:** يدفع التغيير السريع في التكنولوجيا العديد من أرباب العمل إلى تنويع وتحسين فعالية قوتهم العاملة وقد تحل بعض التقنيات المتطورة محل الأفراد في عملية الإنتاج حيث يمكن لأجهزة الكمبيوتر والآلات الأخرى المختلفة أداء حتى أكثر المهام تعقيدا في دقائق فقط، هذا يؤدي إلى فقدان العديد من الأشخاص لوظائفهم أو مشاركة بعض الموظفين جزئيا في أنشطة الإنتاج مما يؤدي إلى استقالة الموظف مما يسبب البطالة.

- **الوظائف متخصصة بشكل متزايد:** توفر الشركات الكبرى لموظفيها عددا كبيرا من المزايا والتسهيلات لهذا السبب عند البحث عن موظفين يكون لديهم عدد كبير من المواصفات ما لم يستوف الشخص جميع المتطلبات فلن يتم حتى اعتباره للوظيفة التي في متناول اليد نظرا لأن الأوصاف الوظيفية أصبحت محددة للغاية وخاصة يجد الناس صعوبة بالغة في إجراء مقابلة.[1]

[1] *Dawson Graham, "Inflation and Unemployment : Causes, Consequences and Cures", California, Edward Elga, University of California, first edition, 1992*

ـ **آثار البطالة:** للبطالة آثار وأبعاد قوية ومتفرعة وكلها سلبية سواء على الاقتصاد أو على المجتمع ككل، نحاول أن نذكر بعضا منها:

- **آثار اقتصادية:** [1]

- للبطالة تأثير قوي على التضخم فتجعله مرتفعا ومنه تقل مستوى معيشة الفرد وهذا يهدد بدوره الاستقرار الاقتصادي في المجتمع ككل.

- انخفاض الدخل المحلي ذو معدل الادخار والاستثمار.

- فقدان الحكومة لجزء من إيراداتها وتزايد نسبة المديونية واستخدام القروض لتمويل المشاريع.

- بطالة الإطارات الجامعية هي هدر وتضييع للطاقات الاقتصادية الناشطة.

- البطالة هي حالة عدم التشغيل الكامل والذي يؤثر على عدم وصول الاقتصاد الوطني إلى وضعية التوازن.

- تكلف البطالة الدولة أعباء إضافية تتمثل في زيادة الاستهلاك وانخفاض في الناتج الوطني.

- تشمل آثار البطالة الإفراط في استغلال العمالة المتاحة، انخفاض معدل النمو الاقتصادي، انخفاض القدرة البشرية وزيادة مستويات الفقر.

- **آثار اجتماعية وسياسية:**

- عدم الايمان بالوعود المقدمة من أعضاء الحكومة وانعدام الثقة في البرامج السياسية مما يقوي شعور التمرد على الدولة والمساس بممتلكات الوطن وأمنه.

- سياسة العنف المفرط في مقابل حركة البطالين لا تخلق إلا المزيد من العنف.

- ظهور صراعات طبقية وارتفاع معدل الجريمة بسبب الفقر.

- هي سبب في افتعال الامراض الاجتماعية وضعف الانتماء للوطن والخلافات والتفكك الاسري والطلاق

- تؤثر البطالة على الشخص العاطل عن العمل فتسبب له أزمات نفسية كالاكتئاب وضعف الثقة بالنفس والعدوان مما تؤثر على محيطه الاجتماعي.

- تدني المستوى الاقتصادي يؤثر بدوره على تدني المستوى الصحي والغذائي مما يزيد العبء على الخدمات الاجتماعية.

[1] *Stone Jack*, Joe McCraw, "*Unemployment's Shocking Truth : Its Outrageous Causes And Consequences And Its Solutions*", *New York : Trafford on Demand Pub, 2008.*

كما أن هناك عدة آثار مهمة قد لا تظهر مباشرة لكنها تؤثر فعليا على الدولة عامة لذا وجب العمل على مكافحة البطالة والحد من مخاطرها، بحيث بينت عدة دراسات أن الفرد يصل إلى اليأس في مدة 6 أشهر وأن 18% من البطالين استغرقوا حوالي 24 شهرا من التوقف عن العمل، مما يستوجب بالفرد نفسه البحث عن عمل وانشاء مشروعه بنفسه حتى يكتسب خبرة ومهارة للدخول متهيئا الى سوق العمل.[1]

2. البطالة في الجزائر: احصائيات وحقائق

تحسن سوق العمل في الجزائر في السنوات الأخيرة حيث انخفض معدل البطالة بشكل كبير وازداد عدد الأشخاص النشطين اقتصاديًا في البلاد في السنوات الأخيرة، ومع ذلك لا تزال هناك عدة تحديات منها تعرض الاقتصاد المحلي لأزمة فيروس كورونا (COVID-19) وتقلب أسعار النفط مما أثر ذلك سلبًا على سوق العمل الجزائري وكذا عجز اليد العاملة المؤهلة، عدم التوافق بين دفعات التكوين واحتياجات العمل، ضعف الوساطة في سوق العمل، غياب شبكة وطنية لجمع المعلومات عن الوظائف وانعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي الذي يشكل عائقا أمام الاستثمار. ورغم كل هذه العوائق الا أن الجزائر لازالت تحاول التقليل من معدل البطالة وهذا عبر توجيه الشباب نحو انشاء مؤسسات مصغرة وناشئة ودعمهم ماديا ومعنويا.

1.2. معدل البطالة في الجزائر:

ان الأرقام التي تقدمها الحكومة لا تعكس الواقع الحقيقي عن عدد الأفراد البطالين حيث أن هناك العديد من القطاعات لم يشملها المسح الاحصائي كما تعتبر معدلات البطالة في الجزائر من المعدلات المرتفعة في الوطن العربي اجمالا رغم الانخفاضات التي شهدتها في السنوات الأخيرة وهذا ما يدفع الى المشاركة الجماعية وعلى كل المستويات بهدف خلق مناصب شغل وتوظيف الشباب المتخرج من الجامعات لتحقيق التنمية الاقتصادية.

توضح الأعمدة البيانية المبينة أدناه الانخفاض الكبير والمحسوس الذي شهدته نسبة البطالة في الجزائر من سنة 2000 بعدما كانت مرتفعة بشكل ملحوظ بسبب سياسة الخوصصة التي كانت قد انتهجتها الجزائر للخروج من أزمة النفط سنة 1986 مما أدت الى تسريح مجموع كبير من العمال فساهم في تسجيل أعلى ذروة للبطالة بنسبة تقدر ب 29.77% لتنخفض تدريجيا سنة 2004 بنسبة 17,65% أي حوالي 1,672 مليون عاطل عن العمل ويتواصل الانخفاض ليصل أقصى حد له سنة 2010 بنسبة 9,96% حيث سجلت البرامج التنموية حتى سنة 2009 تراجعا في البطالة من 29% إلى 24%.

[1] ميسون برهومة، "الآثار النفسية والاجتماعية للبطالة"، وحدة دراسات سوق العمل، قسم الدراسات والمسوحات، اوت 2022، ص 06

الشكل رقم 02-07: تطور معدل البطالة في الجزائر

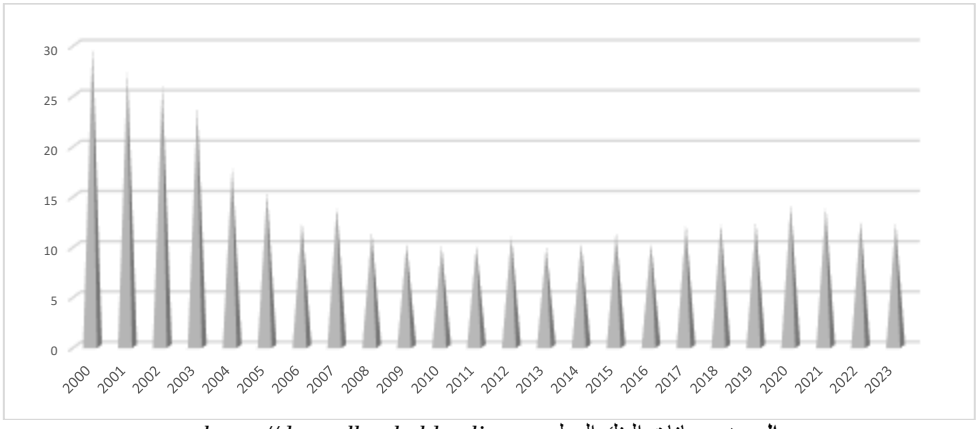

المصدر: بيانات البنك الدولي: *https://data.albankaldawli.org*

يبقى التذبذب في نسبه بين سنة 2010 و2014 دون الارتفاع أكثر بفعل مضمون حصة الحد من البطالة من البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2015 الذي خصص 360 مليار دج أي ما يعادل نسبة 1,8% من ميزانية البرنامج [1]موجه لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني ودعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة وترتيبات للتشغيل المؤقت.

ويستمر الاستقرار ما بين نسبة 10% و11%الى سنة 2019 بفعل تواصل برامج الدعم (برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019) لترتفع بعدها بنسبة ضئيلة سنة 2020 (12,24%-) بفعل الأزمة العالمية (كوفيد 19) التي خلقت ازمات مست عدة جوانب اقتصادية واجتماعية والبطالة على حد سواء الا انها لم تستفلح كثيرا، وتستقر بين سنتي 2022 و 2023 في نسبة % 12.3، فقد أُنشئت شراكات في 2021 بين منظمة العمل الدولية والوكالة الوطنية للتعليم المهني وقطاعات التدريب المهني والتعليم العالي لتيسير انتقال الشباب البطال إلى سوق العمل كما قامت منظمة العمل الدولية سنة 2022 بتدريب عدد من ممثلي المؤسسات والشركاء الاجتماعيين على منهجية (مهارات التجارة والتنويع الاقتصادي ورصد المشاريع وتقييمها).

بالإضافة إلى ذلك تم تعزيز قدرات المدراء ممثلي الوزارات وأرباب العمل بشأن توقع الاحتياجات من المهارات للانتقال إلى اقتصاد أكثر مراعاة للبيئة كما قدمت منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم لوزارة اقتصاد المعرفة للشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة في الجزائر في نوفمبر 2022 حيث ساهمت منظمة العمل الدولية في دراسة لإنشاء إطار استراتيجي لتهيئة بيئة مكيفة للمؤسسات الصغيرة

[1] نقلا عن بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

المستدامة في الجزائر بهدف دعم قدرة الحكومة على تخطيط الاقتصاد ودفعه على نحو أفضل على الصعيد الإقليمي من خلال تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لصالح الشباب والنساء العاطلات عن العمل.[1]

2.2. نسب البطالة شباب، ذكور واناث

نلاحظ أن أغلبية معدل البطالة في الجزائر ينتشر بين الفئة التي تتراوح أعمارها بين 15 و24 سنة بنسبة 50% وتعزى الزيادة بشكل رئيسي إلى الزيادة في نسبة السكان الباحثين عن فرص عمل والاتكال على ما يوفره القطاع العام من فرص وهذا نتيجة للطبيعة الريعية للاقتصاد (عائدات النفط والغاز) ثم انخفضت أكثر وأكثر حتى استقرت في نسبة 21% بين سنة 2010 و2011 لنلاحظ أنها عاودت الارتفاع في الاعوام الأخيرة الى نسبة 30% أما نسب البطالة بين الذكور والاناث كانت تقريبا في نفس المستوى من 2000 الى 2004 الى سنة 2005 بدأ منه تسجيل البطالة في وسط الاناث اعلى من نسبه بين الذكور حيث تقدر البطالة بين الذكور بـ 8.4% والإناث 18.4%

الشكل رقم02-08: معدلات البطالة شباب، ذكور واناث في الجزائر

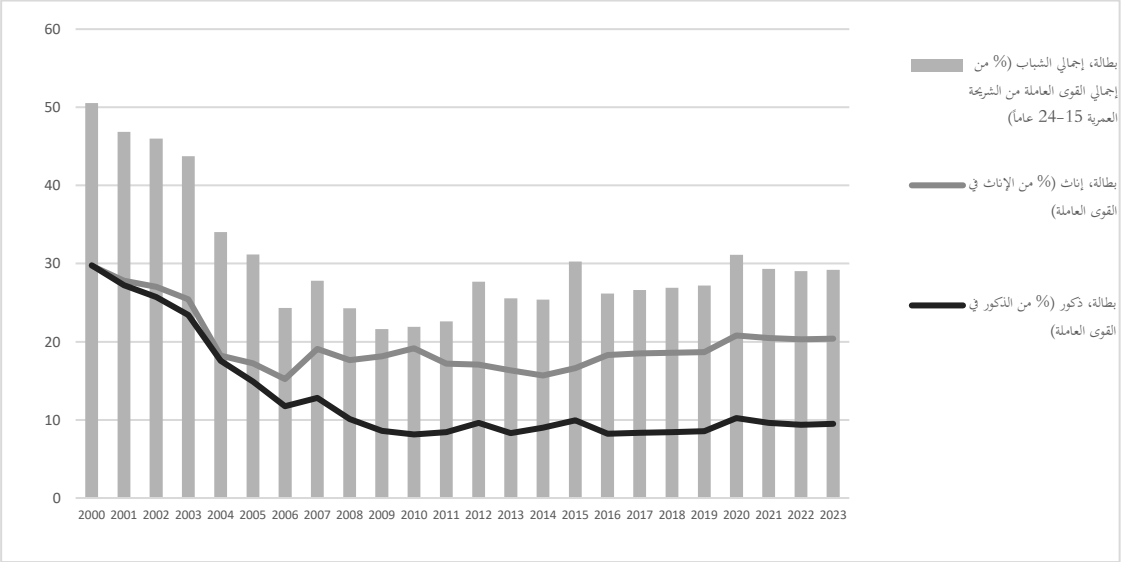

المصدر: بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org

كما ارتفع حجم القوى العاملة إلى 12.1 مليون شخص مقابل 11.9 مليون في 2016 واستمر هذا التفاوت بين نسبتي الذكور والاناث الى سنة 2023 على الرغم من أن النساء في المتوسط أكثر تعليما من الرجال، ومن أسباب ارتفاع معدلات بطالة الشابات ضيق الفرص في مرحلة الانتقال من المدرسة إلى العمل لذا وجب توفير هيكلة اقتصادية متنوعة ومتوازنة بين مختلف المناطق باستحداث فرص عمل في مختلف

[1] الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، النشرة الاخبارية، نوفمبر 2022، الموقع: https://www.industrie.gov.dz

القطاعات وبين الجنسين على حد سواء وتحديدا عمل الشابات في قطاعات ومناطق مختلفة والنظر في طبيعة الوظائف المنشأة ونوعيتها وأجورها والعمل على التصدي للمعتقدات الاجتماعية والثقافية السائدة وتغيير السلوكيات لتشجيع الشابات على توسيع مشاركتهن في مختلف المجالات[1].

المطلب الثاني: الفقر، المفاهيم والآثار

يعتبر الفقر مفهوما مجردا ونسبيا يمكن تعريفه من عدة أوجه لوصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية باختلاف المجتمعات والثقافات وتباين مستويات نمو البلدان وتختلف درجة قياس الفقر من الفقر الشديد الى ضعف توزيع الدخل وافتقار المجتمع إلى الوسائل اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية، وتعمل المنظمات الدولية والإنسانية على كبح الفقر في العالم كونه يشكل خطرا متعدد الأبعاد وهذا بتعزيز ثقافة العمل الحر والنهوض بالسياسة التعليمية وإيجاد آليات جديدة لجعل الهيكل المالي يعمل أكثر لصالح الفئات المحدودة الدخل.

1. مفهوم الفقر:

هو حالة من الحرمان المادي الذي تبرز سماته في انخفاض استهلاك الغذاء وتدني المستوى الصحي والتعليمي ونقص الأصول المادية والسلع والاحتياطي المالي لمواجهة عراقيل الحياة كالبطالة والكوارث والأزمات.[2]

1.1. تعريف الفقر:

هو تلك الحالة المادية التي لا يقدر الإنسان من خلالها تحقيق الحد الأدنى لمتطلبات الحياة بسبب عدم كفاية الدخل أو عدم وجود دخل إطلاقا. ويعرف الفقر على أنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من المستوى المعيشي (حسب البنك الدولي) حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يشمل الفقر العوامل التي تعزز تحكم الفرد على الموارد كالحفاظ على الصحة الجيدة والقدرة على القراءة والكتابة.[3]

في الإعلان الختامي لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام 1995، خلصت الأمم المتحدة إلى أنه للفقر مظاهر مختلفة كالافتقار إلى الدخل والموارد الإنتاجية الكافية لضمان سبل العيش المستدامة؛ الجوع وسوء التغذية؛ تدني المستوى الصحي؛ محدودية فرص الحصول على التعليم والخدمات الأساسية؛

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "موجز السياسات الاجتماعية، بطالة الشابات في المنطقة العربية :أسباب وحلول"، الأمم المتحدة بيروت، 2016، ص 13-14

[2] عبد الرزاق الفارس، "الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص19

[3] خولة غريب فرج، "الفقر أسبابة وآثاره (حي طارق نموذجا)"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية / جامعة بابل، العدد 36، 2017، ص 404.

تفاقم الأوبئة والتشرد وانعدام الاستقرار الأمني والتمييز الاجتماعي، كما يتميز بعدم مشاركة الفقراء في صنع القرار وفي الحياة المدنية والاجتماعية.[1]

2.1. حدود الفقر ودرجاته:

- **الفقر المطلق:** يرتكز على تقدير الحد الأدنى من الضروريات الأساسية للأفراد أين يحدد عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر حيث يكون الفرد فقيرا من الناحية المادية عند الحد الذي تصبح فيه الحصول على الغذاء مسألة حياة أو موت، ومنه يعرف البنك الدولي حسب تقرير التنمية لسنة 1980 الفقر المطلق على أنه يعبر عن سوء التغذية والأمية والأمراض ليكون دخل الفرد أدنى من المستوى المعيشي اللائق.

- **الفقر النسبي:** يتم في هذا النوع تصنيف الأفراد الفقراء بمقارنتهم بأسلوب حياة المجتمع العام وليس بمقارنتهم بخط فقر ثابت، فهم يعتبرون أكثر حرمانا من غيرهم من حيث مستوى الاشباع من الحاجيات الأساسية ووسائل الراحة ويختلف فيه الحد الأدنى من مجتمع لآخر.[2]

وهناك تصنيفات أخرى للفقر حسب مدة استفحاله في المجتمع ونجد:

- **الفقر الدائم:** سمي بالدائم لأنه يبقى طوال السنة ويمس أكثر سكان المدن لأنهم يكونون أكثر عرضة للحرمان من الفرص عكس سكان الأرياف الذين يتمتعون بفترات موسمية بمنتوجات وفيرة تغنيهم عن الحاجة.

- **الفقر الموسمي:** ينتشر في مواسم معينة من السنة تم يزول في فترات أخرى، وهنا يكون سكان الريف أكثر عرضة لهذا النوع نتيجة المحاصيل التي تكون موسمية ففي فترات الجني (فصل واحد) تتحسن الظروف المعيشية ويتم تجاوز عتبة الفقر.

- **فقر الصدمات :**تضم الصدمات الأحداث الغير متوقعة الحصول مثل الاضطرابات السياسية التي ينجم عنها تضارب في الأسعار وعدم الاستقرار الاقتصادي كحدوث الأزمات المالية (الأزمة المالية 2008 خلقت 25مليون عامل فاقد لمنصبه لينضم لخط الفقر).[3]

-

[1] *Eva Ludi and Kate Bird, "Poverty Brief – Understanding Poverty", Swiss Agency for development and cooperation SDC, September 2007, p1*

[2] خولة غريب فرج، ص404، مرجع سبق ذكره

[3] لحيلح الطيب، أحمد جصاص، "الفقر... التعريف ومحاولات القياس"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، الجزائر،2010، ص-185

3.1. مؤشرات الفقر وكيفية قياسه:

يعتبر الفقر نوع من الحرمان ويختلف في كيفية تحديده ودرجة قياسه باختلاف اقتصاديات البلدان من حيث تقدمها وتخلفها وباعتماد تحديد الحد الأدنى من المستوى المعيشي للأفراد.

¬ **مؤشرات الفقر:** بالرغم من مدى أهمية خط الفقر في الفصل بين الطبقة الفقيرة والطبقة الغير الفقيرة إلا أنه لا يكون صالحا في مختلف الفترات بسبب تباين مستويات الأسعار واختلاف العملات بين الدول ولا يعكس درجة التفاوت الحقيقية بين طبقات الفقراء، اقترح البروفيسور Senسنة 1976 بديهيتين لابد من الوصول اليهما قياسيا:

- بديهية الرتابة: الانخفاض في دخل أي من الفقراء يزيد من نسبة الفقر مع ثبات ورتابة باقي الأشياء الأخرى.

- بديهية التحويلات: ان تحويل الدخل من فقير الى فرد آخر أكثر دخلا يزيد من نسبة الفقر مع ثبات ورتابة باقي الأشياء الأخرى.

وهناك عدة مؤشرات تكمل مؤشر خط الفقر ومن بينها:

- **مؤشر نسبة الفقر:** يعتبر من أهم المقاييس والأكثر شيوعا ويقيس الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع، كما يعبر إما عن عدد الأفراد أو الأسر بغض النظر عن مستوى الدخل ويعرف أيضا باسم مؤشر تعداد الرؤوس، ويحسب كالتالي:[1]

$$\text{نسبة الأفراد الفقراء} = \frac{\text{عدد الأفراد تحت خط الفقر}}{\text{عدد مجموع السكان}} * 100 \qquad \text{نسبة الأسر الفقيرة} = \frac{\text{عدد الأسر تحت خط الفقر}}{\text{عدد مجموع الأسر}} * 100$$

وتصاغ المعادلة كالتالي:[2] $H = Q/N$

حيث:

H : مؤشر نسبة الفقر N : اجمالي السكان

Q : عدد السكان الذين يقل دخلهم عن حد الفقر

يهمل هذا المؤشر ميزة الرتابة وبديهية التحويلات فهو لا يقيس الفرق في عمق الفقر وغير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء، لذا تم الاجتهاد لتطوير المؤشرات.

[1] ميسم ياسين عبيد كاظم، "استجابات الفقراء لتحديات الفقر دراسة ميدانية في مدينة بغداد"، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، 2014، ص32

[2] بختي فريد، بهياني رضا، "مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، ديسمبر 2018، ص 186

- مؤشر فجوة الفقر: طور Foster، Greer &Thorbecke سنة 1984 النموذج السابق لقياس عمق الفقر الذي يقع فيه الفقراء، يعد من أهم المؤشرات التي توضح الفروق بين دخول الفقراء وخط الفقر مما ينتج عنه تحديد الموارد والتحويلات اللازمة لرفع مستويات الأسر فوق خط الفقر، ويحسب كما يلي:

$$\mathbf{P_\alpha}= \frac{1}{n} \sum_{j=1}^{q} \left[\frac{z-yj}{z}\right]\alpha$$

P_α: فجوة الفقر $\alpha > 1$: درجة اهتمام المجتمع برفاه أفقر الفقراء

q : عدد الفقراء Z : خط الفقر

y_j : انفاق الفقير المعني أو متوسط دخل الفقير

حيث: $\mathbf{Z}=\sum j\ Pj\ \overline{Xj}$

تؤدي مختلف القيم الى عدد من المؤشرات حيث:

$$\mathbf{P_0}= H = {}^{Q}/_{N}\ ,\ \alpha=0 \qquad .....(1)$$

$$\mathbf{PI} = \frac{1}{n}\sum_{j=1}^{q}\frac{(z-Yj)}{z} = \frac{q}{n}\left(1-\frac{Yp}{z}\right) = H\left(1-\frac{Yp}{z}\right) = HI\ ,\ \alpha=1 \qquad ...(2)$$

حيث:

Y_p : متوسط دخل الفقراء

I: متوسط فجوة الدخل بين الفقراء

وتجمع المعادلات (1) مؤشر عدد الرؤوس الذي يقيس مدى تفشي الفقر في المجتمع، (2) مؤشر فجوة الفقر الذي يقيس مدى عمق الفقر.

ان مؤشر فجوة الفقر مكمل لمؤشر نسبة الفقر إلا أنه يبقى ناقصا من حيث قياس درجة التفاوت في الدخل وشدة الفقر، ولا يتصف بالحساسية اتجاه حدة الفقر.

- مؤشر حدة الفقر: يقيس هذا المؤشر درجة عدم المساواة في التوزيع تحت خط الفقر ويعطي وزن أكبر للأسر التي تكون في قاع توزيع الدخل.

$$\mathrm{P_2}= \frac{1}{n}\sum_{j=1}^{q}\left[\frac{(z-yj)}{z}\right]^2 \qquad \alpha=2 \qquad ...(3)$$

تمثل المعادلة رقم (3) مؤشر تربيع فجوة الفقر والذي يقيس مدى حدة الفقر.[1]

¬ **كيفية قياس الفقر:** لضمان التصنيف الجيد لمستويات الفقراء تستخدم بعض الأدوات والمؤشرات والمسح الاحصائي والديموغرافي لمعرفة نسبهم المضبوطة والتعرف على مستوياتهم التعليمية والصحية من أجل انشاء أساليب دعم لإخراجهم من خط الفقر، يسمى المستوى الأدنى من المعيشة بخط الفقر ويحسب على أساس مفهوم الدخل في الدول المتقدمة كمؤشر لمستوى المعيشة وفي الدول النامية على أساس الإنفاق الاستهلاكي كمؤشر لمستوى المعيشة ومن الأساليب التي اتبعت في قياس الفقر نجد:

- **قياس خط الفقر المطلق:**

يعرف باسم خط الفقر العام وهو إجمالي تكلفة سلة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية والتي تتضمن المواد الغذائية، السكن، التعليم والصحة وغيرها من الحاجات الضرورية.[2]

أسلوب النمط الغذائي المقترح: أساس هذا الأسلوب هو تحديد ما يحتاجه الفرد من كميات غذائية بسعرات حرارية كافية وبأقل تكلفة وتحسب بأدنى الأسعار الممكنة، وتكون بالصيغة التالية:

$$\mathbf{Pa}= K/R$$

حيث:

Pa : خط الفقر المطلق

K : التكلفة المحسوبة لسلة المواد

R : نسبة الانفاق الغذائي الى اجمالي الانفاق الاستهلاكي

أسلوب النمط الغذائي الفعلي: نحتاج في هذا الأسلوب الى حساب متوسط حصة الفرد الاجمالية من مختلف السعرات الحرارية للفئات الداخلية التي يتم انتقائها على أساس متوسط احتياجات الفرد من السعرات، وتكون بالصيغة التالية: $Pa= n* ca$ حيث:

Pa : خط الفقر المطلق

n : عدد الأفراد في الأسرة

ca : متوسط انفاق الفرد الواحد لإشباع حاجاته الضرورية (الغذائية وغير الغذائية)

[1] المعهد العربي للتخطيط، "مؤشرات قياس الفقر وعدم المساواة في التوزيع"، على الموقع:
https://www.arab-api.org/Files/Training/programs/1/2018/13_C41-45.pdf

[2] عدنان داوود العذاري، هدى زبير الدعمي، "قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي"، الطبعة 1، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 48-49

- **قياس خط الفقر النسبي:**

يستعمل في الدول الصناعية ويتغير بتغير الدخل والمستوى المعيشي من بلد الى آخر ومن وقت لآخر أيضا ولا يتأثر بنمو الناتج المحلي، هو مقياس سهل الحساب حيث يعتمد على البيانات المتوفرة من إنفاق الفرد أو الأسرة شهريا، وهذا بعدة طرق:

طريقة نسبة الدخل المتوسط أو الوسيط: يحسب على أساس النصف (2/1) أو الثلثين (3/2) من الدخل المتوسط أو الوسيط للفرد من الدخل الوطني.

طريقة المجموعات: يرتب أفراد المجتمع حسب دخلهم ترتيبا تصاعديا أو تنازليا ويتم تصنيفهم في مجموعات جزئية حيث يصنف الفقراء في الفئة في المجموعة الأقل دخلا.

- **قياس خط الفقر الذاتي:**

هو أسلوب ذاتي لقياس الفقر حيث يتم من خلاله جمع إجابات عن أسئلة حول الدخل اللازم لضمان مستوى معيشي يوفر الاحتياجات الأساسية ومنه يتوصل الى تحديد نسبة ترجع الى خط الفقر الذاتي والذي يعتبر مكملا للخطوط السابقة وليس بديلا عنها.[1]

- **قياس خط الفقر الدولي:**

يسمح بقياس مدى انتشار الفقر عبر العالم تعتمد منهجيته على تقدير تكلفة السلع الأساسية لمدة سنة للفرد الواحد مع إمكانية وصوله للمياه، الكهرباء، الصرف الصحي، حيث يوضع خطين للفقر، الأول يخصص للفقراء ويعادل 1 دولار لليوم الواحد وهو يمثل الفقر المدقع والثاني لغير الفقراء ويعادل 2 دولار لليوم ويمثل الفقر الأوسط. لا يسمح هذا المقياس بتقدير الفقر ولا يأخذ بعين الاعتبار الفرق بين الدول النامية والدول المتقدمة.[2]

2. الفقر في الجزائر:

الفقر أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل أو الموارد أو ضمان مصدر رزق مستدام (حسب الجمعية العامة للأمم المتحدة) فمظاهره تشمل سوء التغذية، عدم إمكانية الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، الاستبعاد الاجتماعي، وينص الدستور الجزائري بدوره على حق التغذية، التعليم والصحة، فبعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها في نظام اشتراكي ومستنزفة الثروات بعد نهب الاستعمار الفرنسي لجميع مواردها ومع

[1] السعيد بريكة، نسرين عوام، "إشكالية قياس ظاهرة الفقر"، اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 04، 2017، ص 111.

[2] لحيلح الطيب، ص 179، مرجع سبق ذكره

انطلاق الإصلاحات الاقتصادية وظاهرة الإرهاب والنزوح الريفي في بداية التسعينات وصلت نسبة الفقر الى 22%.

الشكل رقم 02-09: معدل الفقر في الجزائر

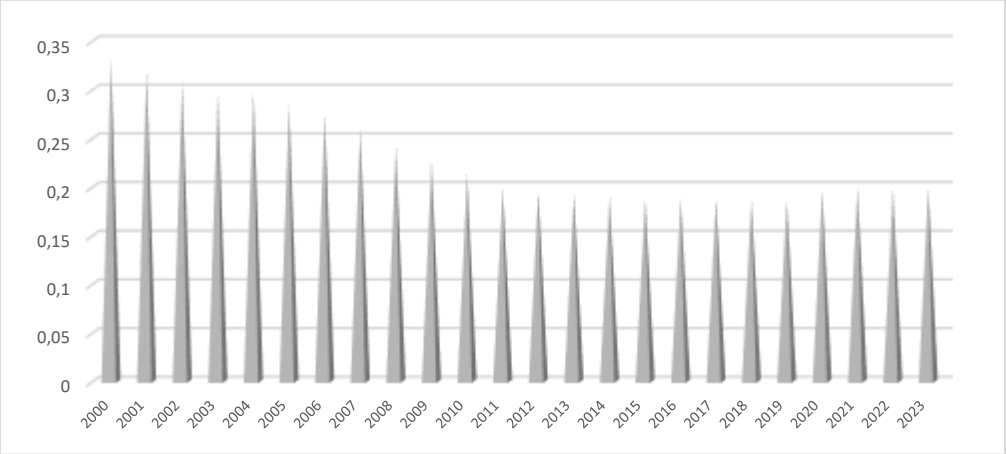

المصدر: https://data.as-rcp.org/

حسب التمثيل البياني نجد أنه قد بلغت فجوة الفقر 2,85% سنة 2000 بمعدل 33,15 حيث سجلت انخفاضا في نسبة الفقر الغذائي وفيما يخص خط الفقر الأدنى (خط الفقر الكلي) فقد سجل نسبة 12.1% على المستوى الوطني كما نلاحظ أن خط الفقر الدولي المحدد بـ 1 دولار في اليوم قدرت نسبته بـ 0.8%، وانطلاقا من هذه السنة شرعت الجزائر في برامجها التنموية والاصلاحية (برنامج 2001 –2004) بهدف تنشيط المناطق الريفية واحياء التوازن الجهوي وتدارك التأخر المسجل على مدى سنوات حيث خصصت نسبة 21,7% للتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية عن طريق تحسين البنية التحتية والرفع من معدلات التمدرس والرعاية الصحية. على هذا المنوال استمرت المعدلات في الانخفاض التدريجي ففي سنة 2005 سجل انحراف قدره 22.5 % بالنسبة لخط الفقر الغذائي و25.6 % بالنسبة لخط الفقر العام حيث جاء (برنامج 2005-2009) والذي خصص نسبة 45,5% لتحسين ظروف معيشة السكان ومبالغ معتبرة لتنمية مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب، كما تُظهِر بيانات 2011/2010 أنه حوالي نحو 0.5% فحسب من سكان الجزائر (أو نحو 170 ألف نسمة) يعيشون في فقر مدقع (على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم)، وعكست البيانات غير الواقع أن معدلات الفقر المدقع في المناطق الحضرية أعلى من المناطق الريفية.[1]

[1] جابرييل لارا إيبارا، عزيز أتامانوف، "الاقتراب من حل لغز الفقر في العالم: حالة الجزائر"، مدونات البنك الدولي، 31-05-2017 على الموقع: https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/global-poverty-puzzle-case-algeria تم الاطلاع : فيفري 2023

بين 2012 الى 2015 ومع سياسة البرنامج التكميلي التي خصصت أكثر من 40% لتحسين التنمية البشرية وتخفيض معدلات الفقر لتحقيق أهداف إنمائية وكذا دعم أسعار المنتجات واسعة الاستهلاك، تكييف الأسعار المحلية للحبوب وتطوير المستثمرات الفلاحية[1]، توفير مناصب عمل دائمة خاصة للشباب الموظف في القطاع غير الرسمي وجراء ارتفاع أسعار البترول بين سنتي 2017 و2018 ارتفع نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومنه انخفض معدل الفقر نتيجة للبحبوحة المالية التي عاشتها الجزائر حيث بلغ 0,1869 سنة 2019.

سنة 2020 وتزامنا مع وباء كورونا تراجع الاقتصاد الجزائري نتيجة الأزمة الصحية حيث تقلص اجمالي الناتج المحلي ب 4,9% الا أنه سجل القطاع الفلاحي نموا إيجابيا مقارنة بالقطاعات الأخرى، وبما أن الجزائر بلد يعتمد في اقتصاده على النفط ومع انخفاض القيمة المضافة لقطاع المحروقات ووفقا لتصنيفات البنك الدولي الجديدة للبلدان حسب مستوى الدخل فقد انخفض إجمالي الدخل القومي حسب نصيب الفرد ب 90 دولارا بنسبة تراجع تقدر بنحو 2.21% كما ارتفعت نسبة الفقر من 24% الى حوالي 38% مع ارتفاع معدل البطالة 12,8%. وتحتل الجزائر المرتبة 33 في مؤشر الجوع العالمي لسنة 2023 من بين 125 دولة لديها بيانات كافية لحساب درجات GHI 2023 مع درجة 6.8 تتمتع الجزائر بمستوى منخفض من الجوع،[2] ويعد مؤشر الجوع العالمي (GHI) أداة للقياس الشامل للجوع تتبعه على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وتستند درجات هذا المؤشر إلى قيم أربعة مؤشرات مكونة من:

- نقص التغذية: نسبة السكان الذين لا يتناولون كميات كافية من السعرات الحرارية.
- تقزم نمو الأطفال: نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من انخفاض الطول بالنسبة لأعمارهم مما يعكس نقص التغذية المزمن.
- إهدار الأطفال: نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين لديهم وزن منخفض مما يعكس نقص التغذية الحاد.
- وفيات الأطفال: نسبة الأطفال الذين يموتون قبل بلوغهم سن الخامسة مما يعكس جزئيا عدم كفاية التغذية والبيئات غير الصحية.

[1] حاجي فطيمة، "إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، 2013-2014، ص 177

[2] *Global hunger index, https://www.globalhungerindex.org/algeria.html Vu : Mars 2023*

ومنه استنادًا إلى قيم المؤشرات الأربعة يتم حساب درجة GHI على مقياس من 100 نقطة يعكس شدة الجوع، حيث 0 هي أفضل درجة (بدون جوع) و100 هي الأسوأ، كما يتم تصنيف درجة مؤشر الجوع العالمي لكل دولة حسب الشدة من منخفضة إلى خطيرة للغاية.

الشكل رقم 02-10: اتجاه مؤشر الجوع العالمي (GHI) للجزائر

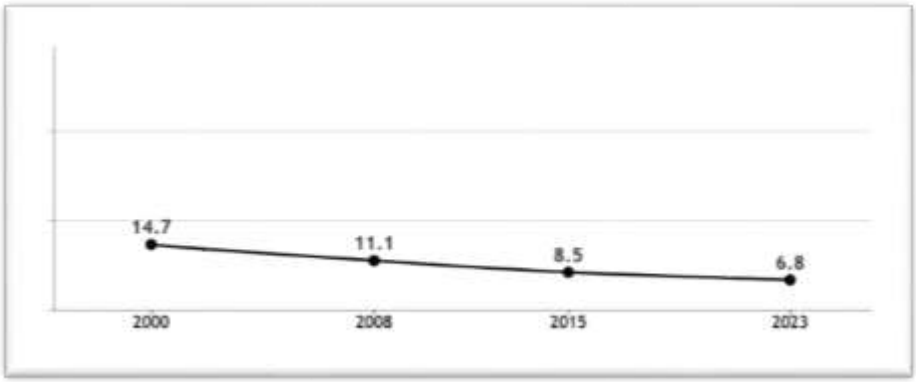

6,8	10,0–19,9	20,0–34,9	35,0–49,9	50,0≥
9,9 ≥ منخفض	معتدل	بداية الخطر	انذار بالخطر	خطر أكيد

المصدر: https://www.globalhungerindex.org/algeria.html بتاريخ: أكتوبر 2023

يوضح الشكل أعلاه أن نسبة مؤشر الجوع في الجزائر في سنة 2000 (بيانات تجمع 1998-2002) بلغت 14,7 والتي تقع في خانة المعتدل لتنخفض سنة 2008 (بيانات تجمع 2006-2010) الى 11,1 لتبقى في نفس درجة مؤشر معتدل ليتواصل الانخفاض الى 8,5 ويتواصل الانخفاض أكثر الى 6,8 بين سنتي 2015 و2023 ليكون في مؤشر منخفض (أصغر من 9,9).

خلاصة الفصل:

حظي موضوع المؤشرات الاقتصادية الكلية بقيمة كبيرة عبر مختلف المدارس الاقتصادية خاصة عند مقارنتها عبر فترات زمنية متباينة فيتم بحثها وتفسيرها بهدف التأثير على الاستراتيجيات السياسية والتنبؤ بتحركات الأسعار المستقبلية، ويعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا صريحا على حقيقة الأداء الاقتصادي الذي تتوضح من خلاله العلاقة بين عدة مؤشرات في الاقتصاد، ومنه حاولنا التطرق في هذا الفصل الى أهم المفاهيم الرئيسية لبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي تضمنت الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، الاستثمار وكذا الانفاق الحكومي، التضخم والفقر.

الاقتصاد الجزائري وعبر نتائج مؤشراته الاقتصادية فانه لايزال يواصل التعافي من أزمة جائحة كورونا وهذا عبر قدرته على التنويع الاقتصادي وزيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات مع العمل على توفير فرص عمل مستدامة في القطاع الخاص فقد ساعدت الاستثمارات في دفع عجلة النشاط الاقتصادي خاصة سنة 2023 ومن المتوقع أن تستمر الى 2025، فرغم الانخفاض المحسوس في أسعار النفط سنة 2022 الا أن الميزان التجاري ظل إيجابيا ومع ذلك لا يزال استمرار الضغوطات التضخمية يشكل تحديا رئيسيا على المدى القصير والمتوسط.

ومن المتوقع أن يستمر الأداء الجيد لقطاع المحروقات والوفرة المالية المحققة من عوائد الاستثمار الإيجابية والتي تقوم الجزائر على أساسها ببناء هوامش أمان قصيرة الأجل للاقتصاد الكلي لذا وجب الاهتمام الى تمديد فترة الأمان للوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلد خاصة مع زيادة ضبابية الوضع العالمي حيث يبقى من الضروري تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود أمام الصدمات الخارجية مستقبلا وسيكون استمرار الجهود من أجل تحسين بيئة الأعمال في الجزائر واجتذاب استثمارات القطاع الخاص من العوامل الرئيسية في الحفاظ على هذا المنوال.

الفصل الثالث

تمهيد الفصل

بعد التطرق إلى الاسس النظرية للمؤسسات المصغرة وكذا العوامل المساعدة على نموها وديمومتها وبالنظر الى أهميتها البالغة في التنويع الاقتصادي ومدى مساهمتها في الاقتصادات النامية من خلال توليد فرص العمل، الحد من الفقر، خلق التنويع الاقتصادي ونظرا لسهولة تكييفها ومرونتها وجب منحها الدعم الكافي والأولوية كونها تمثل أهم محركات التنمية وإحدى الدعائم الرئيسية للاقتصاد المحلي والإقليمي

سنحاول من خلال هذا الفصل اعطاء صورة واضحة عن فعالية المؤسسات المصغرة في الجزائر بعد تقديم نبذة شاملة عن نشأة وتطور قطاع هذه المؤسسات وتزامنه مع مختلف الاصلاحات الخاصة بترقية القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري وكذا تقديم لمحة شاملة عن مختلف هيئات الدعم والوكالات المكلفة بضمان التمويل والتسهيلات اللازمة لهذه المؤسسات، كما سيتم ادراج المؤسسات المصغرة كمتغيرات مستقلة ضمن نماذج قياسية مع محددات المتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 2000-2023.

وبناء على ذلك يتضمن هذا الفصل مبحثين:

- المبحث الأول: نبذة عن المؤسسات المصغرة في الجزائر
- المبحث الثالث: دراسة تحليلية قياسية حول دور المؤسسات المصغرة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2023

المبحث الأول: نبذة عن المؤسسات المصغرة في الجزائر

بعد أن أصبح قطاع المؤسسات المصغرة يشغل حيزا مهما في النشاط الاقتصادي نظرا لمرونته ودوره الفعال في تحسين الدخل الوطني والتقليص من حجم البطالة، الجزائر بدورها أقبلت على الاهتمام بهذا القطاع ومنح الشباب فرص للاستثمار والابتكار من خلال تحفيزهم ودعمهم عبر الهيآت والوكالات الوطنية وكذا دمجهم في مختلف البرامج التدريبية الحديثة لمواكبة الاقتصاديات المتقدمة.

المطلب الأول: إطار المؤسسات المصغرة في الجزائر

عرف قطاع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة عدة تغييرات وتطورات هيكلية خاصة بعد أن أصبح من ضروريات تنمية الاقتصاد المحلي لذا توجهت السلطات الى تغيير قوانين تأسيسه بما يتناسب مع درجة أهميته وجعله يتلاءم مع التكنولوجيات الحديثة والأسواق الدولية.

1. نشأة المؤسسات المصغرة في الجزائر

تعود نشأة معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي كانت متواجدة في الجزائر قبل الاستقلال إلى المخططات التي وضعتها السلطات الفرنسية آنذاك والتي كانت تهدف الى تطوير الصناعات المحلية بغرض تحقيق امتيازات الاقتصاد الفرنسي، فنسبة 98% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترجع للاستعمار الفرنسي قبل الاستقلال أما التي تعود إلى الجزائريين فهي نسبة ضئيلة إحصائيا واقتصاديا من حيث مساهمتها في تقليص البطالة والرفع من القيمة المضافة.

كان لابد من دفع اصلاحات هيكلية جديدة لترقية القطاع الخاص ومن بينها ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أولها صدور قانون رقم 11- 82 المؤرخ في 21 أوت 1982[1] الذي يرمي لتحقيق الأهداف المتعلقة بمختلف الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية، ويعتبر أول قانون ينظم الاستثمار الخاص في الجزائر ولم تتضمن أحكامه الاستثمار الأجنبي والعام، حيث يضم هذا القانون كل مشروع استثماري لا يتجاوز 30 مليون دينار جزائري يستفيد منه الأشخاص الطبيعيون ذوو الجنسية والإقامة الجزائرية، كما استبعد من تطبيق أحكامه القطاعات الفلاحية والحرفية وتجارة التجزئة والمهن الحرة وتغير اسم اللجنة الوطنية للاستثمارات ليصبح اللجنة الوطنية للاعتماد يترأسها وزير التخطيط والتهيئة العمرانية والتي تتضمن الاستثمارات الأقل من 3 ملايين دينار جزائري.

[1] القانون رقم 11-82 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية، العدد 34.

تم تعديل هذا القانون عن طريق قانوني المالية لسنتي 1984 و1986، إضافة إلى صدور قانون رقم 25-88المؤرخ في 12جويلية 1988[1] والذي حدد طرق توجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية كما لم تتضمن أحكامه تسقيف المبالغ المستثمرة وإمكانية الاستفادة من الأراضي لصالح الاستثمار، ومنه عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 1963- 1988 اهتماما نسبيا نظرا لتبني الدولة الجزائرية للنظام الاشتراكي السائد آنذاك.

¬ **مرحلة تهميش القطاع الخاص 1962-1979:** اتسم الوضع الاقتصادي للبلاد بعد الاستقلال بعدم الوضوح فيما يتعلق بالسياسة التنموية الواجب إتباعها نتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين حيث أصبحت معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متوقفة عن الحركة الاقتصادية الأمر الذي جعل الدولة تصدر الأمر رقم 62/20 الصادر في 21 سبتمبر 1962 الذي يخص تسيير وحماية الأملاك الشاغرة والمرسوم رقم 62/02 الصادر في 22 أكتوبر1962 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الزراعية الشاغرة، أما فيما يتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة فنجد المرسوم رقم 62/38 الصادر 22 نوفمبر 1962.

كما اعتمدت الحكومة الجزائرية أول قانون حول الاستثمار سنة 1963[2] يمكن وصف هذا القانون بالاشتراكي فقد سمح للأجانب خارج إطار القطاع الخاص الوطني بالاستثمار في الجزائر وحدد الحقوق والواجبات والمزايا التي يتمتع بها المستثمر الأجنبي، كما ينص على ان حرية الاستثمار والتجارة معترف بها للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الاجانب وذلك حسب إجراءات النظام العام.[3]

صدر الامر رقم 66/284 المؤرخ في 15سبتمبر1966[4]مع النصوص التي يستند اليها قانون الاستثمارات، يؤكد القانون على تدخل الدولة في القطاعات الاقتصادية الحيوية لكن بإمكانها استدعاء القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي للمشاركة في هذه الاستثمارات ومنح الرخص والاعتمادات للمشاريع الخاصة ولكن بمعايير مجحفة شكلت عائقا أساسيا أمام تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما أدى الى تراجع نسبة الاستثمارات بنسبة كبيرة. وركزت الفترة (1967-1979) على إقامة المؤسسات الصناعية الكبيرة والخاضعة

[1] القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جوان 1988، الخاص بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية، الجريدة الرسمية، العدد 28.

[2] القانون رقم 277-63 المؤرخ في 26 جويلية 1963، الجريدة الرسمية عدد 53 في 02 أوت 1963، ص 774.

[3] أحمد هني، "اقتصاد الجزائر المستقلة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص 22.

[4] القانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتعلق بقانون الاستثمار، الجريدة الرسمية عدد 80، ص 1201.

للإشراف المركزي لمختلف الهيئات العمومية مما جعلت من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا ثانويا ينظر له كأداة لتدعيم التنمية الشاملة.[1]

¬ **وضع إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الوطني الخاص 1982-1988 :** يعتبر قانون رقم 11-82 المؤرخ في 1982/08/21[2] والذي يخص الاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص في تمكين الصناعات الصغيرة والمتوسطة، أول قانون ينظم الاستثمار الخاص في الجزائر وقد فصل هذا القانون:

- تحديد مساهمة البنوك ب 30% في قيمة الاستثمارات المعتمدة كسقف مالي للمشاريع الاستثمارية لا يتجاوز 30 مليون دج بغرض انشاء شركات ذات مسؤولية محدودة ومنع امتلاك عدة مشاريع من طرف واحد.

- حسب المادة 1 كيفية الحصول على الرخص وكذا الحدود القصوى للاستثمار.

- أما فيما يخص توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية لأجل تحقيق التكامل مع القطاع الاشتراكي فقد نصت عليها المادة 11 من هذا القانون والتي تضمنت أيضا إنشاء مناصب عمل، تعبئة الادخار عبر المساهمة في التحويل الصناعي والمقاولة والمشاركة في الوصول الى سياسة تنمية جهوية متوازنة. إلا أن هذا القانون ظل مانعا قويا بتحديده لسقف الاستثمار الخاص وتحديد مجال تدخله يحول دون تحقيق مستويات نمو عالية.

تم إنشاء ديوان للتوجيه سنة 1983 (OSCIP)بهدف متابعة الاستثمار الخاص وكان من مهامه الأساسية ترشيد الاستثمار الخاص الوطني الى نشاطات في مناطق بإمكانها تلبية احتياجات التنمية والعمل على تأمين تكاملها مع القطاع العمومي لتحقيق استقرار في الاستثمار الخاص.

وتماشيا مع الإصلاحات التي حاولت الجزائر تنفيذها خصوصا بعد أزمة سنة 1986 تم إصدار القانون رقم 04-88 المؤرخ في 1988/01/12 [3]المتضمن استقلالية المؤسسات العمومية والذي انعكست آثاره على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] صالح صالحي، "أساليب تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 3، 2004، ص 26

[2] القانون رقم 11-82، مرجع سبق ذكره.

[3] قانون رقم 88-04 مؤرخ في 12 يناير سنة 1988 يعدل ويتمم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، ويحدد القواعد الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية.

وفيما يتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الخاصة الوطنية جاء قانون رقم 88-25 المؤرخ في 12جويلية سنة1988 [1]والذي يحرر القيد المتعلق بمبلغ الاستثمار، وقد ألغى الإجراء المتعلق بالاعتماد حيث ألزم المستثمرين على الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية للاستفادة من الامتيازات الجبائية والمالية دون المساس بالنشاطات الاقتصادية والتي تعتبر استراتيجية والمحتكرة من قبل الدولة.

- **الإصلاحات الاقتصادية 1988-2000:** ابتداء من سنة 1988 أصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية تتميز بالاستقلالية وهذا من خلال اعتبارها شركات مساهمة حتى يمكنها تحقيق حرية المبادرة ويمكن اعتبار هذه الاستقلالية حلقة من حلقات الإصلاح الاقتصادي العام.

سنة 1990 طبقت الجزائر مجموعة من الإصلاحات تنص على اعتماد وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجلى ذلك من خلال إصدار جملة من القوانين التي جهزت الإطار العام لتحفيز القطاع الخاص والاعتراف الرسمي بالدور الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع في ظل تحول اقتصاد الجزائر إلى اقتصاد السوق:

- **قانون النقد والقرض**[2]: يهدف الى توجيه عمل البنوك وإعادة تحديد دور البنك المركزي، إرساء مبدأ توحيد العملة بين المؤسسات الخاصة والعامة وتشجيع الاستثمار الأجنبي بمنحه المساواة في المعاملات.

- **قانون تحرير التجارة الخارجية**[3]: الذي يخضع القطاعين العام والخاص لنفس معايير وشروط التصدير والاستيراد.

- **قانون الاستثمار 1993**[4]: صدر هذا القانون في ظروف مالية خانقة حيث لجأت الدولة إلى إعادة جدولة ديونها مع صندوق النقد الدولي وقد نص على انشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI والتي تكون على شكل شباك وحيد تضم كل الهيئات والإدارات المعنية بالاستثمار تهدف إلى تسهيل عمليات الاستثمار كما تم تجميع كل المصالح في وكالة ترقية الاستثمارات بمنحه امتيازات مالية وجبائيه وتقديمه التسهيلات والحوافز والضمانات الضرورية في كل القطاعات خاصة تلك التي تعمل ضمنها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويبقى الهدف هو جلب المستثمر الأجنبي والعملة الصعبة معا.

[1] قانون رقم 88-25 المؤرخ في 12جويلية سنة1988، الخاص بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية، العدد 27

[2] القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 1990/04/14، جريدة رسمية عدد 16 لسنة 1990.

[3] القانون رقم 91-14 مؤرخ في 14 سبتمبر سنة 1991 يتمم القانون رقم 90-22 المؤرخ في 18 غشت سنة 1990 المتعلق بالسجل التجاري.

[4] المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 64.

تعرّض هذا القانون إلى تعديلين بمقتضى قانوني المالية لسنتي 1998 و1999وقد أنشأت الجزائر وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211-94المؤرخ في 18 جويلية 1994.[1]

- **قانون المنافسة**[2]: الذي فسح المجال أمام الخواص لممارسة النشاط الاقتصادي حيث نتج عنه التسابق للانتصار على المتنافسين فأدى ذلك إلى احتكار السوق وامتصاص مجمل الطلب على السلع والخدمات.

¬ تشجيع الاستثمار الخاص وتطويره بعد 2001:

- **قانون تطوير الاستثمار**: كرس هذا القانون الحرية التامة للاستثمار حسب المادة الرابعة منه، الهدف منه تقديم جميع التصحيحات الضرورية والعمل على ترقية الاستثمار من خلال تحسين المحيط الإداري والقانوني وشمل القانون على:

- إلغاء التمييز بين الاستثمارات العمومية والاستثمارات الخاصة
- إنشاء المجلس الوطني للاستثمار الذي يخضع لوصاية رئيس الحكومة
- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار.[3]

- **القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**[4] :شكل صدور هذا القانون سنة 2001 الانطلاقة الحقيقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم هذه المؤسسات وترقيتها من طرف السلطات العمومية باتخاذ عدة إجراءات أهمها:

- تحسين الإجراءات البنكية لمعالجة ملفات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن حركية التطور والتكيف التكنولوجي
- ترقية تصدير السلع والخدمات التي تنتجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- توفير المناخ الاستثماري الملائم وتشجيع روح المقاولة.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 214-94 المؤرخ في 18 جويلية 1994 المتعلق بتحديد صلاحيات الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 42 ص 15.

[2] المادة 37 حرية التجارة والصناعة مضمونة وتمارس في إطار القانون من الدستور الجزائري 1996.

[3] قانون الاستثمار الصادر بالأمر رقم 01-03 مؤرخ 1جمادى الثانية 1422 الموافق 20 أوت2001 المتعلق بتطوير الاستثمار.

[4] المواد 4-3-2-1، القانون رقم 01 18، المؤرخ في 12 ديسمبر2001، المتضمن القانون التوجيهي لرقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77 الصادرة في 15 ديسمبر2001، ص 05-06.

ولتحقيق هذا تم إبرام بروتوكول تعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي بغرض ربط المؤسسة بالبحث العلمي.

- **القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**[1]: لسنة 2017 يهدف هذا القانون إلى تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والانماء والديمومة. وتنص المادة 02 من هذا القانون على[2] تعديل وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيع المؤسسات المبتكرة منها عبر ترقية ثقافة المقاولة والمحافظة على ديمومتها وكذا العمل على تطوير تنافسية وقدرات هذه المؤسسات في مجال التصدير.

2. الهيئات الداعمة للمؤسسات المصغرة في الجزائر:

باعتبار المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة قطاع منتج تهدف السياسات الحكومية الجزائرية الى دعم وتمويل هذه المؤسسات من خلال مجموعة من الهيئات التي تسعى إلى تشجيع الاستثمار في المؤسسات المصغرة وتوفير احتياجاتها المالية والتقليل من المشاكل التي تواجهها.

- **وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** أصبحت وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة سنة 1993 بعد أن كانت وزارة منتدبة مكلفة سنة 1991 والتي عملت على توفير الحماية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الدعم والتمويل بتسهيل امتلاك العقار اللازم لنشاطات الإنتاج والخدمات.

تعرف بأنها وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نشأت سنة 1999 ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 211-94 المؤرخ بـ 18 جويلية 1994[3]من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث توسعت صلاحيتها طبقا للمرسوم 190-2000 المؤرخ في 11 جويلية 2000[4] وفي هذا الإطار أنشئت عدة هيئات متخصصة منها:

[1] قانون رقم 02-17 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 يناير 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02 الصادرة في 11 يناير 2017، ص02.

[2] القانون رقم 02-17، مرجع سبق ذكره، المادة 02، ص03.

[3] المرسوم التنفيذي رقم 211 -94 المؤرخ في 09 صفر 1415 الموافق ل 18 جويلية 1994يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 47 الصادرة في 11 صفر 1415هـ الموافق ل 20 يوليو 1994.

[4] المادة 2، المرسوم التنفيذي رقم 190-2000، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 102-302 الذي عنوانه: صندوق ترقية التنافسية الصناعية، الجريدة الرسمية العدد 43 الصادرة في 19 جويلية2000، ص05.

- **المشاتل وحاضنات الأعمال:**[1] هي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تكتسب خاصية الشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتهدف إلى التعاون والمشاركة مع المحيط في الحركة الاقتصادية وكذا تشجيع وتقديم الدعم لأصحاب المشاريع المبتكرة:

- المحضنة: هي شكل من أشكال المشاتل وهي دعم لحاملي المشاريع الخدماتية حيث تقوم بتوفير الاستشارات، التسهيلات، آليات الدعم لفترة محددة لتكون بعدها المؤسسات المحتضنة جاهزة للخروج الى سوق العمل.

- ورشات الربط: والتي تعتبر هياكل داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تنشط في قطاعات الصناعات الصغيرة والمهن الحرفية.

- نزل المؤسسات: تتكفل بحاملي المشاريع الناشطة في ميادين البحث.

- مراكز التسهيل:[2] تهتم بدراسة الملفات والإشراف على متابعتها وتوجيه حاملي المشاريع حسب مسارهم المهني ومرافقتهم أثناء مرحلة التأسيس لدى الإدارات المعنية.

- **المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** [3]يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يسعى لترقية الحوار والتشاور بين أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة والسلطات والهيئات العمومية من جهة أخرى، والذي يعمل على ترقية ودعم الجمعيات المهنية بجمع مختلف المعلومات، توسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقليص آجال إنشاءها ومنع تعثرها بوضع شباك يتناسب واحتياجات المقاولين وكذا توفير مناخ مناسب لحاملي المشاريع لتبادل الأفكار والابتكارات مع مختلف مراكز البحث ومؤسسات التكوين

¬ **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI** : بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01.03 والخاص بتطوير الاستثمار تم إنشاء وكالة ANDI محل APSI (المنشأة سنة 1993والتي هدفت لترقية ودعم الاستثمار بعد عدم تمكنها من ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في 20 أوت 2001 [4]وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تعنى بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب وترتبط إداريا بصفة مباشرة برئاسة الحكومة،

[1] المرسوم التنفيذي رقم 03 –78 المؤرخ في 24 ذي الحجة 1423 والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية العدد 13 الصادرة في 26 فبراير 2003

[2] المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03–79 يحدد الطبيعة القانونية لمراكز التسهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومهامها وتنظيمها، الجريدة الرسمية عدد 13 مؤرخة في 26 فيفري 2003، ص 18.

[3] المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 03–79، مرجع سبق ذكره، ص 22.

[4] المادة 06 من الأمر 01–03، مرجع سبق ذكره.

مهمتها تسهيل الاستثمار وتبسيط الإجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة تجاه المستثمرين، القيام بإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعتها واقتراح التصحيحات الضرورية.

وتضمن الفصل الخامس –المادة 26–حسب القانون الجديد رقم 16–09 المتعلق بترقية الاستثمار تعريف للوكالة بأنها: مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.[1] وحسب المادة 03 يهتم بمتابعة تقدم المشاريع المسجلة وإعداد الإحصائيات، تقديم الدعم والمرافقة للمستثمرين وخاصة في مرحلة ما بعد الإنجاز وتسهيل التعامل مع الإدارات المعنية بتبسيط إجراءات إنشاء المؤسسات وشروط استغلالها وإنجازها كما اكدت على ترقية الشراكة مع الخارج.[2] وتسهيلا لمهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، دعمت بأربعة أجهزة وهي كالتالي:

- **المجلس الوطني الاستثماري**[3]: يتكفل بتحديد تدابير وتحفيزات لدعم الاستثمارات لمسايرة التطورات الاقتصادية وتشجيع إنشاء المؤسسات وتحديد المناطق ذات الأولوية في الاستفادة من امتيازات النظام الاستثنائي ويحثّ على إنشاء وتطوير مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار.

- **الشباك الوحيد:**[4] يقوم بتقديم الخدمات الإدارية الضرورية وذلك بالتنسيق مع كل الهيئات والإدارات وذلك من أجل تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع.

- **صندوق دعم الاستثمار**: مكلف بتقديم التمويل اللازم للمستثمرين من خلال العمل على تغطية نسبة كبيرة من التكاليف اللازمة لإنجاز الاستثمارات على شكل امتيازات وبعد التعديل [5]عزز مكانة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالسماح لها بمتابعة أفضل الاستثمارات وكذا مراقبة احترام المستثمرين للالتزامات المحددة.

¬ **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)**: كشفت مخرجات الملتقى الدولي في ديسمبر 2002 والذي يعالج موضوع تجربة القرض المصغر في الجزائر سنة 1999[6] عدم نجاح هذا الأخير في تقديم المتابعة والمرافقة القبلية والبعدية لإنضاج المشاريع مما دفع إلى إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض

[1] المادة 26 من القانون 16–09 المتعلق بترقية لاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 46 الصادرة بتاريخ 3 اوت2016، ص22.

[2] المادة 03 من القانون 16–09 المؤرخ في 3اوت2016، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[3] المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 06–355 يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية العدد 64، الصادرة في 11 أكتوبر 2006، ص 1

[4] المادة 22 من القانون 16–09، مرجع سبق ذكره، ص22.

[5] الأمر رقم 03–01 المؤرخ في 20 أوت 2001، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[6] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. https://www.angem.dz

المصغر سنة 2004[1] والتي تهدف الى تشجيع العمل الحر والمنزلي وكذا الحرف والمهن اليدوية للفئات النسوية لمكافحة البطالة والفقر في المناطق النائية والريفية كذلك العمل على تكوين حاملي المشاريع في مجال تمويل الأنشطة المربحة والمؤسسات الجد المصغرة. وتتمثل المهام الأساسية للوكالة في الإشراف على صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة المقدم من البنوك والمؤسسات المالية ومتابعة ودعم المشاريع من خلال تقديم الاستشارة ومنح قروض بدون فائدة مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط.

وفي إطار جهاز القرض المصغر تعمل الوكالة الوطنية على تنظيم صيغتين للدعم تختلف في مجالات التمويل لبعض الأنشطة بتقديم قروض مصغرة معدومة الفائدة والتي تتراوح ما بين (100.000دج – 250.000 دج) في الجنوب الجزائري، وكما تتضمن الصيغة الثانية التعاقد مع البنوك بنسبة 70% و29% على الوكالة لتبقى نسبة 1%كمساهمة شخصية.[2] في شكل قروض لا تتجاوز 1.000.000دج. وفيما يلي الشكل يظهر مسار المستثمر لطلب قرض في إطار وكالة القرض المصغر ANGEM

الشكل رقم: 03-01: مسار طلب قرض مصغر من وكالة ANGEM

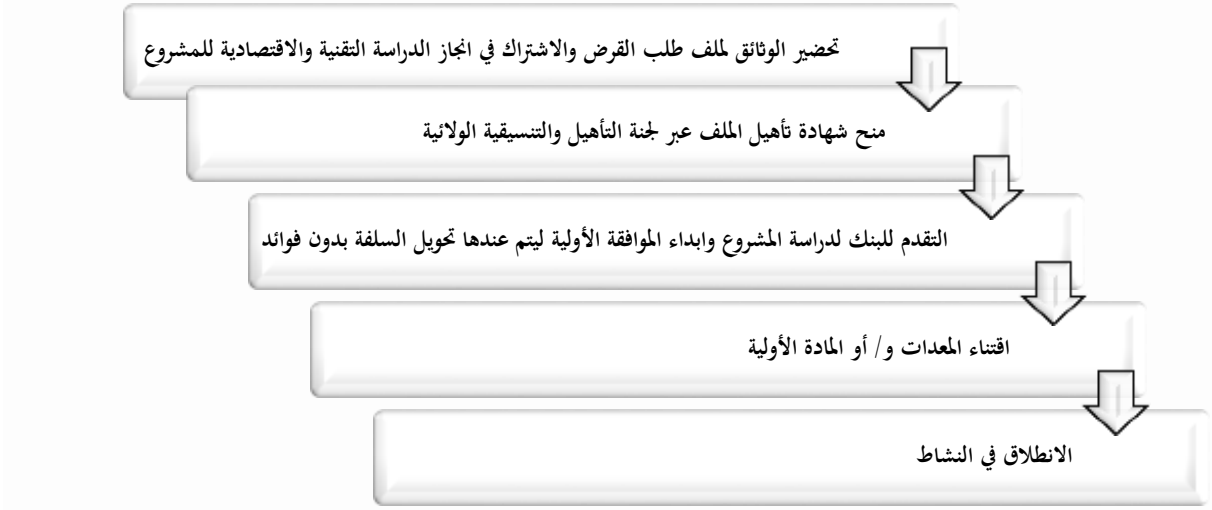

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على موقع https://www.angem.dz

- **دور وكالة ANGEM في دعم المؤسسات المصغرة:**

قدمت وكالة ANGEM نتائج معتبرة من حيث الادماج الاجتماعي كتحفيز الابتكار وتشجيع نساء الأرياف والأشخاص ذو الاحتياجات الخاصة وكذا فعاليته من جانب التمكين الاقتصادي بتحفيز المزارعين الصغار

[1] مرسوم تنفيذي رقم 04-14، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية العدد 06 الصادرة في 25 يناير 2004، ص 08.

[2] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. https://www.angem.dz

والتجار الجواريين ومنه خلق الثروة وتحسين المستوى المعيشي إضافة الى المرافقة والتكوين لخريجي الجامعات ومؤسسات التكوين. ويبين الشكل البياني الموالي تطور عدد القروض الممنوحة من الوكالة لأصحاب المؤسسات المصغرة (الصناعات البالغة الصغر) من سنة 2004 الى سنة 2023.

الشكل 03-02: عدد القروض الممنوحة (الصناعات البالغة الصغر TPI) من وكالة ANGEM

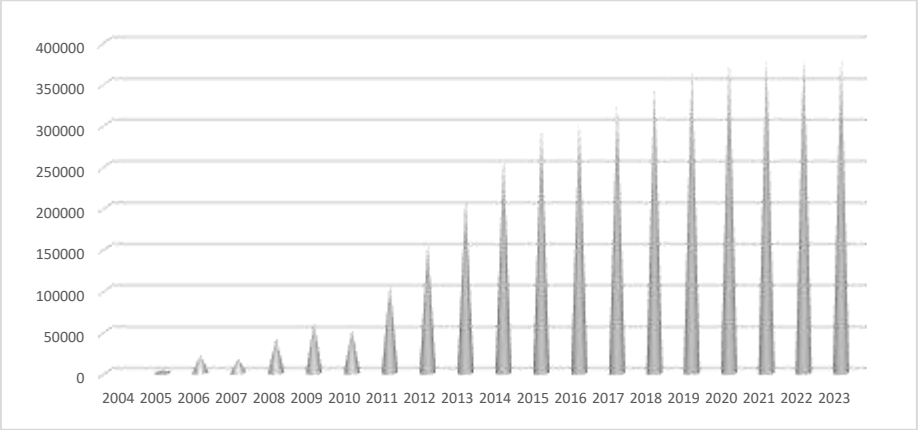

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على موقع https://www.industrie.gov.dz/

نلاحظ ارتفاع مستمر خاصة من سنة 2011 وهذا بسبب التقدم الكبير للشباب للاستفادة من القروض تبعا للامتيازات الممنوحة والدعم المتواصل في قطاعات مختلفة كالصناعة الصغيرة، التجارة، الحرف اليدوية، الزراعة، الخدمات والبناء، كما نلاحظ أن أكبر نسبة ممنوحة مقدمة للصناعات الصغيرة والمتمثلة في ورشات الخياطة التقليدية وصناعة الحلويات والاطباق التقليدية، صناعة النجارة والديكور والتي تتراوح نسبتها ما بين 36% و40%، كما استفادت فئة النساء بنسبة 52% سنة 2009 لتصل إلى 64 % من اجمالي القروض الممنوحة سنة 2022.

بلغ العدد الإجمالي للمقاولين المكونين إلى غاية 31 مارس 2023 (262.356 مقاولا) مع استحداث 1.420.109 منصب عمل بعدد يبلغ 915.051 قرضا ممنوحا حيث وضعت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر استراتيجية تتجه نحو التمويل النوعي للمشاريع تقوم على التكنولوجيات الجديدة لتنمية فكرة تشجيع الإبداع والابتكار لدى الشباب وتندرج هذه الصيغة في إطار الخدمات غير المالية والمتمثل في مرافقة وتكوين المقاولون الشباب وهذا بهدف خلق افكار اقتصادية مصغرة قصد انشاء مناصب شغل دائمة ويكون ذلك من خلال تدخل الخزينة العمومية في تمويل القروض.[1]

[1] الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. https://www.angem.dz

¬ **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR):** يعرف على أنه مؤسسة عمومية بادرت في الانطلاق الرسمي في 14مارس2004 تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية[1]، تتلخص مهام الصندوق في تسهيل الحصول على القروض البنكية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الضمانات المالية بمشاركة البنوك في تقاسم أخطار التمويل كما يرافق صندوق ضمان القروضFGAR المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول الى مشاريع مجدية لاحتلال مكانة متقدمة في ظل المنافسة مع تقديم الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة مالكي المؤسسات المستفيدة من قروض الصندوق، كما يتكفل الصندوق بضمان تصل نسبته الى 80% من القرض البنكي حسب درجة المخاطرة ومنه تسديد جزء من التعثر في حالة عدم تسديد القرض ويصل المبلغ الأقصى للضمان الى 100 مليون دينار لمدة 7 سنوات.[2]

الشكل رقم: 03-03: مسار طلب قرض مصغر من وكالة FGAR

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على موقع https://www.fgar.dz/portal/ar

¬ **صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (CGCI-Pme spa) :** تم إنشاؤه سنة 2004 [3]بمبادرة من السلطات العمومية من خلال تسهيل الحصول على الائتمان، فهو مؤسسة تتيح إمكانية المشاركة في رأس المال الاجتماعي للصندوق للبنوك ومؤسسات الائتمان، بعد تفويض إدارة صندوق

[1] المواد 01-02، المرسوم التنفيذي رقم 02/ 373 المتضمن انشاء صندوق ضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية العدد 74، الصادرة في 13 نوفمبر 2002، ص13

[2] الموقع الرسمي لصندوق ضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة https://www.fgar.dz/portal/ar

[3] المرسوم الرئاسي 04 -134 الصادر في 19 أبريل 2004 يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 27 الصادرة في 28 ابريل2004، ص 30.

الضمان وسعت تنوع العروض لتغطية التمويل الزراعي ومنه إمكانية قيام الصندوق بدعم مخاطره على الأموال المقدمة من الدولة[1]، وتتم إدارة هذه الأموال في إطار اتفاقية موقعة بين الصندوق والداعم المالي. ويعتبر الهدف الأساسي من إنشاء صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمان مخاطر التخلف عن سداد القروض الاستثمارية الممنوحة من البنوك أو مؤسسات الائتمان لتسهيل الوصول إلى التمويل للشركات التي تستوفي المعايير المتفق عليها والتي مشاريعها الاستثمارية لإنتاج السلع والخدمات الخاصة بإنشاء أو تجديد معدات الإنتاج وبالتالي تحسين بيئة الاستثمار في الجزائر، كما تم تطوير منتج جديد يستهدف المؤسسات الصغيرة جدًا تحت تسمية (ضمان مفوض خاص بالمؤسسات الصغيرة جدا) سنة 2018 بغرض تنويع عرض الضمان الخاص به، وهذا للمؤسسات المصغرة التي تنتج السلع والخدمات مما يربطها بالتنمية المحلية والحاجة الاقتصادية للتهيئة في فعالية الشمول المالي والخدمات المصرفية لنسيج المؤسسات الصغيرة جدًا.

وفي نفس الإطار يُمنح الضمان المفوض في إطار ائتمانات الاستثمار التي تعود بالفائدة على المؤسسات الصغيرة جدا ويستند إلى مبدأ تفويض القرار إلى المديريات الإقليمية ووكالات البنك للالتزام بالضمان السالف الذكر CMT بهدف تسهيل الوصول الى تمويل استثمارات المؤسسات الصغيرة جدا قيد الإنشاء والتطوير لتمويل أنشطة إنتاج السلع والخدمات، بما في ذلك الأنشطة المقننة كالطب والهندسة المعمارية والمهن الحرة الأخرى، ويقتصر مبلغ تفويض القرار على حد ائتماني أقصى قدره خمسون (50) مليون دينار جزائري[2].

- **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA:** تم انشاؤها سنة 1996 تحت تسمية الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ[3] وهي مكلفة بتشجيع ودعم ومرافقة إنشاء المؤسسات، يتولى المهام الرئيسية للوكالة وجميع النشاطات المتضمنة عملية المرافقة من بداية مراحل الانشاء والتأسيس الوزير المكلف بالتشغيل وتوضع تحت سلطة رئيس الحكومة. تدعم الوكالة الشباب العاطل عن العمل والذي تتراوح أعمارهم من 19 إلى 35 سنة والحاملين لأفكار ابتكارية لخلق مؤسسات جديدة، ومن المهام المنوطة للوكالة نجد أنها[4] تقوم بالإشراف والمتابعة للمشاريع الاستثمارية المنجزة من الشباب وهذا بالحرص على

[1] المادة 8 من المرسوم الرئاسي 04 –134، ص31، مرجع سبق ذكره.

[2] الموقع الرسمي صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-https://cgci.dz/ara/presentation-de-la-cgci-pme

[3] المرسوم التنفيذي رقم 96–296 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية العدد 52، الصادر في27 سبتمبر 1996 المعدل والمتمم، ص 12.

[4] المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 96–296، ص 12، مرجع سبق ذكره

احترام بنود دفاتر الشروط كما أنها تبني علاقة تواصل مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار برنامج التمويل المالي للمؤسسات المصغرة وهذا بعد تكوين حاملي المشاريع في مراكز تطوير المقاولاتية وتوفير كافة المعلومات الاقتصادية، التقنية، التشريعية والتنظيمية الخاصة بممارسة نشاطهم، إضافة الى تطوير العلاقات مع الشركاء (البنوك، مصلحة الضرائب، صندوق الضمان الاجتماعي) مع تشجيع الإجراءات والتدابير التي تهدف الى تعزيز توسيع الأنشطة.

سنة 2020 تم تغيير مضمون إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي وتغيير تسميتها[1]، تتضمن 173ملحقة و61 فرعا فالوكالة أصبحت تضطلع الى ضمان تسيير مناطق نشاطات مصغرة متخصصة مجهزة لفائدة المؤسسات المصغرة وتقوم بتشجيع واستحداث الأنظمة البيئية وكذا عصرنة وتطوير عملية انشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ودعمها وهذا بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية كما ستتولى إعداد البطاقة الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب. وأضاف المرسوم أن الوكالة بصدد إعداد وتطوير الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي بهدف تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وكذا العمل على تحفيز تبادل الخبرات عبر برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الأجانب لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسة المصغرة،[2] وبعد الاتفاق مع الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية تم برمجة عدة اجراءات جديدة لفائدة المؤسسات المصغرة وتتمثل في: التمويل لإعادة بعث المؤسسات المتعثرة وتمويل التعاونيات في مجال الفلاحة والصيد البحري وكذا الصناعات التقليدية إضافة الى مجموعة من القروض منها قرض الاستغلال المقدر بـ 1 مليون دينار.

يوفر الجهاز ثلاث صيغ لتمويل مشاريع الشباب: التمويل الذاتي: يصل إلى 1 مليار سنتيم ويستفيد صاحب المشروع من خلاله من الإعفاءات الضريبية والشبه ضريبية لمدة 10 سنوات، التمويل الثنائي: بنسبة 50% تدفع من الوكالة و50% على صاحب المشروع، التمويل الثلاثي: تضمن فيه الوكالة نسبة 25% والبنك قيمة 70% في حين يدفع المستفيد من القرض 05% فقط.

وفيما يلي شكل بياني يبين مراحل مرافقة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA لتقديم قرض لفائدة الشباب البطال لتأسيس مؤسسة مصغرة بدءا من التسجيل الالكتروني الذي أصبح معتمدا لدى الوكالة

[1] المرسوم التنفيذي 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 المعدل للمرسوم التنفيذي 96-296، يتضمن تغيير تسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وهذا بعد تحويل سلطة الوصاية عليها من وزارة العمل والتشغيل إلى الوزارة المكلفة بالمؤسسات المصغرة (م. تنفيذي 20-186) الجريدة الرسمية العدد 70 لسنة 2020.

[2] المادة الأولى من المرسوم رقم 20-329، ص09، مرجع سبق ذكره.

الى موافقة البنك على طلب القرض من خلال الشروط المعتمدة ومنه البدء في النشاط ومواصلة المرافقة والتكوين من الوكالة.

الشكل رقم 03-04: مراحل مرافقة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

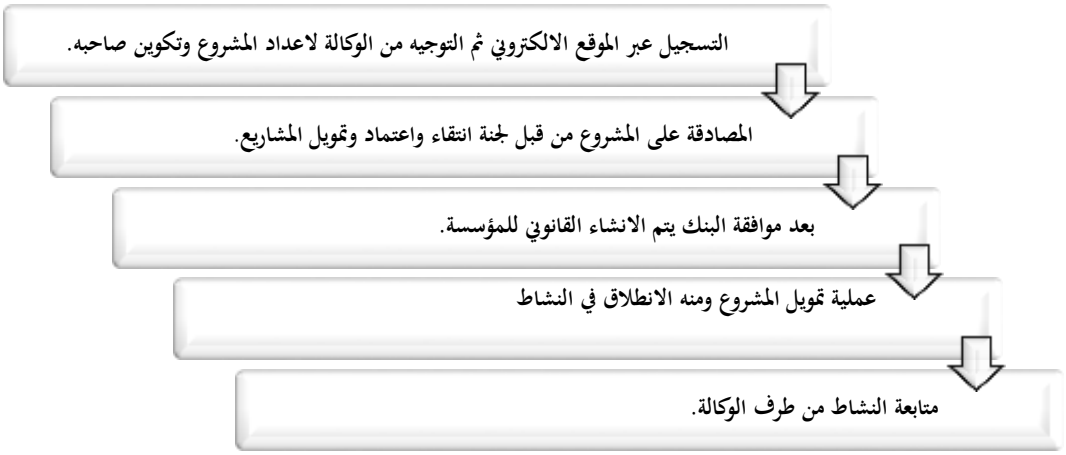

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على موقع https://moukawil.dz/beta/knowledgebase/nesda/

- **دور وكالة NESDA في دعم المؤسسات المصغرة:**

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (أونساج) سابقا من بين أهم آليات الدعم التي ساهمت بشكل كبير في دعم المشاريع المصغرة للمستثمرين الشباب الحاصلين على شهادات جامعية أو خريجي المعاهد ومراكز التكوين حيث ساهمت في توفير العديد من مناصب الشغل وفك العزلة عن بعض المناطق النائية كما قامت الوكالة بالتوقيع على عدة اتفاقيات منذ عدة سنوات تخدم صالح المؤسسات المصغرة، نذكر منها: اتفاقية تعاون بين الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لإطلاق شباك رقمي موحد، اتفاقية شراكة سنة 2021 بين الوكالة والمعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (INAPI) لدعم الشركات الصغيرة في الحماية القانونية لمنتجاتها ومرافقة قادة المشاريع في حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بهم وحمايتهم من تزوير أفكارهم ومنتجاتهم ومرافقتهم بالمعلومات اللازمة لحماية مشاريعهم بشكل قانوني، استحداث مؤسسات متخصصة في إطار الاقتصاد الدائري مع تقديم فرصة لشباب الجالية الوطنية للتعرف عن قرب على جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد من أجل عرض مشاريعهم لقاء الخدمات وكذا التسهيلات المقدمة في مجال استحداث المؤسسات المصغرة.

¬ **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:** تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سنة[1]1994 واعتبر مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي تعمل على التقليل من الآثار الاجتماعية الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الاقتصادي بما يتماشى مع مخطط التعديل الهيكلي، وابتداء من سنة 2010 استفادت الفئة الاجتماعية التي تبلغ ما بين ثلاثين الى خمسين سنة من الالتحاق بالجهاز بمزايا متعددة منها مبلغ الاستثمار الإجمالي الذي أصبح في حدود عشرة ملايين دج وكذا السماح بتوسيع إنتاج السلع والخدمات لأصحاب المشاريع الناشطين وتكمن الخدمات الموجّهة من الصندوق في المرافقة أثناء مراحل إنشاء المؤسسة، توثيق الخبرات المهنيّة، وترتكز المشاريع الاستثمارية المنجز المنتهية الانجاز على نمط تمويلي ثلاثي يجتمع فيه صاحب المشروع والبنك.[2]

يهدف الصندوق الوطني للبطالة الى ضمان أخطار قروض الاستثمار للشباب العاطل عن العمل والمتحصل عليها في حدود 70% من قيمة الديون المستحقة على المقترضين في حالة العجز عن التسديد، بهذا يكون المشرع الجزائري قد قلل من تلك المشكلات المتعلقة بالضمانات المشروطة من طرف البنوك والتي غالبا لا تكون متوفرة عند هؤلاء البطالين الذين هم من فئات اجتماعية متوسطة إذا لم تكن فقيرة، ومن أهم النشاطات الممولة من طرف الصندوق:

- كافة النشاطات المستحدثة في قطاع الفلاحة والري والصيد البحري أو في المناطق النائية.
- كافة النشاطات المتعلقة بقطاع النقل، الخدمات والأشغال العمومية.

الشكل رقم 03-05: مسار مشروع مؤسسة مصغرة في CNAC

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على موقع /https://www.cnac.dz

[1] المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المتضمّن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية رقم 44 الصادر في 27 محرم عام 1415 هـ الموافق لـ 07 جويلية 1994.

[2] الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة https://www.cnac.dz

¬ **وكالة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الابتكارADPMEPI** : هيئة أنشئت سنة 2018 تتولى تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال إنشاء، إنماء وديمومة هذه المؤسسات بالتنسيق مع القطاعات المعنية،[1] وتتضمن مجموعة من الفروع المحلية تتمثل في مراكز الدعم والاستشارة ومشاتل المؤسسات التي تتولى مهمة تنفيذ نظام دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محليا والذي تحدده الهياكل المركزية للوكالة وتقديم الخدمات، ومن المهام المنوطة للوكالة دعم وتقديم خدمات الحاضنة بغرض إنشاء وتسريع تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديثة النشأة والمبتكرة، وكذا احتواء المؤسسات المتعثرة والمسجلة مسبقا في نظام الدعم بغرض ضمان ديمومتها، مع تخصيص برامج تحسيسية وأيام تكوينية في مجال المقاولاتية وضمان التكيف الأمثل مع النظم البيئية والأطراف الفعالة محليا.

المطلب الثاني: تطورات المؤسسات المصغرة في الجزائر

منذ سنة 2001 والجزائر تتبنى إصلاحات الاقتصادية وتبذل جهودا عديدة بهدف إعادة تنظيم وتطوير المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة من أجل تنمية محلية ونمو اقتصادي قوي ومستدام، الا أنه وبالرغم من هذا الاهتمام والمتواصل لازالت لم ترتقي المؤسسات المصغرة في الجزائر الى المستوى المنشود

1. تصنيف المؤسسات المصغرة في الجزائر:

تعتمد الجزائر على معايير مهمة على أساسها تصنف المؤسسات الاقتصادية سواء حسب الملكية أو طبيعة النشاط الاقتصادي أو حسب الحجم.

1.1 حسب معيار الحجم:

تبنت الجزائر ميثاق (بولوني) في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ميثاق حدده الاتحاد الأوروبي سنة 1996 ومنه تم تحديد وإعطاء تعريف واضح للمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة بغض النظر عن شكلها القانوني بأنها مؤسسات لإنتاج السلع والخدمات تشغل من 01 إلى 250 عامل وتحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 2 مليار دج أو مجموع الحصيلة السنوية لا يتجاوز 500مليون دينار جزائري مع استفتاء معايير الاستقلالية المالية[2]. ليتحول مفهومها حسب القانون رقم 02-17 الى أنها مؤسسات لإنتاج السلع والخدمات تشغل من 01 إلى 250 عامل ولا يتجاوز رقم الأعمال السنوي 4 مليار دج أو لا يتجاوز

[1] المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جوان 2018 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 20-331 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، الجريدة الرسمية العدد 70 الصادرة في 25 نوفمبر 2020.

[2] المادة 4 من القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر سنة 2001 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 77، ص26.

مجموع حصيلتها السنوية 1مليار دج مع استفتاء معايير الاستقلالية المالية.[1] وقد تم وضع التعاريف الجزئية المفسرة لهذا التعريف كما يلي:

الجدول رقم 03-01: تصنيف المؤسسات في الجزائر حسب معيار الحجم

المؤسسة المصغرة	المؤسسة الصغيرة	المؤسسة المتوسطة
• تشغل ما بين 1 إلى 9 أشخاص • الحصيلة السنوية لاتتعدى 20مليون دج • رقم الأعمال لايتعدى 40مليون دج	• تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص • الحصيلة السنوية لا تتعدى 200 مليون دج • رقم الأعمال لايتعدى 400مليون دج	• تشغل ما بين 50 إلى 250 شخص • الحصيلة السنوية ما بين 200 الى 1 مليار دج • رقم الأعمال ما بين 400مليون دج الى 4 مليار دج

المصدر: المادة 8،9،10 من القانون رقم 02-17 مؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق 10 يناير 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية ص 6.

2.1 حسب المعيار الاقتصادي:

تصنف المؤسسات استنادا لهذا المعيار إلى القطاعات التالية:[2]

- **مؤسسات القطاع الأول (الفلاحية):** تضم مؤسسات هذا القطاع تخصصات الزراعة بمختلف أنواعها ومنتجاتها، تربية المواشي، بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري والنشاطات المرتبطة بالأرض والموارد الطبيعية اضافة إلى أنشطة المناجم، ويبتعد عن ميدان التصنيع الا في حالة تزويد المؤسسات الصناعية بالموارد.

- **مؤسسات القطاع الثاني (الصناعية):** تضم المؤسسات المختصة في الصناعات التحويلية والاستهلاكية أي تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية للاستهلاك وتحويل المواد الزراعية إلى منتجات غذائية وصناعية مختلفة، ومؤسسات مختصة في الصناعات الاستخراجية أي صناعات تحويل وتكرير للمواد الطبيعية مصدرها المعادن والطاقة ومؤسسات صناعة التجهيزات وسائل الإنتاج المختلفة. كما تضم نوعين من الصناعات: الخفيفة منها وفي أغلبها استهلاكية وغير دافعة للنمو الاقتصادي والصناعات الثقيلة كالطاقة والتي تدفع الاقتصاد للأمام.

[1] المادة 5 من القانون رقم 02-17 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 02 الصادرة في 11يناير2017، ص06.

[2] عبد الغفور عبد السلام، ص 29، مرجع سبق ذكره.

¬ **مؤسسات القطاع الثالث (خدماتية):** هذه المؤسسات تشمل مختلف الأنشطة منها التجارية، الحرفية، النقل، المالية (البنوك، مؤسسات التأمين)، مؤسسات سياحية (فنادق ووكالات) والعديد من الأنشطة الخدماتية الأخرى.

3.1 حسب المعيار القانوني:

هناك عدة أشكال قانونية للمؤسسات حسب القانون الجزائري مكيّفة لشخص واحد أو لمجموعة من الشركاء يتوافق كل وضع قانوني خاضع للضرائب والمسؤوليات والالتزامات حيث يكون لصاحب المشروع الحق في الاختيار بين المؤسسة الفردية بكونه شخص طبيعي والمؤسسة ذات الشخص الوحيد وذات المسؤولية المحدودة.

- **المؤسسات العامة:** وهي التي تنتمي ملكيتها للقطاع العام أي الدولة كالشركات الوطنية والمحلية.

- **المؤسسات المختلطة:** وهي تلك المؤسسات التي تشترك فيها الدولة مع الأفراد أو المؤسسات الأخرى في ملكية الأموال وفي سلطة القرار.

- **المؤسسات الخاصة:** تعود ملكية الأموال فيها لفرد أو لمجموعة من الأشخاص وتتحدد طرق تسييرها بنمط قانوني معين ويتم تقسيم المؤسسات الخاصة إلى:

مؤسسات فردية: هي مؤسسة تمتزج فيها شخصيتها القانونية بشخصية صاحب رأس المال وهو صاحب المؤسسة أي المسؤول الأول والأخير عن أعمال المؤسسة وعن الإدارة والتنظيم والتسيير وتأخذ شكل المؤسسات الصغيرة كمؤسسات إنتاجية، حرفية، تجارية والفنادق...[1]

مؤسسات الشركات: وهي مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر يقتسمون رأس المال والإدارة والتسيير بشرط توفر الرضا بين الشركاء والذي يتضمن جانب توفر محل لنشاط الشركة وأن يكون مشروعا وغير مخالف للنظام العام وخاليا من المغالطة والتدليس أو الإكراه، وتنقسم الى:

¬ **شركات الأشخاص:** هي الشركات التي تتأسس على مبدأ الاعتبار الشخصي للشركاء وتحدد شخص الشريك والثقة المتبادلة مما يعني أنه لا يتمكن من التصرف بحرية في حصته كما أن الشركة تختتم بانسحاب أحد الشركاء أو إعلان خسارة أو إفلاس، وتنقسم إلى ثلاثة أشكال:

- **شركة التضامن:** تتكون من واحد أو أكثر من الشركاء العامين والشركاء المحدودين الذين لا يتجاوز عددهم ثلاثة والحد الأدنى لرأس المال الخاص بدستورها هو خمسة ملايين (5.000.000 دج) في

[1] ناصر دادي عدون، "اقتصاد المؤسسة"، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998 ص 59-60

حالة الطرح العام ومليون (1.000.000دج) إذا لمً يكن متاحا بشكل عام ويكون نشاطها في قطاعات اقتصادية مختلفة ذات أحجام صغيرة أو متوسطة حيث تتجزأ الأرباح بنسبة ما قدمه كل شريك من حصص في رأسمالهم. كما يقدم التقييد في السجل التجاري صفة الشخصية القانونية للمؤسسة ويبين نوعية المتداولين للشركاء العامين الذين يستجيبون لأجل غير محدد ومختلف ديون الشركة، لا يتحمل الشركاء المحدودون أو المساهمون خسائر تصل إلى مبلغ مساهماتهم (هذا النوع غير منتشر في الجزائر)[1].

- **شركة التوصية البسيطة:** تضم شركاء متضامنون مسؤولون عن ديون الشركة بصفة شخصية تضامنية بنسبة ما يملكون وشركاء موصون مسؤوليتهم محدودة بقدر حصصهم في رأس المال لا يحق لهم إدارة الشركة ولا يظهر اسمهم في اسم الشركة ولا التنازل عن الحصص الا بموافقة كل الشركاء. يجب أن يتضمن القانون الأساسي للشركة بالتوصية البسيطة البيانات التي تبين قيمة حصص عامة الشركاء وحصة كل شريك متضامن أو موص إضافة الى الحصة الاجمالية للشركاء المتضامنين وحصتهم في الأرباح والفائض من التصفية.[2]

- **شركة المحاصة:** هي شركة مستترة فيما بين الشركاء أنفسهم وتقتصر العلاقة فيما بينهم على كيفية اقتسام الأرباح والخسارة، لا تتمتع بالشخصية المعنوية ولا وجود لها قانونيا أي غير مقيدة في السجل التجاري وبدون ذمة مالية.[3]

¬ **شركات الأموال:** شركات الأموال هي شركات رأس مالها مقسوم بالتساوي على شكل أسهم، لا يقيد امتلاك هذه الأسهم اعتبارات شخصية ولا تخضع ملكية الشركة للمؤسسين وتتميز بأنها ذات شخصية اعتبارية:

- **شركات المساهمة SPA:** يقسم رأسمالها إلى أسهم متساوية وقابلة للتداول بين المساهمين بمسؤولية محدودة ويتقاضى صاحب الأسهم عائدات على أسهمه على شكل أرباح موزعة، تعد نموذج بامتياز للشركات الكبيرة فقد حدد المشرع الجزائري عدد الشركاء ب 07 شركاء على الأقل ويبلغ الحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي لدستورها هو خمسة ملايين (5.000.000دج) في حالة الطرح العام ومليون (1.000.000دج) في حالة العكس. ويدير هذا النوع من المؤسسات الجمعية العامة ومجلس الإدارة

[1] المواد من 551الى 563 الفصل الأول من القانون التجاري المعدل والمتمم من المرسوم التشريعي رقم 08-93 المؤرخ في 03ذي القعدة 1413هـ الموافق ل 25ابريل 1993 يعدل ويتمم الأمر رقم 59-75 المؤرخ في 26سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية العدد 27 الصادرة في 27أبريل 1993، ص 08

[2] المادة 563 الفصل الأول مكرر من القانون التجاري المعدل والمتمم من المرسوم التشريعي رقم 08-93، مرجع سبق ذكره، ص 08.

[3] مصطفى كمال طه، "الشركات التجارية"، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، 2000، ص 151

الذي يمثل السلطة التنفيذية المتكون من 3 أشخاص على الأقل و12 عضوا ويمنح التقييد في السجل التجاري خاصية الشخصية القانونية للشركة ونوعية التجار لأعضاء مجلس الإدارة.[1]

- **شركات التوصية بالأسهم:** تعتبر مشابهة إلى حد كبير لشركة التوصية البسيطة الا أن رأس المال فيها يُقسم إلى أسهم وتكون حصة الشريك الموصي من الأسهم قابلة للتداول وهي على شكلين، شركاء موصون مسؤوليتهم محدودة بقدر مساهمتهم في أرس المال وشركاء متضامنون مسؤوليتهم غير محدودة تمتد إلى أموالهم الخاصة ولهم التصرف فيها بالبيع أو التنازل دون الرجوع إلى الشركاء المتضامنين على عكس شركة التوصية البسيطة.[2]

- **الشركة ذات مسؤولية محدودة لشخص وحيد (ش ذ م م)EURL :** تعتبر الشركة التي لا تضم الا شخصا وحيدا كشريك هي شركة ذات مسؤولية محدودة، يمنح التقييد في السجل التجاري الشخصية القانونية للشركة وتأهيل التاجر الى صفة المدير. يتم تحديد راس المال بحرية من قبل الشريك في القانون الأساسي للمؤسسة وتكون الملكية الشخصية للمنشئ منفصلة عن الملكية الخاصة للشركة. لا يتحمل أو يتقاسم الشركاء الخسائر الناجمة إلا في محدودية الحصص المساهمة مع إظهار رأس المال.[3]

الشكل رقم03-06: مراحل انشاء مؤسسة ذات مسؤولية وحيدة وشخص وحيد

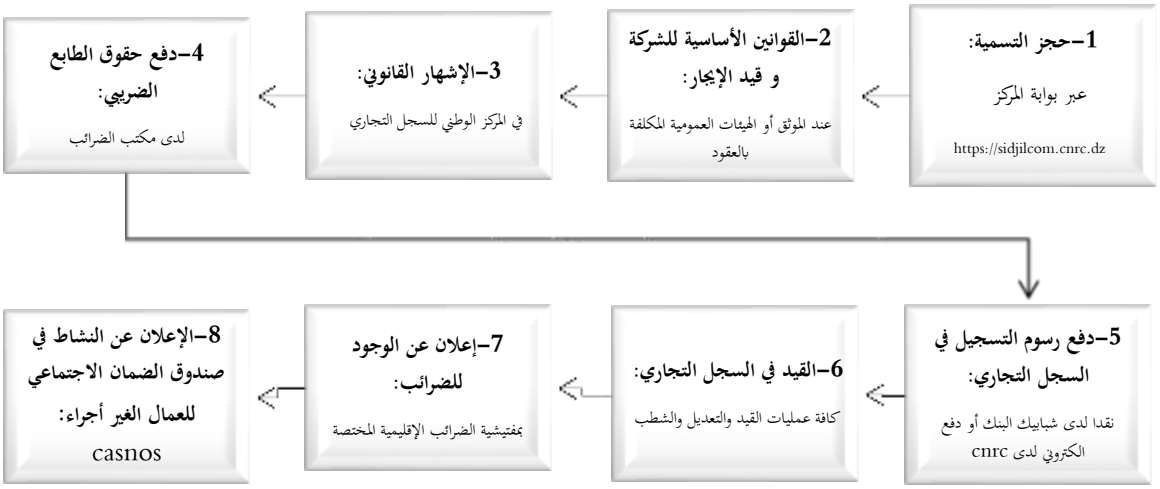

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على موقع https://cnrcinfo.cnrc.dz

[1] المادة 592 – 594 الفصل الأول مكرر من القانون التجاري المعدل والمتمم من المرسوم التشريعي رقم 08-93، مرجع سبق ذكره، ص09.

[2] عبد الغفور عبد السلام وآخرون، "إدارة المشروعات الصغيرة"، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2001، ص 29

[3] القانون التجاري المعدل والمتمم (564 و565، 590 مكرر، 590 مكرر 2 و591) من القانون رقم 15-20 يعدل ويتمم الأمر رقم 59-75 المؤرخ في 26سبتمبر 1975 والمتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية العدد 77، الصادرة في 30ديسمبر 2015، ص 05.

- **الشركة ذات المسؤولية المحدودة SARL:** تقام هذه المؤسسة بين شريكين على الأقل وخمسين على الأكثر، حيث يلتزم الشركاء بالديون حسب نسبة مساهمتهم في الرأسمال الاجتماعي الذي يحدد بحرية في القانون الأساسي للشركة، ولا تقتصر المسامة على المال بل يمكن أن تكون على شكل تقديم عمل ويقوم بالتسيير شريك واحد أو عدة مسيرين كما أن التسجيل في السجل التجاري يكسب المؤسسة الشخصية المعنوية وصفة التاجر للشركاء[1].

- **الشراكة العامة SNC:** يمكن اعتبارها شركة عائلية أكثر فهي شركة أشخاص تضم شريكين كحد أدنى اللذان يكتسبان صفة التاجر عند التقييد في السجل التجاري ويمنح المؤسسة الشخصية المعنوية كما يتشارك في الإدارة والتسيير كل الشركاء وبدون وجود حد أدنى لرأس المال الاجتماعي الذي يتم تجزئته إلى حصص اجتماعية بين الشركاء وبشكل تضامني في الاستجابة لدفع ديون الشركة[2].

- **المجموعة GR:** تسمى المجموعة بالتجمع وهي تضم شخصين معنويين أو أكثر للتحكم في التسيير والإدارة ولو بدون رأسمال فهو لا ينتج عنه اقتسام الأرباح والفوائد انما يلتزم أعضاء التجمع بتسديد الديون من أموالهم الخاصة.[3]

2. واقع المؤسسات المصغرة في الجزائر

أولت الدول كافة الدعم والاهتمام بقطاع المؤسسات المصغرة، أما الجزائر فقد كان اهتمامها بطيئا بهذا القطاع منذ الاستقلال الا انها في سنوات الألفية أصبحت تقدم الدعم والتحفيز لتنمية المؤسسات المصغرة بعد رؤية نتائج الاستثمار فيها على الاقتصاديات في الدول المتقدمة والنامية خاصة.

1.2. ديناميكية المؤسسات المصغرة في الجزائر:

قطاع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة يظهر تحركات وتطورات عديدة، وكل مؤسسة لها ديناميكية خاصة بها وتجعلها تتميز عن باقي المؤسسات.

- **تطور عدد المؤسسات المصغرة في الجزائر:** تطور عدد المؤسسات المصغرة في الجزائر بشكل تدريجي، فقد بلغت فبعد أن كانت 148.725 مؤسسة سنة 2000 تزايدت الى أن وصلت 605.067 مؤسسة سنة 2009 واستمر هذا الارتفاع تبعا للاهتمام الذي أولته لها السلطات الجزائرية وما قدمته لها من تحفيزات عبر آليات الدعم الحكومية ومؤسسات التمويل، وهذا ما يتبين في الشكل التالي:

[1] القانون التجاري، المعدل والمتمم (المواد 564 و565 من القانون التجاري) من القانون رقم 15-20، مرجع سبق ذكره.

[2] القانون التجاري المعدل والمتمم (المادة 551 وما يليها) من القانون رقم 15-20، مرجع سبق ذكره.

[3] القانون التجاري المعدل والمتمم (المادة 796 الى 799 مكرر 4) من القانون رقم 15-20، مرجع سبق ذكره.

الشكل رقم 03-07: تطور عدد المؤسسات المصغرة في الجزائر من 2000 الى 2023

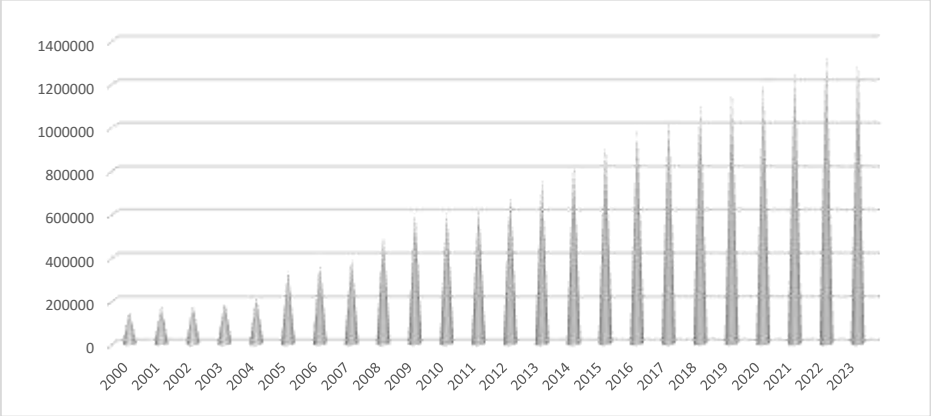

المصدر: النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني على الموقع: https://www.industrie.gov.dz/

يبين الشكل البياني تطور عدد المؤسسات المصغرة خلال الفترة 2000 –2023 حيث نلاحظ وجود ارتفاع مستمر وتدريجي في عدد المؤسسات المصغرة في الجزائر بداية من سنة 2000 إلى غاية 2012 لتسجل بعدها ارتفاعات متفاوتة وملحوظة حيث تتراوح نسبتها ما بين 96% و98% من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أين يصل عددها إلى 1.332.607 مؤسسة مصغرة سنة 2022 وهي أعلى نسبة لها، فبعد أزمة كورورنا أدى الحجر الصحي الى انتشار ثقافة العمل المنزلي والمشاريع المصغرة مما دفع الدولة الجزائرية الى ضرورة تسريع وتيرة تمويل المؤسسات الشبابية المصغرة ضمن آليات دعم التشغيل حتى تشارك بفعالية في تنمية الاقتصاد المحلي والخروج من الأزمة الصحية دون الدخول الى أزمة اقتصادية وهذا بالعمل على تذليل العقبات والصعوبات التي تقف في وجه تمويل المشاريع وتجسيدها كذلك إلى الدعم الكبير للمؤسسات والهياكل من خلال الشروط والامتيازات التي وضعتها هذه الأخيرة كتخفيض نسبة الفوائد البنكية وتمديد مدة التسديد، التنويع في صيغ القروض كمنح القرض الاضافي الغير المكافئ الذي تتراوح نسبته بين 15 و50بالمئة حسب صيغة التمويل والمنطقة الجغرافية.

ـ **التطور المقارن للمؤسسات المصغرة في الجزائر:** يتبين لنا أن عدد المؤسسات المصغرة طاغية ومهيمنة من حيث العدد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يشتغل الشباب أكثر في النشاطات الخدماتية والتجارية والمنزلية (الحرفية) والتي تتوافق مع رأس المال الصغير أي أن المؤسسات المصغرة بفضل خصائصها مثل المرونة والتكاليف المنخفضة تمكنهم من الانطلاق في الأنشطة لكسب الدخل ومحاولة اكتساح الأسواق الكبيرة، إلا أنه رغم العدد الكبير للمؤسسات المصغرة تبقى القيمة المضافة للمؤسسات المتوسطة أكبر منه مقارنة بالمؤسسات الصغيرة. فقد بلغ أكبر عدد للمؤسسات المتوسطة

13.598 مؤسسة سنة 2022، أما المؤسسات الصغيرة فقد وصلت الى 31.027 سنة 2019، إلا أنه تقابلها دائما نسبة أكبر من المؤسسات المصغرة حيث تشكل هذه الأخيرة تقريبا ما نسبته 97% تليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 2.57% والمتوسطة بنسبة 0.31% نظرا لاهتمام الشباب (رجالا ونساء) أكثر بالمؤسسات المصغرة. وهذا ما تبرزه الدائرة النسبية التالية:

الشكل رقم 03-08: عدد المؤسسات المصغرة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2023

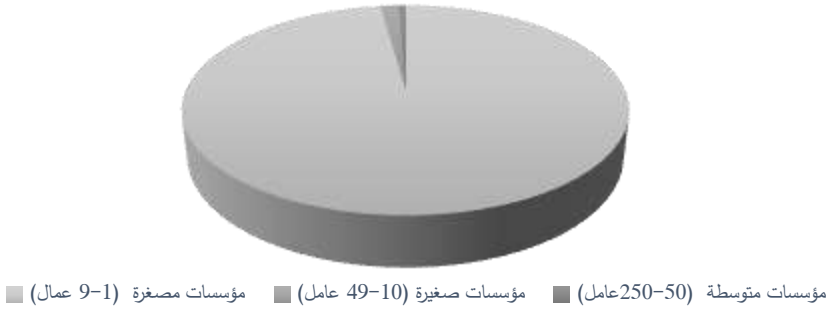

المصدر: النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني على الموقع: *https://www.industrie.gov.dz/*

- **توزيع المؤسسات المصغرة حسب الموقع الجغرافي:** من أهم أهداف الخطط التنموية تحقيق التوازن الجهوي على مختلف أقطاب الوطن بحيث لا تتركز فقط على المناطق العمرانية والسياحية الكبرى[1] مما يساعد على تحقيق الانتشار الجغرافي للأنشطة الاقتصادية المختلفة وتحقيق نمو متوازن لجميع أقاليم الدولة وإزالة الفوارق بينها.

الشكل رقم03-09: توزيع المؤسسات المصغرة عبر ولايات الوطن

(تسجيلات الأشخاص الطبيعية في السجل التجاري)

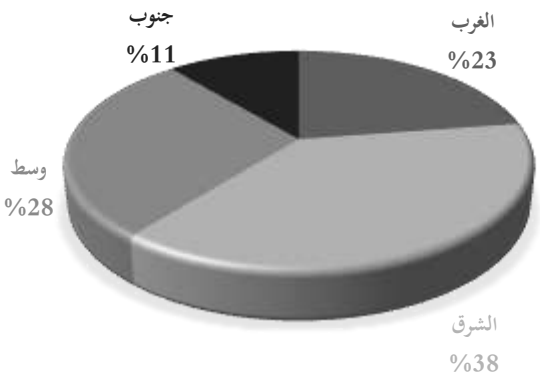

المصدر: بوابة السجل التجاري الجزائري، على الموقع: https://sidjilcom.cnrc.dz/web/cnrc/accueil

[1] سعاد نايف برنوطي، "إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 79.

يوضح التمثيل البياني توزيع المؤسسات المصغرة عبر ولايات الوطن (مجموع الأشخاص الطبيعية من سنة 2000 الى سنة 2023) حيث بلغت نسبة التوزيع (شخص طبيعي) كأعلى نسبة 38% في ولايات الشرق (10.541.732) ثم الوسط الجزائري 28% (7.806.627) تليه الغرب الجزائري بنسبة 23% (6.240.302) لتكون أقل نسبة 11%الولايات الجنوب (3.063.589) شخص طبيعي.

من هذا الشكل نلاحظ أن هناك توزيعا نوعا ما متوازن بين ولايات الشمال والهضاب العليا فالمؤسسات المصغرة يسهل تمركزها في المناطق الداخلية والساحلية، أما مناطق الجنوب فنسبتها قليلة (11%) مقارنة بالأقاليم الأخرى وهذا يعود لصعوبة الشكل الجغرافي الذي يميز هذه المناطق وعدم توفر الهياكل القاعدية ونقص خبرة الشباب المقاول كذلك ضعف الأسواق.

2.2. تطور عدد عمليات القيود والشطب للمؤسسات المصغرة (شخص طبيعي):

يمنح تسجيل القيد التجاري للتاجر طبيعيا كان أو معنويا الحق في حرية الممارسة التجارية، فهي أول عملية يقوم على أساسها الانطلاق في النشاط التجاري بعد اكتساب الشروط التي يسمح بها القانون التجاري الجزائري.[1]

قد تتضمن بعض الحالات عند انشاء القيد التعديل فيه ويكون هذا إثر: (تغيير الاسم التجاري، تمديد السجل التجاري بعد وفاة التاجر، تغيير الجنسية، تغيير مقر السكن، تحويل قطاع النشاط أو حذف نشاط منه ....)[2]، أما حالات الشطب فتكون عند التوقف النهائي للنشاط، وفاة التاجر، الغلق النهائي للمحل التجاري، الإفلاس أو التسوية القضائية، حل الشركة التجارية أو بقرار قضائي يقضي بحل الشركة.[3]

غالبية المتعاملين الاقتصاديين النشطين هم الأشخاص الطبيعيين حيث يتم انشاء المؤسسات المصغرة وتسجيلها في السجل التجاري وقد يتم شطبها عند عدم نجاحها ويبين التمثيل البياني نسب الأشخاص الطبيعية المسجلة وكذا المشطبة من السجل التجاري الجزائري:

[1] قانون رقم 08-04 يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، الجريدة الرسمية العدد 52 الصادرة في 18أوت 2004، ص 04.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 97 . 41 المتعلق بشروط القيد في السجل التجاري، الجريدة الرسمية العدد 05 الصادرة في 19 جانفي 1997

[3] المادة 22 من المرسوم التنفيذي 97-41، مرجع سبق ذكره.

الشكل رقم03-10: تطور عدد عمليات القيود والشطب للمؤسسات المصغرة (شخص طبيعي2000- 2023)

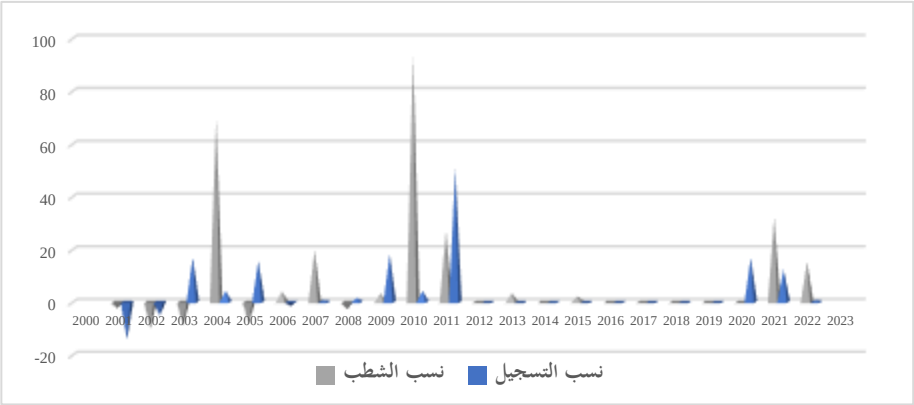

المصدر: بوابة السجل التجاري الجزائري، على الموقع: https://sidjilcom.cnrc.dz/web/cnrc/accueil

يظهر التمثيل البياني نسب عمليات القيد في السجل التجاري والتي شهدت تسجيلات سالبة (2,4-، -14,3) ما بين سنة 2000 و2002 أما الفترة ما بين سنة 2003-2011 فعرفت تزايدا وبصفة استثنائية خلال سنة 2011 حيث تم تجاوز نسبة 50,5% هذه الوضعية ناجمة عن التسهيلات الممنوحة من قبل السلطات العمومية لصالح الشباب وذلك في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANSEJ سابقا) والصندوق الوطني للتأمين على البطالة بينما عرفت سنة 2012 عودة إلى الحالة العادية وذلك بانخفاض نسبته (-28,8%). أما فيما يتعلق بعمليات الشطب من السجل التجاري تم تسجيل مستوى قياسي خلال سنة 2010 بارتفاع نسبته 93,4% وذلك تبعا لتطبيق قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والمتعلق بإلغاء مستخرج الضرائب المصفى المفروض سابقا للقيام بعملية الشطب للسجل التجاري واستقرت الوضعية الناجمة عن هذا الإجراء بداية من سنة 2011 حيث تم تسجيل نسبة 26,8% وانخفاضا نسبته 37,2% لسنة 2012 فقد تم التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2002 – 2015 بأن مشاريع الإنشاء الخاصة بإنجاز مشاريع جديدة احتل الصدارة بـ 57.69 بالمئة ومن حيث التوظيف بـ51 بالمئة وهذا راجع إلى السياسة المنتهجة من خلال البرامج التنموية.

خلال الفترة (2012-2016) عرفت عمليات القيد تراجعا متواصلا إلا أنه سنة 2014 شهدت ارتفاعا طفيفا بنسبة 0,3%، كما سجلت سنوات (2020-2021-2022) تزايدا يقدر بـ 16,7% و12,4% و0,8% على التوالي وفيما يتعلق بالشطب فكانت نسبته سنة 2021 (+32%) وسنة 2022 تزايدا (+15,1%) وهذا لتفضيل المستثمرين للاستثمارات الجديدة والتوسعية وقيام الدولة بإعادة تأهيل بعض القطاعات الصناعية.

¬ عدد تسجيلات النساء والرجال (شخص طبيعي) في السجل التجاري الجزائري:

مع تواصل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات المصغرة فهي بهذا تعزز المقاولاتية النسوية ومساهمة المرأة مع أولوية تخفيض نسبة البطالة وسط النساء بتقديم كل التسهيلات والتحفيزات من أجل ضمان انخراط أكبر للمرأة في النشاط الاقتصادي وخاصة المرأة الريفية، ويوضح التمثيل البياني الموالي توزيع الأشخاص الطبيعيين المسجلين في السجل التجاري من رجال ونساء لمعرفة الفرق بين عدد التجار المسجلين.

الشكل رقم 03-11: مقارنة بين عدد تسجيلات النساء والرجال (شخص طبيعي) في السجل التجاري الجزائري

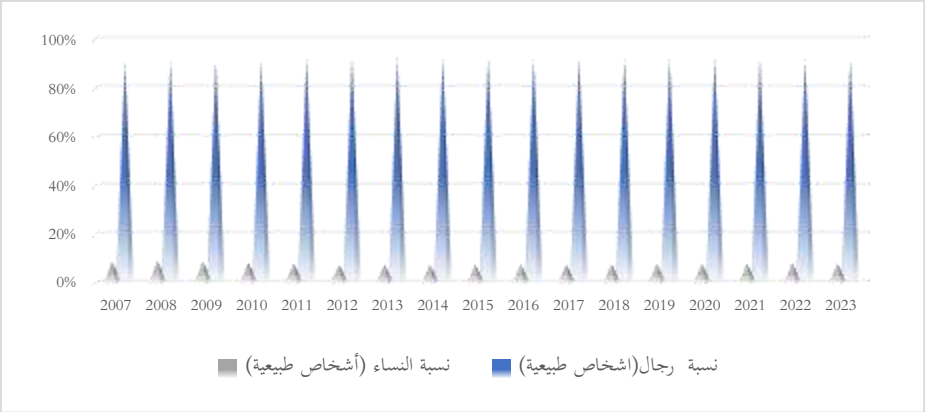

المصدر: بوابة السجل التجاري الجزائري، على الموقع: https://sidjilcom.cnrc.dz/web/cnrc/accueil

نجد أن متوسط توزيع النساء يتراوح ما بين نسبة 7% الى 9% بينما فئة الرجال فتأخذ أكبر حصة 90% وأكثر، فقد تم إحصاء 109.847 متعاملة اقتصادية سنة 2009 واستمرت هذه النسبة في الارتفاع تدريجيا الى غاية سنة 2016 أين سجلت 131.621 امرأة ناشطة بنسبة 7,70% مقابل 92,3% تاجر من فئة الرجال، أما سنة 2022 سجلت 163.647 امرأة مسجلة في القيد التجاري أي ما نسبته 8,81% مقابل 91,82% رجل تاجر.

وتختلف نسبة النساء المسجلات في السجل التجاري كشخص طبيعي أو معنوي حيث نلاحظ تسجيل نسب أكبر للشخص الطبيعي تبعا للأنشطة النسوية حيث بلغ عدد النساء المسجلات في السجل التجاري 156.657 في 2019 بما في ذلك 144.470 شخصًا طبيعيًا و12.187 شخصًا اعتباريًا كما تمثل النساء 7,7% من مجموع عدد التجار المسجلين في السجل التجاري وتعمل بشكل خاص في التوزيع بالتجزئة (49.51%)، الخدمات (37.98%)، إنتاج السلع (9%) ، التوزيع بالجملة (3.27%)، الإنتاج الحرفي(0.22%) والتصدير (0.01%) كما تتواجد النساء بأعداد كبيرة في المراكز الاقتصادية والحضرية

الكبرى وخاصة في الجزائر العاصمة التي تأتي في المرتبة الأولى بعدد 11% من المجموع الوطني لسيدات الأعمال.[1]

ومن الملاحظ أيضا أن نسبة النساء المسيرات للشركات المصغرة أصبحت تنافس نسبة الرجال يرجع الأمر إلى الدعم المقدم من مختلف الوكالات كالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي كان هدفها الرئيسي المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر والعمل في البيت والحرف والمهن ولا سيما الفئات النسوية ويرجع التفاوت الملاحظ في توزيع الأشخاص الطبيعيين المسجلين في السجل التجاري من رجال ونساء ربما إلى بعض الأشغال التي لا تستطيع الفئة النسوية ممارستها كأشغال البناء وغيرها.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية قياسية حول دور المؤسسات المصغرة في الاقتصاد الجزائري

لإبراز وتحليل مدى فعالية المؤسسات المصغرة على الاقتصاد الوطني سنحاول ادراجها كمتغيرات مستقلة ضمن نماذج قياسية مختلفة للفترة (2000-2023) -حسب ما تتطلبه شروط النماذج القياسية- لدراسة نسبة تأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادي، التنويع الاقتصادي، معدل البطالة وهذا بالاعتماد على برنامج EVIEWS 12

المطلب الاول: وصف متغيرات الدراسة واختبارات الاستقرارية

تم اختيار متغيرات الدراسة بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة مع الأخذ بعين الاعتبار فرضيات وهدف هذه الدراسة وفيما يلي ندرج التعريف بهذه المتغيرات.

1. التعريف بمتغيرات الدراسة:

لدراسة فعالية المؤسسات المصغرة على الاقتصاد الوطني يمكن صياغة عدة معادلات خطية كما يلي:

GDP =f (POVERTY, TPE, INVESTMENT, GOV, OIL)

CHOMAGE = f (ANDI_EMPLOI, NESDA_EMPLOI, POPULATION)

DIVERSIFICATION =f (TPE_SECTEUR, INVESTMENT, GDP)

يتم تصنيف المتغيرات حسب الهدف من ادراجها ضمن النموذج المقترح كمتغير تابع أو مستقل وفيما يلي توضيح لذلك:

[1] موقع وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني، النشرة الاخبارية لقطاع الصناعة مارس 2019، على الموقع https://www.industrie.gov.dz/

1.1. المتغيرات التابعة:

- **النمو الاقتصادي (GDP):** هو معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي حيث أظهرت العديد من الدراسات السابقة أنه يعد من أهم المقاييس التي تعبر عن تطور النشاط الاقتصادي في الجزائر.

- **البطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة) Chômage:** تشير إلى نسبة أفراد القوى العاملة المتاحة للعمل وتبحث عن الوظيفة.

- **معامل التنويع الاقتصادي:** يعبر عنه بمؤشر هيرفندال– هيرشمان Herfindahl-Hirschman Index ويربط بين هياكل الصناعة والربحية ويعبر عن مدى اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع.

2.1. المتغيرات المستقلة:

- **معدل الفقر(Poverty Rate)** : هو النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون دون الحد الوطني للفقر تستند التقديرات الوطنية إلى تقديرات المجموعات الفرعية المرجحة سكانيا والمستمدة من المسوح الاستقصائية للأسر المعيشية وتُحسب معدلات الفقر على أساس منهجية الإسكوا.

- **الاستثمار(Investment):** هو عبارة عن إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي) من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات.

- **سعر النفط (Oil Prices)**: يمثل سعر النفط الخام بالدولار للبرميل.

- **عدد عمال المؤسسات المصغرة المدعمة من وكالة ANDI**: وهو عدد العمال المشغلين في المؤسسات المصغرة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

- **عدد عمال المؤسسات المصغرة المدعمة من وكالة Nesda:** وهو عدد العمال المشغلين في المؤسسات المصغرة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

- **كثافة السكان** (عدد الأشخاص في المتر المربع من مساحة الأراضي)**:** يمثل نسبة عدد السكان على المساحة الكلية المقاسة بالكيلومترات المربعة.

- **الانفاق الحكومي (GOV):** يمثل النسبة المئوية للنمو السنوي للإنفاق الاستهلاكي النهائي العام للحكومة على أساس سعر ثابت للعملة المحلية وتستند الإجماليات إلى السعر الثابت للدولار الأمريكي عام 2000 وتشمل نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة (استهلاك الحكومة العامة سابقا) جميع النفقات الحكومية الجارية على مشتريات السلع والخدمات.

- **عدد المؤسسات المصغرة في الجزائر:** وهو عدد المؤسسات التي يقل عدد عمالها عن تسعة عمال والمقدمة في احصائيات وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني.

- **المؤسسات المصغرة الناشطة في عدة قطاعات:**

التجارة بالتجزئة، الجملة والخدمات: وهو عدد الأشخاص الطبيعية التي تمتلك قيد في السجل التجاري الجزائري وتشمل: التجارة بالجملة للمنتجات المرتبطة بتغذية الانسان، المعدات ولوزم المن والحماية، بطاقات الشرائح للهاتف النقال، السيارات المستعملة السياحية والنفعية وغيرها من الأنشطة. التجارة بالتجزئة للبقول الجافة ومنتجات المطحنة، أكشاك التبغ، تجارة المجوهرات والساعات، المكتبة والوراقة، معدات المواصلات وقطع الغيار، أجهزة التدفئة والتبريد وغيرها من الأنشطة. الخدمات وتتضمن الاقامات السياحية، المراكز الصحية، النقل الجماعي للمسافرين في المناطق الحضرية، النوادي الرياضية، مؤسسات تعليم اللغات، محافظي الحسابات، وسيط العقارات وغيرها من الأنشطة.

القطاع الحرفي: وهو عدد الأشخاص الطبيعية التي تمتلك قيد في السجل التجاري الجزائري وتشمل: مؤسسات الصناعة التقليدية للفخار والخزف، انتاج الأواني والأدوات المنزلية، العمل على الطين والزجاج والحجر، النقش على المعادن والخشب، العمل على الصوف والزرابي التقليدية، دباغة الجلود وغيرها من الأنشطة التقليدية والحرفية.

القطاع الصناعي: وهو عدد الأشخاص الطبيعية التي تمتلك قيد في السجل التجاري الجزائري وتشمل: مؤسسات أشغال التشجير واستصلاح الأراضي، تربية الحيوانات، بناء السفن، صناعة المحركات والأجهزة الالكترونية والالكترو منزلية، اللافتات الاشهارية، أجهزة المكاتب ونظام المعلومات.

¬ **مصادر البيانات والاحصائيات:** تعد مشكلة عدم توفر البيانات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية من أهم الصعوبات التي تواجه الباحث عند إجراء الدراسات القياسية وهذا ما يؤثر على نتائج الدراسات القياسية ويرجع السبب إلى نقص في القدرات الكمية والنوعية التي تختص بجمع وتحليل البيانات والاحصائيات المختلفة بالخصوص في الدول النامية ومنها الجزائر التي تسعى إلى تطوير أساليب وطرق جمع البيانات والاحصائيات المختلفة.

تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية للفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2023 لمتغيرات الدراسة من مواقع وطنية وأخرى دولية كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي، مركز الأمم المتحدة لدعم البيانات والسياسات في المنطقة العربية وتمت الاستعانة بموقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) للحصول على أسعار النفط، اما فيما يخص البيانات المتعلقة بالمؤسسات المصغرة الناشطة في مختلف القطاعات وعدد العمال في هذه المؤسسات تم جمعها من مواقع وطنية كموقع قواعد بيانات وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني وبوابة المركز الوطني للسجل التجاري.

2. اختبارات استقراريه السلاسل الزمنية:

يعد اختبار استقراريه السلاسل الزمنية في الدراسات القياسية مهما جدا لتفادي الاستنتاجات والتحليلات المضللة ونجد العديد من الاختبارات التي تبرز نوع ودرجة تكامل السلاسل الزمنية[1]، تستقر بيانات السلسلة عندما تكون متوسطاتها وتبايناتها ثابتة مع مرور الزمن[2] فتكون لها تذبذبات ثابتة حول وسط حسابي مستقل عن الزمن. أما في حالة وجود نموٍ او هبوط في البيانات (تعتمد على اتجاه زمني) فيقال عن السلسلة الزمنية انها غيرة مستقرة (Non-Stationary) ومن الاساليب المعاصرة في تحديد استقراريه البيانات هو اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) ولمعالجة مشكلة عدم استقراريه السلاسل الزمنية يتم الاعتماد على صيغة الفروق للدرجة (....2، d =1،) وبذلك نقول عن السلسلة الزمنية انها متكاملة (Integrated) من الدرجة (d) ونشير لها بالرمز $\gamma_\tau \sim I(d)$

يتضمن **(الملحق 01)** استقراريه جميع متغيرات الدراسات القياسية التي على أساسها نقوم باختيار كل من درجة تكامل السلاسل النموذج الملائم للدراسة وغيرها حيث تم الاعتماد على:

1.2. اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF):

أولى اختبارات جذر الوحدة التي قام بها ديكي–فولر عام 1979 وتم تطويرها فيما بعد يستخدم في نماذجه الفروق ذات الفجوات الزمنية للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، وهو قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي(AR)، فرضيته العدمية تنص على وجود جذر وحدة في السلاسل الزمنية أي أنها غير مستقرة عند مستويات المعنوية، يتميز هذا الاختبار بثلاث صيغ ترتبط بوجود الحد الثابت والاتجاه العام للسلسلة محل الدراسة.

ويأخذ اختبار ديكي – فولر الصيغ الاتية[3]:

$$\Delta\gamma\tau = \delta\gamma_{t-1} + e_{t_1} \ldots\ldots\ldots (1)$$

$$\Delta\gamma\tau = \alpha + \delta\gamma_{t-1} + e_{t_2} \ldots\ldots.(2)$$

$$\Delta\gamma\tau = \alpha + \beta\mathrm{T} + \delta\gamma_{t-1} + e_{t_3} \ldots\ldots\ldots(3)$$

حيث:

T: الاتجاه الزمني Δ : الفرق من الدرجة الاولى e_t: حد الخطأ

[1] عدنان الوردي، "اساليب التنبؤ الاحصائي –طرق وتطبيقات"، جامعة البصرة، 1990، ص258.

[2] *B. Bhaskara Rao, "Contegration for the applied economicst", Unniversity of New South wales, Kensington, Austraulia, the Macmillan, Allied Publishers, 1994, p91*

[3] *Damodar N Gujarati, "Basic Econometrics", Gary Burk, United States Military Academy, West Point, Fourth Edition, 2004, p800-820.*

2.2. اختبار فليبس بيرون (Philips-Perron test 1988):

يعتمد في تقديره على نفس نماذج اختبار ديكي-فولر البسيط (DF) الا انه يختلف عنه كونه يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس من خلال عملية تصحيح غير معلمية لإحصاءات ديكي-فولر، حتى يعالج مشكل الارتباط أو التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية كما أنه يفترض أن السلاسل متولدة بواسطة عملية (ARIMA) ويجري هذا الاختبار في أربعة مراحل:

- تقدير الصيغ الثلاث لنموذج ديكي فولر بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، مع حساب الاحصائيات المرافقة.

- تقدير التباين قصير المدى $\hat{\delta}^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2$

حيث:

$\hat{\varepsilon}_t^2$ تمثل مربعات البواقي

- تقدير المعامل المصحح S_1^2 الذي يطلق عليه اسم التباين طويل المدى والذي يرتبط بالتباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث:

$$S_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{I}\left(1-\frac{i}{I+1}\right)\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T}\hat{\varepsilon}_t\,\hat{\varepsilon}_{t-i}$$

لتقدير هذا التباين من الضروري إيجاد عدد التباطآت المشاهدات الكليةT ، كما يلي:

$$I \approx 4\left(\frac{T}{100}\right)^{2/9}$$

وعليه يتم احتساب إحصائية فيلبس وبيرون كالآتي:

$$t_{\hat{\varphi}}^{*} = \sqrt{k}\,X\frac{(\hat{\varphi}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\varphi}}} + \frac{T\,(K-1)\hat{\sigma}_{\hat{\varphi}}}{\sqrt{k}}$$

ومن أجل اتخاذ القرار في كلتا الاختبارين تتم مقارنة القيم الجدولية (قيم يتم استخراجها من مختلف الجداول الاحصائية) مع القيم المحسوبة، فإذا فاقت القيمة المطلقة المحسوبة تلك التي يتم استخراجها من الجدول الاحصائي يتم رفض الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية، أي أنها غير مستقرة ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة والعكس صحيح.

المطلب الثاني: المؤسسات المصغرة وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الجزائر

سنحاول من خلال هذه الدراسة القياسية تحليل مدى تأثير المؤسسات المصغرة على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا بإدراج عدد المؤسسات المصغرة، معدل الفقر، الاستثمار، الانفاق الحكومي، سعر النفط كمتغيرات مستقلة، كما سيتم دراسة تأثير هذه المؤسسات على كل من معدل الفقر والاستثمار من خلال العلاقات السببية وغيرها، وتتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

GDP : النمو الاقتصادي (معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي)

POVERTY : نسبة الفقر في الجزائر

TPE : عدد المؤسسات المصغرة في الجزائر

INVESTMENT : الاستثمار أي إجمالي تكوين رأس المال (% من إجمالي الناتج المحلي)

GOV : معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)

Oil: سعر النفط الخام بالدولار للبرميل

وهي الممثلة في المعادلة التالية:

$$GDP = C(1)*POVERTY + C(2)*TPE + C(3)* \text{INVESTMENT} + C(4) *\text{Gov} + C(5) *Oil + C(6)$$

1. استقراريه وتكامل متغيرات النموذج:

تبين نتائج (**الملحق01**) أن القيم المطلقة لإحصائية *(TQA)* لجميع متغيرات النموذج المذكور أقل من القيم الحرجة، الأمر الذي يدفعنا لقبول الفرضية العدمية أي وجود جذور وحدية وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية لذا تم اللجوء الى المفاضلة حيث أصبحت السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى والذي يعتبر أحد الشروط الضرورية لإجراء اختبار للتكامل المتزامن لجوهانسون من أجل التأكد من وجود علاقات تزامنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة حيث يمكن للسلاسل الزمنية أن تنمو بنفس الوتيرة على المدى الطويل.

1.1. تحديد مدة الابطاء المثلى:

قبل التقدير يجب تحديد طول فترة التخلف المثلى لمعادلة النموذج القياسي من خلال عدد درجات التأخر وحسب النتائج نجد درجات التأخر التي تعطي أقل قيم لمعايير: (Akaike information criterion)، (Schwarz information criterion)، (Hannan–Quinn information criterion) هي الدرجة الأولى مما يعني أن عدد درجات التأخر في النموذج هي 1 وهذا حسب (**الملحق رقم02**).

2.1. اختبار جوهانسن للتكامل المشترك Test Cointegration Johansen:

تم تطوير هذا الاختبار سنة 1988 يرتكز على نموذج الانحدار الذاتي VAR ويسمح بتحديد عدد العلاقات في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة وهذا من خلال مصفوفة التكامل المشترك وإيجاد رتبتها التي تعبر عن رتبة التكامل المتزامن وهذا بتقدير النموذج التالي:

$$\Delta y_t = a_0 + a_1 \Delta y_{t-1} + a_2 \Delta y_{t-2} + \cdots a_p \Delta y_{t-p} + \pi y_{t-1} + \epsilon$$

رتبة المصفوفة π تحدد عدد علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات ويتم احصائيا حسابها كما يلي:

$$\lambda_{trace} = n \sum_{i=r+1}^{k} In(1 - \lambda_i)$$

كما يوضح **(الملحق رقم 03)** حسب اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن وفي إطار الفرضية الأولى (r=0) نلاحظ أن:

القيمة المحسوبة لاحتمال الإحصائية λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة ثم ننتقل إلى غاية اختبار (r=3) مقابل (r≥3) نجد أن الاحصائيات المحسوبة أقل من القيم الحرجة ما يدفعنا لقبول الفرضية العدمية أي وجود علاقات تكامل متزامن بين المتغيرات عند مستوى معنوية 5% أي أن المتغيرات تنمو بنفس الوتيرة في المدى الطويل أي تسلك سلوكا متشابها وهذا ما تؤكده احتمال احصائية (Maximum Eigen value)

¬ **تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه:VECM** بعد التأكد من وجود تكامل متزامن بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة تأتي مرحلة تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجهVECM الذي يستخدم كوسيلة لتكييف سلوك المتغير في الأجل القصير مع سلوكه في الأجل الطويل حيث تستخرج الفروقات (الأخطاء) بين القيم المقدرة والقيم الفعلية للمتغير التابع في النموذج التكاملي ثم يعاد التقدير للنموذج من خلال إدخال الفرق الأول للأخطاء كمتغير مستقل جديد وفقا للمعادلة التالية:

$$\Delta z_t = \sum \beta_t \Delta z_{t-1} + \gamma U_{t-1} + e_t$$

حيث:

- z : يمثل متجه التغيرات المراد اختبارها.
- β : تمثل مرونات الأجل القصير.
- γ : التكييف بين الأجل القصير حيث يكون هذا المتغير مستقر إذا كانت القيمة المطلقة له أقل من واحد وإشارته سالبة.

حسب ما يوضحه **(الملحق رقم04)** فالنموذج المقدر يفسر ما قيمته 60,18% من التغيرات التي تحدث في المتغيرات المستقلة وهذا ما تؤكده قيمة معامل التحديد الذي يختبر جودة التوفيق أو المقدرة التفسيرية للنموذج.

3.1. ديناميكية المدى القصير والعلاقة التوازنية الطويلة الاجل:

من خلال النتائج المحصل عليها **(الملحق رقم04)** يتضح أن معلمة تصحيح الخطأ (1−)Ect سالبة ومعنوية إحصائيا مما يؤكد صحة نموذج تصحيح الخطأ المقدر، كما قدرت سرعة التعديل في النموذج حوالي104,06% أي أن المتغير التابع (النمو الاقتصادي) يستغرق ما يفوق السنة (1,0406/1) باتجاه قيمته التوازنية في الأجل الطويل عند حدوث أي صدمة في أحد المتغيرات المستقلة.

نستنتج من النموذج المقدر جملة معادلات التقدير التي تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التابعة كمتغيرات مستقلة كما يلي:

$$D(GDP) = -1.04062234303*(GDP(-1) - 0.418658416355*GOV(-1) - 1.70267290284e-07*TPE(-1) - 23.5296883263*POVERTY(-1) - 0.0935509239642*OIL(-1) + 0.41061552257*INVESTMENT(-1) + 31.982432392) - 0.164660814031*D(GDP(-1)) - 0.735374964639*D(GOV(-1)) - 3.86110346331e-05*D(TPE(-1)) - 174.073344561*D(POVERTY(-1)) - 0.0526621609384*D(OIL(-1)) + 1.39977590779*D(INVESTMENT(-1)) + 0.885236693298$$

$$D(POVERTY) = -0.00116409722207*(GDP(-1) - 0.418658416355*GOV(-1) - 1.70267290284e-07*TPE(-1) - 23.5296883263*POVERTY(-1) - 0.0935509239642*OIL(-1) + 0.41061552257*INVESTMENT(-1) + 31.982432392) + 0.000396682060158*D(GDP(-1)) - 0.00114152492452*D(GOV(-1)) + 1.95345110356e-08*D(TPE(-1)) + 0.157170781299*D(POVERTY(-1)) - 0.000310065600047*D(OIL(-1)) + 0.000588585491558*D(INVESTMENT(-1)) - 0.00443879085769$$

$$D(INVESTMENT) = 0.447400957173*(GDP(-1) - 0.418658416355*GOV(-1) - 1.70267290284e-07*TPE(-1) - 23.5296883263*POVERTY(-1) - 0.0935509239642*OIL(-1) + 0.41061552257*INVESTMENT(-1) + 31.982432392) - 0.348659111949*D(GDP(-1)) + 0.481006845466*D(GOV(-1)) + 1.04817042882e-05*D(TPE(-1)) + 9.70597227029*D(POVERTY(-1)) + 0.180107767088*D(OIL(-1)) - 0.241469522431*D(INVESTMENT(-1)) - 0.747671127711$$

- هناك علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وقيمه المتأخرة بفترة واحدة في المدى القصير: بمعنى زيادة في النمو الاقتصادي لسنة ما يتوقع أن تنخفض هذه الزيادة في السنوات القادمة فتزايد التوترات الخارجية بين الدول المتقدمة بالإضافة إلى الضغوط الاقتصادية الكلية والاضطرابات التي تشهدها العديد من الدول في عدة قطاعات وصناعات مع تشديد سياسات الائتمان وتضييق الاوضاع المالية كلها عوامل

ساهمت في إضعاف التوسع العالمي إلى حد كبير وخاصة في النصف الثاني من سنة 2018 وساعدت على تقلبات في اسعار النفط هذا الأخير الذي يلعب الدور الرئيسي في النمو الاقتصادي في الجزائر

• عدد المؤسسات المصغرة ترتبط عكسيا بالنمو الاقتصادي في المدى القصير ويرجع التأثير إيجابي في المدى الطويل: في بداية سنوات الالفية الجزائر لم يكن لها اهتمام كبير بالمؤسسات المصغرة حتى بداية سنة 2005 (برنامج دعم النمو) مما تناسب مع نسبة النمو الاقتصادي الذي بلغت قيمته (5.89) ويلاحظ هذا في تطور عدد المؤسسات المصغرة في الجزائر التي شهدت ارتفاعا ملحوظا في السنوات الأخيرة مما يدل على أن الاستثمار في المؤسسات المصغرة له قيمة مضافة يعطي النتائج المرجوة في المدى الطويل.

• وجود علاقة عكسية في المدى القصير بين النمو الاقتصادي وكل من معدل الفقر، الانفاق الحكومي وسعر النفط لترجع إيجابية في المدى الطويل: للعوامل الاقتصادية دور كبير في التأثير على النمو الاقتصادي فالتباينات الكبيرة في توزيع الدخل تؤدي إلى تعميق فجوة الفقر، تدني الإنتاجية ، بطء معدلات النمو، قلة كميات الإنتاج وسوء نوعيته وعليه ارتفاع معدلات البطالة والتي تمس الفئات الفقيرة وخاصة في الريف ومن جهة أخرى تؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى ارتفاع السلع والخدمات وهذا ما ينجم عنه تدهور القدرة الشرائية والدخول في دائرة الفقر مما ينعكس سلبا على النمو الاقتصادي في الجزائر وهذا ما سبب ركود في الاقتصاد الوطني، فقد عرفت الجزائر تطور في ظاهرة الفقر خاصة مع ظهور بوادر الأزمة الاقتصادية رغم المجهودات المبذولة من الدولة بتطبيق مختلف السياسات حيث سجل معدل النمو ما نسبة 3.8% في سنة 2000 لتنخفض هذه النسبة في 2013 وهذا راجع إلى عدة أسباب منها برنامج التصحيح الهيكلي زيادة على ذلك تحرير الأسعار ورفع الدعم على المنتجات الطاقوية والمواد الاستهلاكية بسبب تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر من جهة بالإضافة إلى برامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج التكميلية لدعم النمو ضمن سياسات مكافحة الفقر وقد تزامن هذا مع الزيادة التي سجلها الاقتصاد الوطني في نسبة النمو الاقتصادي.

وعلى الرغم من أهمية التنويع الاقتصادي في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية من خلال التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية مما ينعكس على التوازن الداخلي للدولة وبالتالي على نسب النمو الاقتصادي الا أنه يبقى قطاع النفط يعتبر الركيزة الأولى لاقتصاد البلاد حيث تمثل الصادرات النفطية أكثر من 97% من إجمالي الصادرات و أكثر من 30% من الناتج الداخلي الخام في الجزائر ويرجع هذا إلى الارتفاع في سعر البترول حيث رفعت قيمة الصادرات في السنوات الأخيرة من 7,1 مليار دولار خلال سنة 2019 إلى 7 مليار دولار في 2022 بمعدل سنوي قدره 30 بالمائة إلا أن هذه النسب تبقى ضئيلة ويبقى تحدي للدولة

الجزائرية التي تسعى دائما للتخلص من عقدة الريع النفطي بالخروج من دائرة اعتمادها بشكل شبه كلي على النفط والغاز (95%) محركا لعجلتها الاقتصادية ما يجعلها رهينة لتقلبات الأسواق العالمية بالرفع من حجم الصادرات غير النفطية.

• عدد المؤسسات المصغرة ترتبط ايجابيا بالاستثمار والفقر في المدى القصير والطويل: وهو ما يؤكد مردودية هذه المؤسسات بمختلف قطاعاتها الإنتاجية، الخدماتية والتجارية على الاستثمارات في الجزائر فبالرغم من الصعوبات التي مرت بها خاصة في أزمة كورونا والتي تم تجاوزها من خلال برامج الدولة الجزائرية في السنتين الأخيرتين اين اتجه اهتمام الحكومة الى دعم هذا القطاع من خلال البرامج التمويلية وانشاء وكالات وصناديق الدعم خاصة لخريجي الجامعات بهدف التقليص من حجم البطالة بين الشباب وكبح مختلف الآفات الاجتماعية وخاصة القضاء على ظاهرة الفقر في المجتمعات الريفية على وجه التحديد والتي لم تظهر آثارها بعد حيث نجد أن التأثير الذي تلعبه المؤسسات المصغرة باتجاه الفقر لايزال إيجابيا.

4.1. صلاحية نموذج VECM:

- **استقرارية النموذج:** يحقق النموذج المقدر شروط الاستقرار وهذا ما يوضحه **(الملحق رقم 05)** حيث نجد أن جميع المعاملات أصغر من 1 أي جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة كما أن الاحتمالي Levels and Squaresأكبر من القيم الحرجة.

- **اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:** حسب**(الملحق رقم 06)**يتضح أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وهذا ما يوضحه اختبار LM فنتائجه تدفعنا لقبول الفرضية العدمية حيث أن جميع الاحتماليات أكبر من القيم المعنوية.

- **اختبار تجانس التباين:** حسب **(الملحق رقم07)** نلاحظ أن النموذج لا يعاني من تجانس التباين حيث نجد أن احتمال إحصائية Chi-Square (أكبر من 0.05).

2. ديناميكية النموذج:

بعد تقدير النموذج والتأكد من صلاحيته يتم تحليل التباين واختبار العلاقة السببية وتقدير دوال الاستجابة الدفعية يتبين ما يلي:

1.2. اختبارات العلاقة السببية لجرانجر:

تم الاعتماد على اختبار السببية لغرانجر (1969) والذي طوره Sims (1980) يتطلب هذا الاختبار التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية، وتحديد درجة تكاملها لمعرفة التوازن طويل الأجل ويسمح بتحليل السببية

ببن المتغيرات الاقتصادية التي تفترضها النظرية الاقتصادية[1]، تقوم فكرة اختبار غرانجر للسببية على أساس وجود علاقة سببية بين متغيرين عن طريق التنبؤ بالقيم السابقة والمستقبلية للمتغير وهو يستخدم الصيغة التالية:

$$y_{1t} = a_1^0 + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}^1 \ y_{1t-i} + \sum_{i=1}^{p} a_{1i}^2 \ y_{2t-i} \sum_{i=1}^{P} b_i^2 \ + y_{2t+i} + \varepsilon_{1t}$$

ويتم اختبار الفرضيات التالية حيث قبول الفرضية العدمية معناه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين والعكس في حالة قبول الفرضية البديلة.

$H_0 = b_1^2 = b_2^2 = \cdots b_p^2 = 0$
$H_1 \neq b_1^2 \neq b_2^2 \neq \cdots b_p^2 \neq 0$

ويتضح لنا حسب **(الملحق رقم 08)** وجود علاقة سببية معنوية من:

- الاستثمار، الفقر، الانفاق الحكومي وسعر النفط باتجاه عدد المؤسسات المصغرة: بلغت قيمتها 0.0099 ،0.0001، 0.0015، 0.0002، على التوالي حيث أن الانفاق الحكومي يؤثر على القطاع الخاص في الجزائر ويظهر هذا في دراستنا من حيث الدعم الموجه من الحكومة الى المؤسسات المصغرة خاصة في الآونة الأخيرة حيث أصبحت الجزائر تولي اهتماما كبيرا لهذا القطاع وهذا من خلال تقديم قروض مصغرة وبأسعار فائدة تقريبا معدومة ولآجال طويلة كذلك توجيه الطلبة الجامعيين من أجل انشاء مشاريعهم الخاصة كما تسعى وزارة التعليم العالي بالاشتراك مع وزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة في اطار النموذج الاقتصادي المستديم للمؤسسات المصغرة الى استحداث مناصب شغل جديدة خلال 2024– 2025 علاوة على زيادة عدد المؤسسات المصغرة خلال نفس الفترة خاصة مع زيادة نسبة المقاولين الحاصلين على شهادات جامعية وهذا عبر اطلاق مراكز تطوير المقاولاتية على مستوى الجامعات من اجل مرافقة الجامعيين الحاملين لمشاريع عبر توفير تكوينات مكثفة لهم في مجال المقاولاتية من خلال السماح لهم بالاستفادة من التمويل.

ومن أهم التدابير التي طبعت التعاون بين القطاعين هي تحويل دور المقاولاتية على مستوى مختلف الجامعات الى مراكز لتطوير المقاولاتية، إضافة الى أن عدة مشاريع ستستفيد من المرافقة وذلك بالاستفادة

[1] *C.W.J.Granger, investigating causal relations by economitric models and cross-spectral methods, Econometrica, Vol 37 N°3, 1969, pp 424-438*

من تكوين مكثف على مستوى مراكز تطوير المقاولاتية بغرض انشاء مؤسسات مصغرة ومؤسسات ناشئة والاستفادة من تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

- عدد المؤسسات المصغرة باتجاه النمو الاقتصادي: بلغت نسبة 0.0172 مما يوضح وجود تأثير من قطاع المؤسسات المصغرة من حيث قيمته المضافة، عدد العمال ومردوديته على النمو الاقتصادي ككل، ويؤكد مساهمة المؤسسات المصغرة في تعزيز ودفع بوتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر
- النمو الاقتصادي باتجاه معدل الفقر: أثبتت العديد من النظريات والدراسات أن النمو الاقتصادي يعتبر من أهم الآليات المساهمة على تقليص معدلات الفقر على سبيل المثال تعتبر نظرية انسياب الموارد إلى الأسفل المقدمة من طرف Todaru سنة 1997 من أهم النظريات التي أكدت الدور المهم الذي يلعبه النمو الاقتصادي في تقليص معدلات الفقر في دول العالم الثالث وهذا من خلال ثلاثة إجراءات أساسية، زيادة الطلب على ما يقوم الفقراء إنتاجه أو الطلب على موارد الإنتاج المتوفرة من الفقراء ومن جهة أخرى يمكن للحكومة إنفاق المزيد على الطلبات التي يستهلكها الفقراء. [1] وقد أكدت دراسة كل من Kraay و Dollar سنة 2001 أن النمو الاقتصادي يساعد على تقليص معدل الفقر بالمساهمة في زيادة نصيب كل فرد من المجتمع بنفس النسبة، حيث يعتبر معدل اللامساواة وعدم عدالة توزيع الدخل عائق لوصول النمو الاقتصادي للطبقات الوسطى والدنيا من المجتمع.[2]

2.2. تحليل التباين :

يعكس تحليل التباين مدى للمتغيرات القدرة التفسيرية الكبيرة في تحليل التباين في المتغيرات التابعة وحسب **(الملحق رقم 09)** يتضح أن:

- **تباين النمو الاقتصادي:** سعر النفط يحتل المرتبة الأولى في تفسير تباين النمو الاقتصادي طوال فترات الدراسة يليه معدل الفقر أما عدد المؤسسات المصغرة فقد احتلت المرتبة الثالثة في تفسير تباين النمو الاقتصادي في الجزائر حيث تزايدت قيمتها بشكل تدريجي لتبلغ 9.15 في المدى الطويل، مما يؤكد الدور الفعال الذي تلعبه هذه المؤسسات المصغرة باحتلالها مرتبة هامة بعد النفط الذي يعتبر من أهم إيرادات الدولة الجزائرية.

[1] ميشيل تودارو، ترجمة أ.د. محمود حسن حسني و د. محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض،2006، ص25

[2] *David Dollar, Aar t Kraay, Échanges, croissance et pauvreté, Finances & Développement, Septembre 2001, p 16-19*

¬ **تباين معدل الفقر:** يعتبر النمو الاقتصادي المتغير الذي له أكبر قدرة تفسيرية في تحليل تباين معدل الفقر في الجزائر حيث بلغت قيمته 47,07 في الفترة الأولى لترتفع بشكل تدريجي الى قيمة 66.73 ، تليها عدد المؤسسات المصغرة التي شهدت ارتفاعا ملحوظا في تحليل تباين الفقر طوال فترات الدراسة حيث ارتفعت قيمتها لتصل الى 12,67، يليه كل من أسعار النفط والاستثمار وهذا ما يؤكد مساهمة هذه المؤسسات في التقليص من نسبة الفقر في الجزائر باعتبارها قطاع منخفض التكاليف يمكن الطبقة المتدنية الدخل من الاستثمار فيه وأخذه كمصدر لكسب الرزق خاصة سكان المناطق الريفية.

¬ **تباين معدل الاستثمار**: احتل الانفاق الحكومي المرتبة الأولى في تفسير تباين الاستثمار في الجزائر حيث كانت له القدرة التفسيرية في المدى القصير بقيمة 83,41 يليه النمو الاقتصادي الذي تمكن من تفسير ما قيمته 10,01 في الفترة الأولى ليرتفع الى 19,18، بينما احتلت المؤسسات المصغرة المرتبة الرابعة بقيمة 12,62 في المدى الطويل بعد أسعار النفط ليبقى معدل الفقر ذو دور ضئيل جدا حيت أخذ المرتبة الأخيرة بقيمة 1,16 في المدى الطويل.

3.2. دوال الاستجابة الدفعية:

تتميز طريقة دوال الاستجابة بأنها تأخذ بعين الاعتبار مجموع العلاقات الديناميكية الموجودة بحيث تبين رد فعل نظام المتغيرات الداخلية على أثر حدوث صدمة في الأخطاء كما تبين دوال الاستجابة أثر وحيد ومفاجئ للمتغير نفسه وعلى باقي متغيرات النظام في كل الأوقات، إن هذا التحليل مبني على أثر صدمات المتغيرات الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر ومدى فعالية وجود مؤسسات مصغرة ناشطة في القطاع وسنحاول من خلال هذا الاختبار والذي يتطلب سلاسل مستقرة من نفس الدرجة يعني استعمال التفاضل الأول لجميع المتغيرات ويمكن توضيح هذا من خلال تقدير دوال الاستجابة الدفعية **(الملحق رقم 10)** حيث نجد أن:

¬ استجابة النمو الاقتصادي لصدمات المؤسسات المصغرة سلبية في المدى القصير لتصبح إيجابية في المدى الطويل وتتراوح على التوالي ما بين [1,03- 0,06 -]، [0.28 0.52] فتعثر المؤسسات المصغرة أو إغلاقها ينتج عنه تأثير سلبي في بداية الصدمة كتسريح العمال، ارتفاع معدلات الفقر وتدني المستوى المعيشي وهو ما يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي في المدى القصير لكن سرعان ما يتم تدارك هذا التأثير السلبي على المدى الطويل باعتبار الجزائر من الدول النفطية التي تعتمد بالدرجة الاولى في ايراداتها على صادرات البترول ويؤكد ذلك التأثير الإيجابي لسعر النفط طوال فترات الدراسة حيث تراوحت قيمته ما بين [0.95 1.02]

¬ ان صدمات المؤسسات المصغرة لها تأثير ايجابي على الفقر والاستثمار طوال فترات الدراسة حيث أن أي صدمة في المؤسسات المصغرة لن تساهم في الدفع الإيجابي للاستثمار والسلبي على الفقر وهو ما يؤكد أن هذا القطاع لم يساهم بالقدر الكافي في دعم التنمية الاجتماعية وخلق التنويع الاقتصادي، الأمر الذي تسعى له الدولة الجزائرية للخروج من التبعية النفطية.

المطلب الثالث: المؤسسات المصغرة ودورها في تقليص نسبة البطالة

في محاولة لدراسة دور المؤسسات المصغرة في خلق مناصب الشغل والتقليص من نسبة البطالة في الاقتصاد الجزائري تم تقدير نموذج قياسي بإدراج عدد العمال في المؤسسات المصغرة المستثمرة في كل من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA مع إضافة متغير كثافة السكان ضمن المتغيرات المستقلة للنموذج، ونرمز للمتغيرات كما يلي:

Andi_Emploi : عدد عمال المؤسسات المصغرة المدعمة من وكالة ANDI

Nesda_Emploi : عدد عمال المؤسسات المصغرة المدعمة من وكالة Nesda

Population : كثافة السكان (عدد الأشخاص في المتر المربع من مساحة الأراضي)

Chômage : بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)

فتكون لدينا معادلة التقدير التالية:

$$CHOMAGE = B_0 + B_1 * ANDI_EMPLOI + B_2 * NESDA_EMPLOI + B_3 * POPULATION + Ut$$

1. استقرارية متغيرات النموذج:

تنوعت استقرارية المتغيرات بين الاستقرارية عند المستوى ومن الدرجة الأولى حسب (**الملحق رقم 01**) حيث نجد أن البطالة وعدد العمال في المؤسسات المصغرة المدعمة من وكالة ANDI ووكالة NESDA غير مستقرة عند المستوى لكنها استقرت بعد أخذ الفروق الأولى وهذا بعد مقارنة القيم الجدولية بالقيم المحسوبة فكانت القيمة المطلقة المحسوبة أكبر من الجدولية وبالتي تم رفض الفرضية العدمية التي تنص على وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية، أي أنها غير مستقرة وقبول الفرضية البديلة وبعد تطبيق الفروقات استقرت السلاسل عند المستوى الأول في حين أن الكثافة السكانية استقرت عند المستوى.

2. الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية:

بما أن تكامل السلاسل الزمنية هو مزيج بين متغيرات متكاملة من الدرجة (0) وأخرى متكاملة من الدرجة (1) مع تحقق الشرط الوحيد أي عدم وجود سلاسل زمنية متكاملة من الدرجة الثانية، سنعتمد أسلوب

الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية ARDL AUTOREGRESSIVE DISTRIBUTED LAG والذي ساهم في تطويره PESARAN وآخرون 2001 ، حيث يعتبر أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة ويعطي أفضل النتائج للمعلمات في الأمد الطويل كما يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الإطار العام Chai and Laurenceson 2003 من خلال منهجية نموذج ARDL يمكن قياس تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وحجم العلاقة التكاملية بينهما في المدى الطويل والقصير في نفس المعادلة.[1]

وبعد تقدير النموذج حسب **(الملحق رقم 11)** تبين أن المتغيرات المستقلة تفسر ما قيمته 98,06% من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع كما أن كل من عدد عمال وكالتي ANDI و NESDA لهما تأثير سلبي على البطالة ورغم صغر هذا التأثير الا أنه يعكس مساهمة هذا القطاع في خلق مناصب شغل وكبح البطالة مع الأخذ بعين الاعتبار أنه تم ادراج فقط عدد العمال في القطاع الرسمي دون احتساب المساهمة التي يمكن أن يخلقها القطاع غير الرسمي، كما أن النموذج مقبول احصائيا حيث أن احتمال احصائية فيشر مساوية للصفر.

أظهرت نتائج تجارب المحاكاة لفترات الإبطاء أن نموذج ARDL $(1, 0, 0, 0)$ هو النموذج الأمثل استنادا إلى معيار AIC حسب **(الملحق رقم 12)**.

1.2. اختبار الحدود:

لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (التكامل المشترك بين المتغيرات) في إطار نموذج UECM وبالاعتماد على منهجية كل من PESARAN وآخرون من خلال أسلوب اختبار الحدود Bounds Testing Approach حيث ثم دمج نماذج الانحدار الذاتي ونماذج فترات الابطاء الموزعة لتكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر، يتضمن النموذج قيم حرجة للحدود العليا والدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة،[2] ويأخذ الصيغة التالية:

$$\Delta y_t = c + B_1 y_{t-1} + B_2 X_{t-1} + \cdots + \sum_{i=0}^{p} \alpha_1 \Delta X_{t-i} + \sum_{i=0}^{q1} \alpha_2 \Delta y_{xt-i} + \sum_{i=0}^{q2} \alpha_3 \Delta Z_{t-i} + \cdots + \varepsilon_t$$

[1] *Pesaran, M.H.shine, Y. and Smith, R.J, An autoregressive distributed-lag modeling approach to cointegration analysis in Econometrics and Economic theory in the twentieth century : the Ranger Frisch Centennial Symposium,ed S.Steiner, Cambridge University press, 1998, PP 371-413.*

[2] *Pesaran M. H., Shine Y., & Smith R. J. Bounds testing approaches to the analysis of level relationships*. Journal of Applied Econometrics, *Vol 16 N°3, 2001, pp289–326*

تكون معلمة المتغير التابع المبطئ لفترة واحدة على يسار المعادلة، تمثل B_1 , B_2, B_3 معلمات العلاقة طويلة الأمد بينما تعّبر معلمات الفروق الأولى Δ α_1, α_3 معلمات الفترة القصيرة في حين أن c و ε_t تشير إلى الجزء القاطع وأخطاء الحد العشوائي على التوالي. ومن فرضيات اختبار Bounds Test نجد فرضية العدم التي تنص عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي غياب علاقة توازنية طويلة الأجل عكس الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج بالشكل التالي:

$$H_0: B_1 = B_2 = B_3 = \cdots = 0$$
$$H_1: B_1 \neq B_2 \neq B_3 \neq \cdots \neq 0$$

بعد القيام باختبار (wald test) نقوم بمقارنة إحصائية (F) الجدولية مع القيم المحسوبة، في حالة ما كانت قيمة(F) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى الذي تم اقتراحه للقيم الحرجة نرفض فرضية العدم وعليه يتم قبول الفرضية البديلة وبالتالي وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، على عكس في حالة ما كانت القيمة المحسوبة أصغر من الحد الأدنى للقيم الحرجة يتم قبول الفرضية البديلة أي عدم وجود العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

حسب **(الملحق رقم 13)** تشير نتائج اختبار الحدود إلى أن إحصائية التكامل المشترك المحسوبة مساوية إلى 4.71 أكبر من القيم الحرجة العليا عند مستوى معنوية 1% والمقدرة ب 4.66 أي رفض فرضية العدم عند مستوى معنوية 1% وقبول الفرضية البديلة والتي تؤكد وجود التكامل المشترك بين المتغيرات.

3. تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد:

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع المتمثل في البطالة في الجزائر والمتغيرات المستقلة وفق منهجية اختبار الحدود عند مختلف درجات المعنوية (1%،5% ،10%) نقوم بتقدير النموذج في المدى الطويل.

1.3. علاقة المدى الطويل:

بعد تقدير العلاقة طويلة المدى في نموذج ARDL والتي تتضمن الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل كما هو موضح في **(الملحق رقم 14)** بالاعتماد على فترات التباطؤ وفق معيار AIC نتحصل على معادلة التوازن للأجل الطويل الموضحة كما يلي:

EC = CHOMAGE - (-4,78E-0,6*ANDI_EMPLOI -7.41E-0, 7*NESDA_EMPLOI + 2.05*POPULATION - 23.732)

ويتضح من النتائج أن كل المتغيرات لها تأثير معنوي في المدى الطويل على البطالة في الجزائر حيث نجد أن:

• عدد عمال المؤسسات المصغرة المدعمة من وكالة ANDI لها تأثير سلبي وضئيل على البطالة في الجزائر: يرجع الامر إلى المجهودات المبذولة من طرف هذه الوكالة في دعم المؤسسات المصغرة منذ سنة 2000 وبفعل البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 الذي جاء بإصلاحات عديدة وخدم عدة قطاعات وهياكل قاعدية مما ساعد في خلق مؤسسات مصغرة جديدة التي وفرت مناصب شغل قدر عددها ب 15.797 سنة 2009 وهو ما يوضحه الشكل الخاص بعدد العمال في المؤسسات المصغرة المدعمة من وكالة ANDI

الشكل رقم03-12: عدد مناصب الشغل المستحدثة من المؤسسات المصغرة المدعمة من وكالة ANDI

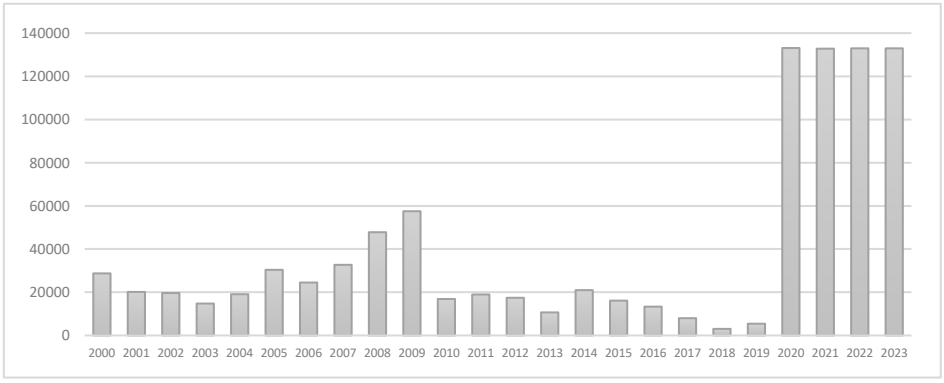

المصدر: من اعداد الطالبة وفقا لإحصائيات مقدمة من وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني

يتبين وجود ارتفاع في عدد عمال المؤسسات المصغرة في هذه الفترة لتعود للانخفاض ابتداء من سنة 2010 فحسب الاحصائيات يرجع هذا الانخفاض إلى اهمال برامج دعم النمو الاقتصادي للمؤسسات المصغرة فلم تساهم إلا ب3.034 منصب عمل سنة 2018 كأدنى عدد بالمقارنة بالنسب المرتفعة التي شهدتها البطالة 10.416% في تلك الفترة لكن سرعان ما رجع عدد هذه المؤسسات المصغرة إلى الارتفاع حيث قامت بامتصاص نسبة معتبرة من البطالة خلال السنوات الأخيرة أين تم استحداث 133.108-132.805 منصب عمل خلال سنوات 2020 – 2022 شهدت حينها نسبة البطالة انخفاض ملحوظ بنسبة 11.55% هذا بعد أن أولت الدولة اهتماما خاصا لقطاع المؤسسات المصغرة بعد أزمة كوفيد 19 الشيء الذي دفع بالشباب للتوجه لوكالات الاستثمار للاستفادة من الامتيازات فقد تجاوز عدد مناصب الشغل المقترحة 28 ألف منصب، جميع هذه المشاريع تحصلت على شهادات التسجيل لدى الوكالة ودخلت

في مرحلة الانجاز والتجسيد كما استفادت من التراخيص الضرورية لدى الإدارات المختصة وكذلك القروض البنكية.[1]

• عدد عمال المؤسسات المصغرة المدعمة من وكالة NESDA لها تأثير سلبي على البطالة: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تعتبر من بين أهم آليات الدعم التي ساهمت بشكل كبير في دعم المشاريع المصغرة للمستثمرين الشباب الحاصلين على شهادات جامعية او خريجي المعاهد ومراكز التكوين حيث ساهمت في توفير العديد من مناصب الشغل وفك العزلة عن بعض المناطق النائية إلا أنها لم تكن في المستوى المطلوب حسب ما توضحه الاحصائيات في الشكل الموالي:

الشكل رقم03-13: عدد مناصب الشغل المستحدثة من المؤسسات المصغرة المدعمة من وكالة NESDA

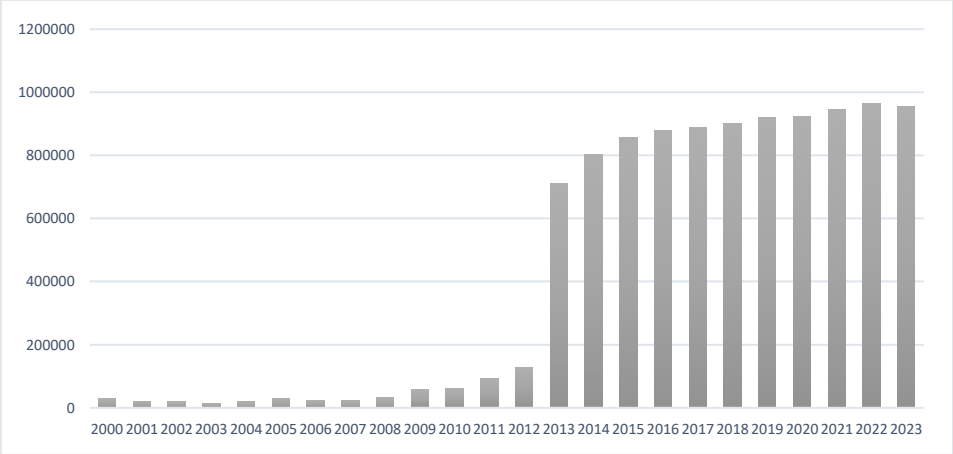

المصدر: من اعداد الطالبة وفقا لإحصائيات مقدمة من وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني

نجد من خلال التمثيل البياني أن عدد عمال المؤسسات المصغرة المدعمة من قبل هذه الوكالة شهد قيم جد منخفضة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2012 فقد بلغ العدد 129.203 عامل ليشهد بعدها ارتفاع كبير وملحوظ ابتداء من سنة 2013 بعدد 710.788 شاب عامل الى 944.525 عامل سنة 2021 حيث بذلت هذه الوكالة في السنوات الأخيرة عدة مجهودات من أجل دعم المؤسسات المصغرة الناشطة في مختلف المجالات منذ جانفي 2020 إلى غاية 30 جوان 2022 أين تم تمويل 16.327 مؤسسة مصغرة وخلق 38.243 منصب أما سنة 2023 فقد تم خلق 7.722 مؤسسة مصغرة وطنيا الامر الذي ساعد على التخفيض من نسبة البطالة في الجزائر.

• متغير كثافة السكان (عدد الأشخاص في المتر المربع من مساحة الأراضي) له تأثير إيجابي على البطالة: وهذا ما يدعم النظرية الاقتصادية فالزيادة السنوية التي تشهدها الدولة الجزائرية في نسبة الكثافة

[1] النشرة الاخبارية لقطاع الصناعة فيفري 2022، وزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني على الموقع: https://www.industrie.gov.dz/

السكانية تساهم بشكل إيجابي في رفع نسب البطالة حيث تشهد الجامعات ومراكز التكوين المهني ومختلف المعاهد عدد كبير من الخريجين وحاملي الشهادات من الشباب الذي لم يستفد من مناصب عمل خاصة في سنوات الالفية اين بلغت كثافة السكان 12.92 م ن تقابها نسبة بطالة 29.77 فقد تم استحداث عدة صيغ لعقود ما قبل التشغيل لكن بدون خلق مناصب دائمة الامر الذي سبب التراكم في نسب البطالة في الجزائر لكن في السنوات الثلاث الاخيرة فقد انخفضت نسبة البطالة حيث وصلت إلى11.55 يرجع هذا إلى برامج الادماج لحاملي الشهادات وتحفيز الشباب لخلق مناصب شغل خاصة بدعم حكومي من خلال دور المقاولاتية وغيرها

2.3. ديناميكية المدى القصير:

تم تقدير نموذج ECM الذي يلتقط ديناميكية المدى القصير (علاقة قصيرة الأجل) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بعد الحصول على العلاقة طويلة الآجل وفقا لنموذج التكامل المشترك في إطار منهجية ARDL (1, 0, 0, 0) ليتم الحصول على مرونات (معاملات) المدى القصير كما يظهره **(الملحق رقم 15)** الذي تبين نتائجه وجود علاقة ديناميكية قصيرة الأجل حيث:

- معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ (CointEq1= −0.1339ECT) والذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات من الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل لتقدير العلاقات الاقتصادية بين متغيرات الدراسة سالب ومعنوي ويكشف أن متغير البطالة يستغرق ما يقارب السنة (1/0.1339) للرجوع نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل عند حدوث أية صدمة في أحد محدداته (المتغيرات المستقلة) فضلا عن ارتفاع معامل التحديد المقدر ب 0.4742 ما يعني أن المتغيرات المستقلة تمكنت من تفسير ما قيمته (47.42%) من التغير في البطالة في الجزائر وما تبقى من النسبة تفسرها متغيرات خارج النموذج.

4. نتائج الاختبارات التشخيصية

حتى نتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية نجري الاختبارات التشخيصية التالية:

- **اختبار الارتباط التسلسلي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test** : حسب **(الملحق رقم 16)** القيمة الإحصائية F بلغت 0.75 عند مستوى دلالة 0.05ما يجعلنا نقبل فرضية العدم القائمة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار

¬ **اختبار Normality لـJarque-Bera** : لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة إن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعا طبيعيا حسب (**الملحق رقم 17**) حيث تظهر أنه بلغت قيمة الاحتمالية 1.67 ومنه النموذج لا يعاني من مشكلة التوزيع غير الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار.

¬ **اختبار فرضية عدم تباين حد الخطأ:** يتبين إمكانية قبول فرضية العدم القائمة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر باستخدام ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي حسب (**الملحق رقم 18**)

¬ **نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج ARDL** : من أجل التأكد من عدم احتواء البيانات المستخدمة في الدراسة على أي تغيرات هيكلية نلجأ إلى استخدام الاختباران المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM of Squares) باعتبار أنهما من أهم الاختبارات المعتمد عليها في تحديد استقرار المعلمات المقدرة وانسجامها في المدى القصير مع المدى الطويل ويمكن إثبات استقرار متغيرات النموذج القياسي المقدر لتصحيح الخطأ في إطار منهجية ARDL بوقوع الخط البياني الخاص بالاختبارين (CUSUM و CUSUM of Squares) في الحدود الحرجة عند مستوى 5% وهذا ما تؤكده (**الملاحق رقم 19و 20**) بمعنى المعلمات المقدرة لنموذج ARDL مستقر هيكليا

المطلب الرابع: مساهمة المؤسسات المصغرة في التنويع الاقتصادي في الجزائر

من خلال هذه الدراسة القياسية سنحاول تسليط الضوء على مدى مساهمة المؤسسات المصغرة الناشطة في الانتاج الحرفي، الانتاج الصناعي، الخدماتية والتجارية (البيع بالجملة والتجزئة) على التنويع الاقتصادي في الجزائر، وهذا من خلال بناء نموذج قياسي يتضمن كمتغيرات ما يلي:

Diversification : معامل التنويع الاقتصادي (مؤشر هيرفندال-هيرشمان)

INVESTMENT : الاستثمار

tpe_secteur : عدد الأشخاص الطبيعية الناشطة في التجارة (الجملة والتجزئة)، الخدمات، الإنتاج الصناعي والحرفي

GDP : النمو الاقتصادي (معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج المحلي)

حسب نتائج (**الملحق 1**) يظهر أن القيم المطلقة لإحصائية (TQJ) لجميع متغيرات النموذج أقل من القيم الحرجة مما يدفعنا لقبول الفرضية العدمية أي وجود جذور وحدية وبالتالي عدم استقرار السلاسل الزمنية لذا تم اللجوء الى المفاضلة حيث أصبحت السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى.

1. تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى:

تم تقدير النموذج بطريقة OLS **(الملحق رقم 21)** حيث كانت المعادلة المقدرة على الشكل التالي:

DIVERSIFICATION = -3.78805556453e-08*TPE_SECTEUR - 0.00125663772795*GDP - 0.00501231696876*INVESTMENT + 0.870385551117

من خلال هذه المعادلة نجد أن عدد الأشخاص الطبيعية الناشطة في التجارة، الخدمات، الإنتاج الصناعي والحرفي وكذا الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار لها تأثير سلبي على معامل التنويع الاقتصادي، قيمة معامل التحديد الذي يختبر جودة التوفيق أو المقدرة التفسيرية للنموذج منخفضة جدا حيث تمكنت المتغيرات المستقلة بتفسير ما قيمته 37.21% من التغير في المتغير التابع.

النموذج المقدر غير مقبول احصائيا حيث:

تبين قيمة (دربن واتسون) وجود ارتباط ذاتي للأخطاء (1.216) من خلال تقدير دوال الانحدار لقيم البواقي فسلاسل البواقي غير مستقرة في المستوى. وللتأكد أكثر من استقراريه النموذج وعدم وجود ارتباط بين المتغيرات، نقوم بالاختبارات الإحصائية المتعلقة بذلك:

1.1. اختبارات صلاحية النموذج:

¬ **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:** الهدف من هذا الاختبار التأكد من أن بواقي الانحدار تتوزع توزيعا طبيعيا ومن فرضياته:

-الفرضية العدمية: بواقي الانحدار تتوزع تويعا طبيعيا

-الفرضية البديلة: بواقي الانحدار لا تتوزع تويعا طبيعيا

من خلال **(الملحق رقم 22)** نلاحظ أن بواقي نموذج الانحدار المقدر لا تتبع توزيعا طبيعيا وهذا ما تؤكده القيمة الاحتمالية ل Jarque– Bera (أصغر من 0.01) والمقدرة ب 0,050 وهذا ما يدفعنا لرفض فرضية التوزيع الطبيعي للبواقي وقبول الفرضية البديلة أي أن الأخطاء لا تتوزع توزيعا طبيعيا.

¬ **اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:** هذا الاختبار الهدف منه التأكد من أن بواقي الانحدار لا ترتبط فيما بينها ومن فرضياته:

-الفرضية العدمية: النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي

-الفرضية البديلة: النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي

حسب **(الملحق رقم 23)** يتضح أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وهذا ما يوضحه اختبار LM فنتائجه:

(Prob F Statistique=0,06 وProb R squred=0,04) تدفعنا لرفض الفرضية العدمية والتي تنص على عدم وجود ارتباط بين بواقي الانحدار ومنه نقبل الفرضية البديلة فبواقي الانحدار ترتبط فيما بينها.

¬ **اختبار تجانس التباين:** هذا الاختبار الهدف منه التأكد من أن النموذج لا يعاني من تجانس التباين ومن فرضياته:

-الفرضية العدمية: النموذج لا يعاني من مشكلة تجانس التباين

-الفرضية البديلة: النموذج يعاني من مشكلة تجانس التباين

حسب **(الملحق رقم 24)** نلاحظ أن احتمال إحصائية ARCH والمقدرة ب:

(Prob F Statistique=0,06 وProb R squred=0,06) وبالتالي نقبل الفرضية البديلة أي النموذج يعاني من تجانس التباين.

2. تقدير النموذج بطريقة الانحدار الكمي Quantile régression:

بعد تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، تم إيجاد أخطاء بالنموذج المقدر أي أنه غير صالح للتنبؤ، هذا ما يدفعنا الى تقدير النموذج بطريقة الانحدار الكمي الذي يعد امتداد لنموذج الانحدار الخطي ويتم استخدامه عادة عندما لا يتم استيفاء شروط الصلاحية كالتوزيع الطبيعي للأخطاء، عدم تجانس التباين ومشكلة الارتباط الذاتي المتعدد بين الأخطاء.

ما يميز هذا النموذج عن نموذج OLS أنه يقوم على مبدأ تقليل الانحراف المطلق (Last absolute déviation) بين الخطأ العشوائي ووسيط الربيع أو الكم تحت الدراسة، أي الحصول على أقل انحراف مطلق عكس طريقة المربعات الصغرى التي تقوم على مبدأ انحدار وسط المتغير التابع وتقليل مربعات الخطأ العشوائي.[1] يأخذ نموذج الانحدار الكمي الشكل التالي:

$$Q_q(y) = \beta_0(q) + \beta_1(q)X_1 + \beta_2(q)X_2 + \cdots + \beta_K(q)X_{K-1} + \varepsilon$$

وتأخذ عملية التقليل الصيغة التالية:

$$Médian\ Régression = min\ LAD = min\sum_i^n \varepsilon$$

تأخذ عملية تقليل الانحراف المطلق في نموذج الانحدار الكمي الصيغة التالية:

$$\mathrm{Q}(\beta_q) = \sum_i^N q\,|y_i - x_i\beta_q| + \sum_i^N (1-q)|y_i - x_i\beta_q|$$

حيث:

$$q|y_i - x_i\beta_q| = q|e_i|$$

$$(1-q)|y_i - x_i\beta_q| = 1 - q|e_i|$$

[1] *Roger Keonker, Gilbert Basserr Jr, Regression Quantiles, journal Econometrica, Vol 46 N°1, janvier 1978, pp 33-50*

معنى المعادلة القياسية المبينة أعلاه، في الجزء الأول تقوم (q) بتقليل التقدير الأعلى من اللازم (Over estimation) أما (1−q) من الجزء الثاني فتقوم برفع التقدير أقل من اللازم (Under estimation)

يتميز الانحدار الكمي (الربيعي) بأنه يأخذ بعين الاعتبار القيم الشاذة بشكل أفضل من انحدار المربعات الصغرى الاعتيادية ويتفادى أي افتراض حول توزيع الخطأ العشوائي.

تم اعتماد الكم (q=0.5) لتقدير النموذج، وحسب **(الملحق رقم 25)** نتبين المعادلة التالية:

DIVERSIFICATION = -0.004694 *INVESTMENT -3.16E-08*TPE_SECTEUR -0.001841*GDP

1.2. تحليل معادلة الانحدار:

لدينا (Pseudo R-squared=0.2754) يعني أن المتغيرات المستقلة تساهم في التأثير بنسبة قدرها 27.54% من التغيرات التي تحصل في المتغير التابع (معامل التنويع الاقتصادي) أما باقي النسبة فيمكن تفسيرها بمتغيرات أخرى خارج النموذج واحتماليتها (0.03= (Prob Quasi-LR stat) أصغر من 5% ما يعني أن النموذج معنوي ومقبول احصائيا.

كل المتغيرات المستقلة لها تأثير سلبي على معامل التنويع الاقتصادي في الجزائر:

- عدد الأشخاص الطبيعية المسجلة في قطاعات التجارة (الجملة والتجزئة)، الخدمات، الإنتاج الصناعي والحرفي: تؤثر سلبا بنسبة 3,16E-8 ويرجع هذا إلى كثرة الشطب من السجل التجاري: قطاع الإنتاج الحرفي سنة 2022 ورغم الجهود المبذولة والدعم المقدم على مستوى غرف الصناعات التقليدية، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي الذي يمثل عدد التجار الناشطين في قطاع الإنتاج الحرفي (الأشخاص الطبيعية) التي شهدت قيم مقبولة من سنة 2003 الى غاية سنة 2012 اين تم تسجيل أكبر قيمة (6.502 شخص طبيعي) ليسجل بعدها انخفاضا تدريجيا ومتواصلا الى أن بلغت (3.321 شخص طبيعي) سنة 2022 التي شهدت أكبر نسب تسجيل في الصناعات التقليدية لإنتاج المواد المختلفة بنسبة (97,7%) الصناعات التقليدية الفنية والشعبية تسجيل قيد (2,3%) لتقابلها أكبر نسب شطب (90,9%)، (9,1%) على التوالي.

الشكل رقم03-14 : عدد الأشخاص الطبيعية المسجلة في السجل التجاري والناشطة في الإنتاج الحرفي

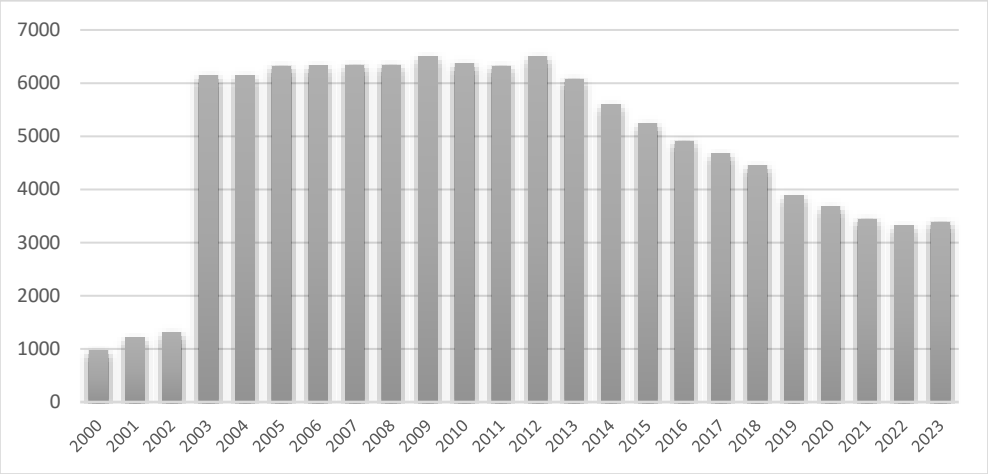

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على موقع *https://cnrcinfo.cnrc.dz*

أما المؤسسات المصغرة الناشطة في الإنتاج الصناعي فيتبين في الشكل الموالي نسب تطورها وتفسير تأثيرها السلبي على معامل التنويع الاقتصادي:

الشكل رقم03-15 : عدد الأشخاص الطبيعية المسجلة في السجل التجاري والناشطة في الإنتاج الصناعي

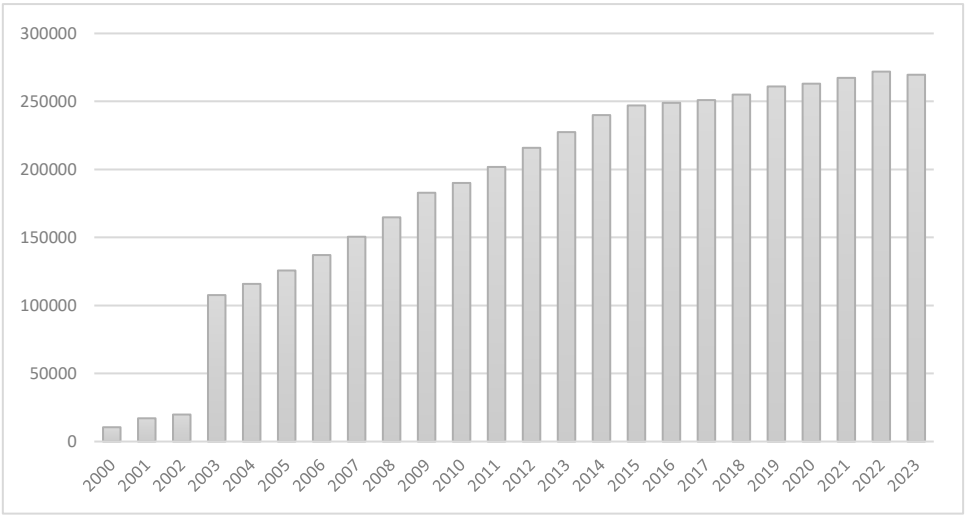

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على موقع *https://cnrcinfo.cnrc.dz*

بالرغم من المنحى التصاعدي الذي تشهده عدد المؤسسات المصغرة الناشطة في الإنتاج الصناعي والتي تضم: نشاطات الإنتاج، الصنع والتحويل ونشاطات مرتبطة بالميدان الفلاحي والتسمين الصناعي للدواجن والمواشي منذ سنة 2000 حيث قدر عددها ب (10.506) ليرتفع الى (107.655) سنة 2003 ثم (9,8%) كأكبر نسبة تطور نهاية 2007 و(5,5%) نهاية 2014 ليزداد العدد تدريجيا الى سنة 2022 (271.938) شخص طبيعي حيث تأخذ نشاطات الإنتاج، الصنع أو التحويل المرتبطة بميدان مواد البناء، أشغال العمارة، الأشغال العمومية الكبرى والتجهيزات الصناعية أكبر نسبة تسجيل 30,7% سنة 2022

الا انها لم تساهم بالشكل المطلوب في ترقية الاستثمار في قطاع المؤسسات المصغرة، كما نلاحظ تزايد نسب الشطب مثلا بغت 43,9% سنة 2022 فرغم المجهودات المبذولة من طرف وكالات الدعم خاصة القروض الممنوحة بأسعار فائدة منخفضة وبآجال طويلة والتي تقدمها الدولة بالخصوص في ميدان الفلاحي والتسمين الصناعي من اجل ترقية وتشجيع هذه الصناعات الا أنه تواصل شطب هذه المؤسسات مما لم يساهم في بلوغ التنويع المراد في الجزائر.

وبالنسبة للأشخاص الطبيعية للتجارة بالجملة والتجزئة حسب الشكل البياني الموالي: سجلت المؤسسات المصغرة الناشطة في التجارة بالتجزئة والجملة أكبر عدد سنة 2022 (977.574 شخص طبيعي) بعد أن كانت (447.437 شخص طبيعي) سنة 2004، عكس تجارة الجملة التي سجلت نسب متدنية ومحدودة مقارنة بتجارة التجزئة لتعرف تطورات طفيفة في السنوات الأخيرة (78.409 شخص طبيعي) سنة 2022

الشكل رقم03-16: توزيع التجار المسجلين (شخص طبيعي) للتجارة بالجملة والتجزئة

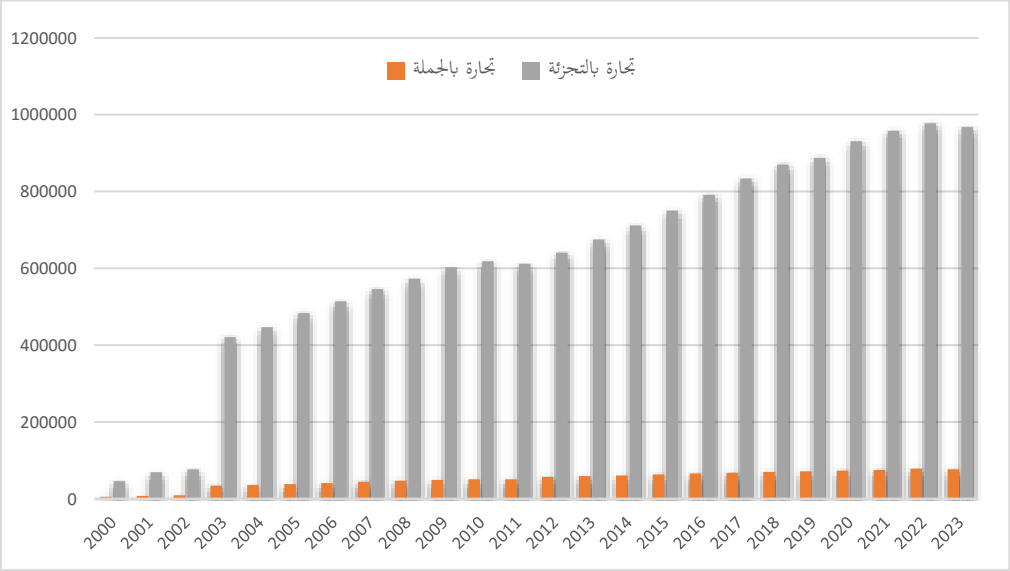

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على موقع *https://cnrcinfo.cnrc.dz*

حيث يشغل معظم الشباب التجارة بالتجزئة هذا لأنهم يشترون بكميات صغيرة من تجار الجملة ويعدون الوسيط الذي يتعامل بصورة رئيسية مع المستهلك النهائي، أما تاجر الجملة فهو الوسيط الذي يبيع السلع بصورة أساسية لشركات الأعمال أو لمنظمات التجزئة بهدف إعادة بيعها للمستهلك النهائي أي الشراء والبيع بكميات كبيرة. كما شهد توزيع التجار المسجلين (شخص طبيعي) للخدمات تزايد مستمر منذ سنوات الألفية حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم03-17: توزيع التجار المسجلين (شخص طبيعي) للخدمات

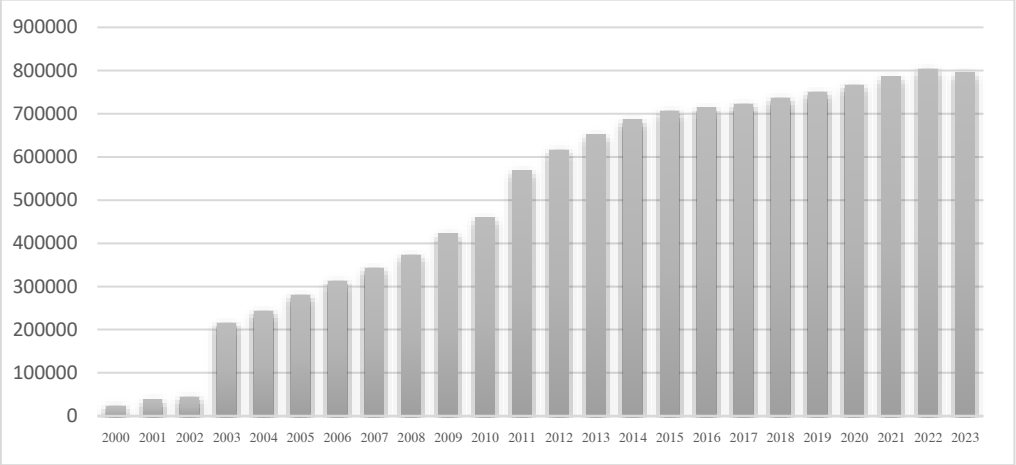

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على موقع *https://cnrcinfo.cnrc.dz*

بالنسبة للمؤسسات المصغرة (الأشخاص الطبيعية) الناشطة في الخدمات فقد تم تسجيل 706.115 سنة 2014 الى 803.344 سنة 2022 ونجد أعلى نسبة منها تتركز في النشاطات المرتبطة بالنقل والخدمات المرفقة بنسبة 25.4% تسجيل قيد و36.1% شطب حيث تم تسجيل عدد من المؤسسات المصغرة بين سنة 2022 و2023 تمثل في: (2.128 في كراء السيارات، 4.222 في النقل الجماعي للمسافرين و130 في نقل وتوزيع البضائع) تليها النشاطات المرتبطة بالإيواء والاطعام وتتضمن: (241 مؤسسات الخدمات الفندقية والإطعام، 217 مراقد مصغرة ثم الخدمات المرتبطة بتوزيع البريد والصحافة والاتصالات وبعدها خدمات تركيب وتصليح التجهيزات والمعدات الصناعية والمنزلية، كذلك سجلت مؤسسة تعليم اللغات 161 ملف ، دور الحضانة سجلت 175شخص طبيعي سنة 2022 .

هذه المجهودات المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية منذ سنة 2004 لدعم الشباب للبدء في أنشطة تجارية في مختلف المجالات وصلت بعضها إلى التصدير مما قد ينعكس ايجابيا في المدى الطويل اين ظهرت نتائج هذه البرامج بداية من سنوات 2020 بعد ازمة كوفيد والتي هي الأخرى ساعدت وبشكل غير مباشر في خلق عدة مؤسسات مصغرة عائلية بوجه الخصوص مختصة في الصناعات التقليدية والحرف وغيرها

ويظهر أيضا مبادرات من المؤسسات المصغرة في قطاعات التصدير بالتعامل مع مؤسسات أجنبية حيث يتبين أن نسبة مساهمة المؤسسات المصغرة في مجال التجارة الخارجية كانت معدومة في الفترة الممتدة من 2000_2007 ثم يسجل ارتفاع تدريجي لهذه المؤسسات التي بلغ عددها 371.667 شخص طبيعي سنة 2008 وقد شهدت هذه المؤسسات تطور إيجابي في السنوات الأخيرة بفعل مختلف برامج الدعم ليرتفع العدد تدريجيا فيبلغ أقصاه سنة 2022 بتسجيل 1.482 تاجر ناشط وقد شهدت أعلى نسبة في تصدير

المواد الغذائية وغير الغذائية بتسجيل قيد 40,8% وشطب بنسبة 43,9% تليها تصدير المواد المرتبطة بميدان التغذية بتسجيل قيد 30% وشطب بنسبة 31,6% ثم تصدير المواد ماعدا المحروقات

هذا التطور حدث جراء تبسيط كافة الإجراءات الخاصة بالاستثمار المحلي والأجنبي سنة 2022بهدف التنويع الاقتصادي وضمان صادرات أخرى خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال إقرار عدة امتيازات جبائيه وجمركية تضمنها مشروع القانون التمهيدي الخاص بالاستثمار وذلك خلال مراحل الإنجاز على طول السنوات الثلاث الأولى من عمر الاستثمار من دون الحاجة للتنقل الى مديريتي الضرائب والجمارك.

• رأس المال الثابت (الاستثمار) والناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي) لهما تأثير سلبي على معامل التنويع الاقتصادي في الجزائر: لم يظهر تأثير إيجابي للاستثمار والنمو الاقتصادي على التنويع الاقتصادي حيث أن الجزائر لاتزال تحت التبعية النفطية كونها من البلدان الريعية، فرغم المبالغ المعتبرة التي تنفقها الحكومة في سبيل دمج الاقتصاد وتوجيهه نحو الإنتاج الصناعي، الحرفي والفلاحي وحتى الولوج الى أسواق خارجية بهذه المنتجات الوطنية، كما أن الهدف الاساسي للإنفاق العام هو إعادة التوازن الاقتصادي للدولة وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والرفع من النمو الاقتصادي وبالتالي التأثير على الطلب الكلي الذي ينعكس على حجم التشغيل والدخل باعتبار الجزائر من الدول النفطية التي تحاول التنويع في ايراداتها العامة التي ترتكز على صادرات النفط وهذا بالزيادة في النفقات العامة من نفقات التسيير والتجهيز منذ سنة 2000 أين سجل الاقتصاد الوطني زيادة معتبرة في نسبة الاستثمار حيث قدرت ب 23.56% لتصل إلى 44.68% سنة 2019 وقد تزامن هذا مع الارتفاع في نسبة الانفاق الحكومي من خلال التحفيز على انتاج سلع جديدة للرفع من القدرة الانتاجية للاقتصاد سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة الأمر الذي ينعكس على الناتج الوطني، كما قامت الدولة الجزائرية خلال فترة كوفيد بإنفاق ما قيمته 4727.4 مليار دج بعنوان نفقات التسيير و7. 2612 مليار دج بعنوان نفقات التجهيز من أجل النهوض بالاقتصاد وارجاع التوازن، ، إلا أن الجزائر لا تزال لم تحقق التقدم المطلوب حتى نقول إنها تخلصت من التبعية لقطاع المحروقات وأنها تسجل ركيزة اقتصادية مغايرة لتبعيتها المعتادة.

- **نتائج التقدير الكمي:** من خلال اختبار التقدير الكمي الذي تم فيه اعتماد الكم (q=0.5) حسب ما تبينه نتائج **(الملحق رقم 26)** نجد أن:

-بالنسبة للمؤسسات المصغرة (الأشخاص الطبيعية المسجلة في قطاعات التجارة، الخدمات، الإنتاج الصناعي والحرفي) نجدها سلبية ومعنوية طول الفترات (الربيعات) ففي الكم الخامس أي عند 0.20 بلغت

قيمة المعامل أي أن التنويع الاقتصادي ينخفض ب 5,23E-8- ليرتفع بشكل تدريجي فيصل إلى -2,87E-8 خلال الكم الثاني أي عند 0.60

- الاستثمار سلبي ومعنوي طوال الفترات حيث يرتفع معامل التنويع الاقتصادي بنسبة 0.007708- عند 0.20 ليواصل الارتفاع بشكل تدريجي إلى 0.004681- عند 0.80

-النمو الاقتصادي سلبي وغير معنوي حيث أن معامل التنويع الاقتصادي يرتفع من الكم الخامس عند 0.20 الى الكم الثاني ليرتفع من جديد بنسبة 0.000558-عند 0.80

3. اختبارات معاملات الانحدار الكمي:

للتأكد من عدم تساوي المعلمات وتماثل الربيعات يتم اجراء الاختبار التالي:

¬ **اختبار عدم التماثل:** حسب اختبار Wald Test نجد أن قيمة إحصائية Chi-Sq. Statistic لعدم تماثل الربيعات قدرت ب 2.45 باحتمال 0.96 وهي غير معنوية احصائيا **(الملحق رقم27)**، ما يوضح صحة اختبار عدم التماثل وهذا ما تؤكده الاختبار المقيد للـ Wald Test (The individuel coefficient restriction) عند الكميمات 0.2، 0.6، 0.8 مثلا نجد احتمالية المؤسسات المصغرة في الكميم 0.2 قدرت ب 0.37.

خلاصة الفصل

تم تخصيص هذا الفصل لقياس وتحليل مدى مساهمة المؤسسات المصغرة على الاقتصاد الجزائري من خلال التطرق إلى العلاقة القياسية بين هذه المؤسسات وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالنمو الاقتصادي، معدلات البطالة ومعامل التنويع الاقتصادي وكذا محاولة عكس تأثيرها على معدل الفقر من خلال جملة معادلات نموذج تصحيح الخطأ الموجه، العلاقات السببية ودوال الاستجابة الدفعية التي تأخذ بعين الاعتبار أثر المتغير على باقي متغيرات النموذج وكذا ابراز نسبة القدرة التفسيرية للمؤسسات المصغرة على المتغير التابع من خلال اختبار تحليل التباين.

خلصت نتائج الدراسات القياسية الى عدم وجود تأثير من المؤسسات المصغرة حسب قطاع نشاطها (تجاري، خدماتي، صناعي، حرفي) على معامل التنويع الاقتصادي في الجزائر دون أن ننسى أن لها أهمية في خلق مناصب شغل عن طريق تهيئة فرص العمل الذاتي باعتبارها أكثر مرونة في مواجهة الصدمات الاقتصادية وكثيرا ما تساهم في تحقيق اقتصاد مستقر نظرا لانخفاض تكاليفها الرأسمالية والاستثمارية وبالتالي يؤدي نمو هذه المؤسسات دورا رئيسيا كونه يساعد في تنشيط الاقتصادات المحلية.

الـخاتـمـة

الخاتمة:

يعتبر دور المؤسسات المصغرة في النمو الاقتصادي موضوعا جديرا بالاهتمام فقد وجدت بعض الدراسات أن هذه المؤسسات تعتبر أكثر كفاءة وابتكارا وبالتالي تؤدي إلى مستويات أعلى من النمو الاقتصادي كما يلعب نمو هذه المشاريع دورا رئيسيا كونه يساعد في تنشيط الاقتصادات المحلية، فالمؤسسات البالغة الصغر التي تنخفض تكاليفها الرأسمالية والاستثمارية تكون أكثر مرونة في مواجهة الصدمات الاقتصادية وكثيرا ما تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

تمحور هدف الدراسة حول التعرف على مدى تأثير المؤسسات المصغرة في تنشيط ودعم الاقتصاد الجزائري ويأتي اختيار هذا الموضوع على أساس الاهتمام الذي يحظى به هذا القطاع في السنوات الاخيرة بالخصوص، إذ أصبح الاستثمار في هذه المؤسسات أمرا حتميا فرضته التحديات العالمية الجديدة لذلك حاولنا تحليل واقع وأهمية هذا القطاع في الرفع بعجلة النمو الاقتصادي وعلى ضوء ما سبق تم وضع فرضيات لهذا البحث وانتهاج الاسلوب التحليلي والاحصائي لاختبار مدى تحقق تلك الفرضيات.

تقيِّم الدراسة الدور الرئيسي الذي تؤديه المشاريع البالغة الصغر في تعزيز النمو والتنويع الاقتصادي، الحد من الفقر والبطالة باعتبار تطوير وتنمية هذه المشاريع استراتيجية فعالة من حيث التكلفة فيما يتعلق بالخدمات الأولية والمالية وهي أداة لإنعاش الاقتصاد البطيء الخطى لما لها من مزايا لذلك تنمية هذه المشاريع لا تؤدي إلى زيادة الناتج الإجمالي في الاقتصاد فحسب بل أيضا إلى تسهيل الحصول على الدخل الاسري بالنظر إلى إمكاناتها الهائلة لخلق مناصب شغل عن طريق تهيئة فرص العمل الذاتي بما يساهم في النشاط الاقتصادي، وقد عززت الأزمة المالية العالمية الاهتمام بتنظيم المشاريع المصغرة كعنصر أساسي في الانتعاش الاقتصادي ونمو العمالة حيث أن توسيع هذا القطاع يعزز الاستدامة دون التسبب في آثار خارجية غير مرغوب فيها في الاقتصاد وتشير بعض الدراسات في الولايات المتحدة إلى أن تطوير هذه المشاريع له عائد ثابت على الاستثمار وخلق التنويع الاقتصادي مما يتوجب اتخاذ مبادرات من جانب الحكومة والمنظمات لتعزيز نمو هذا القطاع لتتمكن هذه المؤسسات من استغلال إمكاناتها الكاملة.

كما تسلط الدراسة الضوء أيضا على الدور المحوري الذي يؤديه الدعم من طرف مختلف الوكالات في الجزائر بما يتوافق مع استراتيجية النمو الاقتصادي التي يتوجب أن تتضمن على نحو متزايد مبادرات مؤيدة لهذه المشاريع وذلك من خلال التمويل البالغ الصغر والخدمات الاستشارية والمرافقة والتدريب لتمكين المؤسسات المصغرة للمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، لذا قدمت هذه الدراسة عرض عن واقع

المؤسسات المصغرة في الجزائر ومدى مساهمة الوكالات في دعمها وأوضحت مدى اهتمام السلطات الجزائرية بتنظيم عمل المشاريع المصغرة من خلال إصدار قوانين ومراسيم كما أعطت أهمية لإنشاء الهيئات والمؤسسات الداعمة لترقية وتنمية هذه المشاريع وقد انعكس هذا الاهتمام على توسع النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص على حساب القطاع العام من ناحية عدد المشاريع أو من ناحية المساهمة في الاقتصاد.

نتائج الدراسة القياسية واختبار الفرضيات:

- أثبتت الدراسة صحة الفرضية الأولى والتي تنص على أن المؤسسات المصغرة تساهم في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي والحد من الفقر ويظهر هذا من خلال الدراسة القياسية التي اثبتت وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين عدد المؤسسات المصغرة والنمو الاقتصادي في الجزائر وتم تأكيد ذلك من خلال التأثير الإيجابي الذي تلعبه هذه المؤسسات على النمو الاقتصادي في المدى الطويل حسب نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه كما احتلت المرتبة الثالثة في تفسير تباين كل من النمو الاقتصادي ومعدلات الفقر في الجزائر وبينت نتائج اختبار العلاقة السببية وجود تأثير من المؤسسات المصغرة باتجاه معدلات الفقر حيث تعتبر محل اهتمام الشباب الذي أصبح مؤخرا يحاول توسيع دائرة نشاطه إلى قطاع التجارة والخدمات.
- تؤكد الدراسة القياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية صحة الفرضية الثانية والتي تنص على أن المؤسسات المصغرة تساهم في التقليص من نسبة البطالة في الجزائر حيث تبين نتائج التقدير وجود تأثير سلبي ومعنوي لكل من المتغيرين المستقلين أي عدد عمال المؤسسات المصغرة المدعمة من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI والوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية NESDA على المتغير التابع حيث ساهمت هذه الوكالات في توفير عدد معتبر من مناصب عمل في مختلف القطاعات ويظهر هذا جليا في السنوات الأخيرة بسبب توجه الشباب لوكالات الدعم إثر الامتيازات الممنوحة من طرفها، كما تم وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع المتمثل في البطالة في الجزائر والمتغيرات المستقلة التي تمكنت من تفسير نسبة 94,06% من التغيرات التي تحصل في البطالة وهذا ما يعكس مساهمة هذا القطاع في خلق مناصب شغل وكبح البطالة مع الأخذ بعين الاعتبار أنه تم ادراج فقط عدد العمال في القطاع الرسمي دون احتساب المساهمة التي يمكن أن يخلقها القطاع غير الرسمي.
- رغم مجهودات الجزائر للخروج من التبعية النفطية واللجوء إلى ابتكار، تطوير وتنمية المؤسسات المصغرة باعتبارها آلية أو استراتيجية فعالة تسمح بدعم التنويع الاقتصادي إلا أنها لم تصل إلى الهدف

المطلوب فقد أوضحت نتائج الدراسة القياسية الخاصة بالانحدار الكمي وجود تأثير سلبي من عدد كل من المؤسسات المصغرة والناشطة في التجارة والخدمات، الإنتاج الصناعي والحرفي باتجاه معامل التنويع الاقتصادي في الجزائر رغم التسهيلات الائتمانية المقدمة من طرف الدولة.

التوصيات والاقتراحات:

تؤدي المشاريع البالغة الصغر دورا كبيرا في الحد من البطالة وتوليد الدخل للمالكين والموظفين فيها واستنادا إلى النتائج الرئيسية تم تقديم عدد من التوصيات المتعلقة بتحسين دور هذه المشاريع وفعاليتها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي منها:

- الحاجة إلى تقديم قروض أكثر امتيازا للأعمال التجارية المصغرة فمن المهم أن تقدم الحكومة والمصارف التجارية والمؤسسات المالية الأخرى قروضا مع تحفيزات لدعم المشاريع البالغة الصغر.

- توفير التدريب الداخلي، التعليم الوظيفي والخدمات الاستشارية من جانب وكالات الدعم الحكومية ببرمجة دورات تكوينية تتضمن برامج حديثة تتناسب مع التكنولوجيات المتطورة والتي تخدم مالكي المؤسسات المصغرة.

- التحكم في مشكلة ارتفاع الإيجار وأسعار المواد الأولية، تحسين الجودة وخفض التكاليف من خلال سياسات مختلفة.

- الدعم التسويقي من خلال اتخاذ بعض التدابير كربط المؤسسات المصغرة بالشركات المتوسطة والكبيرة لتكون بمثابة منافذ للسوق وتقديم معلومات عن فرص الأسوق الدولية.

- تعزيز قدرة المشاريع المصغرة التي تملكها النساء بغية التمكين الاقتصادي للمرأة في المجتمع والعمل على تقليص الفجوة بين الجنسين من حيث محدودية الوصول الى التمويل والافتقار إلى المهارات التجارية والتسويقية.

- العمل على تعزيز ظروف العمل اللائق وتحسين بيئة الأعمال التنظيمية من خلال تكافؤ الفرص وتحفيز نظام الحوافز والأجور وتنمية الموارد البشرية وتعزيز نمو الإنتاجية.

- من الضروري توفير الدعم لإضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات المصغرة والحصول على الحماية الاجتماعية كون أن المؤسسات غير الرسمية مصدر رزق للسكان المحليين.

- العمل على دعم المؤسسات الصحية المصغرة من خلال خفض تكاليف أجهزة التصوير والأشعة والتحاليل المخبرية حيث تعمل هذه المشاريع على سد فجوة الرعاية الصحية وتقديم خدمات صحية بجودة عالية.

- المساعدة في تأهيل المؤسسات السياحية المصغرة من خلال تقديم تسهيلات ائتمانية والاتفاقيات مع المؤسسات الأجنبية كونها تساهم بدورها في نشر الثقافة المحلية وجلب العملة الصعبة.

افاق الدراسة:

قدمت هذه الدراسة رؤى قيمة حول مساهمة المؤسسات المصغرة باختلاف قطاعات نشاطها على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر إلا أنه من الضروري إجراء بعض التحليلات التطلعية بإلقاء نظرة على التحديات التي تواجه هذه المؤسسات واستكشاف استراتيجيات لتخفيف حدة هذه التحديات والعمل على القيام بالمزيد من البحوث التي تركز على دور هذه المؤسسات وأثرها على التنمية المستدامة ويمكن توسيع نطاق التحليل ليشمل العمل الميداني العديد من الدول العربية والأجنبية من خلال دراسات قياسية مقارنة تتضمن نماذج البانل عن طريق جمع البيانات باستخدام مختلف التقنيات الإحصائية من أجل الاستفادة من خبرات وتجارب الدول في هذا المجال

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

القوانين والمراسيم التنظيمية:

- أمر رئاسي رقم 01-03 الجريدة الرسمية العدد 47 الصادرة في 22 أوت 2001
- القانون رقم 22-18المتعلق بالاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 50 الصادرة 28يوليو 2022.
- قانون رقم 02-17 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02 الصادرة في 11 يناير 2017.
- القانون 16-09 المؤرخ في 3اوت2016 المتعلق بترقية لاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46 الصادرة بتاريخ 3 اوت2016 (المادة 26)
- القانون التجاري، المعدل والمتمم من القانون رقم 15-20 المؤرخ في 18 ربيع الأول 1437 الموافق ل 30ديسمبر 2015 يعدل ويتمم الأمر رقم 59-75 المؤرخ في 26سبتمبر 1975 والمتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية العدد 77
- القانون رقم 08-04 مؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1425 يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، الجريدة الرسمية العدد 52 الصادرة في 18أوت 2004
- القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر سنة 2001 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 77
- القانون التجاري المعدل والمتمم من المرسوم التشريعي رقم 08-93 المؤرخ في 03ذي القعدة 1413هـ الموافق ل 25ابريل 1993 يعدل ويتمم الأمر رقم 59-75 المؤرخ في 26سبتمبر 1975 المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية العدد 27 الصادرة في 27أبريل 1993 (الفصل الأول)
- القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 1990/04/14، الجريدة الرسمية العدد 16
- القانون رقم 91-14 يتمم القانون رقم 90-22 المؤرخ في 18 غشت سنة 1990 المتعلق بالسجل التجاري.
- القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جوان 1988، الخاص بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية، الجريدة الرسمية العدد 28
- القانون رقم 88-04 مؤرخ في 12 يناير سنة 1988 يعدل ويتمم الأمر رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975 والمتضمن القانون التجاري.
- القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07-07-1984 والمتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية الصادرة في 11شوال 1404هـ (المادة 23)
- القانون رقم 11-82 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني، الجريدة الرسمية العدد 34.
- القانون رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 المتعلق بقانون الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 80
- القانون رقم 277-63 المؤرخ في 26 جويلية 1963، الجريدة الرسمية العدد 53 في 02 أوت 1963.

- **المراسيم:**
- المرسوم الرئاسي 04 -134 يتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 27 الصادرة في 28 ابريل2004
- المرسوم التشريعي رقم 93-12 يتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية العدد 64 الصادرة في 10 أكتوبر 1993
- المرسوم التنفيذي 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 المعدل للمرسوم التنفيذي 96-296، يتضمن تغيير تسمية الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وهذا بعد تحويل سلطة الوصاية عليها من وزارة العمل والتشغيل إلى الوزارة المكلفة بالمؤسسات المصغرة (م. تنفيذي 20-186) الجريدة الرسمية العدد 70 لسنة 2020.
- المرسوم التنفيذي رقم 18-170 المؤرخ في 26 جوان 2018 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 20-331، الجريدة الرسمية العدد 70 الصادرة في 25 نوفمبر 2020.
- المرسوم التنفيذي رقم 06-355 يتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيلته وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية العدد 64، الصادرة في 11 أكتوبر 2006 (المادة 04)
- المرسوم التنفيذي رقم 04-14 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية العدد 06 الصادرة في 25 يناير 2004
- المرسوم التنفيذي رقم 03 -78 والمتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، الجريدة الرسمية العدد 13 الصادرة في 26 فبراير 2003
- المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المتضمن انشاء صندوق ضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية العدد 74، الصادرة في 13 نوفمبر 2002 (المواد 01-02)
- المرسوم التنفيذي رقم 190-2000، يحدد كيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 102-302 الذي عنوانه: صندوق ترقية التنافسية الصناعية، الجريدة الرسمية العدد 43 الصادرة في 19 جويلية2000 (المادة 2)
- المرسوم التنفيذي رقم 97 -41 المتعلق بشروط القيد في السجل التجاري، الجريدة الرسمية العدد 05 الصادرة في 19 جانفي 1997
- المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية العدد 52، الصادر في27 سبتمبر 1996 المعدل والمتمم.
- المرسوم التنفيذي رقم 214 -211-94 يحدد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 47 الصادرة في 11 صفر 1415هـ الموافق ل 20 يوليو 1994.
- المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المتضمّن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية رقم 44 الصادر في 27 محرم عام 1415 هـ الموافق لـ 07 جويلية 1994.

الكتب:

- إبراهيم بختي، التجارة الالكترونية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005
- أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981

- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية (نظريات، نماذج، استراتيجيات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
- ايمان ناصف عطية، مبادئ الاقتصاد الكلي، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، مصر، 2006
- أحمد السعودي، أحمد طاهر، البطالة المشكلة والحل، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ط 1، القاهرة، 2008
- جلال خشيب، النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، المكتبة الشاملة الذهبية، المجلد 1،2019
- حاتم فارس الطعان، الاستثمار أهدافه ودوافعه، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2006
- حسين عبد المطلب الأسرج، مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد الأول، القاهرة، 2006
- زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، دار وائل للنشر والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 1988
- سعاد نايف برنوطي، إدارة الأعمال الصغيرة: أبعاد للريادة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.
- صالح الرويلي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة 4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،.1992
- صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي: دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2006
- طارق الحاج، "مشكلات التنمية في الدول النامية"، الوحدة الرابعة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين، 2014
- عبد الباسط وفا، النظريات الحديثة في مجال النمو الاقتصادي نظريات النمو الذاتي، جامعة حلوان، دار النهضة العربية، مصر،2000
- عبد الرحمن أحمد يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر،2003
- عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001
- عبد الغفور عبد السلام وآخرون، إدارة المشروعات الصغيرة، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2001
- عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009
- عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، الجزء الثالث، جامعة الملك عبد العزيز السعودية، 2009
- عريقات حربي محمد موسى، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2006
- عدنان داوود العذاري، هدى زبير الدعمي، قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2010
- عدنان الوردي، اساليب التنبؤ الاحصائي –طرق وتطبيقات، جامعة البصرة، 1990.
- عصام بشور، المالية العامة والتشريع المالي، منشورات جامعة دمشق،1982
- قاسم نايف علوان: إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن ،2009
- مالكوم جبلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة طه عبد الله منصور، عبد العظيم محمد مصطفى، دار المريخ للنشر، الرياض، 1995
- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الشارقة مكتبة الجامعة، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ،2010.

- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 2005
- محمد صالح الحناوي، أساسيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، مصر،1997.
- محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
- محمود يونس، أحمد محمد مندور، السيد أحمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2000
- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009
- مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ،2007
- مصطفى كمال طه، الشركات التجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، ،2000
- ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006
- نادية رضوان، الشباب المصري المعاصر وأزمة القيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1997
- ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية العامة، الجزائر، الطبعة الثانية، 1998
- نرمين مجدي، مفاهيم اقتصادية أساسية :الناتج المحلي الإجمالي، سلسلة كتيبات تعريفية العدد 19، صندوق النقد العربي، 2021
- هالة محمد لبيب، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية لتنمية الإدارية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2008
- هوشيار معروف، الاستثمارات والأسواق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2003
- هيا جميل بشارات، التمويل المصرفي الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2008

الرسائل والأطروحات الجامعية:

- العمري هاشمي، تكييف النظام الجبائي الجزائري في ظل تبني التجارة الالكترونية دراسة حالة، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريريج، 2023/2022
- الوليد قسوم ميساوي، أثر تنمية الاقتصاد على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد تطبيقي، 2018
- أوكيل حميدة، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس 2016-2015
- بن سليمان يحيى، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال إفريقيا (دراسة تحليلية قياسية 2014-1980)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر 3، 2019
- رائد خضير عبيس كاظم العبادي، (دور البحث والتطوير في النمو الاقتصادي تجارب دولية مختارة مع اشارة الى العراق)، أطروحة الدكتوراه في فلسفة في العلوم الاقتصادية، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2018
- شوقي جباري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2015-2014

- صالحي ناجية، دور التمويل متناهي الصغر في تمويل المؤسسات المصغرة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019
- عماد الدين أحمد المصبح، محددات النمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة 2004-1970، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في فلسفة العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، الأردن، ،2008
- فطيمة حاجي، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للفترة 2005-2014، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
- مانه الأمجد، دراسة علاقة النمو الاقتصادي بمعدلات البطالة . اختبار قانون أوكون Okun، دراسة قياسية الاقتصاديات عينة من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط MENAالفترة 2019-1990، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة الشهيد حمو لخضر الوادي،2021-2022
- مسعودي زكريا، تقييم فعالية برامج الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر وانعكاساتها على سياسة التشغيل -دراسة تحليلية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصد مرباح ورقلة، 2019-2018
- ميسم ياسين عبيد كاظم، استجابات الفقراء لتحديات الفقر دراسة ميدانية في مدينة بغداد، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، 2014
- وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها (حالة الجزائر، مصر، السعودية)، دراسة مقارنة خلال الفترة 2010-1990، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة الجزائر 3، 2014.

المقالات:

- السعيد بريكة، نسرين عوام، إشكالية قياس ظاهرة الفقر، اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 04، 2017
- العيداني الياس، أهمية سياسة تشجيع الاستثمار في تعزيز مقومات التنمية في القطاع الصناعي في الجزائر، المركز الجامعي تيسمسيلت، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 12، العدد 2، جانفي 2020
- بختي فريد، بهياني رضا، مؤشرات قياس الفقر وطرق مواجهته، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد الرابع، ديسمبر 2018،
- بلعميري عسري، اشكالية تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة قانون العمل والتشغيل، العدد 06، الجزائر، جوان 2018
- بن لخضر السعيد وآخرون، مفهوم المؤسسات الناشئة في الجزائر بين التبني والواقع، مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد1 ، 2020
- خولة غريب فرج، الفقر أسبابة وآثاره (حي طارق نموذجا)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد 36، 2017
- زرواط فاطمة الزهراء، مناد محمد، تطور النفقات العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي للفترة 1999-2014، مجلة الأسواق والمالية، المجلد 2، العدد 1، 2015
- سامية عزيز، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 02، الجزائر، جوان 2011

- سليم مجلخ، "محددات البطالة في الجزائر: دراسة تطبيقية"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 13، العدد 2، الإمارات، ديسمبر، 2016
- صالح صالحي، أساليب تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 3، جامعة سطيف، 2004
- عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، "التنويع الاقتصادي، مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 08، العدد 31، جامعة الكوفة، العراق، 2014
- عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، مجلة دراسات تنموية، العدد 73، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2021
- عثمان عبد اللطيف، بورحلة زهرة، أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر 1997-2021، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 12، العدد 02، 2022
- لحيلح الطيب، أحمد جصاص، الفقر... التعريف ومحاولات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، الجزائر، 2010
- محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، سفيان قعلول، سائد خليلي، مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية، مجلة دراسات اقتصادية، أبو ظبي دولة الامارات المتحدة، صندوق النقد العربي، العدد 106، سبتمبر، 2022
- محمد يوسف، المشاركة بين الاستثمار العام والخاص وتنمية سوق رأس المال مع برنامج مقترح للاقتصاد السعودي، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 41 العدد471 ، السعودية، 2018
- مناور حداد، حازم الخطيب، دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، مجلة اربد للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد 1، جامعة اربد الأهلية، الأردن، 2005
- موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية (حالة البلدان العربية المصدرة للنفط)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، الجزائر، 2015
- نور الدين شارف، "فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات"، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،2016
- و.و. روستو، ترجمة برهان الدجاني، "نظرية مراحل النمو الاقتصادي"، مجلة الرائد العربي، العدد الثامن عشر، إبريل 1962.

التقارير والملتقيات:

- الاتفاقية الخاصة بتسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمارات بين الدول ورعايا الدول الأخرى المنعقدة في مدينة واشنطن، المادة 25، 18 مارس 1965
- التقرير السنوي العالمي للمجلس الدولي للمشروعات الصغيرة بشأن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ترجمة النسخة العربية تم اعدادها بدعم من مشروع وظائف لائقة لشباب مصر المنفذ من قبل منظمة العمل الدولية والممول من الحكومة الكندية،28 جوان 2018
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الابتكار في بلدان مختارة من منطقة الإسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك،2002

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، موجز السياسات الاجتماعية، بطالة الشابات في المنطقة العربية :أسباب وحلول، الأمم المتحدة بيروت، 2016
- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، البنك الدولي، المبادئ الأساسية للتمويل متناهي الصغر، CGAP، يناير 2004
- المعهد العربي للتخطيط، مؤشرات قياس الفقر وعدم المساواة في التوزيع: https://www.arab-api.org/Files/Training/programs/1/2018/13_C41-45.pdf
- بنك الجزائر، التقارير السنوية، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2011، 2013، 2017، 2022.
- بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.
- تقرير الأمم المتحدة السنوي -الجزائر 2020
- ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2005
- صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية الفنية، بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الوضع الراهن والتحديات، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، أكتوبر 2017
- صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2009
- مؤسسة التمويل الدولية :دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية -القدرة على الحصول على التمويل)، البنك الدولي، واشنطن،2009
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية الأمانة العامة، الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين في دول مجلس التعاون-إدارة الإحصاء، العدد الخامس 2012
- مجموعة البنك الدولي، منظمة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تقرير رصد الوضع الاقتصادي للجزائر، تظل الرياح مواتية، ربيع 2023.
- مجموعة البنك الدولي، مواصلة جهود تنويع الاقتصاد: تقرير للبنك الدولي يبرز أهمية تعزيز قدرة الاقتصاد الجزائري على الصمود وسط تزايد ضبابية الوضع العالمي،2023
- مكتب المطبوعات الرسمية للاتحادات الأوروبية، جميع الاقتباسات مأخوذة من وثيقة (توصيات المفوضية بتاريخ 3 أفريل 1996 بشأن المؤسسات الصغيرة المتوسطة)، لكسمبورج.
- موجز سياسات، منتدى سياسات عن حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر على الخدمات، الأسبوع العالمي لريادة الأعمال، منظمة العمل الدولية، مصر، 2017
- مونيكا كاركو ، آالن فايول ونائلة عمارة، ورقة فنية من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، تعزيز عملية تمكين المرأة للتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، دراسة عن تنمية ريادة الأعمال لدى النساء في مصر، الأردن، لبنان، المغرب، فلسطين وتونس، 2017
- ميسون برهومة، الآثار النفسية والاجتماعية للبطالة، وحدة دراسات سوق العمل، قسم الدراسات والمسوحات، اوت 2022
- نجاة مشيمش، فريد بن عبيد، البطالة في ريخ الفكر الاقتصادي والآثار السلبية لها، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 16-15 نوفمبر 2011
- وزارة التجارة والصناعة، جمهورية مصر العربية، الاستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية للمشروعات الصغيرة (2018-2023)، القاهرة، 03 ديسمبر 2017

- وفاء هاني عبد القادر بني ملحم، روان علي أحمد القضاة، "المعوقات التي تواجه المرأة الأردنية وتحد من تمكينها اقتصاديا"، المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المؤتمر العلمي الدولي الرابع: التنمية المستدامة وتقدم المجتمعات – دراسات في فاعلية أثر المرأة عربيا وإقليميا ودوليا، 2021 / 03/ 18-16
- وليد عيدي عبد النبي المدير العام للإحصاء والأبحاث، "ميزان المدفوعات بوصفه أداة في التحليل الاقتصادي"، البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث
- هبة نصار، ناهد عز الدين، خلق فرص العمل في مصر، وكالة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، القاهرة، مقال أ. د/ أحمد عبد الونيس شتا، 2007

المراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrages :

- *Babulal Mishra, Study on scope for promoting microenterprises activities through shgs in selected districts of bihar and uttar pradesh , Numéro 7 de CMR report series, Centre for Microfinance Research, Bankers Institute of Rural Development, 2010*
- *Bhaskara Rao, Contegration for the applied economicst , Unniversity of New South wales, Kensington, Austraulia , the Macmillan, Allied Publishers, 1994*
- *Carl Liedholm and Donald C. Mead , The Dynamic Role of Micro and Small Enterprises in the Development Process, Michigan State University, Gemini Action Research Program I, Final Report, Washington, 1995*
- *Damodar N Gujarati, Basic Econometrics, Gary Burk, United States Military Academy, West Point, Fourth Edition, 2004*
- *Donald R. Snodgrass, Tyler Biggs et Harvard Institute for International Development, Industrialization and the small Firm: patterns and policies. international center for economic growth San Francisco, Calif, 1996*
- *Dawson Graham, Inflation and Unemployment: Causes, Consequences and Cures, California, Edward Elga, University of California, first edition, 1992*
- *Galen Spencer Hull, La petite entreprise a l'ordre du jour, édition Le Harmattan Paris 1985,*
- *Gregory N Mankiw, Principles of Macroeconomics , Chapter 12 Production And Growth, 2nd 3eme édition, Macroeconomics Topic2 Explain the role of capital investment, education, and technology in determining economic growth., paris., 2003*
- *GROSS HERBERT, Petite entreprise et grand marche, des chances nouvelles pour la petite et la moyenne entreprise, Edité par Editions d'Organisation, 1960.*
- *Leila M. Webster, Randall Riopelle, and Anne-Marie Chidzero, World Bank lending for Small Enterprises, 1989-1993, The International Bank for Reconstruction and Development/ WORLD BANK TECHNICAL PAPER NUMBER 311, Washington, USA, 1996*
- *Michael P. Todaro, Hardcover, Economic Development, Seventh editions. Addison Wesley, England, January 2000*
- *Minneapolis, Mn , Principles Of Economics, Chapter 29P Investment And Economic Activity, University Of Minnesota Libraries Publishing Edition, 2016, This Edition Adapted From A Work Originally Produced In 2012*
- *James Heintz, Globalization, Economic Policy and Employment: Poverty and Gender Implications, Employment Strategy Papers, International Labour Organization, Geneva, 2006*
- *Jan de Kok, Claudia Deijl, Christi Veldhuis-Van Essen, Is Small Still Beautiful ? Literature Review of Recent Empirical Evidence on the Contribution of SMEs to Employment Creation,*

International Labour Organisation (ILO) and Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ), 2013

- *Jean Arrous, les théories de la croissance : La pensée économique contemporaine, Seuil, paris, février1999*
- *Jeanne Hallady Coughin, with Andrew R. Thomas, The rise of women entrepreneurs people processes and global trend, Qourom Book. st publiched Westport, Connecticut London, 2002*
- *Joseph A. Schumpeter, The History of Economic Analysis, This edition published in the Taylor & Francis e-Library, 2006*
- *Pesaran, M.H.shine, Y. and Smith, R.J, An autoregressive distributed-lag modeling approach to cointegration analysis in Econometrics and Economic theory in the twentieth century : the Ranger Frisch Centennial Symposium,ed S.Steiner, Cambridge University press, 1998.*
- *Pierre Robert, Croissance et crises (Analyse économique et historique), chapitre I : La croissance, présentation d'un processus complexe, Pearson éducation, France, 2010*
- *Principles Of Economics, Chapter 29P Investment And Economic Activity, University Of Minnesota Libraries Publishing Edition, 2016*
- *Robert Potter, Tony Binns, Jennifer A. Elliott, Etienne Nel, David W. Smith, Geographies of Development: An Introduction to Development Studies 3rd Edition, Harlow : Pearson Education, 2008.*
- *Sarah Stamatiou Nichols, Camelia Ilie Cardoza, Andrés Fernández, Roberto del Valle, "Accelerators as Drivers of Gender Equality, A guide to gender lens Acceleration, Vienna, Austria, 2020*
- *Stone Jack, Joe McCraw, Unemployment's Shocking Truth : Its Outrageous Causes And Consequences And Its Solutions, New York : Trafford on Demand Pub, 2008, 272 pages*
- *Wim Naudé, Adam Szirmai, Micheline Goedhuys, Innovation and Entrepreneurship in Developing Countries, United Nations University, Oxford University Press, WIDER Studies in Development Economics, N°1, 2011*

Articles :

- *Abiy serawitu, Factors affecting the performance of micro and small enterprises in diredawa city adminstration: the case of manufacturing small enterprises, Institute of Public Management and Development Studie, Department of Development Economics, addis ababa, ethiopia, june 2016,*
- *Abigail M Barr, Enterprise Performance and the Functional Diversity of Social Capital, Centre for the Study of African Economies, University of Oxford, Journal of African Economies, volume 11 N°1, 1998*
- *Al Marhoobi S, The COVID-19 and its Impact on Global Employment, International Journal of Economics Business and Human Behaviour, Volume 2 N°2, 2021*
- *Alina M. Zapalska, Dallas Brozik, Managing family businesses in the tourism and hospitality industry : the transitional economy of Poland, Journal of Economics and Business, Volume 25, Issue 1, 2007*
- *Ayodele Julius Alade, Microenterprise finance in sub-sahara africa, Technical Paper Prepared for U.S. Agency for International Development, July 1998*
- *Berry Albert, Edgard Rodriguez, and Henry Sandee. Firm and Group Dynamics in the Small and Medium Enterprise Sector in Indonesia., Small Business Economics, volume 18 issue 1-3, 2002.*

- *Bimla Devi Jaswal, Dr. Bimal Anjum, Women Empowerment through Micro Enterprises, International Journal of Management, Technology And Engineering, Volume 8, Issue 9, JULY2018*
- *Carl Liedholm, Small firm dynamics : Evidence from Africa and Latin America. small business economics, Vol. 18, No. 1/3, Special Issue : Small Firm Dynamism in East Asia, Published By: Springer, (Feb. - May, 2002)*
- *Charles Harvie, The Contribution of Micro-enterprises to Economic Recovery and Poverty-Alleviation in East Asia, Economics Working Paper Series, University of Wollongong, 2003*
- *C.W.J.Granger, investigating causal relations by economitric models and cross-spectral methods, Econometrica, Vol 37 N°3, 1969*
- *David Dollar, Aar t Kraay, Échanges, croissance et pauvreté, Finances & Développement, Septembre 2001*
- *Elhiraika, Adam B, MBATE, Michael M, Assessing The Determinants Of Export Diversification In Africa", Applied Econometrics and International Development, Volume 14-1, 2014*
- *Eva Ludi and Kate Bird, Poverty Brief – Understanding Poverty, Swiss Agency for development and cooperation SDC, September 2007*
- *Eversole, Robyn, My business pays me : laborers and entrepreneurs among the self employed.USA, anuary, Bulletin of Latin American Research, volume 22 N°1, 2003*
- *Félix Oscar Socorro Márquez, Giovanni Efraín Reyes Ortiz, Entrepreneurship and micro-enterprise: a theoretical approach to its differences, Journal of Entrepreneurship Education, Volume 23, Special Issue 1, 2020*
- *Gary M. Waller, Warner Woodworth, Microcredit as a Grass-Roots Policy for International Development. Policy Studies Journal, volume29 N°02, 2001*
- *G. Gurkan Inan and Umit S. Bititci / Procedia, Understanding Organizational Capabilities and Dynamic Capabilities in the Context of Micro Enterprises: A Research Agenda, 4th International Conference on Leadership, Technology, Innovation and Business Management, Procedia -Social and Behavioral Sciences, volume 210, 2015*
- *Gerhard Reinecke, Small Enterprises, Big Challenges A Literature Review on the Impact of the Policy Environment on the Creation and Improvement of Jobs within Small Enterprises, International Labour Organization, 2002*
- *Jane Karambu Kathuku, Patrick Karanja Ngugi, Willy Mwangi Muturi, Influence of Commercial Banks' Capacity Building Lending Strategy on Growth of Mses in Kenya, Journal of Business and Strategic Management, volume2 Isuue1 N°1, 2017*
- *Jovanovic Boyan, (1982). Selection and the Evolution of Industry. Econometrica. Journal of the Econometric Society, volume 50 N°3, May 1982*
- *Kayanula Dalitso and Quartey Peter,The Policy Environment for Promoting Small and Medium-Sized Enterprises in Ghana and malawi, finance and development research programme working paper series, paper N°15, May2000*
- *K. Srnec, E. Svobodová, Microfinance in less developed countries: history, progress, present – charity or business? Agric. Econ. – Czech, volume 55 N°10, 2009*
- *Karl W Sandberg, Fredrik Håkansson, Barriers to adapt e-commerce by rural microenterprises in Sweden: a case study, International Journal of Knowledge and Research in Management and E-Commerce, volume 4 Issue1, 2014*
- *Matteo Aquilina, Rainer Klump and Carlo Pietrobelli, Factor Substitution-Small Enterprises and Economic Growth-, Small Business Economics, Springer, Volume 26, N° 3, April 2000*

- *Maciej Dębski y Adriana Krawczyk, Competitiveness of Family Tourist Micro-Enterprises as an Element of Tourist Destination Product, The Journal of Intercultural Management, Volume 9, Issue 4, 2017*
- *Mead Donald Carl, Liedholm, Carl, The dynamics of micro and enterprises in developing countries; World development, London, volume 26 N°1, 1998*
- *Michael Woolcock, Deepa Narayan, Social Capital: Implications for Development Theory, Research, and Policy, The World Bank Research Observer vo1ume 5 N°2, February 2000*
- *Michel Marchesnay, Les micro-entreprises en Afrique de l'Ouest ou le développement par la petite porte, Hammou HAÏDARA, Paris, Le Harmattan, Études Africaines, Série Économie , volume 20 N°1, 2015*
- *Mike Peters, Dimitrios Buhalis, Family hotel businesses: strategic planning and the need for education and training, Emerald, Volume 46, N° 8/9, 2004*
- *Mohammed Mostafa Mohammed Qaied,KundanBasavaraj, The Role of Small and Micro Enterprises in Light of the CurrentCrisis in Yemen , Article in International Journal of Recent Technology and Engineering, volume 8 Issue 5, August 2020*
- *Paul Bierly, Alok Chakrabarti, Generic knowledge strategies in the U.S. pharmaceutical industry , strategic management journal Volume17, IssueS2 Special Issue: Knowledge and the Firm, 1996*
- *Paul T. Akuhwa, Cephas A. Gbande, Benedict S. Akorga, Zachariah S. Adye, Knowledge-Based Entrepreneurship and Globalization: Correlates for the Wealth of Nations and Perspectives from Nigeria, Open Journal of Applied Sciences, 2015*
- *Pesaran M. H., Shine Y., & Smith R. J. Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. Journal of Applied Econometrics, Volume 16 N°3, 2001*
- *Puglielli, The role of microenterprise finance in economic development, Journal of Academy of Business and Economics, January2003.*
- *Richard A. D'Aveni, Giovanni Battista Dagnino, Ken G. Smith, The age of temporary advantage, Strategic Management Journal, volume 31 N°13, December 2010*
- *Ron Shaffer, Steve Deller, David Marcouiller, Rethinking Community Economic Development. Economic Development Quarterly, Volume 20, Issue 1, 2006*
- *Roger Keonker, Gilbert Basserr Jr, Regression Quantiles, journal Econometrica, Volume 46 N°1, janvier 1978*
- *Rupali Shah, DIFFERENCE BETWEEN STARTUP AND SMALL BUSINESS, An International Peer-Reviewed Open Access Journal of Interdisciplinary Studies, Volume II, Issue1, February 2019*
- *Shuaib Jalal-Eddeen, Muawiya Saleh, Fadimatu Jalal-Eddeen, A Common Database for Clients and Its Effect on Loan Default in Microfinance Bank Operations: An Outlook of Microfinance Banks in Yola, Adamawa State, Nigeria, Open Access Library Journal , Volume 6 N°12, December 2019*
- *Sleuwaegen Leo, Micheline Goedhuys, Growth of Firms in Developing Countries, Evidence from Côte d'Ivoire, Journal of Development Economics, Volume 68 Issue 1, 2002*
- *Srnec K., Výborná M., Havrland B, Microfinance In Developing Countries And Financial Crisis, Agricultura Tropica Et Subtropica, Volume 42 N°4, 2009*
- *Steven Deller, James McConnon, The Role of Microenterprises in Economic Growth: A Panel Study of the US States 1977 to 1997, Applied Economics Letters, volume 16 N°13,2009*
- *Tybout, James, Manufacturing Firms in Developing Countries: How Well Do They Do, and Why? , American Economic Association Journal of Economic Literature, volume 38 N°1, 2000*

- *William F.Maloney, Informality Revisited, World Development, Elsevier, Volume 32, Issue 7, 2004*
- *Yerlan Issakov, Gulsara Kamelkhan, Bagdagul Imanbekova, Kairat Zhoya, Assan Zheldibayev, Dinara Molzhigitova, Lóránt Dénes Dávid, Study Of The Problems And Prospects Of Small Tourism Business Development In The City Of Almaty, GeoJournal of Tourism and Geosites volume 46, N°1, 2023*

Rapports / Conferences:

- *Aleksey Poliduts, Yuner Kapkaev, Economic Growth: Types and Factors, Article publié International conférence on eurasian economies 9-11 September 2015, Kazan, Russia*
- *Ande Issue Brief, Gender Equality in the SGB Sector, Aspen Network of Development Entrepreneurs, 2019*
- *Anu Madgavkar, Olivia White, Mekala Krishnan, Deepa Mahajan, and Xavier Azcue, Covid19 and Gender Equality: Countering the Regressive Effects, McKinsey Global Institute, 2020*
- *Bank of Algeria, Rapport 2007 Evolution Economique et Monetaire en Algerie, Juillet 2008*
- *Bulletin d'information Statistique de la PME, Ministère de l'Industrie et des mines*
- *Bureau international du travail Rapport N°15, Les petites et moyennes entreprises et la création d'emplois décents et productifs, Conférence internationale du travail, Session 104, Genève, 2015*
- *Consultative Group to Assist the Poor (CGAP), Typology of Microfinance Providers (MFPs), Microfinance and Covid-19: Principles for Regulatory Response, Insights for Inclusive Finance, September 2020*
- *Gerd Johnsson-Latham, Report from the Swedish Ministry of Sustainable Development Sweden, Initial study of lifestyles, consumption patterns, sustainable development and gender: Do women leave a smaller ecological footprint than men?, Stockholm, April 2006*
- *IFC International Finance Corporation, World Bank, Venture Capital and the Gender Financing Gap: The Role of Accelerators, RESEARCH SNAPSHOT, Washington, Février2020*
- *International Labour Organization, Small Matters-Global evidence on the contribution to employment by the self-employed, micro-enterprises and SMEs, Produced by the Publications Production Unit (Prodoc) of the ILO, 2019*
- *Isabelle Guérin, La micro finance et la création d'entreprises par les chômeurs – la situation dans quelques pays européens et en Amérique du Nord, pour le Bureau international du travail et le Secrétariat d'État à l'Économie solidaire, Université Lyon 2, Mars 2002*
- *Journal officiel de l'Union européenne, Reglement (CE) No 364/2004 de la commission, du 25 février 2004, [extrait de la recommandation 2003/361/CE de la Commission du 6 mai 2003 concernant la définition des petites et moyennes entreprises (JO L 124 du 20.5.2003], Article 2*
- *Law of The people's Republic of China on Promotion of SME, adopted at the 28th meeting of the standing commitee of the ninth national people's congrees, China on june 2002 (Order of The President No. 69)*
- *Organisation mondiale du tourisme, Tourisme, micro finance et réduction de la pauvreté, Recommandations aux petites et moyennes entreprises (PME) et aux institutions de micro finance (IMF), Madrid, Espagne, 2005*
- *Pierre Verbeeren, AlteR&I Ira Lardinois, Guide pratique sur le micro-crédit: l'expérience du Prêt Solidaire, Publication de la Fondation Roi Baudouin, Bruxelles, Septembre 2003*

- *Raymond Landveld, Eradication of poverty and other development issues: women in development: report of the 2nd Committee, United Nation General Assembly (66th sess.: 2011-2012). 2nd Committee, New York, 7 Dec 2011*
- *Reserve Bank Of Australia/ Education, Unemployment: Its Measurement and Types: https://www.rba.gov.au/education/resources/explainers/pdf/unemployment-its-measurement-and-types.pdf*
- *Sandra Russo, Jennifer Bremer-Fox, Susan Poats, Laurene Graig,, Gender Issues in Agriculture and Natural Resource Management, Edited by Bruce Horwith, Prepared for Office of Women in Development , Washington, April 1989*
- *Simeon Nichter Lara Goldmark, Understanding Micro and Small Enterprise Growth, the United States Agency for International Development. It was prepared by Development Alternatives, November 2005*
- *United Nations publication, Policy Approaches To Formalizing- Informal Employment in the Formal Sector in Asia and the Pacific and Latin America, Un Escap, 2023*
- *White paper, The Small business guide to import and export, the Sage International Trade Hub for advice, training and technology to help your business get ahead with international trade, UK, North Park, 2019*
- *World Trade Report, Levelling the trading field for SMEs, 2016*
- *World Trade Organization, World Trade Report, Smes In International Trade: Stylized Facts, Levelling The Trading Field For Smes, 2016*

المواقع الالكترونية:

- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر : https://www.angem.dz
- الموقع الرسمي لصندوق ضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: https://www.fgar.dz/portal/ar
- الموقع الرسمي صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة https://cgci.dz/ara/presentation-de-la-cgci-pme
- الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: https://www.cnac.dz
- الموقع الرسمي لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني: https://www.industrie.gov.dz/
- الموقع الرسمي لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، https://madr.gov.dz/rga-ar/
- الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، https://aapi.dz/ar/
- بوابة السجل التجاري الجزائري، على الموقع: https://sidjilcom.cnrc.dz/web/cnrc/accueil
- تقرير الأمم المتحدة، القضاء على الفقر، الموقع: https://www.un.org/ar/global-issues/ending-poverty
- جابربيل لارا إيبارا، عزيز أتامانوف، الاقتراب من حل لغز الفقر في العالم: حالة الجزائر، مدونات البنك الدولي على الموقع: https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/global-poverty-puzzle-case-algeria
- محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية، المعهد الوطني للتخطيط، على الموقع: https://www.arab-api.org/TrainingDetails.aspx?TrainingID=221
- موقع https://moukawil.dz/beta/knowledgebase/nesda/
- كلمة رئيس مجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم: إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة، الدفعة الأخيرة، على الموقع: https://www.albankaldawli.org/ar/news/speech/2015/04/07/speech-by-world-bank-group-president-jim-yong-kim-ending-extreme-poverty-final-push

- منصة مقاول للإرشاد المقاولاتي، الفرق بين المؤسسات الناشئة والشركات المصغرة، 17جويلية 2023:
https://moukawil.dz/beta/knowledgebase/difference-entre-startup-et-micro-entreprise/
- هبه سيان العرب، أثر تمويل المشروعات الصغيرة في تحسين مستوى معيشة المرأة الريفية في جنوب الخليل، المركز الديمقراطي العربي، 21 فبراير 2022 https://democraticac.de/?p=80434
- *Sinha, 5 Major Problems of Micro and Small Enterprises,* Site: https://www.yourarticlelibrary.com/enterprises/5-major-problems-of-micro-and-small-enterprises/40708
- *Sinha, Micro Enterprises*: Scope and Objective of Micro Enterprises, your *Article library* Site: https://www.yourarticlelibrary.com/essay/entrepreneurship-essay/micro-enterprises-scope-and-objective-of-micro-enterprises/40718
- *CFI Team, Theories of Growth, Published November 2019, Site : https://www.ibelieveinsci.com*
- *Cumberland Area Economic Development Corporation, How Does Tourism Support Small Businesses?* Site: https://cumberlandbusiness.com/news/how-tourism-support-small-business/
- *Gender & Development, Support for Female Entrepreneurs, site:* https://gender-and-development.de/en/our-topics/economic-empowerment/support-for-female-entrepreneurs
- Global hunger index, https://www.globalhungerindex.org/algeria.html
- *Indeed Editorial Team, What is a micro entrprise and why are they important? Updated June 25,2022* https://www.indeed.com/career-advice/career-development/what-is-micro-enterprise
- *International Labour Organization (ILO), Small businesses and self-employed provide most jobs worldwide, new ILO report says, 10 October 2019* Site: https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_723409/lang--en/index.htm
- *Klen, Smaller hotel – better vacation* Site: https://www.klenhotel.com/en/7-reasons-why-small-hotels-are-better/
- *Léna Cazenave, Qu'est-ce qu'une micro-entreprise ? La micro- entreprise : la notice complète* https://www.legalstart.fr/fiches-pratiques/autoentrepreneur/micro-entreprise-avantages-inconvenients/#ancre1
- *Learn Loner, Objectives in Small Enterprises, Setting Objectives: The Guiding Light of Small Enterprises and Enterprise Launching Formalités, Business Intelligence and Entrepreneurship* Site: https://learnloner.com/objectives-in-small-enterprises/
- *Macrotrends*, Site : https://www.macrotrends.net/countries/DZA/algeria/gdp-growth-rate
- *Monica Dillon, How Can a Laptop Improve Communication for a Business or Industry?* Site: https://smallbusiness.chron.com/can-laptop-improve-communication-business-industry-71264.html
- *Leon Teeboom, Role of Microfinance Institutions, Chron, Updated February 2019* Site: https://smallbusiness.chron.com/role-microfinance-institutions-13233.html
- *Small Business and entrepreneurship, Small Business Trade And Exporting,* Site: https://www.sbc.senate.gov/public/index.cfm/smallbusinesstradeexporting
- *Swyftflings, What is a micro business ? Tips to get started, April 17, 2023* Site: https://www.swyftfilings.com/learning-center/how-to-start-a-micro-business
- *World Misc, The concept of economic growth, Economic Growth measure* Site: https://worldmisc.altafser.com/read/the-concept-of-economic-growth

الملاحـــق

الملحق رقم -01-: استقراريه السلاسل الزمنية

	ADF Test		PP Test	
	LEVEL	1ST Diff	LEVEL	1ST Diff
GDP	2,10	4,49***	2,15	4,51***
Chomage	0,56	3,80**	2,04	4,65***
diversification	2,02	4,78***	2,05	4,78***
Poverty	0,47	3,80**	0,12	3,82**
OIL	2,12	4,79***	2,06	4,83***
Population	4,21***		4,24***	
Investment	1,97	3,64**	1,99	3,64**
GOV	1,65	3,99***	1,75	3,99***
TPE	0,46	4,23***	0,55	4,13***
Andi_ Emploi	0,86	4,64***	0,96	4,65***
Nesda_ Emploi	0,42	3,88***	0,53	3,88***
tpe_secteur	2,22	4,38***	2,44	4,38***
Tese critical value	3,86 3,04 2,66		3,75 3,00 2,64	

الملحق رقم -02-: تحديد فترات الابطاء

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: GDP GOV TPE POVERTY OIL INVESTMENT
Exogenous variables: C
Sample: 2000 2023
Included observations: 23

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-530.5255	NA	7.36e+12	46.65439	46.95061	46.72889
1	-376.1212	214.8233*	2.80e+08*	36.35837*	38.43188*	36.87985*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم -03-: اختبار التكامل المتزامن جوهانسن

Sample (adjusted): 2002 2023

Included observations: 22 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: GDP GOV TPE POVERTY OIL INVESTMENT

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.917301	150.2407	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.828495	95.40472	69.81889	0.0001
At most 2 *	0.752730	56.61552	47.85613	0.0061
At most 3	0.376546	25.87547	29.79707	0.1325
At most 4	0.329066	15.48091	15.49471	0.0502
At most 5 *	0.262577	6.701060	3.841465	0.0096

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.917301	54.83600	40.07757	0.0006
At most 1 *	0.828495	38.78920	33.87687	0.0120
At most 2 *	0.752730	30.74005	27.58434	0.0190
At most 3	0.376546	10.39456	21.13162	0.7070
At most 4	0.329066	8.779854	14.26460	0.3049
At most 5 *	0.262577	6.701060	3.841465	0.0096

Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم -04-: تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM

Vector Error Correction Estimates
Sample (adjusted): 2002 2023
Included observations: 22 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
GDP(-1)	1.000000
GOV(-1)	-0.418658 (0.03454) [-12.1213]
TPE(-1)	-1.70E-07 (8.8E-07) [-0.19251]
POVERTY(-1)	-23.52969 (16.0469) [-1.46630]
OIL(-1)	-0.093551 (0.01590) [-5.88210]
INVESTMENT(-1)	0.410616 (0.05079) [8.08490]
C	31.98243

Error Correction:	D(GDP)	D(GOV)	D(TPE)	D(POVERTY)	D(OIL)	D(INVESTMENT)
CointEq1	-1.040622 (0.49459) [-2.10401]	0.333648 (1.70644) [0.19552]	22411.20 (7219.03) [3.10446]	-0.001164 (0.00119) [-0.97460]	-0.877162 (4.78996) [-0.18313]	0.447401 (0.86332) [0.51824]
D(GDP(-1))	-0.164661 (0.20088) [-0.81969]	-0.616601 (0.69308) [-0.88965]	-3047.602 (2932.06) [-1.03940]	0.000397 (0.00049) [0.81768]	0.921029 (1.94548) [0.47342]	-0.348659 (0.35064) [-0.99434]
D(GOV(-1))	-0.735375 (0.59508) [-1.23576]	1.112532 (2.05316) [0.54186]	27651.83 (8685.79) [3.18357]	-0.001142 (0.00144) [-0.79431]	-2.815755 (5.76318) [-0.48858]	0.481007 (1.03872) [0.46307]
D(TPE(-1))	-3.86E-05 (1.6E-05) [-2.38156]	5.85E-05 (5.6E-05) [1.04609]	0.277790 (0.23664) [1.17391]	1.95E-08 (3.9E-08) [0.49893]	-0.000226 (0.00016) [-1.44221]	1.05E-05 (2.8E-05) [0.37039]
D(POVERTY(-1))	-174.0733 (163.714) [-1.06328]	-168.8973 (564.848) [-0.29901]	9275791. (2389566) [3.88179]	0.157171 (0.39537) [0.39753]	-198.6740 (1585.52) [-0.12531]	9.705972 (285.765) [0.03396]
D(OIL(-1))	-0.052662 (0.08441) [-0.62390]	0.320229 (0.29122) [1.09960]	4536.394 (1232.01) [3.68210]	-0.000310 (0.00020) [-1.52109]	-0.670604 (0.81746) [-0.82035]	0.180108 (0.14733) [1.22244]

D(INVESTMENT(-1))	1.399776	-1.042816	-32213.63	0.000589	3.091500	-0.241470
	(0.85521)	(2.95066)	(12482.6)	(0.00207)	(8.28246)	(1.49279)
	[1.63676]	[-0.35342]	[-2.58067]	[0.28498]	[0.37326]	[-0.16176]
C	0.885237	-4.760165	81262.99	-0.004439	15.17957	-0.747671
	(1.06536)	(3.67573)	(15550.0)	(0.00257)	(10.3177)	(1.85961)
	[0.83093]	[-1.29503]	[5.22591]	[-1.72524]	[1.47121]	[-0.40206]
R-squared	0.601899	0.324853	0.571962	0.671343	0.208173	0.363419
Adj. R-squared	0.402848	-0.012721	0.357944	0.507014	-0.187740	0.045128
Sum sq. resids	64.48681	767.6488	1.37E+10	0.000376	6048.432	196.4801
S.E. equation	2.146206	7.404867	31325.99	0.005183	20.78535	3.746237
F-statistic	3.023846	0.962316	2.672487	4.085365	0.525805	1.141782
Log likelihood	-43.04625	-70.29184	-253.9933	89.52701	-92.99828	-55.30135
Akaike AIC	4.640568	7.117440	23.81757	-7.411546	9.181662	5.754669
Schwarz SC	5.037311	7.514182	24.21431	-7.014804	9.578404	6.151411
Mean dependent	0.013636	0.396444	51075.59	-0.005503	2.345455	0.399043
S.D. dependent	2.777339	7.358213	39094.73	0.007382	19.07202	3.833740

Determinant resid covariance (dof adj.)	63310980
Determinant resid covariance	4204469.
Log likelihood	-355.0681
Akaike information criterion	37.18801
Schwarz criterion	39.86603
Number of coefficients	54

الملحق رقم -05-: استقراريه نموذج VECM

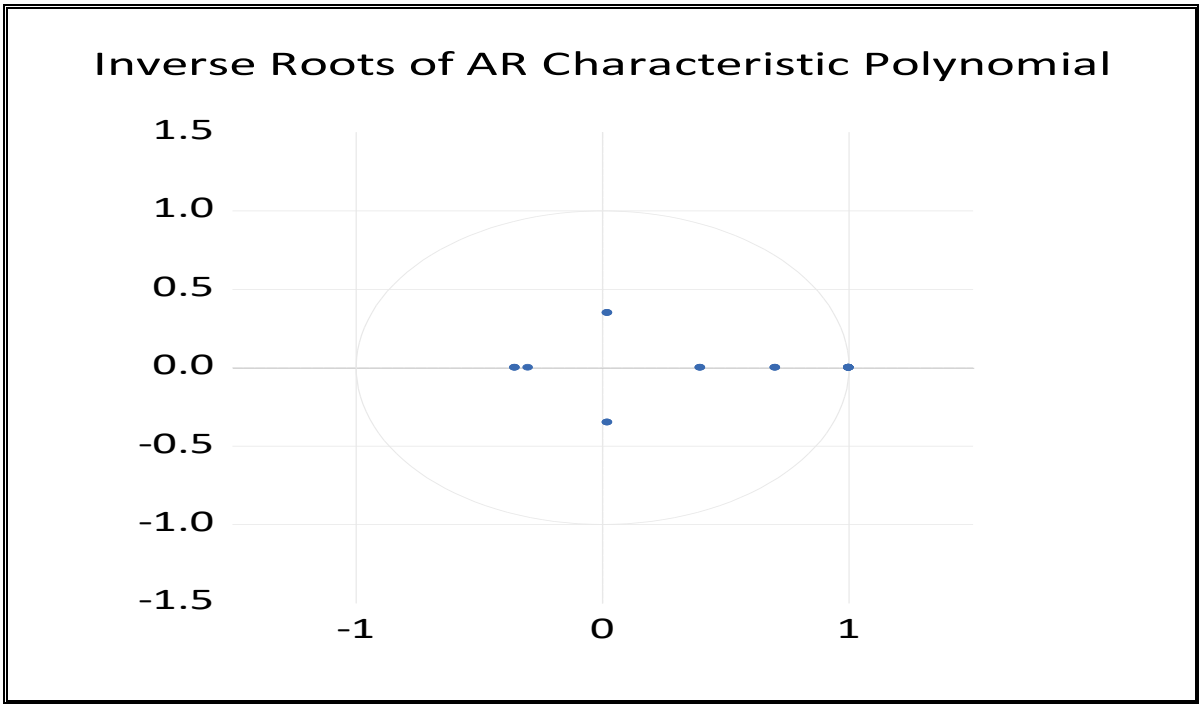

الملحق رقم -06-: اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

VEC Residual Serial Correlation LM Tests
Sample: 2000 2023
Included observations: 22

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	34.67312	36	0.5317	0.825781	(36, 15.9)	0.6934

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	34.67312	36	0.5317	0.825781	(36, 15.9)	0.6934

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

الملحق رقم -07-: اختبار تجانس التباين

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)
Sample: 2000 2023
Included observations: 22

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
308.0000	294	0.2756

الملحق رقم -08-: اختبار العلاقة السببية

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Sample: 2000 2023
Included observations: 22

Dependent variable: D(GDP)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(GOV)	1.527093	1	0.2165
D(TPE)	5.671846	1	0.0172
D(POVERTY)	1.130558	1	0.2877
D(OIL)	0.389255	1	0.5327
D(INVESTMENT)	2.678984	1	0.1017
All	8.391013	5	0.1360

Dependent variable: D(GOV)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.

D(GDP)	0.791474	1	0.3737
D(TPE)	1.094315	1	0.2955
D(POVERTY)	0.089409	1	0.7649
D(OIL)	1.209113	1	0.2715
D(INVESTMENT)	0.124904	1	0.7238
All	6.277402	5	0.2802

Dependent variable: D(TPE)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(GDP)	1.080362	1	0.2986
D(GOV)	10.13512	1	0.0015
D(POVERTY)	15.06828	1	0.0001
D(OIL)	13.55789	1	0.0002
D(INVESTMENT)	6.659870	1	0.0099
All	18.69063	5	0.0022

Dependent variable: D(POVERTY)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(GDP)	0.668608	1	0.4135
D(GOV)	0.630936	1	0.4270
D(TPE)	0.248928	1	0.6178
D(OIL)	2.313722	1	0.1282
D(INVESTMENT)	0.081216	1	0.7757
All	6.931362	5	0.2258

Dependent variable: D(OIL)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(GDP)	0.224127	1	0.6359
D(GOV)	0.238707	1	0.6251
D(TPE)	2.079958	1	0.1492
D(POVERTY)	0.015701	1	0.9003
D(INVESTMENT)	0.139322	1	0.7090
All	3.392524	5	0.6397

Dependent variable: D(INVESTMENT)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(GDP)	0.988721	1	0.3201
D(GOV)	0.214438	1	0.6433
D(TPE)	0.137188	1	0.7111
D(POVERTY)	0.001154	1	0.9729
D(OIL)	1.494357	1	0.2215
All	5.112975	5	0.4022

الملحق رقم -09-: اختبار تحليل التباين

Variance Decomposition of GDP:

Period	S.E.	GDP	GOV	TPE	POVERTY	OIL	INVESTMENT
1	2.146206	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	2.721080	65.27197	3.205508	14.35949	0.012770	14.09539	3.054872
3	3.167119	58.48054	4.102535	12.68258	4.699535	16.98235	3.052458
4	3.436763	52.52898	3.702301	11.12852	7.635955	22.40500	2.599245
5	3.691785	46.43153	3.799010	9.679594	12.30021	25.53418	2.255475
6	3.964658	40.92852	3.888359	8.926137	16.02016	28.09127	2.145552
7	4.214473	36.33021	3.806579	8.505264	19.18142	30.04842	2.128120
8	4.472669	32.35703	3.814428	8.596358	21.86506	31.16003	2.207102
9	4.720965	29.07681	3.735364	8.866625	23.87227	32.10039	2.348543
10	4.959592	26.36480	3.681954	9.158364	25.58484	32.73829	2.471748

Variance Decomposition of GOV:

Period	S.E.	GDP	GOV	TPE	POVERTY	OIL	INVESTMENT
1	7.404867	25.93203	74.06797	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	10.68756	22.46629	61.46298	8.048698	2.249218	5.601012	0.171805
3	13.31286	17.00711	58.11641	12.57387	2.961390	8.421631	0.919586
4	15.20797	13.94577	59.94096	11.84294	3.917948	9.576308	0.776077
5	16.83342	11.38267	61.20726	11.17864	4.534164	11.04560	0.651670
6	18.33784	9.689380	62.86312	9.745847	4.777769	12.35949	0.564398
7	19.72667	8.899772	63.71962	8.455410	4.992942	13.34321	0.589044
8	21.10930	8.664992	64.04724	7.391890	5.032856	14.17392	0.689100
9	22.47325	8.788203	63.90826	6.625289	5.022851	14.78059	0.874804
10	23.82116	9.181584	63.42332	6.089707	4.974995	15.24153	1.088866

Variance Decomposition of TPE:

Period	S.E.	GDP	GOV	TPE	POVERTY	OIL	INVESTMENT
1	31325.99	0.114019	1.894284	97.99170	0.000000	0.000000	0.000000
2	62148.44	0.766154	6.734447	79.53757	5.543116	4.139771	3.278942
3	74106.39	1.678909	8.806531	76.13516	7.634465	3.096118	2.648822
4	86352.44	1.243884	9.124865	75.36394	9.411185	2.419557	2.436573
5	96267.68	1.193933	10.54207	72.30326	11.70582	2.101342	2.153574
6	104493.7	1.045459	11.07487	70.85454	13.26046	1.839423	1.925249
7	112385.9	0.935210	11.62246	69.33063	14.68953	1.660050	1.762119
8	119418.1	0.870298	12.06655	68.09064	15.83746	1.516641	1.618413
9	126168.1	0.807155	12.35158	67.19002	16.73917	1.401068	1.511011
10	132573.3	0.769979	12.61870	66.38454	17.49696	1.307311	1.422503

Variance Decomposition of POVERTY:

Period	S.E.	GDP	GOV	TPE	POVERTY	OIL	INVESTMENT
1	0.005183	47.07859	2.584650	0.916432	49.42033	0.000000	0.000000
2	0.009163	51.36644	0.858147	0.914225	41.82774	5.029963	0.003484
3	0.013536	56.82164	0.413342	0.711639	35.60033	6.153576	0.299471
4	0.018399	62.11672	0.229220	1.697096	28.98141	6.177235	0.798324
5	0.023467	64.85021	0.141787	3.735361	23.75607	6.021962	1.494610
6	0.028749	66.29770	0.094866	5.936216	19.78103	5.703876	2.186319
7	0.034067	66.90544	0.068623	8.011296	16.81545	5.409983	2.789212
8	0.039331	67.01622	0.052304	9.854967	14.62530	5.142466	3.308743
9	0.044468	66.93193	0.041464	11.38916	12.98638	4.920503	3.730570
10	0.049429	66.73649	0.033997	12.67031	11.74361	4.739559	4.076039

Variance Decomposition of OIL:

Period	S.E.	GDP	GOV	TPE	POVERTY	OIL	INVESTMENT
1	20.78535	23.29435	47.45289	3.110958	0.487399	25.65440	0.000000

2	28.09068	27.02004	48.31022	5.731417	0.285236	18.42697	0.226118
3	35.00191	26.43621	48.91587	9.405129	0.296814	13.53395	1.412021
4	40.45718	26.55782	50.26118	9.103212	0.246598	12.42474	1.406459
5	44.86347	25.14356	51.76451	9.656329	0.245908	11.68637	1.503319
6	48.87596	24.23915	53.65406	9.277777	0.291106	11.08747	1.450439
7	52.25041	23.24477	55.30057	8.909259	0.314810	10.86039	1.370204
8	55.36379	22.30948	56.90515	8.501543	0.357386	10.63319	1.293250
9	58.22124	21.50399	58.34099	8.061171	0.391926	10.49272	1.209207
10	60.87528	20.75112	59.62572	7.677322	0.424317	10.38537	1.136151

Variance Decomposition of INVESTMENT:

Period	S.E.	GDP	GOV	TPE	POVERTY	OIL	INVESTMENT
1	3.746237	10.01739	83.41772	0.045082	2.527148	2.288442	1.704212
2	5.409643	6.083533	74.13276	1.969385	1.648751	14.62267	1.542896
3	6.635670	4.380187	73.05600	1.399291	1.523449	17.96156	1.679516
4	7.843570	4.975448	70.49102	1.797954	1.379106	18.36577	2.990700
5	9.128979	7.642739	65.52435	2.853055	1.321919	18.45798	4.199964
6	10.50553	10.35099	60.07761	4.936771	1.299738	17.88885	5.446040
7	11.91132	13.19747	54.78176	7.152636	1.253121	17.06743	6.547583
8	13.32853	15.59869	50.26071	9.214301	1.224926	16.29315	7.408221
9	14.72588	17.55903	46.47868	11.07614	1.192599	15.57624	8.117306
10	16.08485	19.18834	43.38182	12.62883	1.163903	14.96886	8.668254

Cholesky Ordering: GDP GOV TPE POVERTY OIL INVESTMENT

الملحق رقم -10-: دوال الاستجابة الدفعية

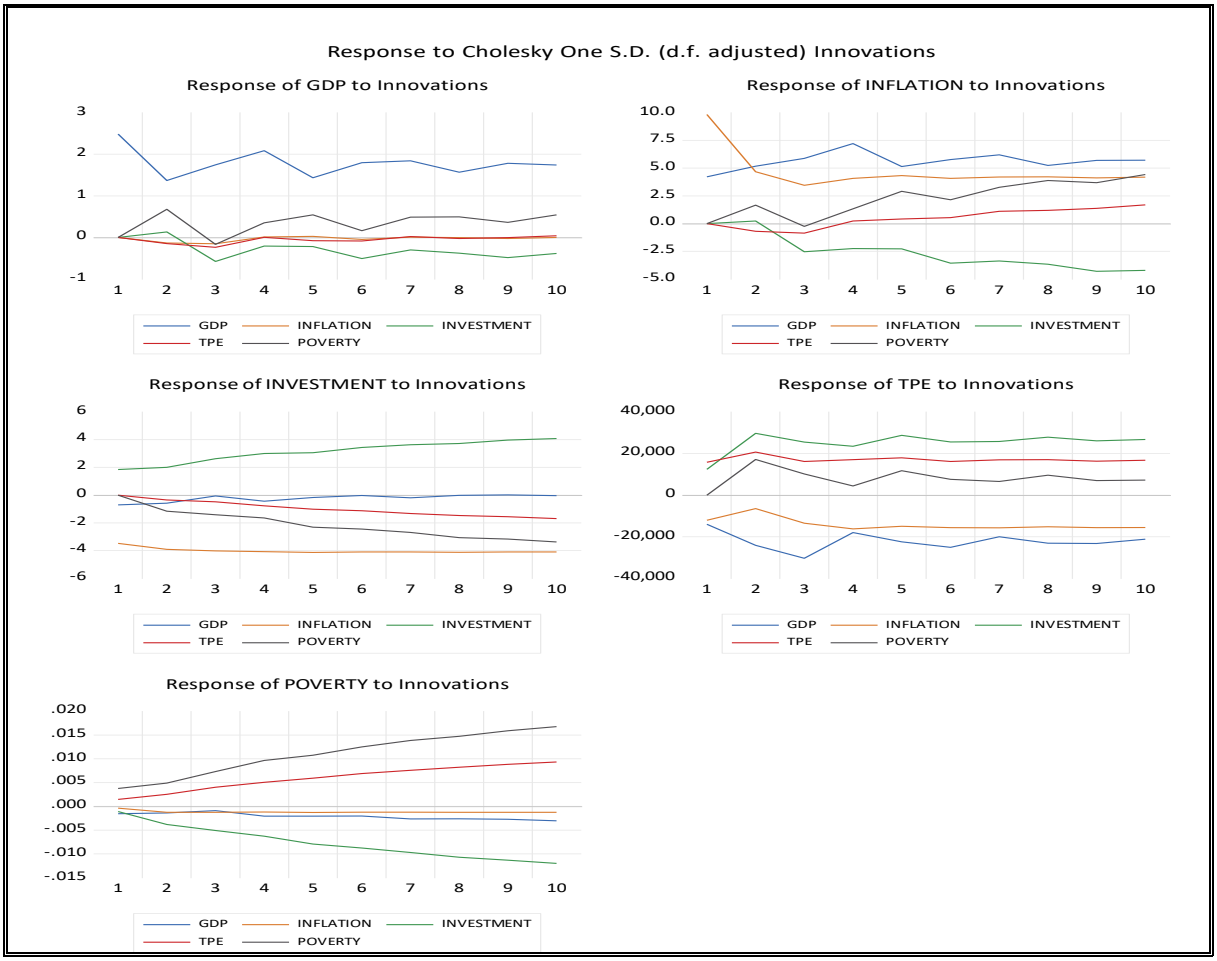

الملحق رقم –11–: نتائج تقدير نموذج.ARDL

Dependent Variable: CHOMAGE
Method : ARDL
Sample (adjusted): 2001 2023
Included observations : 23 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): ANDI_EMPLOI NESDA_EMPLOI POPULATION
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 81
Selected Model : ARDL (1, 0, 0, 0)
Note : final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
CHOMAGE (-1)	0.866019	0.085169	10.16830	0.0000
ANDI_EMPLOI	-6.41E-07	1.03E-05	-0.062493	0.9509
NESDA_EMPLOI	-9.93E-08	2.47E-06	-0.040253	0.9683
POPULATION	0.275818	0.766166	0.359998	0.7230
C	-3.179701	11.72640	-0.271158	0.7894

R-squared	0.940693	Mean dependent var	13.39391
Adjusted R-squared	0.927514	S.D. dependent var	5.217894
S.E. of regression	1.404828	Akaike info criterion	3.707368
Sum squared resid	35.52377	Schwarz criterion	3.954214
Log likelihood	-37.63473	Hannan-Quinn criter.	3.769449
F-statistic	71.37639	Durbin-Watson stat	2.256232
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note : p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم –12–: اختبار عدد فترات الإبطاء

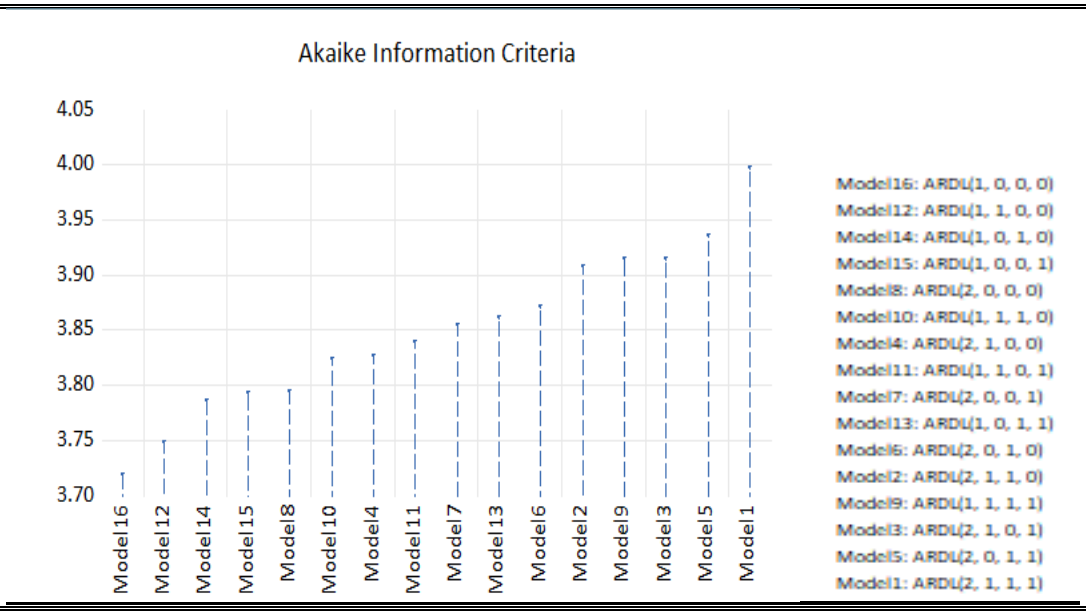

الملحق رقم -13-: اختبار التكامل المشترك – اختبار الحدود-

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	**4.710134**	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	**3.65**	**4.66**
Actual Sample Size	23		Finite Sample: n=35	
		10%	2.618	3.532
		5%	3.164	4.194
		1%	4.428	5.816
			Finite Sample: n=30	
		10%	**2.676**	**3.586**
		5%	**3.272**	**4.306**
		1%	**4.614**	**5.966**

الملحق رقم -14-: علاقة المدى الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ANDI_EMPLOI	-4.78E-06	7.82E-05	-0.061147	0.9519
NESDA_EMPLOI	-7.41E-07	1.87E-05	-0.039681	0.9688
POPULATION	2.058630	6.737294	0.305557	0.7634
C	-23.73240	99.86025	-0.237656	0.8148

EC = CHOMAGE - (-4.78E-06*ANDI_EMPLOI -7.41E-07 *NESDA_EMPLOI + 2.0586*POPULATION - 23.7324)

الملحق رقم -15-: علاقة المدى القصير

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable : D(CHOMAGE)
Selected Model : ARDL (1, 0, 0, 0)
Case 2 : Restricted Constant and No Trend
Sample: 2000 2023
Included observations : 23

ECM Regression
Case 2 : Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.133981	0.024973	-5.365087	0.0000

R-squared	0.474256	Mean dependent var	-0.792174
Adjusted R-squared	0.474256	S.D. dependent var	1.752513
S.E. of regression	1.270715	Akaike info criterion	3.359542
Sum squared resid	35.52377	Schwarz criterion	3.408911
Log likelihood	-37.63473	Hannan-Quinn criter.	3.371958
Durbin-Watson stat	2.256232		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق رقم –16–: اختبار الارتباط التسلسلي LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test :

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.289733	Prob. F(2,16)	0.7523
Obs*R-squared	0.803868	Prob. Chi-Square(2)	0.6690

الملحق رقم –17–: اختبار التوزيع الطبيعي Jarque–Bera

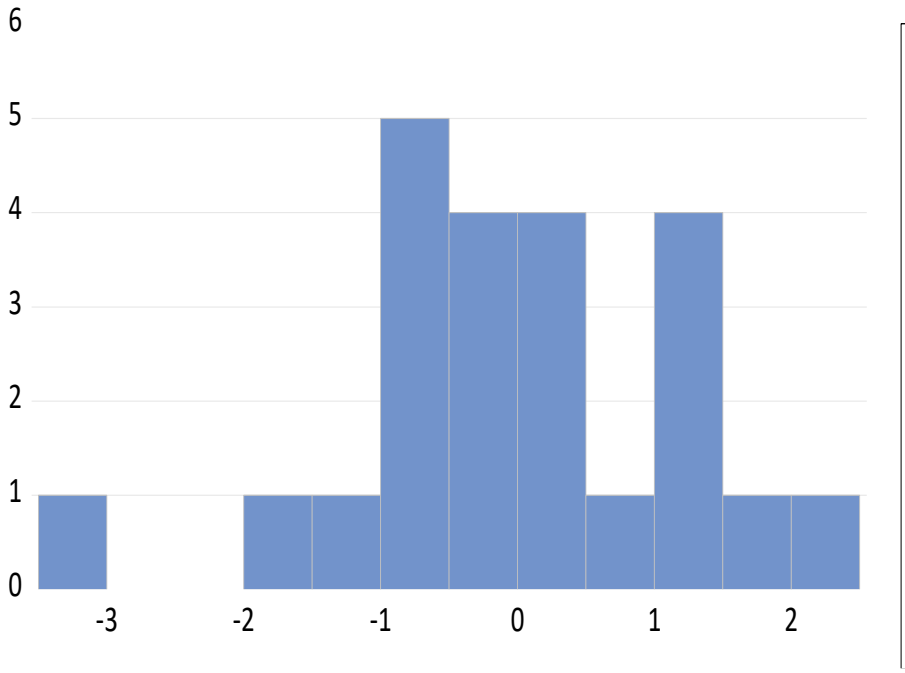

الملحق رقم –18–: اختبار فرضية عدم تباين حد الخطأ

Heteroskedasticity Test : Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.232419	Prob. F(4,18)	0.3323
Obs*R-squared	4.944795	Prob. Chi-Square(4)	0.2930
Scaled explained SS	4.330025	Prob. Chi-Square(4)	0.3632

الملحق رقم -19-: اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر

المجموع التراكمي لبواقي المتابعة

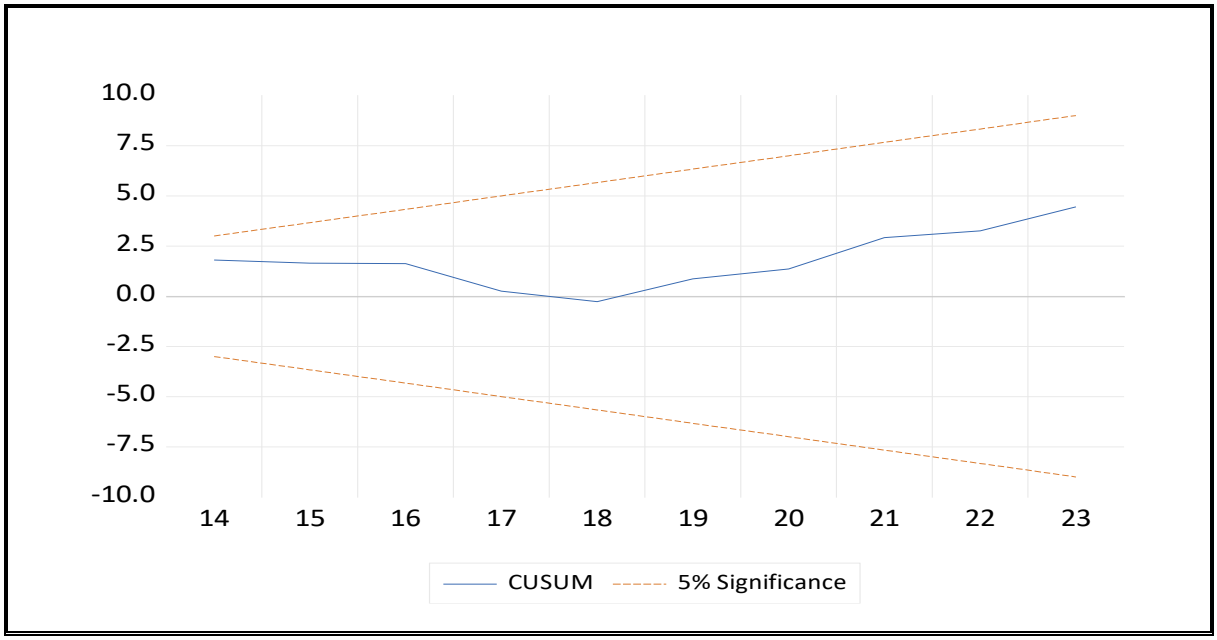

الملحق رقم -20-: المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUMSQ

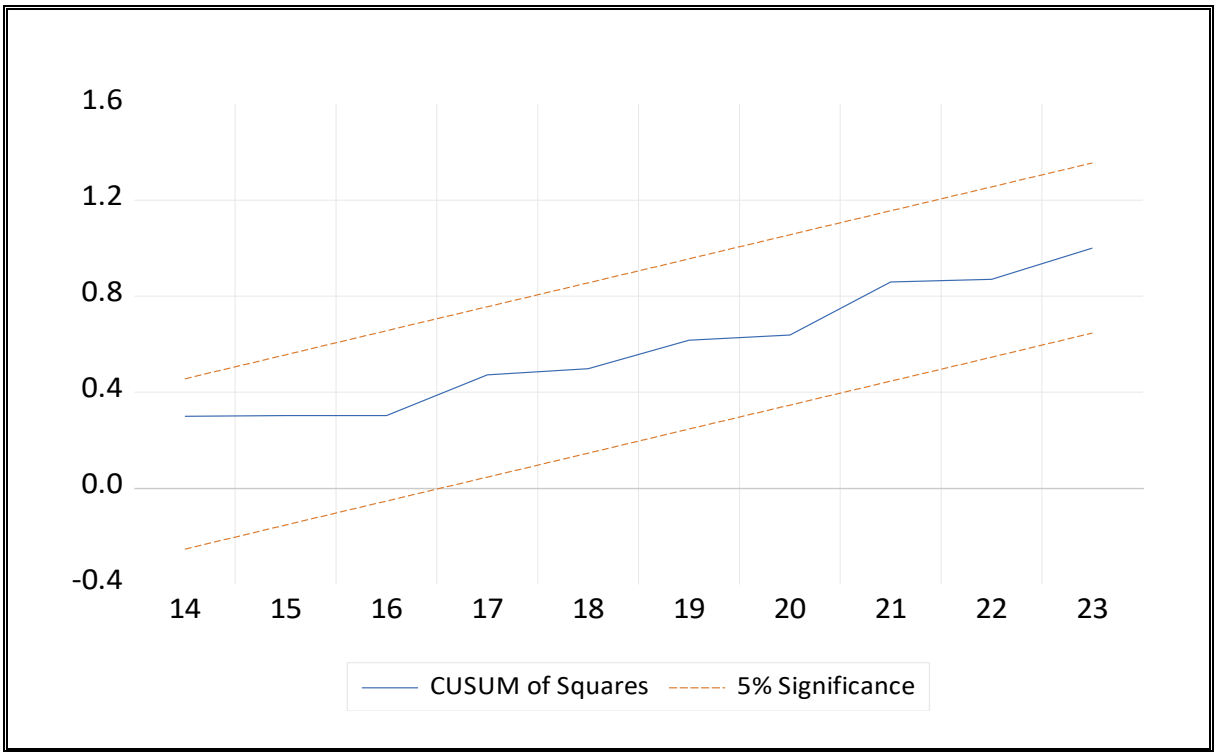

الملحق رقم –21–: تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية

Dependent Variable: DIVERSIFICATION
Method: Least Squares
Sample: 2000 2023
Included observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TPE_SECTEUR	-3.79E-08	1.24E-08	-3.060745	0.0062
GDP	-0.001257	0.003535	-0.355437	0.7260
INVESTMENT	-0.005012	0.002085	-2.403698	0.0260
C	0.870386	0.023735	36.67126	0.0000

R-squared	0.372164	Mean dependent var	0.794819
Adjusted R-squared	0.277988	S.D. dependent var	0.035637
S.E. of regression	0.030281	Akaike info criterion	-4.005564
Sum squared resid	0.018339	Schwarz criterion	-3.809221
Log likelihood	52.06676	Hannan-Quinn criter.	-3.953474
F-statistic	3.951812	Durbin-Watson stat	1.216901
Prob(F-statistic)	0.023030		

الملحق رقم –22–: اختبار التوزيع الطبيعي

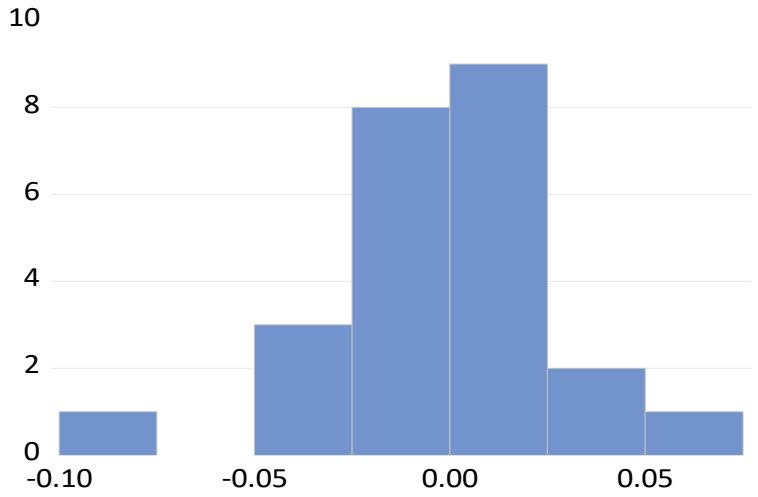

Series: Residuals
Sample 2000 2023
Observations 24

Mean	1.56e-16
Median	0.003178
Maximum	0.058000
Minimum	-0.081603
Std. Dev.	0.028237
Skewness	-0.897073
Kurtosis	4.661884
Jarque-Bera	5.980818
Probability	0.050267

الملحق رقم –23–: اختبار الارتباط الذاتي لبواقي الانحدار

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag

F-statistic	3.788213	Prob. F(1,19)	0.0666
Obs*R-squared	3.989655	Prob. Chi-Square(1)	0.0458

الملحق رقم -24-: اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test : ARCH

F-statistic	2.805087	Prob. F(1,21)	0.0661
Obs*R-squared	7.107669	Prob. Chi-Square(1)	0.0685

الملحق رقم -25-: تقدير النموذج بطريقة الانحدار الكمي

Dependent Variable: DIVERSIFICATION
Method: Quantile Regression (Median)
Sample: 2000 2023
Included observations: 24
Huber Sandwich Standard Errors & Covariance
Sparsity method: Kernel (Epanechnikov) using residuals
Bandwidth method: Hall-Sheather, bw=0.33682
Estimation successfully identifies unique optimal solution

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INVESTMENT	-0.004694	0.002691	-1.744437	0.0964
TPE_SECTEUR	-3.16E-08	1.77E-08	-1.788631	0.0888
GDP	-0.001841	0.004023	-0.457662	0.6521
C	0.868590	0.030476	28.50103	0.0000

Pseudo R-squared	0.275441	Mean dependent var	0.794819
Adjusted R-squared	0.166757	S.D. dependent var	0.035637
S.E. of regression	0.031189	Objective	0.234184
Quantile dependent var	0.802940	Restr. objective	0.323209
Sparsity	0.083895	Quasi-LR statistic	8.489156
Prob(Quasi-LR stat)	0.036913		

الملحق رقم -26-: نتائج التقدير الكمي

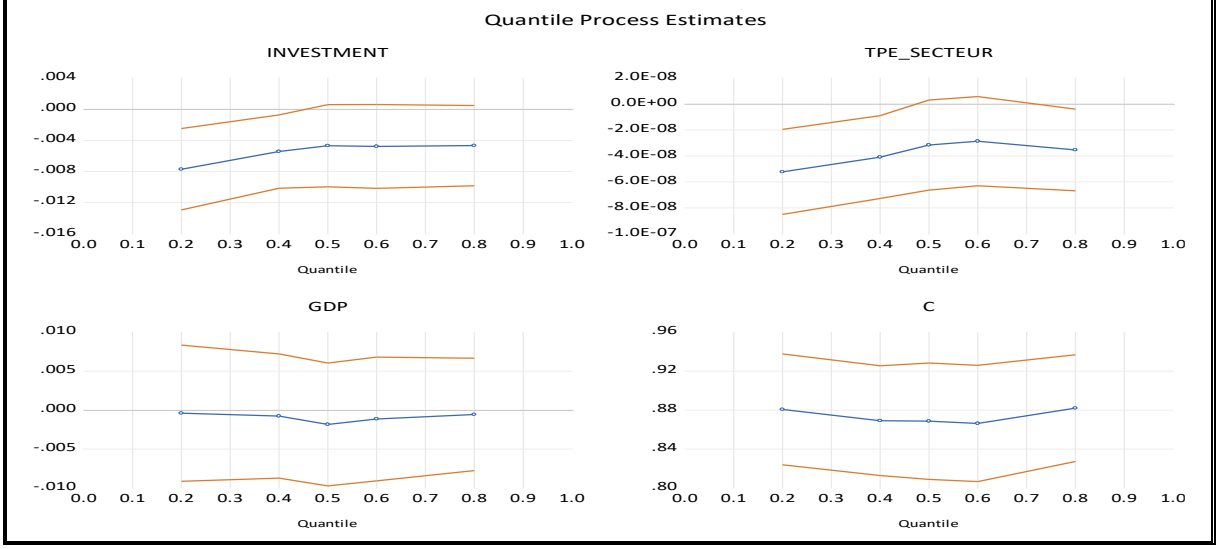

الملحق رقم -27-: اختبار عدم التماثل

Symmetric Quantiles Test
Equation: EQ08
Specification: DIVERSIFICATION INVESTMENT TPE_SECTEUR GDP C
Estimated equation quantile tau = 0.5
Number of test quantiles: 5
Test statistic compares all coefficients

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Wald Test	2.452607	8	0.9639

Restriction Detail: b(tau) + b(1-tau) - 2*b(.5) = 0

Quantiles	Variable	Restr. Value	Std. Error	Prob.
0.2, 0.8	INVESTMENT	-0.003001	0.004253	0.4804
	TPE_SECTEUR	-2.44E-08	2.77E-08	0.3781
	GDP	0.002730	0.006400	0.6697
	C	0.025523	0.047761	0.5931
0.4, 0.6	INVESTMENT	-0.000841	0.002421	0.7283
	TPE_SECTEUR	-6.26E-09	1.59E-08	0.6934
	GDP	0.001767	0.003611	0.6245
	C	-0.001775	0.027391	0.9483

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى تقييم فعالية المؤسسات المصغرة في الاقتصاد الجزائري وهذا من خلال ادراج هذه المؤسسات باختلاف نشاطها الاقتصادي كمتغيرات مستقلة ضمن نماذج قياسية تتضمن محددات المتغيرات الاقتصادية الكلية باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 2000−2023. بينت النتائج المتحصل عليها الخاصة بكل من نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) ونموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية (ARDL) مساهمة المؤسسات المصغرة في المدى الطويل في التسريع من وتيرة النمو الاقتصادي والحد من الفقر والبطالة، وأوضحت نتائج نموذج الانحدار الكمي (Quantille Regression) عدم تمكن المؤسسات المصغرة من دعم التنويع الاقتصادي رغم التسهيلات الائتمانية المقدمة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات المصغرة، الفعالية، النمو الاقتصادي، البطالة، التنويع الاقتصادي

Abstract

This study aims to evaluate the effectiveness of micro-enterprises in Algeria's economy, through the inclusion of these enterprises in their diverse economic activities as independent variables in an econometric model that includes determinants of macroeconomic variables, using annual data during the period 2000-2023. The results of both the VECM and the ARDL demonstrate the long-term contribution of micro-enterprises to the acceleration of economic growth and the reduction of poverty and unemployment. The findings of the Quantile Regression model indicated that, despite the credit facilities provided, micro-enterprises were unable to Support economic diversification.

KEY WORDS : Micro-enterprises, effectiveness, economic growth, unemployment, economic diversification

Résumé

Cette étude vise à évaluer l'efficacité des micro-entreprises dans l'économie algérienne, par l'inclusion de ces entreprises dans leurs activités économiques diverses en tant que variables indépendantes dans un modèle économétrique qui inclut les déterminants des variables macroéconomiques, en utilisant des données annuelles pour la période 2000-2023. Les résultats des deux VECM et de l'ARDL démontrent la contribution à long terme des micro-entreprises à l'accélération de la croissance économique et à la réduction de la pauvreté et du chômage. Les résultats du modèle de régression quantile indiquent que, malgré les facilités de crédit fournies, les micro-entreprises n'ont pas été en mesure d'appuyer la diversification économique.

Mots Clé : Microentreprises, efficacité, croissance économique, chômage, diversification économique